بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهوريَّة اليمنيَّة

جامعة صنعاء

نيابة الدِّراسات العليا

كلية الآداب

قسم اللُّغة العربيَّة وآدابها

القراءات القرآنيَّة في تفسير (التَّحرير والتَّنوير) لابن عاشور

((دراسة لغويَّة))

رسالة الدُّكتوراه

إعداد الطَّالب / سالم بن مبارك بن محمد بن حسن بن عبيد الله

إشراف الأستاذ الدكتور :

علي بن محمَّد بن غالب المخلافي

العام ١٤٣٢ هـ ٢٠١١م

الفصـل الثَّالث

المستوى النَّحوي في القراءات القرآنيَّة

المبحث الأوَّل : الرَّفع والنَّصب في القراءات القرآنيَّة

المبحث الثَّاني : النَّصب والجَرِّ في القراءات القرآنيَّة

المبحث الثَّالث : بعض الظواهر النَّحويَّة في القراءات القرآنيَّة

الفصـل الثَّالث

المستوى النَّحـوي

إنَّ علـم النحـو علـم يُعـرف بـه كيفيَّـة التركيـب العـربيّ صـحَّة وسـقما، وكيفيَّـة مـا يتعلَّـق بالألفاظ من حيث وقوعها فيه ، وإنَّ الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في التأليف، والاقتدار على فهمه ، والإفهام به .

والمستوى النَّحوي يعنى بالنَّحو في أيِّ لغة، وقد أطلق العلمـاء المحدثون على هـذا النـوع من التحليل (علم التنظيم أو التركيب) لما يميِّزه عن المجالات الأخرى لعلم اللُّغة .

وقد سطَّر الشيخ عبدالقاهر الجرجاني في كتابه الشهير (دلائل الاعجاز) أنَّ نظريَّة نظـم الجملة العربيَّة تقوم عنده على أسس ثلاثة :

- الملائمة أو التأليف بين الألفاظ في الجملة، وذلك عن طريق ملائمة اللفظة لمعناه .
- تعليق الألفاظ بعضها ببعض، أي تركيبها، وذلك بربط كلِّ جزء من أجزاء الجملة بالآخر.
- ترتيب الألفاظ في الجملة ، أي وضع كلّ جزء في مكانه المناسب .

ولقد تعدَّدت المذاهب الحديثة تجاه الجملة ، وحاول المحدثون وضع تصوّر لتحليلها يفيد أكبر قدر من لغات العالم . وأشهر مذهبين هما :

المـذهب التركيبـي: حيـث يرجـع الفضـل في تأسـيس هـذ المـذهب إلى رائـد علـم اللُّغـة الحـديث (دوسوسير)، وظهرت من خلال هذا المذهب طرائق عديدة في التحليل اللُّغوي وهي:

- **تحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة :**

يرتبط هـذا التحليـل بالمدرسـة الأمريكيَّـة ورائـدها (بلومفليـد) ولاتنظـر هـذه المدرسـة إلى الجملة على أنَّها كلمات متتابعة أفقيًّا ، وإنَّما على أنَّها طبقات من المكونات الكبرى المتراكمة بعضها فوق بعض .

- **تحليل الجملة إلى عناصرها المباشرة** :ويمثِّل هذا الطريق (هوكت) ، ويَعُدُّ كلَّ كلمة جزءاً من وحدة أكبر .

- **تحليل الجملة بتصنيف عناصرها النحويَّة** :ويمثِّل هذا الطريق (هارس) ، وتقوم فكرته في التحليل على (التصنيف والمعاقبة) .

المذهب التحليل التوليدي التحويلي :تنسب هذه النظريَّة إلى (نعوم تشومسكي) ، وقد مرَّت هذه النظريَّة بمرحلتين:

- **مرحلة التَّوليد** :يقصد بها أن يكون للقواعد التوليديَّة القدرة الذاتيَّة على تمييز الجمل الصحيحة من سواها .

- **مرحلة التحويل** : تجعل لمعظم الجمل تركيبين (باطني وخارجي) .

وقد حاول النُّحاة تقسيم الكلام ، وبيان علامات كلّ قسم ، ثمَّ كشفوا عن المعرب والمبني من هذه الأقسام ، وشرعوا بعد ذلك في بيان الأبواب النحويَّة داخل الجملة، وما ينماز به كلّ باب من علامات يُعْرفُ بها ، وبيَّنو بعض المعاني الوظيفيَّة التي تؤدِّيها العناصر اللغويَّة ، كالتذكير ، والتأنيث ، والتعريف ، والتنكير ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع، والتكلُّم، والحضور ، والغيبة ، وكالصرف وعدمه ، والعلامة الإعرابيَّة ، وهلمّ جرا .

وهذا الجانب التحليلي –كما هو معروف – لا يمسّ معنى الجملة في عمومه ، لا من النَّاحية الوظيفيَّة العامَّة ،كالإثبات ، والنفي ، والشرط ، والتأكيد ، والاستفهام ، والتمنِّي، وغير ذلك . ولا من ناحية الدلالة الاجتماعيَّة التي تنبني على اعتبار المقام في تحديد المعنى، وإن كانت تمسّ ناحية من نواحي الترابط بين أجزاء الجملة بروابط بنيويَّة أو معنويَّة ذكروها فرادى، ولم يعنوا بجمعها في نظام كامل[1].

إنَّ دراسة النحو كانت تحليليَّة لا تركيبيَّة ، أي أنَّها كانت تُعْنَى بمكونات التركيب، أي بالأجزاء التحليليَّة فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه . فلم يعطوا عناية كافية للجانب الآخر

[1] يُنظَر: اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها /١١، ومنهج النُّحاة العرب، بحث تقدَّم به د. تمَّام حسَّان إلى ندوة أساتذة دار العلوم،١٩٦٥م.

من دراسة النحو ، وهو الجانب الذي يشتمل على طائفة من المعاني التركيبيَّة، والمباني التي تدلُّ عليها ، فمن ذلك مثلاً معنى الإسناد بوصفة وظيفة ، ثمَّ باعتباره علاقة، ثمَّ تفصيل القول في تقسيمه على إسناد خبري، وإسناد إنشائي، وتقسيم الخبري إلى مثبت، ومنفي ومؤكَّد، وتقسيم الإنشائي إلى طلبي وغير طلبي، وغيره ممَّا يتَّصل بتحديد التركيب المناسب لكلِّ إسناد من حيث الأداة، والرتبة، والصيغة، والعلاقة. وللتعليق وسائله المختلفة معنويَّة كانت، كعلاقة الإسناد ذاته، وكالتخليص، والنسبة، والتبعيَّة، أم لفظيَّة للتعبير شكليًّا عن هذه العلاقات، كالعلاقة الإعرابيَّة، والربط، والمطابقة، والصيغة، والرتبة، والأداة، والنغمة، وذلك مع تحديد مجالات المطابقة في العلامة الإعرابيَّة، والنوع، والعدد، والشخص، والتعيين، مع العناية الواجبة في كلِّ ذلك بالمعالم السياقيَّة بوصفها ظواهر لا تبدو إلاَّ في التركيب.

وكان الأولى بالنُّحاة من حيث المبدأ أن ينظروا إلى التحليل باعتباره طريقاً للوصول إلى التركيب ، ذلك أنَّ المادَّة المدروسة تصل إلينا حين تصل في صورتها المركَّبة، ولكن الاعتبارات العمليَّة لدراسة هذه المادة تفرض على هذا السياق المركَّب أن ينحل إلى أصغر مكوناته وعناصره حتَّى يمكن الوصول إلى الخصائص التحليليَّة لهذه العناصر. والنتائج التي يوصل إليها بواسطة التحليل تحمل في طيِّها زعماً اعتباطيًّا بصدقها واطرادها حتَّى في السياق، ولكن هذا ليس أكثر من زعم ، وكان على النُّحاة أنفسهم أن يدركوا ذلك، وأن يعلموا أنَّ هذا الزَّعم لا مبرِّر له إلاَّ الاعتبارات العمليَّة للبحث، وأنَّ نتائج النظر إلى السياق نفرض عناصر جديدة على المكونات التحليليَّة هي حلول لما قد يكون بين النظام وبين السياق من تضارب، أو هي بعبارة أخرى معالم سياقيَّة أو ظواهر موقعيَّة لا وجود لها إلاَّ في السياق المنطوق وبسببه. ولكن النُّحاة لم يفطنوا إلى طبيعة التعارض الممكن حدوثة بين النظَّام ومطالب السياق، أو بعبارة أخرى التعارض بين مطالب التحليل ومطالب التركيب، فوقعوا في أخطاء منهجيَّة كان من أخطرها في الزمن النحوي، حيث درسوا زمن الأفعال على المستوى الصرفي . وهي في عزلتها عن التراكيب ، ولم يختبروا نتائج دراستهم إلاَّ في تركيب الجملة الخبريَّة البسيطة، فرأوا الماضي ماضياً دائما ، والمضارع حالاً ،و استقبالاً دائماً، فوضعوا بذلك قواعدهم الزمنيَّة، ثمَّ اصطدموا بعد ذلك بأساليب

الإنشاء والإفصاح، فنسبوا وظيفة الزمن إلى الأدوات، وهي منه براء، وإلى الظروف، وهي تفيده معجميًّا لا وظيفيًّا. وكذلك لم يفطنوا إلى أهمِّيَّة بقيَّة الظواهر السياقيَّة في تحديد المعنى النحوي.

وعلى هذا فالنحو بهذه الصورة هو تقعيد أبواب المفردات، فالحاجة إذاً ماسَّة إلى دراسة أبواب الجمل. وعندما ظهر الاتجاه البلاغي أدَّى إلى دراسة المعنى، وكان من طلائع كتبه دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، الذي اعترف لآرائه بقدر غير يسير من الفضل على الجزء الخاص بتناول المعنى النحوي والدلالي من هذا الكتاب، حيث جرى الانتفاع أحياناً بعبارات هذا العلاَّمة ، وأحياناً أخرى بإشاراته. ولقد اتجهت عناية البلاغيين بالمعنى في النهاية إلى ثلاثة اتجاهات مطابقة لتقسيم علوم البلاغة الثلاثة: المعاني، والبيان، والبديع. فأمَّا في دراسة (المعاني) فقد كان التركيب هو موضوع تلك الدراسة ، فتناول البلاغيُّون أنواع التراكيب، من إثبات إلى نفي إلى استفهام وهلمّ جرّا، لا على طريقة النُّحاة من التركيز على الأدوات، والمكونات الأخرى، ونسبة المعنى إليها، وإنَّما على طريقة النظر في التركيب نفسه من جهة أسلوب وصفة وطرق التعبير به، وما فيه من إيجاز، وإطناب، ومساواة ، وما فيه من فصل، ووصل، وقصر، وتقديم، وتأخير ممَّا اعتبره النُّحاة خارج مجال اهتمامهم، والصحيح إنَّه من صميم عملهم؛ حيث إنَّها دراسة لمعانٍ وظيفيَّة أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبي ، فالنحو العربي أحوج إلى علم المعاني، بل إنَّ علم المعاني قمَّة الدراسة النحويَّة. ولقد كانت مبادرة الجرجاني لدراسة النظم، وما يتَّصل به من بناءٍ وترتيب وتعليق، من أكبر الجهود التي بذلها العلماء العرب في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السياق، أو التركيب . ونجد أنَّ دراسة عبدالقاهر الجرجاني للنظم، وما يتَّصل به تقف مع أحدث النظريات اللغويَّة في الغرب، بل وتفوق معظمها في مجال فهم طرائق التركيب اللُّغوي، مع الفارق الزمني الواسع بين الاثنين[1].

[1] يُنظَر : اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها /١١-٢١، ومنهج النُّحاة العرب، بحث تقدَّم به د. تمَّام حسَّان إلى ندوة أساتذة دار العلوم،١٩٦٥م،والاقتراح، للسيوطي/١٩—٢٠، ودلائل الإعجاز، والأغاني ١٦/٧٩—٨١، والفهرست/٤٠.

المبحث الأوَّل

بين الرَّفع والنَّصب

طرق ابن عاشور من القراءات القرآنيَّة ما كان وجه الاختلاف فيها إعرابيًّا، يتردَّد بين الرَّفع والنَّصب ؛ حيث إنَّه وردت في الاسم الواحد قراءتان ، مرفوعة تارة، ومنصوبة أخرى يختلف وجه تخريج قراءة الرفع عن تخريج قراءة النصب ، كأن يكون الرَّفع على الخبر أو على الفاعل ، والنصب على المصدر أو الحال أو الظرف أو المفعول . أو يكون تخريجهما على أكثر من وجه إعرابي[1] .

وسأعرض هذه القراءات ووجوه إعرابها المختلفة من خلال ما تطرَّق له ابن عاشور في تفسيره ، وهي :

١. الرَّفع على الابتداء ، والنَّصب على المصدر :

جاء ذلك في قوله ﷻ : ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ ﴾[2] فقد ذكر ابن عاشور في ((**الْحَمْدُ**)) قراءات ، وهي :

القراءة الأولى : قراءة الرَّفع على الابتداء : ((**الْحَمْدُ لِلّهِ**)) برفع الدال وكسر لام لفظ الجلالة ، ونسبها لجميع القراءات المرويَّة ، وذكر أنَّه مرفوع على الابتداء ، وأنَّ خبره لفظ الجلالة (لله)، واللام في لفظ الجلالة متعلِّق بالكون والاستقرار العام كسائر المجرورات المخبر بها ، وعدَّه من المصادر التي أتت بدلاً عن أفعالها في معنى الإخبار ، فأصله النصب على المفعوليَّة المطلقة على أنَّه بدل من فعله، وتقدير الكلام (نَحْمَدُ حَمْداً لله)، فلذلك التزموا حذف أفعالها معها.

---

[1] يُنظَر القراءات القرآنيَّة في المعجمات اللُّغويَّة / ٣٩٩ .

٢ سورة الفاتحة / ٢ .

وذكر قول سيبويه[1] في ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره نحو قولك : (سقياً ورعياً وخيبةً وبؤساً) ، و (الحذرَ) بدلاً عن (احْذِرْ) فهذا لا يحتاج إلى متعلّق[2] ، وأمَّا قولهم سقياً لك في نحو قول النابغة الذبياني :

أُنْبِئْتُ نُعْماً على الهِجْرَانِ عَاتِبَةً سَقْياً وَرَعْيَاً لِذَاك العَاتِبِ الزَّارِي[3]

فقد ذكر المتعلِّق هنا ليبيِّن المعنِي بالدعاء ، ثمَّ نقل قول سيبويه أيضاً فيما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء[4] ، من ذلك قولك حمداً وشُكراً لا كفراً وعَجباً ، فإنَّما ينتصب هذا على إضمار الفعل كأنك قلت : (أَحْمَدُ اللهَ حَمْداً)، وإنَّما اختُزِل الفعل هاهنا ؛ لأنَّهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما فعلوا ذلك في باب الدعاء ، وقد جاء بعض هذا رفعاً يُبتدأ به ثم يبنى عليه (أي يخبر عنه) ، وذكر أيضاً قول سيبويه فيما يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنياً عليها ما بعدَها[5] ، وذلك قولك (**ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ**) ، و(العجبُ لك) ، و (الويلُ لهُ) ، وإنَّما استحبوا الرفع فيه ، لأنَّه صار معرفة، وهو خبر (أي غير إنشاء) فقوي في الابتداء ، أي إنَّه لما كان خبراً لا دعاء وكان معرفة بأَلْ تهيأت فيه أسباب الابتداء؛ لأنَّ كونه في معنى الإخبار يهّيئ جانب المعنى للخبرية، وكونه معرفة يصحُّ أن يكون مبتدأ بمنزلة عبد الله، والرجل، والذي تَعْلم (من المعارف)؛ لأنَّ الابتداء إنَّما هو خبر ، وأحسنه إذا اجتمع معرفة ونكرة أن تبدأ بالأعرف، وهو أصل الكلام، وأنَّه لا يصنع ذلك بكل تركيب، كما أنَّه ليس كلُّ كلمة من هذه المصادر يدخل فيه الألف واللام، فلو قلت مثلاً : (السَّقْيُ لَكَ، وَالرَّعْيُ لَكَ) لم يجز، وإنَّما يقتصر فيه على السماع. وأنَّ (**ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ**) وإن ابتدأْتَه ففيه معنى المنصوب ، وهو بدل من اللفظ بـ (أَحْمَدُ اللهَ حَمْداً) . وذكر عن ناسٍ من العرب قولهم : (الترابَ لك والعجبَ

---

[1] يُنظَر : : كتاب سيبويه ١ / ٣١١ .

[2] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٥٦/١، وكتاب سيبويه ٣١١/١، والمدهش /٥١٠، ومعجم الأفعال المتعدية بحرف /٩٠، والجمل في النحو /٨٦، والنحو الوافي ١ / ٣٣٤ – ٣٣٥.

[3] البيت من بحر البسيط. يُنظَر: ديوانه /٢٠٢، وجمهرة أشعار العرب /٣٤، والجمل في النحو /٨٧، والكشَّاف ١١٠/١.

[4] يُنظَر : كتاب سيبويه ١ / ٦٤ ، ٣١٨ ، وهمع الهوامع ٢/ ١١٨.

[5] يُنظَر : كتاب سيبويه ٣٢٨/١.

لك)، فتفسير نصب هذا كتفسيره حيث كان نكرة، كأنَّك قلت : (حمداً وعجباً)، ثمَّ جئت بِـ(لَكَ) لتبيِّن من تعني، ولم تجعله مبنياً عليه فتبتدئه[1]. وذكر قول سيبويه هنا؛ لأنَّه أفصح كلام عن أطوار هذا المصدر في كلام العرب ، واستعمالهم ، ثمَّ بعد ذلك نقل إشارة صاحب (الكشاف) لذلك، حيث قال : إنَّ أصله[2] النصب بإضمار فعله على أنَّه من المصادر التي ينصبها العرب بأفعال مضمرة في معنى الإخبار كقولهم شكراً ، وكفراً ، وعجباً، ينزلونها منزلة أفعالها ويسدُّون بها مسدَّها ، ولذلك لم يستعملوها معها ، وذكر أنَّ العدول بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره[3].

ثمَّ ذكر ابن عاشور أنَّ عدول بلغاء العرب عن الأصل ، وهو النصب (حمداً لله)، إلى الرفع (**ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ**) ليتأتَّى لهم الدلالةُ على الدوام والثبات المسْتَفَاد من الجملة الاسميَّة؛ والدلالةُ على العموم المستفاد في المقام من (ال) الجنسية ، والدلالةُ على الاهتمام المستفاد من التقديم. وأنَّه ليس واحد من هذه الثلاثة بممكن الاستفادة منه لو بقي المصدر منصوباً؛ إذ النصب يدلُّ على الفعل المقدَّر ، وأنَّ المقدَّر كالملفوظ فلا تكون الجملة اسميَّة ؛ إذ الاسم فيها نائب عن الفعل، فهو ينادي على تقدير الفعل فلا يحصل الدوام ، ولأنَّه لا يصحُّ معه اعتبار التقديم فلا يحصل الاهتمام ، ولأنَّه وإن صحَّ اجتماع الألف واللام مع النصب كما قرئ بذلك (الحَمْدَ للهِ) وقد نسبها سيبويه إلى تميم ، فالتعريف حينئذٍ لا يكون دالاً على عموم المحامد ؛ لأنَّه إن قدِّر الفعل أَحمدُ بهمزة المتكلِّم فلا يعمُّ إلا تحميدات المتكلِّم دون تحميدات غيره، وإن قدر الفعل نحمد وأريد بالنون جميع المؤمنين بقرينة (اهدنا الصراط المستقيم) وبقرينة (إيَّاك نعبد) فإنَّما يعمُّ

---

[1] يُنظَر: كتاب سيبويه ٣٢٨/١–٣٢٩، والمحكم والمحيط الأعظم (ترب) ٤٨٠/٩، ولسان العرب (ترب)٢٢٧/١،٢٢٩.

[2] أي : ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره .

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ١ / ١٥٦ – ١٥٧ ، وكتاب سيبويه ١ / ٣١١ ، وجامع البيان ٤٧/١ ، وتفسير الكشَّاف ٩/١ ، ومعاني القرآن ، للفرَّاء ٣/١ ، والخصائص ١٤٤/٢ ، والمدهش / ٥١٠ ، و معجم الأفعال المتعدية بحرف /٩٠ ، والجمل في النحو /٨٦، والنحو الوافى ١ / ٣٣٤ – ٣٣٥ ، والمحرَّر الوجيز ٩٩/١ ، وزاد المسير ١٠/١ ، واللباب في علوم الكتاب ١٧٢/١ .

محامد المؤمنين أو محامد الموحِّدين كلّهم ، كيف وقد حمده أهل الكتاب، وحمده العرب في الجاهلية كما قال أميَّة بن أبي الصلت :

الحَمْـــدُ لله حَمْـــداً لا انْقِطَـــاعَ لَـــهُ فَلَـــيْسَ إِحْسَـــانُهُ عَنَّـــا بِمَقْطُـــوْعِ[1]

أمَّا إذا صار الحمد غير جار على فعل فإنَّه يصير الإخبار عن جنس الحمد بأنَّه ثابت لله فيعمُّ كلّ حمد كما سيأتي. فهذا معنى ما نُقل عن سيبويه أنَّه قال : إنَّ الذي يَرْفع الحمدَ يُخبرُ أنَّ الحمدَ منه ومن جميع الخلق، والذي ينصب يُخبرُ أنَّ الحمد منه وحدَه لله تعالى[2] .

ثمَّ نقل قول الزمخشري أنَّ العدول عن النصب إلى الرفع للدلالة على ثبات المعنى واستقراره، ومنه قوله ﷻ : ﴿ إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾[3] حيث رفع السلام الثاني للدلالة على أنَّ إبراهيم عليه السلام حيّاهم بتحيّة أحسنَ من تحيّتهم، امتثالاً لقوله ﷻ : ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَا ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَسِيبًا ﴿٨٦﴾ ﴾[4] ؛ لأنَّ إبراهيم أجابهم بالجملة الاسميَّة التي تدلُّ على الثبوت والاستقرار، عكس الجملة الفعليَّة التي حيَّوه بها والتي تدلُّ على التجدُّد والحدوث[5].

وبعد ذلك تطرَّق إلى الإشكال الذي قد يحصل بسبب تقديم الحمد على لفظ الجلالة ، حيث وقع الاهتمام بالحمد ، مع أنَّ ذكر اسم الله تعالى أهم فكان الشأن تقديم اسم الله تعالى، وإبقاء الحمد غير مهتم به ؛ حتى لا يلجأ إلى تغييره عن النصب إلى الرفع لأجل هذا الاهتمام، فقال : إنَّ سبب تقديم الحمد أنَّ المقام هنا مقام الحمد إذ هو ابتداء أَوْلى النعم بالحمد، وهي نعمة تنزُّل القرآن الذي فيه نجاح الدارين ، فإنَّ تلك المنَّة من أكبر ما يحمد الله عليه من جلائل صفات الكمال لا سيما وقد اشتمل القرآن على كمال المعنى واللفظ والغاية، فكان حضوره عند

---

[1] ويروى هذا البيت لسحيم عبد بني الحسحاس، يُنظَر : خزانة الأدب ٢ / ٩١ ، و نشأة النحو وتاريخ أشهر النُّحاة للشيخ الطنطاوي .

[2] يُنظَر : التحرير والتنوير ١ / ١٥٨ .

[3] سورة الذاريات / ٢٥ .

[4] سورة النساء / ٨٦ .

[5] يُنظَر : الكشَّاف ١ / ٥٢ ، والتحرير والتنوير ١ / ١٥٨ ، واللباب في علوم الكتاب ١٧٢/١ .

ابتداء سماع إنزاله وابتداء تلاوته مذكِّراً بما لمنزِّله تعالى من الصفات الجميلة، وذلك يذكِّر بوجوب حمده ، وأن لا يُغفل عنه فكان المقام مقام الحمد لا محالة، فلذلك قُدِّم وأزيل عنه ما يُؤذِن بتأخّره لمنافاته الاهتمام، ثمَّ إن ذلك الاهتمام تأتَّى به اعتبار الاهتمام بتقديمه أيضاً على ذكر الله تعالى اعتداداً بأهمية الحمد العارضةِ في المقام، وإنَّ ذكر الله أهمُّ في نفسه؛ لأنَّ الأهمية العارضة تقدَّم على الأهميَّة الأصليَّة، لأنَّها أمر يقتضيه المقام والحال، والآخر يقتضيه الواقع، وأنَّ البلاغة هي المطابقة لمقتضى الحال والمقامِ، ولأنَّ ما كان الاهتمام به لعارض هو المحتاج للتنبيه على عارضه إذ قد يخفى، بخلاف الأمر المعروف المقرَّر فلا فائدة في التنبيه عليه بل ولا يفيده التنبيه على غيره[1].

وأيضاً أزال إشكال قول القائل : كيف يصحُّ كون تقديم الحمد وهو مبتدأ مؤذناً بالاهتمام مع أنَّه الأصل ، وشأن التقديم المفيد للاهتمام هو تقديم ما حقَّه التأخير؟

فقد قال : إنَّه لو سلِّم ذلك فإنَّ معنى تقديمه هو قصد المتكلِّم للإتيان به مقدَّماً مع إمكان الإتيان به مؤخَّراً ؛ لأنَّ للبلغاء صيغتين متعارفتين في حمد الله تعالى ، وهي : (الحَمْدُ للهِ) كما في سورة الفاتحة ، والأخرى (للهِ الحَمْدُ) كما في قوله ﷻ : ﴿ فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَرَبِّ ٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٦﴾ ﴾[2] .

ثمَّ بعد ذلك أوضح فائدة العدول[3] الثانية ، وهي : قصد العموم المستفاد عن معنى التعريف فيه ، حيث إنَّ التعريف فيه بالألف واللام (الحَمْدُ للهِ) تعريف الجنس؛ لأنَّ المصدر هنا في الأصل عوض عن الفعل فلا جرم أن يكون الدال على الفعل والساد مسدُّه دالاً على الجنس، فإذا دخل عليه اللام فهو لتعريف مدلوله؛ لأنَّ اللام تدلُّ على التعريف للمسمَّى، فإذا كان المسمَّى جنساً فاللام تدلُّ على تعريفه. ومعنى تعريف الجنس أنَّ هذا الجنس هو معروف عند السامع ، فإذا قلت مثلاً : (الحمدُ للهِ) ، أو (العجبُ لكَ) فكأنَّك تريد أنَّ هذا الجنس

---

[1] يُنظَر: التحرير والتنوير ١٥٨/١ – ١٥٩، واللباب في علوم الكتاب ١٧٠/١، والكتاب ٣٧٢/١، والكشَّاف ٥٣/١.

٢ سورة الجاثية / ٣٦ .

[3] العدول عن (للهِ الحَمْدُ) إلى (الحَمْدُ للهِ) .

معروف لديك ولدى مخاطبك لا يلتبس بغيره ، كما أنَّك إذا قلت : (الرجلُ) وأردت معيَّناً في تعريف العهد النحوي فإنَّك تريد أنَّ هذا الواحد من الناس معروف بينك وبين مخاطبك، فهو في المعنى كالنكرة من حيث إنَّ تعريف الجنس ليس معه كبير معنى، إذ تعين الجنس من بين بقيَّة الأجناس حاصل بذكر لفظه الدال عليه لغة ، وهو كافٍ في عدم الدلالة على غيره، إذ ليس غيره من الأجناس بمشارك له في اللفظ ، ولا متوهّم دخوله معه في ذهن المخاطب بخلاف تعريف العهد الخارجي فإنَّه يدل على واحد معيَّن بينك وبين مخاطبك من بين بقيَّة أفراد الجنس التي يشملها اللفظ ، فلا يفيد هذا التعريف أعني تعريف الجنس إلا توكيد اللفظ وتقريره وإيضاحه للسامع ؛ لأنَّك لما جعلته معهوداً فقد دلَّلت على أنَّه واضح ظاهر ، وهذا يقتضي الاعتناء بالجنس وتقريبه من المعروف المشهور ، وأشار إلى أنَّ هذا معنى قول الزمخشري : وهو نحو التعريف في (أَرْسَلَها العِراكَ) ومعناه الإشارة إلى ما يعرفه كلُّ أحد من أنَّ الحمد ما هو ، والعراك ما هو من بين أجناس الأفعال[1] ، وأنَّه مأخوذ من كلام سيبويه[2]. وليست لام التعريف هنا للاستغراق لما علمت أنَّها لام الجنس ، ولذلك قال الزمخشري : (والاستغراق الذي توهَّمه كثير من الناس وَهْمٌ منهم) [3] ، لأنَّ المطلوبَ من العبدِ إنشاء الحَمْدِ، لا الإخبار به ، وحينئذٍ يَسْتَحيلُ كونها للاستغراقِ ، إذْ لا يمكنُ للعَبْد أن ينشىءَ جميعَ المحَامِدِ منه ومن غيرِه ، بخلاف كونها للجِنسِ ، غير أنَّ معنى الاستغراق حاصل هنا بالمثال؛ لأنَّ الحكم باختصاص جنس الحمد به تعالى لوجود لام تعريف الجنس في قوله : (الحَمْدُ) ولام الاختصاص في قوله : (لله) يستلزم انحصار أفراد الحمد في التعلُّق باسم الله تعالى ، لأنَّه إذا اخْتُصَّ الجنسُ اختصت الأفراد ؛ إذ لو تحقَّق فرد من أفراد الحمد لغير الله تعالى لتحقَّق الجنس في ضمنه ، فلا يتمّ معنى اختصاص الجنس المستفاد من لام الاختصاص الداخلة على اسم الجلالة، ثمَّ هذا الاختصاص اختصاص ادِّعائي فهو بمنزلة القصر الادِّعائي للمبالغة[4].

---

[1] يُنظَر : الكشَّاف ١ / ٥٣ .

[2] يُنظَر : الكتاب ١ / ٣٧٢ .

[3] يُنظَر : الكشَّاف ١ / ٥٣ .

[4] يُنظَر : الكتاب ١/ ٣٧٢ ، والكشَّاف ١/ ٥٣، واللباب في علوم الكتاب ١/١٧٠.

وذكر أنَّ اللام في قوله تعالى : (للَّه) يجوز أن يكون للاختصاص على أنَّه اختصاص ادعائي ، ويجوز أن يكون لام التقوية ، حيث قوَّة تعلُّق العامل بالمفعول لضعف العامل بالفرعيَّة وزاده التعريف باللام ضعفاً ؛ لأنَّه أبعدَ شبهه بالأفعال، ولا يفوت معنى الاختصاص؛ لأنَّه قد استفيد من تعريف الجزأين[1] .

بعدها أوضح اختلاف العلماء في جملة (الحمد) هل هي خبر أو إنشاء ؟ فقال في ذلك : إنَّ الإنشاء قد يحصل بنقل المركَّب من الخبريَّة إلى الإنشاء ،كصيغ العقود مثل: (بعت واشتريت) ، وكذلك أفعال المدح والذم والرجاء ك (عسى ونعم وبئس) ، وأفعال المدح والذم والرجاء قسمان ؛ منه ما استعمل في الإنشاء مع بقاء استعماله في الخبر ، ومنه ما خُصَّ بالإنشاء ، فالأوَّل كصيغ العقود ، فإنَّها تستعمل أخباراً ، فتقول : (بعت الدار لزيد التي أخبرتك بأنَّه ساومني إياها) فهذا خبر ، وتقول : (بعت الدار لزيد) ، أو (بعتك الدار بكذا) فهذا إنشاء بقرينة أنَّه جاء للإشهاد أو بقرينة إسناد الخبر للمخاطب مع أنَّ المخبر عنه حال من أحواله ، والثاني : كنعم وعسى[2] .

ثمَّ بُنِي على ذلك اختلاف العلماء في أنَّ جملة (الحَمْدُ للهِ) هل هي إخبار عن ثبوت (الحَمْدُ للهِ) ؟ أو هي إنشاء ثناء عليه إلى مذهبين أساسيين ، هما :

المذهب الأوَّل : أنَّ جملة (الحَمْدُ للهِ) جملة خبريَّة .

المذهب الثاني : أنَّ جملة (الحَمْدُ للهِ) جملة إنشائيَّة محضة لا إشعار فيها بالخبريَّة .

ثمَّ قسَّم علماء المذهب الأوَّل : القائلين بأنَّ جملة (الحَمْدُ للهِ) جملة خبريَّة إلى فريقين ، وهما:

الفريق الأوَّل : زعم أنَّها خبر باقٍ على الخبريَّة ولا إشعار فيه بالإنشائيَّة ، ورُدَّ عليه أنَّ المتكلِّم بها لا يكون حامداً لله تعالى مع أنَّ القصد أنَّه يثني ويحْمد الله تعالى ، وأجيب بأنَّ الخبر بثبوت الحمد له تعالى اعتراف بأنَّه موصوف بالجميل إذ الحمد هو عين الوصف بالجميل،

---

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ١ / ١٥٩ .

[2] يُنظَر : التحرير والتنوير ١ / ١٦٠ .

ويكفي أن يحصل هذا الوصف من الناس وينقله المتكلِّم . وقال : إنَّه يمكن أن يُجاب أيضاً بأنَّ المخبر داخل في عموم خبره عند الجمهور من أهل أصول الفقه . و أنَّه أجيب أيضاً بأنَّ كون المتكلِّم حامداً قد يحصل بالالتزام من الخبر يريدون أنَّه لازم عرفي ؛ لأنَّ شأن الأمر الذي تضافر عليه الناس قديماً أن يقتدي بهم فيه غيرهم من كلِّ من علمه ، فإخبار المتكلِّم بأنَّه عَلِم ذلك يدلُّ عرفاً على أنَّه مقتد بهم في ذلك ، وهذا وجه اللزوم ، وقد خَفِي ذلك على كثير، أي فيكون مثل حصول لازم الفائدة من الخبر المقرَّرة في علم المعاني ، مثل قولك: (سهرتَ الليلة) وأنت تريد أنَّك علمتَ بسهره ، فلا يلزم أن يكون ذلك إنشاء ؛ لأنَّ التقدير على هذا القول أنَّ المتكلِّم يخبر عن كونه حامداً كما يخبر عن كون جميع الناس حامدين ، فهي خبر لا إنشاء ، والمستفاد منها بطريق اللزوم معنى إخباري أيضاً . ويرد على هذا التقدير أيضاً أنَّ حمد المتكلِّم يصير غير مقصود لذاته بل حاصلاً بالتبع ، مع أنَّ المقام مقام حمد المتكلِّم لا حمد غيره من الناس، وأجيب بأنَّ المعنى المطابقي قد يُؤْتَى به لأجل المعنى الالتزامي، لأنَّه وسيلة له، ونظيره قولهم: طويل النجاد ، والمرادُ طول القامة ، فإنَّ طول النجاد أتى به ليدلَّ على معنى طول القامة[1] .

والفريق الثاني : ذهب إلى أنَّ جملة (الحمدُ للهِ) هي خبر لا محالة إلاَّ أنَّه أريد منه الإنشاء مع اعتبار الخبريَّة كما يراد من الخبر إنشاء التحسُّر والتحزن في نحو : ((**رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ**)) من قوله ﷻ : ﴿ **فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ۖ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٣٦﴾** ﴾[2] ، وقول جَعْفَر بن عُلْبَة الحارِثِيّ :

هَـــوايَ مـــع الرَّكْـــبِ اليَمـــانِينَ مُصْـــعِدٌ جَنِيـــبٌ وجُثْمـــانِي بمَكَّـــةَ مُوثَـــقُ[3]

---

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ١ / ١٦٠ – ١٦١ .

٢ سورة آل عمران : ٣٦ .

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٦١/١ ، ١٣١/٤ ، ١٤٠/٢٠ ، وروح المعاني ١٨٧/٢٣ ، والحماسة البصريَّة، البصري: صدر الدين، علي بن أبي الفرج بن الحسن (٦٥٦هـ)، تحقيق: عادل جمال سليمان، القاهرة، ١٩٧٨م /١٥٨، وخزانة

فيكون المقصد الأصلي هو الإنشاء ، ولكن العدولَ إلى الإخبار لما يتأتَّى بواسطة الإخبار من الدلالة على الاستغراق والاختصاص والدوام والثبات ووجه التلازم بين الإخبار عن حمد الناس وبين إنشاء الحمد واضح ممَّا علمته في وجه التلازم على التقرير الأوَّل، بل هو هنا أظهر لأنَّ المخبر عن حمد الناس لله تعالى لا جَرَم أنَّه مُنْشِئ ثناء عليه بذلك ، وكونُ المعنى الالتزامي في الكناية هو المقصود دون المعنى المطابقي أظهر منه في اعتبار الخبريَّة المحضة لما عهد في الكناية من أنَّها لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة الأصل معه ، فدلَّ على أنَّ المعنى الأصلي إمَّا غير مراد ، وإمَّا مراد تبعاً ؛ لأنَّ (مع) تدخل على المتبوع[1] .

ثمَّ ذكر المذهب الثاني : وهو أنَّ جملة (الحَمْدُ للهِ) جملة إنشائيَّة محضة لا إشعار فيها بالخبريَّة، على أنَّها من الصيغ التي نقلتْها العرب من الإخبار إلى إنشاء الثناء، كما نقلتْ صيغَ العقود وأفعالَ المدح والذم ، أي نقلاً مع عدم إماتة المعنى الخبري في الاستعمال، فإنَّك قد تقول: (الحمد لله) جواباً لمن قال : (لمن الحمدُ ؟) ، أو (مَنْ أَحمد ؟) ، ولكنَّ تعهُّد المعنى الأصلي ضعيف فيحتاج إلى القرينة . والحق الذي لا محيد عنه أنَّ (الحمد لله) خبر مستعمل في الإنشاء، فالقصد هو الإنشائيَّة لا محالة ، وعُدِل إلى الخبريَّة لتحمل جملة الحمد من الخصوصيات ما يناسب جلالة المحمود بها من الدلالة على الدوام والثبات والاستغراق والاختصاص والاهتمام ، وشيءٌ من ذلك لا يمكن حصوله بصيغةِ إنشاءٍ نحو قولك: (حَمْداً للهِ)، أو (أَحمدُ اللهَ حمداً)، ومما يدلُّ على اعتبار العرب إيَّاها إنشاء لا خبراً قول ذي الرمَّة:

ولما جَرَتْ في الجَزْل جَرْياً كأَنَّه سَنَا الفجر، أَحْدَثْنا لخالِقها شُكرا[2]

الأدب ٤٠/٤ ، وشرح ديوان الحماسة ١١/١ ، وديوان الحماسة ١١/١ ، والفروق اللغوية /٥٥، وبحوث ودراسات في اللهجات العربية من إصدارات مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة ١١/٢ ، وتاج العروس (شعر) ١٢ / ١٨٢ ، ومعجم الفروق اللغوية للعسكري / ٣٦ ، ومعجم القواعد العربية ٢٥ / ٥٥ ، والإيضاح في علوم البلاغة / ٤٨ ، والبلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها / ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٦٩٣ ، والخلاصة في علوم البلاغة / ٥١ ، ومفتاح العلوم ١ / ٨٠، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص ١ / ٤١ .

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ١ / ١٦١ .

[2] يُنظَر : ديوانه / ١٣٩ ، والتحرير والتنوير ١ / ١٦٢ ، ٣١٥/١٦ ، ورسالة الصاهل والشاحج / ٣٨ ، ودواوين الشعر العربي على مرِّ العصور ٢١ / ٢٤ ، ، وشرح شواهد الإيضاح .

فقد عبَّر عن ذكر لفظ الحمد أو الشكر بالإحداث، والإحداث يرادف الإنشاء لغة، فقوله (أَحْدَثْنا) خبر حكى به ما عبَّر عنه بالإحداث وهو حَمْده الواقع حين التهابها في الحطب[1].

القراءة الثانية : قراءة النصب ((**الْحَمْدَ لِلّهِ**)) بنصب الدال وكسر لام لفظ الجلالة فقد قال عنها: إنَّها مجدية هنا، وإن كانت شاذَّة ؛ لأنَّها دلَّت على اعتبار عربيّ في تطوُّر هذا التركيب المشهور، وأَنَّ بعض العرب نطقوا به في حال التعريف ولم ينسوا أصل المفعوليَّة المطلقة، وقال سيبويه : إنَّ عامَّة بنى تميم وناساً من العرب كثيراً يَنصبونها بالألف واللام. وهي قراءة سفيان ابن عيينة، ورؤبة بن العجَّاج، وهارون العتكي، وزيد بن علي، والحسن، وابن السميفع ، على تقدير فعل محذوف ، فيقدر بـ (أحمد) ، أو (نحمد) وهي تدلّ على أنَّ الحمد صادر من الشخص الحامد ، أو من جميع المؤمنين ، وذكر الطوسي أنَّ نصب الدال لغة في قريش ، والحارث بن أسامة بن لؤي ، وذهب الفرَّاء إلى أنَّها قراءة لأهل البدو، وقراءة الرَّفع أعمّ وأشمل؛ لأنَّها اشتملت على جميع المحامد من المؤمنين ومن غير المؤمنين[2] .

وهناك قراءة ثالثة لم يذكرها ابن عاشور –كعادته في التعامل مع القراءات الشاذَة– وهي: قراءة الخفض على الاتِّباع : ((**الْحَمْدِ لِلّهِ**)) بكسر الدال اتِّباعًا لكسر اللام بعدها، قرأ بها الحسن البصري ، وزيد بن علي بن الحسين ﷺ ورؤبة بن العجاج ، وأبونهيك ، وهي قراءة شاذَّة غريبة ؛ لأنَّ فيها اتِّباع حركة مُعْرَب وهو الدال ، لحركة غير إعراب ، وهي حركة لام لفظ الجلالة ، والأولى العكس ، ويَعُدُّ ابن جنِّي مثل هذا لغيَّة ضعيفة ؛ لأنَّ حركة الإعراب لا

---

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ١ / ١٦٢ .

[2] يُنظَر : التحرير والتنوير ١ / ١٥٨ ، والكتاب ١ / ٣٢٩ ، ومعاني الفراء ٣/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٧/١، وإعراب النحَّاس ١١٩/١ – ١٢٠ ، وتهذيب اللُّغة ٤٣٤/٤ – ٤٣٥ ، والمحتسب ٣٧/١ ، والكشَّاف ٥٢/١، والمحرَّر الوجيز ١٠٢/١ ، الجامع لأحكام القرآن ١٣٥/١ ، والبحر المحيط ١٨/١ ، والقرآن العظيم ١ / ١٢٧، والنشر ٤٨/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٤/١ ، وتحفة الأقران /٨١ .

تستهلك لحركة الاتِّباع إلاَّ على مثل هذه اللغيَّة ، وكسر الدال لغة في تميم وغطفان، ولم يقرأ بها إلاَّ أهل البوادي[1] .

وفيه قراءة رابعة: ((**الْحَمْدَ لَلّهِ**)) بفتح اللام اتِّباعاً لنصب الدال، وهي لغة بعض قيس[2].

وهذه القراءات الأربع وإن كانت سائغة في العربيَّة فلا يُقرَأ إلاَّ بقراءة الجمهور ((الحمدُ لله)) بضمِّ الدال وكسر لام لفظ الجلالة؛ لأنَّ السنَّة تُتَّبع في القرآن، ولا يُلتفت إلى غير الرواية الصحيحة التي قرأ بها المشهورون بالضبط والثقة، وهذا ما عليه عامة المسلمين[3].

٢. من بين ما تطرَّق إليه ابن عاشور من القراءات القرآنيَّة ما كان وجه الاختلاف فيها إعرابيًّا ، يتردَّد بين الرَّفع على الابتداء ، والنَّصب على المصدر قراءة (**وَصِيَّة**) من قوله ﷻ : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ۚ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِى مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٤٠﴾ ﴾[4] فقد ذكر فيها قراءات ، وهي :

القراءة الأولى : قراءة الرَّفع ((**وَصِيَّةٌ**)) ، ونسبها إلى نافع ، وابن كثير والكسائي ، وعاصم في رواية أبي بكر ، وأبي جعفر ، ويعقوب ، وخلف ، برفع (وصيةٌ) على الابتداء ، محوّلاً عن المفعول المطلق ، وأنَّ أصله " وصيةً " بالنصب بدلاً من فعله ، فحوّل إلى الرفع لقصد الدوام كقولهم : " حمدٌ وشكرٌ " ، و ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[5]، وقوله : ﴿ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ

---

[1] يُنظَر معاني القرآن، للفرَّاء ٣/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٧/١ ، وإعراب النحَّاس ١١٩/١ – ١٢٠ ، وتهذيب اللُّغة ٤٣٤/٤ – ٤٣٥ ، والمحتسب ٣٧/١ ، والكشَّاف ٤/١ ، والمحرَّر الوجيز ١٠٢/١ ، الجامع لأحكام القرآن ١٣٥/١ ، والبحر المحيط ١٣١/١ ، والقرآن العظيم ١ / ١٢٧، والنشر ٤٧/١ – ٤٨ ، وفتح القدير ٥/١، والقراءات القرآنيَّة في المعجمات اللُّغويَّة / ٢٧٥، ٣٩٩ .

[2] يُنظَر : جامع البيان ٤٧/١ ، والنشر ١/ ٤٨ ، ومعجم القراءات ، للخطيب ٦/١ .

[3] يُنظَر : معاني القرآن وإعرابه ٤٥/١ ، وإعراب ثلاثين سورة /١٩ ، ومعجم القراءات ، للخطيب ٥/١ .

[4] سورة البقرة / ٢٤٠ .

[5] سورة يوسف : ١٨ .

تَسْرِيحٌ بِإِحْسَـٰنٍ﴾[1] ، ولما كان المصدر في المفعول المطلق ، في مثل هذا ، دالاً على النوعيَّة ، جاز عند وقوعه مبتدأ أن يبقى منكراً ، إذ ليس المقصود فرداً غير معيَّن حتى ينافي الابتداء ، بل المقصود النوع ، وعليه فقوله: (لأزواجهم) خبر[2] .

ويمكن تخريج قراءة الرفع على وجوه أربعة :

الوجه الأوَّل : أنَّه مبتدأ لخبر محذوف مقدّم عليه، أي : (عليهم وصيةٌ لأزواجهم)، أومؤخر عليه تقديره: (وصيةٌ لأزواجهم عليهم) ، أو مرفوعة بقوله : (لأزواجهم)، والتقدير: (لأزواجهم وصيةٌ) ، أو (وصيَّةٌ لأزواجهم) وجاز الابتداء بالنكرة؛ لأنَّ (وصيَّة) دالاً على النوعيَّة، إذ ليس المقصود فرداً غير معيَّن حتى ينافي الابتداء ، بل المقصود النوع ، فهي نكرة موصوفة في المعنى ، والتقدير : وصية منهم أو من الله ، أو (وصية)، مبتدأ ولـ(أزواجهم)، صفة ، والخبر محذوف تقديره : فعليهم وصية لأزواجهم[3] .

الوجه الثاني : خبر بتقدير: وصيَّةُ الذين يُتَوَفَّوْنَ أو حكمهم وصيةٌ أو(والذين يُتَوَفَّوْنَ) أهلُ وصيةٌ ، أو الأمر أو المفروض وصية .

الوجه الثالث : مرفوعة بفعل محذوف مغيَّر الصيغة تقديره (كُتِبَتْ عليهم الوصيةُ)، واعتل في ذلك بأنَّها كذلك في قراءة عبد الله بن مسعود ﷺ : ((كُتِبَتْ عليكم الوصيةُ لأزواجكم)) ، وقال أبو حيان في هذا : ((وينبغي أن يُحمل ذلك على أنَّه تفسير معنى لا تفسير إعراب ، إذ ليس هذا من المواضع التي يضمر فيها الفعل)) [4].

الوجه الرابع : اسم كان تقديره ليكون منكم وصية [5].

---

[1] سورة البقرة : ٢٢٩ .

[2] يُنظَر التحرير والتنوير ٢ / ٤٧٢ .

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ٢ / ٤٧٢ ، وإعراب النحَّاس ٢٧٤/١ ، والبيان ١٦٣/١ ، والبحر المحيط ٢ / ٤٦٤.

[4] البحر المحيط ٢ / ٤٦٤.

[5] يُنظَر شواذ القراءات، لابن خالويه / ١٥ ، ومعاني القرآن ، للفرَّاء ١/ ١٥٦ ، والبحر المحيط ٢ / ٤٦٤، ومفاتيح الغيب الغيب ٣ / ٣٨٩ ، وروح المعاني ٢٧٦/٢.

وقد رجَّح الطبري الوجه الأول ، بحجَّة أنَّ " الوصيَّة " إذا رفعت فهي بمعنى: كتبت عليكم وصية لأزواجكم ؛ لأنَّ العرب تضمر النكرات برافعها قبلها إذا أضمرت ، فإذا أظهرت بدأت به قبلها ، فتقول : " جاءني رجل اليوم " وإذا قالوا : "رجل جاءني اليوم" لم يكادوا أن يقولوه إلاَّ والرجل حاضر يشيرون إليه بـ" هذا " ، أو غائب قد علم المخبر عنه خبره ، أو بحذف " هذا " وإضماره ، وقال : وإن حذفوه ، لمعرفة السامع بمعنى المتكلِّم، كما قال الله تعالى: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَـٰهَا ﴾[1] ، و﴿ بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ ﴾[2] ، فكذلك ذلك في قوله : ﴿ **وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِم** ﴾[3] .

القراءة الثانية : قراءة النَّصب ((**وَصِيَّةً**)) ونسبها إلى أبي عمرو ، وابن عامر ، وحمزة، وحفص عن عاصم ، فيكون قوله : " لأزواجهم " متعلقاً به على أصل المفعول المطلق الآتي بدلاً من فعله لإفادة الأمر[4] .

ويمكن تخريج قراءة النصب على وجهين :

الوجه الأوَّل : نصب (**وصيَّةً**) على أنَّها مصدر مفعول مطلق مؤكّد لفعل محذوف، والتقدير : (أوصوا لهن وصيَّةً) ، أو (فليوصوا وصية لأزواجهم) .

الوجه الثاني: مفعول به، والتقدير (كتب الله تعالى عليهم وصيَّةً)، أو (ألزموا وصيةً)[5].

ثمَّ ذكر ابن عاشور أنَّ ظاهر الآية أنَّ الوصيَّة وصيَّة المتوفّين ، فتكون من الوصيَّة التي أمر بها من تحضره الوفاة مثل الوصيَّة التي في قوله ﷻ : ﴿ **كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ** ﴿١٨٠﴾

---

[1] سورة النور : ١ .

[2] سورة التوبة: ١.

[3] يُنظَر جامع البيان في تأويل القرآن : ٢٥٢/٥، و المشكل /١٣٢، و البيان ١٦٣/١، والتبيان في تفسير القرآن /١٩٢.

[4] يُنظَر : التحرير والتنوير ٢ / ٤٧٢ ، وروح المعاني ٢ / ٢٧٦ .

[5] يُنظَر : معاني الأخفش /١٧٨، ومعاني القرآن وإعرابه ٣١٧/١، والسبعة في القراءات /١٨٤، وتهذيب اللغة ٢٩٢/٢، والحجَّة في القراءات السبع /٩٨، ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٣٢، والتبيان في إعراب القرآن ١٩٢/١، وتفسير القرآن العظيم ٦٥٩/١، والجامع لأحكام القرآن ٢٢٧/٣ – ٢٢٨، والنشر / ٢٩١، وروح المعاني ٢٧٦/٢.

﴾[1]، فعلى هذا الاعتبار إذا لم يوص المتوفَّى لزوجه بالسكنى فلا سكنى لها، وأنَّ الزوجة مع الوصيَّة مخيَّرة بين أن تقبل الوصيَّة ، وبين أن تخرج . وذكر عن ابن عطيَّة : أنَّ فرقة منهم ابن عباس والضحاك وعطاء والربيع ، يعدُّون قوله: ((وصية لأزواجهم)) أنَّها وصيَّة من الله تعالى للأزواج بلزوم البيوت حولاً ، وهو كقوله: (يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ) من قوله ﷻ : ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ فَلَهَا ٱلنِّصۡفُۚ وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٞۚ فَإِن لَّمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٞ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍۗ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ لَا تَدۡرُونَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ لَكُمۡ نَفۡعٗاۚ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا ﴿١١﴾ ﴾[2] ، وقوله : (وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ) من قوله ﷻ : ﴿ وَلَكُمۡ نِصۡفُ مَا تَرَكَ أَزۡوَٰجُكُمۡ إِن لَّمۡ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٞۚ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٞ فَلَكُمُ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكۡنَۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِينَ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٖۚ وَلَهُنَّ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكۡتُمۡ إِن لَّمۡ يَكُن لَّكُمۡ وَلَدٞۚ فَإِن كَانَ لَكُمۡ وَلَدٞ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ مِمَّا تَرَكۡتُمۚ مِّنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ تُوصُونَ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٖۗ وَإِن كَانَ رَجُلٞ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمۡرَأَةٞ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٞ فَلِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُۚ فَإِن كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمۡ شُرَكَآءُ فِي ٱلثُّلُثِۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرّٖۚ وَصِيَّةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٞ ﴿١٢﴾ ﴾[3]، فذلك لا يتوقَّف على إيصاء المتوفّين ولا على قبول الزوجات، بل هو حكم من الله يجب تنفيذه، وعليه يتعيَّن أن يكون (لِّأَزۡوَٰجِهِم) متعلقاً بوصية، وتعلقه به هو الذي سوغ الابتداء به، والخبر محذوف دلَّ عليه المقام لعدم تأتِّي ما قرِّر في الوجه الأول، وأيضاً حسن الابتداء

---

١ سورة البقرة / ١٨٠ .

٢ سورة النساء / ١١ .

٣ سورة النساء / ١٢ .

بالنكرة (وصيةٌ)؛ لأنَّه موضع تخصيص، كما حسن أن يرتفع (سلامٌ عليكُم)، و(خيرٌ بينَ يديْكَ)، لأنَّها مواضع دعاء، فجاز فيها الابتداء بالنكرة لما كان معناها كمعنى المنصوب. وعلى هذا وذاك، فالمعنى العام في القراءتين واحد؛ لأنَّ من نَصَب أراد (فليوصوا وصيَّةً لأزواجهم)، ومن رفع أراد فعليهم وصيةٌ لأزواجهم[1] .

[1] يُنظَر التحرير والتنوير ٢ /٤٧٢ – ٤٧٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣١٧/١ ، و الحجَّة للقرَّاء السبعة ٢٥٧/٢، والكشف عن وُجوه القراءات ٢٩٩/١ .

٢. الرَّفع على النعت أوالخبر، والنَّصب على الحال أوالمدح أوالذَّم

ومن القراءات القرآنيَّة التي تطرَّق إليها ابن عاشور ما كان وجه الاختلاف فيها إعرابيًّا، يتردَّد بين الرَّفع على النعت أو الخبر، والنَّصب على الحال أو المدح أو الذَّم منها قراءة: (حَمَّالَةَ) من قوله ﷻ : ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴿٤﴾ ﴾[1] حيث ذكر ابن عاشور فيها قراءتين :

القراءة الأولى : قراءة الرَّفع (حَمَّالَةُ) نسبها للجمهور ، وعدَّها صفة لامرأته، وجاز ذلك؛ لأنَّ إضافته حقيقيَّة ، إذ المراد أنَّها صفتها في جهنَّم ، أو أنَّها صفتها في الدُّنيا حيث إنَّها كانت تجلب حطب العضاة لتضعه في طريق النبي ﷺ، على طريقة التوجيه والإيماء إلى تعليل تعذيبها بذلك ، وأُعْرِبت خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هي حمَّالةُ)، أو أنَّ المبتدأ (امرأتُهُ)، وأعْربت عطف بيان أو بدلاً؛ لأنَّها أقرب من الجوامد لتمحّض إضافتها[2].

القراءة الثانية : قراءة النَّصب (حَمَّالَةَ) ونسبها إلى عاصم ، وهي قراءة للحسن، وزيد بن علي ، والأعرج ، وأبو حيوة ، وابن أبي عبلة ، وابن محيصن ، وعيسى بن عمر، وابن أبي إسحاق ، وأعربها حالاً من (امرأته) ، بناءً على أنَّ الإضافةَ غيرُ حقيقيَّةٍ ؛ إذِ المرادُ أنَّها تحملُ يومَ القيامةِ حزمةً من حطبِ جهنمَ كالزقومِ والضريعِ ، وأنَّ فيه من التوجيه والإيماء ما في قراءة الرفع ، وتعرب أيضاً بالنَّصب على الذَّمِّ والشتم؛ لأنَّها معَ كثرةِ مالِها كانتْ تحملُ الحطبَ على ظهرِهَا لشدَّةِ بُخْلها فعيرتْ بالبخلِ ، وقال سيبويه : ((لم يجعل الحمَّالة خبرا للمرأة ، ولكنَّه كأنَّه

---

١ سورة المسد / ٤ .

٢ يُنظَر : التحرير والتنوير ٣٠ / ٦٠٦ ، وجامع البيان ٢٤ / ٦٧٨ ، والنشر ٤٠٤/٢ ، الحجَّة في القراءات السبع /٣٧٧ ، ومعالم التنزيل ٥٨٣/٨ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٧٥/٥ ، وإعراب النحَّاس ٧٨٥/٣، والكشف عن وجوه القراءات ٣٩٠/٢ ، وحجَّة القراءات /٧٧٦ ، ومعاني القرآن ، للفرَّاء ٣٥٠/٢ ، ٢٩٨/٣، والكشَّاف ٤ / ٨٢١ ، ومعاني القرآن ، للأخفش ٥٤٨/٢ ، والبحر المحيط ٨ / ٥٢٧ ، وروح المعاني ٢٦٣/٣٠، ومشكل إعراب القرآن ٥٠٧/٢ ، ومفاتيح الغيب ٣٢ / ١٥٧ ، ومختصر في شواذ القرآن /١٠٨، ١٨٢ ، وإرشاد العقل السليم ٩ / ٢١١ ، وأمالي الشجري ٣٤٤/١ ، وشذور الذَّهب /٤٣٤ ، وإعراب القراءات السبع وعللها ٥٤٢/٢، والتذكرة في القراءات الثمان /٦٤٩، واللباب في علوم الكتاب ٥٥٤/٢٠، ومعجم القراءات، للخطيب ٦٣٢/١٠.

قال اذكر حمَّالةَ الحطب شتماً لها ، وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره))[1] ، كقوله : "ملعونين" ، وكذا أعربت على القطع من المرأة ؛ لأنَّ المرأة معرفة، وحمالة الحطب نكرة، وقيل : نصب على الحال من ((امرأته)) إذا جعلناها مرفوعة بالعطف على الضمير . ويضعف جعلها حالاً عند الجمهور من الضمير في الجار بعدها إذا جعلناها لـ ((امْرَأتهُ)) لتقدمها على العامل المعنوي ، واستشكل بعضهم الحالية، من أنَّ المراد به المعنى، فتتعرَّف بالإضافة، فكيف يكون حالاً عند الجمهور؟ وأجيب بأنَّ المراد الاستقبال؛ لأنَّه ورد أنَّها تحمل يوم القيامة حزمة من حطب النار، كما كانت تحمل الحطب في الدنيا[2].

ورجَّح الطبري قراءة الرَّفع ؛ لأنَّها أفصح الكلامين فيه ، ولإجماع الحجَّة من القرّاء عليه ، واستحبَّ الزمخشري قراءة النصب ؛ لأنَّ فيها توسل إلى رسول الله ﷺ بشتمها، ولم يرجِّح ابن عاشور قراءة على الأخرى كعادته في التعامل مع القراءات الصحيحة، وهذا الذي أميل إليه؛ لأنَّ القراءتين ثابتتان، وكلتاهما مراد معناهما، فلا ينبغي تفضيل قراءة على أخرى، وإنَّما هذا نوع من أنواع البلاغة القرآنيَّة، حيث يتنوَّع المعنى في الآية الواحدة[3].

---

[1] الكتاب ٢ / ٧٠ ، (باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه) .

[2] يُنظَر : التحرير والتنوير ٣٠/٦٠٦، وجامع البيان ٢٤/٦٧٨، والنشر ٢/٤٠٤، الحجَّة في القراءات السبع /٣٧٧، ومعالم التنزيل ٨/٥٨٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/٣٧٥، وإعراب النحَّاس ٣/٧٨٥، والكشف عن وجوه القراءات ٢/٣٩٠، وحجَّة القراءات /٧٧٦، ومعاني القرآن، للفرَّاء ٢/٣٥٠، ٣/٢٩٨، والكشَّاف ٤/٨٢١، ومعاني القرآن، للأخفش ٢/٥٤٨، و روح المعاني ٣٠/٢٦٣، والبحر المحيط ٨/٥٢٧، ومشكل إعراب القرآن ٢/٥٠٧، ومفاتيح الغيب ٣٢ / ١٥٧، ومختصر في شواذ القرآن /١٠٨، ١٨٢، وإرشاد العقل السليم ٩/٢١١، وأمالي الشجري ١/٣٤٤، وشذور الذَّهب /٤٣٤، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢/٥٤٢، والتذكرة في القراءات الثمان /٦٤٩، واللباب في علوم الكتاب ٢٠/٥٥٤، ومعجم القراءات، للخطيب ١٠/٦٣٢.

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ٣٠ / ٦٠٦ ، وجامع البيان ٢٤ / ٦٧٨ ، والكشَّاف ٤ / ٨٢١ ، ومفاتيح الغيب ٣٢/١٥٧، والبحر المحيط ٨ / ٥٢٨.

وهناك قراءة ثالثة لم يشر إليها ابن عاشور كعادته في القراءات الشاذَّة ، وهي: قراءة (حَمَّالَةً للحَطَبِ) بالنصب والتنوين في (حمَّالة) ، وبلام الجرِّ في (للحطب) وردت عن ابن مسعود ، وعياض[1] .

وقراءة رابعة : (حَمَّالَةٌ للحَطَبِ) بالرفع والتنوين في (حمَّالة) ، وبلام الجرِّ الزائدة؛ لتقوية العامل، كقوله ﷻ : ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[2]، في (للحطب) عن ابن مسعود[3].

وقراءة خامسة : (حَامِلَةَ الحَطَبِ) على وزن (فَاعِلَة) مضافاً قرأ بها أبو قلابة، وهي محتملة لقراءة العامَّة، وبعضهم ينوِّن الأوَّل وينصب الحطب به (حَامِلَةً الحَطَبَ)[4].

٣. الرَّفع عَلَىٰ النَّعْتِ ، والنَّصْب عَلَى الحَالِ

من القراءات القرآنيَّة التي طرقها ابن عاشور ما كان وجه الاختلاف فيها إعرابيًّا، يتردَّد بين الرَّفع عَلَىٰ النَّعْتِ ، والنَّصْب عَلَى الحَالِ قراءة : ((غَيْرُ)) من قوله ﷻ : ﴿ لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٥﴾ ﴾[5] حيث ذكر ابن عاشور فيها قراءتين :

---

[1] يُنظَر : معاني القرآن ، للفرَّاء ٢٩٩/٣ ، والكشَّاف ٨٢١/٤ ، ومفاتيح الغيب ١٥٧/٣٢ ، والبحر المحيط ٨ / ٥٢٨، وروح المعاني ٣٠ / ٢٦٣ ، وإيضاح الوقف والابتداء /٩٩١ ، والدرُّ المصون ٥٨٦/٦ .

٢ سورة هود /من آية ١٠٧.

[3] يُنظَر : الكشَّاف ٨٢١/٤ ، والبحر المحيط ٨ / ٥٢٨ ، وإعراب القراءات السبع وعللها ٥٤٢/٢ ، وروح المعاني ٢٦٣/٣٠ ، والمحتسب ٣٧٥/٢ ، والمحرَّر الوجيز ٥٩٩/١٥، واللباب في علوم الكتاب ٥٥٤/٢٠، ومعجم القراءات ، للخطيب ٦٣٢/١٠ .

[4] يُنظَر : الدُّرُّ المصون ١١/ ١٤٥، واللباب في علوم الكتاب ٥٥٤/٢٠.

٥ سورة النساء / ٩٥ .

القراءة الأولى : قراءة الرَّفع ((غَيْرُ)) بالرَّفع على النَّعت لـ ((اَلْقَعِدُونَ)) ، ونسبها إلى ابن كثير ، وأبي عمرو ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي ، ويعقوب[1].

وذكر القرطبي عن الأخفش : أنَّ ((غَيْرُ)) رُفِعَتْ نعتاً لـ ((اَلْقَعِدُونَ)) ؛ لأنَّهم لم يقصد بهم قوم بأعيانهم ، فصاروا كالنكرة فجاز وصفهم بـ ((غَيْرُ)) ، والمعنى لا يستوي القاعدون غير أولي الضرر ، أي لا يستوي القاعدون الذين هم غير أولي الضرر ، أي : لا يستوي القاعدون الأصحاء ، ونسب ذلك إلى الزجَّاج[2].

القراءة الثَّانية : قراءة النَّصْب ((غَيْرَ)) بنصب الرَّاء على الحال من ((اَلْقَعِدُونَ))، ونسبها لنافع ، وابن عامر ، وأبي جعفر ، وخلف[3] .

وجاز في ((غير)) الرفعُ على النعت ، والنصب على الحال ، أي لا يستوي القاعدون من الأصحَّاء ، أي في حال صحتهم ، وجازت الحال منهم ؛ لأنَّ لفظهم لفظ المعرفة، وهو كما تقول : جاءني زيد غير مريض ، ولأنّ ((اَلْقَعِدُونَ)) تعريفهُ للجنس فيجوز فيه مراعاة اللَّفظ ومراعاة المعنى[4] .

وأُعْرِبَت قراءة النصب ((غَيْرَ)) نصباً على الاستثناء من ((اَلْقَعِدُونَ)) أو من ((اَلْمُؤْمِنِينَ)) ، أي إلاَّ أولي الضرر ، فإنَّهم يستوون مع المجاهدين[5] .

---

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ٥ / ١٧٠ .

[2] يُنظَر : الجامع لأحكام القرآن ٥ / ٣٤٣ .

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ٥ / ١٧٠ .

[4] يُنظَر : التحرير والتنوير ٥ / ١٧١ ، والجامع لأحكام القرآن ٥ / ٣٤٤ .

[5] يُنظَر : الجامع لأحكام القرآن ٥ / ٣٤٤ .

٤. النَّصب على الظرفيَّة ، والرَّفع على الفاعليَّة

من القراءات القرآنيَّة التي طرقها ابن عاشور ما كان وجه الاختلاف فيها إعرابيًّا، يتردَّد بين النَّصب على الظرفيَّة ، والرَّفع على الفاعليَّة قراءة : (بَيْنَكُمْ) من قوله ﷻ : ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٩٤﴾ ﴾[1] حيث ذكر ابن عاشور فيها قراءتين :

القراءة الأولى : قراءة النصب (بَيْنَكُمْ) بفتح النون ، ونسبها إلى نافع ، والكسائي، وحفص عن عاصم ، وقرأ بها أيضاً أبو جعفر ، والحسن البصري ، ويعقوب ، وابن مسعود وأصحابه ، وأبو موسى الأشعري ، وقتادة ، وأسلم بن زرعة الكلابي ، وشيبة ، ومجاهد، وعاصم الأسدي وطلحة اليامي ، وعيسى الهمداني ، وأبو رجاء العطاردي، ونعيم بن ميسرة، وشيبان بن عبدالرحمن النحوي ، والمفضَّل، وأعربها ظرف مكان دالاّ على مكان الاجتماع والاتّصال فيما يضاف هُو إليه . وعلى هذه القراءة حذف فاعل تقطّع ؛ لأنّ المقصود حصول التقطّع ، ففاعله اسم مُبهم ممّا يصلح للتقطّع ، وهو الاتّصال . فيقدّر : (لقدْ تقطّعَ الاتصالُ أو الحَبْلُ بينَكم) . قال تعالى: ﴿ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾ ﴾[2] ، وقد صار هذا التّركيب كالمثَل بهذا الإيجاز . وقد شاع في كلام العرب ذكر التقطّع مستعاراً للبعد وبطلان الاتّصال تبعاً لاستعارة الحبل للاتّصال ، كما قال امرؤ القيس :

تَقَطَّعَ أَسْبابُ اللُّبانَةِ والهَوَى عَشِيَّةَ جَاوَزْنَا حَمَاةَ وشَيْزَرَا[3]

---

[1] سورة الأنعام / ٩٤ .

٢ سورة البقرة / ١٦٦ .

٣ يُنظَر : ديوان امرؤ القيس /١٩، والتحرير والتنوير ٩٨/٢، ٣٨٥/٧، والحماسة البصرية /٢١، و العمدة في محاسن الشعر، وآدابه، ونقده، ابن رشيق: أبو الحسن بن رشيق، القيرواني ، الأزْدِي (٣٩٠ – ٤٥٦ هـ)، تحقيق: محمَّد محي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١م ١٣٥/١، ورجال المعلقات العشر للغلاييني،

فمن ثمّ حسن حذف الفاعل في الآية على هذه القراءة لدلالة المقام عليه فصَار كالمثل. ثمَّ ذكر تقدير الزمخشري أنَّ المصدر المأخوذ من (تقطّع) فاعلٌ، أي على إسناد الفعل إلى مصدره بهذا التّأويل ، بمعنى : وقعَ التقطّعُ بينَكم[1] . وذكر رأي التفتزاني أنَّ الأوْلى أنّه أسند إلى ضمير الأمْر لتقرّره في النّفوس ، أي (تقطّعَ الأمْرُ بينَكم) ، وأنَّه قريب من هذا ما يقال: إنّ (بَيْنَكُمْ) صفة أقيمت مقام الموصوف الّذي هو المسند إليه ، أي : (أمر بينكم) ، وعلى هذا يكون الاستعمال من قبيل الضّمير الّذي لم يذكر مَعاده لكونه معلوماً من الفعل كقوله: ((حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ)) من قوله ﷻ : ﴿ فَقَالَ إِنِّيٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴿٣٢﴾ ﴾[2] ، لكن هذا لا يعهد في الضّمير المستتر ؛ لأنّ الضّمير المستتر ليس بموجود في الكلام ، وإنّما دعا إلى تقديره وجود مَعاده الدّال عليه . فأمّا والكلام خليّ عن معاد وعن لفظ الضّمير ، فالمتعيّن أن نجعله من حذف الفاعل كما تقرّر لك ابتداء ، ولا يقال: إنّ (توارت بالحجاب) ليس فيه لفظ ضمير إذ التّاء علامة لإسناد الفعل إلى مؤنّث؛ لأنَّا نقول : التّحقيق أنّ التّاء في الفعل المسند إلى الضّمير هي الفاعل[3] .

وخرَّج الأخفش هذه القراءة على أنَّ (بَيْنَكُمْ) فاعلٌ مبني على الفتح في محلّ رفع، حملاً على أكثر أحوال الظروف ، وذكر العكبري وجها ثالثاً ، وهو أنَّه وصفٌ لمحذوف ، أي (لقد تقطَّع شيءٌ بينَكم أو وصلٌ) . حيث ذكر في هذه القراءة ثَلاثَةَ أَوْجُهٍ : أَحَدُهَا : أَنَّه ظَرْفٌ لِـ (تَقَطَّعَ) ، وَالْفَاعِلُ مُضْمَرٌ ؛ أَيْ : تَقَطَّعَ الْوَصْلُ بَيْنَكُمْ ، وَدَلَّ عَلَيْهِ (شُرَكَاءُ). وَالثَّانِي : هُوَ وَصْفٌ مَحْذُوفٌ ؛ أَيْ : لَقَدْ تَقَطَّعَ شَيْءٌ بَيْنَكُمْ ، أَوْ وَصْلٌ . وَالثَّالِثُ : أَنَّ هَذَا الْمَنْصُوبَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، وَهُوَ مُعَرَّبٌ ، وَجَازَ ذَلِكَ حَمْلًا عَلَى أَكْثَرِ أَحْوَالِ الظَّرْفِ، وَهُوَ قَوْلُ الأَخْفَشِ ،

ودواوين الشعر العربي على مر العصور ٢٦٥/٩، والمحكم والمحيط الأعظم ٩/٨، وتاج العروس (شزر) ١٦٥/١٢، وجمهرة اللغة ٣٨١/١، ولسان العرب ٤٠٤/٤، ولسان العرب (حما) ١٤ / ١٩٧ .

[1] يُنظَر : الكشَّاف ٢ / ٤٥ .

٢ سورة ص / ٣٢ .

٣ يُنظَر : التحرير والتنوير ٧ / ٣٨٥ – ٣٨٦ .

ومثلـه عنـده قولـه : ((وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ)) مـن قولـه ﷻ : ﴿ وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا ﴿١١﴾ ﴾[1] ، ومثله : ((يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ)) من قوله ﷻ : ﴿ لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣﴾ ﴾[2].وقال مكّي مثل ذلك: إنَّ من نصب (بينَكم) جعله مرفوعاً في المعنى بـ (تقطَّع) ، لكنَّه لما جرى في أكثر الكلام منصوباً تركه في حال الرفعِ على حاله منصوباً لكثرة استعماله كذلك[3] .

القراءة الثانية : قراءة الرفع (بَيْنُكُمْ) بضمّ النون ، ونسبها إلى بقيَّة القرَّاء ، وهم ابن كثير، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وحمزة ، وعاصم في رواية أبي بكر[4] ، وهي على إخراج (بين) عن الظّرفيَّة فصار اسماً متصرّفاً من (الْبَيْنِ) ، وهو الوصل أو الجمع، وهو من الأضداد، وأُسْنِدَ إليه التقطّع على طريقة المجاز العقلي ، فالمعنى : لقد تقطَّع وصلُكُم ، أي: جمعُكُم . وعلى هذا فـ (بَيْنُكُمْ) فاعلاً ، حيث خرج عن الظّرفية إلى اسم للمكان الّذي يجتمع ، أي انفصل المكان الّذي كان محلّ اتّصالكم فيكون كناية عن انفصال أصحاب المكان الّذي كان محلّ اجتماع .

والمكانية هنا مجازيّة مثل : ((لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ)) من قوله ﷻ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾ ﴾[5] فالمكانية هنا ليست حقيقيَّة[6] .

---

[1] سورة الجن / ١١ .

[2] سورة الممتحنة /٣ ، وهي قراءة بعض السبعة ، وكثير ممَّن هم وراء ذلك .

٣ يُنظَر: التبيان في إعراب القرآن ٥٢٢/١، ومعاني القرآن، للأخفش ٢٣٧/١، ومعجم القراءات، للخطيب ٤٩٠/٢ .

٤ يُنظَر : التحرير والتنوير ٧ / ٣٨٦ ، وجامع البيان ١٨٥/٧ ، والحجَّة في القراءات السبع / ١٤٥ ، ومعاني القرآن ، للأخفش ٢٣٧/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٧٣/٢ ، ومعاني القرآن ، للفرَّاء ٣٤٥/١ ، ٣٦٠/٢ ، النشر ٢٦٠/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ٤٣/٧ ، وتذكرة النُّحاة /٣٨٧ ، والمحتسب ١٩٠/٢ ، وحجَّة القراءات /٢٦١ ، وإعراب القرآن ، للزجاج /٣٠١ ، وإعراب القرآن ، للنحَّاس ٥٦٦/١ ، الكشَّاف ٢ / ٤٥ ، وإعراب القراءات السبع وعللها ٦٤/١ ، ومعجم القراءات ، للخطيب ٤٩٠/٢ .

٥ سورة الحجرات / ١ .

٦ يُنظَر : التحرير والتنوير ٧ / ٣٨٦ ، والتبيان في إعراب القرآن ٥٢٢/١ .

وهناك قراءة شاذَّة : ((لقد تقطَّع مابينَكم)) قرأ بها عبدالله بن مسعود ، ومجاهد، والأعمش ، وأعربوا (ما) موصولة ، أو موصوفة[1] .

٥. الرَّفع على الخبريَّة ، والنَّصب على الحاليَّة

١. من القراءات القرآنيَّة التي طرقها ابن عاشور ما كان وجه الاختلاف فيها إعرابيًّا يتردَّد بين الرَّفع على الخبريَّة ، والنَّصب على الحاليَّة قراءة : (خَالِصَةً) من قوله ﷻ : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾[2] حيث ذكر ابن عاشور فيها قراءتين:

القراءة الأولى : قراءة الرفع (خَالِصَةٌ) ونسبها إلى نافع وحده، وقرأ بها ابن عباس، وعدَّها خبراً ثانياً عن (هي) ، أي : هي لهم في الدّنيا وهي لهم خالصة يوم القيامة ، وذكر الرازي[3] عن الزجاج : أنَّ الرفع على أنَّه خبر بعد خبر ،كما تقول : (زيدٌ عاقلٌ لبيبٌ) ، والمعنى : قل هي ثابتة للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة . وذكر عن أبي علي : ويجوز أن يكون قوله : (خَالِصَةٌ) خبر المبتدأ ، وقوله : (لِلَّذِينَ ءَامَنُوا) متعلقاً بخالصة ، والتقدير : هي خالصة للذين آمنوا في الحياة الدنيا[4].

---

١ يُنظَر : الحجَّة في القراءات السبع / ١٤٥ ، الكشَّاف ٢ / ٤٥ ، وإعراب القراءات السبع وعللها ٦٤/١ ، ومعجم القراءات ، للخطيب ٤٩٢/٢ .

٢ سورة الأعراف / ٣٢ .

[3] يُنظَر : مفاتيح الغيب ١٤/ ٢٣٢ ، وزاد المسير ١٨٩/٣ .

[4] يُنظَر : التحرير والتنوير ٨ / ٩٦ – ٩٧ ، وجامع البيان ١٢٢/٨ ، ومعالم التنزيل ٢٢٥/٣ ، والكشف عن وجوه القراءات ، والنشر ٢٥٩/٢ ، وإعراب القرآن ، للنحَّاس ٦٠٩/١ ، وشرح الشاطبيَّة /٢٠٣ ، ومشكل إعراب القرآن ٣١٢/١ ، والتبيان في إعراب القرآن ٥٦٤/١ ، وحجَّة القراءات /٢٨١ ، والحجَّة في القراءت السَّبع /١٥٤ ، والكشَّاف ٥٤٦/١ ، والجامع لأحكام القرآن ١٩٩/٧ ، ومعاني القرآن ، للفرَّاء ٤٧٦/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٣٣/٢ ، وإعراب القراءات السبع وعللها ١٨٠/١ .

والقراءة الثانية : قراءة النصب (**خَالِصَةً**) ، ونسبها إلى باقي العشرة ، وهم ابن كثير، وابو عمرو ، وابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وأبو جعفر ، ويعقوب ، وعدَّها حالاً من المبتدأ ، أي هي لهم الآن حال كونها خالصة في الآخرة ، وأنَّ معنى القراءتين واحد، وهو أنّ الزّينة والطّيّبات تكون خالصة للمؤمنين يوم القيامة ، ففيه حذف تقديره : هي للذين آمنوا وللمشركين في الحياة الدنيا ، فإنَّ أهل الشرك يشاركون المؤمنين في طيبات الدنيا، وهي في الآخرة خالصة للمؤمنين لا حظَّ للمشركين فيها ، وقيل : هي خالصة يوم القيامة من التنغيص والغم للمؤمنين ، فإنَّها لهم في الدنيا مع التنغيص والغم[1] .

وقال أبو حيَّان : إنَّ (**خَالِصَةً**) تنصب على الحال والتقدير (قُلْ هِي مستقرّة لِلَّذِينَ ءامَنُواْ) في حال خلوصها لهم يوم القيامة ، وأنَّها حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً لـ (هي) و (فِي الْحَيَواةَ) متعلق بـ (آمنوا) ، أو إنَّ المعنى : قل هي خالصة يوم القيامة لمن آمن في الدّنيا . ولا يعني بيوم القيامة وقت الحساب . وأنَّ (خلوصها) كونهم لا يعاقبون عليها ، وإلى هذا يشير تفسير ابن جبير ، وجوّزوا فيه أن يكون خبراً بعد خبر، فالخبر الأوّل هو (لِلَّذِينَ ءامَنُواْ) و (فِي الحياة الدنيا) متعلِّق بما تعلَّق به (للذين) وهو الكون المطلق ، أي : قل هي كائنة في الحياة الدنيا للمؤمنين ، وإن كان يشركهم فيها في الحياة الدّنيا الكفّار (وَسَاء لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ، وخالصة لهم يوم القيامة ، ويراد بيوم القيامة استمرار الكون في الجنة ، وأشار إلى أنَّ في هذا المعنى أي : إنَّها لهم ولغيرهم في الدّنيا خالصة لهم يوم القيامة ، قول لابن عباس والضحّاك وقتادة والحسن وابن جريج وابن زيد[2] ، وأنَّ الزمخشري وافق هذا ا المعنى في

---

[4] يُنظَر : جامع البيان ١٢٢/٨ ، ومعالم التنزيل ٢٢٥/٣ ، ومفاتيح الغيب ١٤/ ٢٣٢ ، وزاد المسير ١٨٩/٣ .

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ٨ / ٩٧ ، وجامع البيان ١٢٢/٨ ، ومعالم التنزيل ٢٢٥/٣ ، والكشف عن وجوه القراءات، والنشر ٢٥٩/٢ ، وإعراب القرآن ، للنحَّاس ٦٠٩/١ ، وشرح الشاطبيَّة /٢٠٣ ، وزاد المسير ١٨٩/٣، ومشكل إعراب القرآن ٣١٢/١ ، والتبيان في إعراب القرآن ٥٦٤/١ ، وحجَّة القراءات /٢٨١ ، والحجَّة في القراءت السَّبع /١٥٤ ، والكشَّاف ٥٤٦/١ ، والجامع لأحكام القرآن ١٩٩/٧ ، ومعاني القرآن، للفرَّاء ٤٧٦/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٣٣/٢ ، وإعراب القراءات السبع وعللها ١٨٠/١ .

[2] يُنظَر : جامع البيان ١٢٢/٨ ، ومعالم التنزيل ٢٢٥/٣ ، ومفاتيح الغيب ١٤/ ٢٣٢ ، وزاد المسير ١٨٩/٣ .

تفسيره[1] ، ثمّ أجاب على من قال : إذا كان معنى الآية أنَّها لهم في الدنيا على الشركة بينهم وبين الكفار فكيف جاء قوله (قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءامَنُواْ) ؟ ، بقوله: إنَّ الجواب من وجوه ، أحدها : أنّ في الكلام حذفاً تقديره : (قل هي للمؤمنين والكافرين في الدنيا خالصة للمؤمنين في القيامة لا يشاركون فيها) ، وأنَّ هذا رأي الكرماني ، الثاني: إنّ ما تعلق به (لِلَّذِينَ ءامَنُواْ) ليس كوناً مطلقاً بل كوناه مقيّداً يدلّ على حذفه مقابله وهو (خَالِصَةٌ) ، تقديره : قل هي غير خالصة للذين آمنوا ، وأنَّ هذا رأي الزمخشري[2] ، حيث قال: قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا غير خالصة لهم ؛ لأنّ المشركين شركاؤهم فيها، خالصة يوم القيامة لا يشركهم فيها أحد . ثمَّ نقل ردَّ الزمخشري[3] على من قال : هلا قيل للذين آمنوا ولغيرهم ؟ بقوله : إنَّ النية على أنَّها خلقت للذين آمنوا على طريق الأصالة، وأنّ الكفرة تبع لهم ،كقوله تعالى : (وَمَن كَفَرَ فَأُمَتّعُهُ قَلِيلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُ)[4] ، وقال : إنَّ جواب الزمخشري هو للتبريزي ، حيث إنَّ التبريزي قال : إنَّ معنى الآية أنَّها للمؤمنين خالصة في الآخرة لا يشركهم الكفّار فيها ، هذا وإن كان مفهومه الشركة بين الذين آمنوا والذين أشركوا، وهو كذلك ؛ لأنّ الدّنيا عرض حاضر يأكل منها البرّ والفاجر إلاَّ أنَّه أضاف إلى المؤمنين، ولم يذكر الشّركة بينهم وبين الذين أشركوا في الدنيا ، تنبيهاً على أنَّه إنَّما خلقها للذين آمنوا بطريق الأصالة والكفّار تبع لهم فيها في الدنيا . ولذلك خاطب الله المؤمنين بقوله تعالى : (هُوَ الَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى الأَرْضِ جَمِيعاً)[5] . ثمَّ نقل أبو حيَّان عن أبي عليّ في الحجَّة : أنَّه يصحُّ أن يعلِّق قوله (في الحياة الدنيا) بقوله (حَرَّمَ) ولا يصح أن يتعلَّق بقوله: (أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ) ويجوز ذلك وإن فصل بين الصلة والموصول بقوله (هي للذين آمنوا)؛ لأنّ ذلك كلام يشدّ القصة وليس بأجنبي منها جدّاً كما جاز ذلك في قوله ﷻ : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ

---

[1] يُنظَر : الكشَّاف ٥٤٦/١ .

[2] يُنظَر : الكشَّاف ٥٤٦/١ .

[3] يُنظَر : الكشَّاف ٥٤٦/١ .

[4] سورة البقرة /١٢٦ .

[5] سورة البقرة /٢٩ .

ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ۖ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧﴾ [1]، فقوله : (وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ) معطوف على (كسبوا) داخل في الصلة التعلّق بـ (أخرج) هو قول الأخفش، ويصحّ أن يتعلق بقوله (وَالطَّيِّبَاتُ) ويصح أن يتعلَّق بقوله (مِنَ الرّزْقِ). ووصف تقادير أبي عليّ والأخفش بأنَّ فيها تفكيك للكلام وسلوك به غير ما تقتضيه الفصاحة ، وأنَّها تقادير أعجميَّة بعيدة عن البلاغة لا تناسب في كتاب الله ، بل لو قدّرت في شعر الشنفري ما ناسب، وأنَّ النُّحاة الصّرف غير الأدباء بمعزل عن إدراك الفصاحة . وأمَّا تشبيه ذلك بقوله (وَالَّذِينَ كَسَبُواْ) فليس ما قاله بمتعيّن فيه بل ولا ظاهر بل قوله (جَزَاء سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) هو خبر عن النهي، أي: جزاء سيئة منهم بمثلها وحذف (منهم) لدلالة المعنى عليه كما حذف من قولهم : (السّمن منوان درهم) ، أي : (منوان منه)[2].

ثمَّ تحدَّث ابن عاشور عن إعادة الضّمير المستتر في (خالصة) على رأيين :

الرأي الأوَّل : أنّ الضّمير المستتر في (خالصة) عائد إلى الزّينة والطّيبات الحاصلة في الحياة الدّنيا بعينها ، أي : إنَّها خالصة لهم في الآخرة ، ولا شكّ أنّ تلك الزّينة والطّيّبات قد انقرضت في الدّنيا ، فمعنى خلاصها صفاؤها ، وكونه في يوم القيامة : هو أنّ يوم القيامة مظهر صفائِها أي خلوصها من التّبعات المنجرّة منها ، وهي تبعات تحريمها ، وتبعات تناول بعضها مع الكفر بالمنعِم بها ، فالمؤمنون لما تناولوها في الدّنيا تناولوها بإذن ربّهم ، بخلاف المشركين فإنّهم يسألون عنها فيعاقبون على ما تناولوه منها في الدّنيا ؛ لأنّهم كفروا نعمة المنعِم بها ، فأشركوا به غيره كما في قوله ﷻ : ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾[3]، وإلى هذا المعنى يشير تفسير سعيد بن جبير . وقد رجَّح هذا الرأي.

---

١ سورة يونس / ٢٧ .

[2] يُنظَر : البحر المحيط ٤ / ٢٩٣ – ٢٩٤ .

٣ سورة الواقعة / ٨٢ .

وذكر أنَّ الأمر فيه على قراءة رفع : (خَالِصَةٌ) أنّه إخبار عن هذه الزّينة والطّيبات بأنّها لا تعقب المتمتّعين بها تبعات ولا أضراراً ، وأمَّا على قراءة النّصب (**خَالِصَةً**) فهو نصب على الحال المقدرة .

الرأي الثاني : أن يكون الضّمير في (خالصة) عائداً إلى الزّينة والطّيبات ، باعتبار أنواعها لا باعتبار أعيانها ، فيكون المعنى : ولهم أمثالها يوم القيامة خالصة .

وأنَّ معنى الخلاص التّمحض أي: التّمحض عن مشاركة غيرهم من أهل يوم القيامة ، والمقصود أنّ المشركين وغيرهم من الكافرين لا زينة لهم ولا طيّبات من الرّزق يوم القيامة ، أي أنّها في الدّنيا كانت لهم مع مشاركة المشركين إياهم فيها ، وهذا المعنى مروي عن ابن عبّاس وأصحابه ، وهو رأي مرجوحٌ عنده[1].

٢. ومن بين ما تطرَّق له ابن عاشور من القراءات القرآنيَّة ما كان وجه الاختلاف فيها إعرابيًّا ، يتردَّد بين الرَّفع على الخبريَّة ، والنَّصب على الحاليَّة قراءة : (شَيْخًا) من قوله ﷻ : ﴿ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ ﴿٧٢﴾ ﴾[2] حيث ذكر ابن عاشور فيها قراءتين :

القراءة الأولى : قراءة النصب (شَيْخًا)، بنصبها على الحال من اسم الإشارة وأنَّها مبيِّنة للمقصود من الإشارة، ولم ينسبها إلى أحد[3]، وهي قراءة الجمهور. وقال العكبري: إنَّها حال مؤكِّدة من (بعلى)؛ إذ ليس الغرض الإعلام بأنَّه بعلها في حال شيخوخته دون غيرها[4]، وهي حالٌ مؤكِّدة، والعامل في الحال معنى الإشارة والتنبيه، أو أحدهما، وقيل: إنَّ العامل فيه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل، وقال الزجاج: إنَّ الحال هاهنا نصبها من لطيف النحو، وذلك أنَّك إذا قلت: (هذا زيد قائما يصلي) فإن كنت تقصد أن تخبر من لا يعرف زيدا أنَّه زيد لم يجز

---

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ٨ / ٩٧ .

٢ سورة هود / ٧٢.

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٢ / ١٢١ .

[4] يُنظَر : التبيان في إعراب القرآن ٧٠٧/٢ .

أن تقول: (هذا زيد قائماً)؛ لأنَّه يكون (زيدا) ما دام قائماً فإذا زال عن القيام فليس بزيد، وإنَّما تقول للذي يعرف زيدا: (هذا زيدٌ قائماً) فيعمل في الحال التنبيه، والمعنى انتبه لزيد في حال قيامه، أو أشير لك إلى زيد في حال قيامه. وجاء عن ابن عطيَّة الأندلسي مثل ذلك، حيث قال: إنَّ نصب (شيخاً) على الحال وهي حال من مشار إليه لا يستغنى عنها؛ لأنَّها مقصود الإخبار، وهي لا تصح إلاَّ إذا لم يعني المتكلم أن يعرِّف بصاحب الحال، كأن يكون المخاطب يعرفه؛ وأمَّا إذا قصد التعريف به لزم أن يكون التعريف في الخبر قبل الحال، وتجيء الحال على بابها مستغنى عنها، ومثال هذا قولك: (هذا زيد قائماً)، إذا أردت التعريف بزيد. أو كان معروفاً وأردت التعريف بقيامه، وأمَّا إن قصد المتكلم أنَّ زيديته إنَّما هي ما دام قائماً، فالكلام لا يجوز[1]. وذكر الرازي عن الواحدي قوله: إنَّ هذا من لطائف النحو وغامضه، فإنَّ كلمة (هذا) للإشارة، فكان قوله (وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا) قائم مقام أنْ يُقَال أشير إلى بعلي حال كونه شيخاً، والمقصود تعريف هذه الحالة المخصوصة وهي الشيخوخة[2]. وقال أبو حيَّان، وابن عادل الدمشقي[3]: إنَّ (شيخاً) انتصب على الحال عند البصريين، ومنصوب على خبر التَّقريب عند الكوفيين. وأنَّه لا يستغنى عن هذه الحال إذا كان الخبر معروفاً عند المخاطب؛ لأنّ الفائدة إنَّما تقع بهذه الحال، أي لازمة عنده، أمّا إذا كان مجهولاً عنده فأردت أن تفيد المخاطب ما كان يجهله، فتجيء الحال على بابها مستغنى عنها، أي غير لازمة عنده[4].

---

[1] يُنظَر : المحرَّر الوجيز ٣ / ٢٠٥ .

[2] يُنظَر : مفاتيح الغيب ١٨ / ٢٣ .

[3] يُنظَر : البحر المحيط ٢٤٤/٥، واللباب في علوم الكتاب ٥٢٧/١٠.

[4] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٢١/١٢، إعراب النحَّاس ١٠٢/٢، ٢٢٠/٣، والمحتسب ٣٢٤/١، جامع البيان ٧٠/٩، والكشَّاف ١٠٦/٢، ومعاني القرآن، للأخفش ٣٥٦/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٦٣/٣–٦٤، ١٢٥/٤، ومعاني القرآن، للفرَّاء ١٢/١، و٢٣/٢ ، و٣/ ١٧ ، ٨٢ ، ٤٠٣ ، ٢١٦ ، والبحر المحيط ٢٤٤/٥ ، واللباب في علوم الكتاب ٥٢٧/١٠، ومفاتيح الغيب ١٨ / ٢٣ ، والمحرَّر الوجيز ٣ / ٢٠٥، والتبيان في إعراب القرآن ٧٠٧/٢، ومشكل إعراب القرآن ٤٠١/١ ، وروح المعاني ١٠٠/١٢ ، و إعراب القرآن وبيانه ٤ / ٣٩٨ .

القراءة الثانية : قراءة الرفع (شَيْخٌ) ونسبها إلى ابن مسعود ، برفع (شَيْخٌ) على أنَّ (بعلي) بيان من (هذا) ، و (شيخ) خبر المبتدأ . وأنَّ معنى القراءتين واحد . حيث إنَّها مركَّبة من مبتدأ وخبر ؛ لأنّ المعنى : هذا المشار إليه هو بعلي ، أي كيف يكون له ولد وهو كما ترى ، وقرأ بها أُبَيٌّ بن كعب ، والأعمش ، والْمُطَّوِّعِيّ ، والأصمعيّ عن أبي عمرو[1].

وَذَكَرَ العُكْبري فِي إِعْرَابِ (شَيْخٌ) بالرَّفْعِ عِدَّةَ أَوْجُهٍ ؛ الأوَّل : أَنْ يَكُونَ خبراً لـ (هَذَا) ، وَ (بَعْلِي) بَدَلاً مِنْهُ ، أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ . وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ خبر للمبتدأ الثاني (بَعْلِي) ؛ وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ للمبتدأ الأوَّل (هَذَا) . والثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ خبراً لمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ وَ (بَعْلِي) خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ (هذا) ، أَيْ هُوَ شَيْخٌ . والرَّابِع : أَنْ يَكُونَ (شَيْخٌ) خَبَرًا ثَانِيًا . والخامس : أَنْ يَكُونَ (بَعْلِي) وَ (شَيْخٌ) جَمِيعًا خَبَرًا وَاحِدًا ، كَمَا تَقُولُ : هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ ، السادس : أَنْ يَكُوْنَ بَدَلاً مِنْ (بَعْلِي)[2] .

وذكر ابن عاشور على هذه القراءة نادرة لطيفة وهي: أنّ أبا العبّاس المبرّد دُعي عند بعض الأعيان في بغداد إلى مأدبة، فلمّا فرغوا من الطّعام غنّت من وراء الستار جارية لرب المنزل ببيتين:

وَقَالُوا لَهَا هَذَا حَبِيبُكِ مُعْرِضٌ ... فَقَالَتْ: أَلاَ إِعْرَاضُهُ أَهْوَنُ الْخَطْبِ

فَمَا هِيَ إِلاَّ نَظْرَةٌ وَابْتِسَامَةٌ فَتَصْطَكُّ رِجْلاَهُ وَيَسْقُطُ لِلْجَنْبِ

فَطَرِبَ كُلُّ مَنْ بِالْمَجْلِسِ إِلاَّ أَبَا الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدَ فَلَمْ يَتَحَرَّكْ، فَقَالَ لَهُ رَبُّ الْمَنْزِلِ: مَا لَكَ لَمْ يُطْرِبْكَ هَذَا؟

---

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٢ / ١٢١ ، إعراب النحَّاس ١٠٢/٢ ، ٢٢٠/٣ ، واتحاف فضلاء البشر /٢٥٩، والمحتسب ٣٢٤/١ ، جامع البيان ٧٠/٩ ، والكشَّاف ١٠٦/٢ ، ومعاني القرآن ، للأخفش ٣٥٦/٢ ، الكتاب (هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة) ٢ / ٨٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٦٣/٣ – ٦٤ ، ١٢٥/٤ ، واللباب في علوم الكتاب ٥٢٧/١٠ ، ومعاني القرآن ، للفرَّاء ١٢/١ ، و٢٣/٢ ، و٣/ ١٧ ، ٨٢ ، ٤٠٣ ، ٢١٦، ومختصر بن خالويه / ٦٠ ، والمحرَّر الوجيز ٣ / ٢٠٦ ، ومفاتيح الغيب ١٨ / ٢٣ ، والتبيان في إعراب القرآن ٧٠٧/٢ ، والبحر المحيط ٢٤٤/٥ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٠١/١ ، الأصول لابن السرَّاج ١٥١/١ ، وروح المعاني ١٠٠/١٢ ، و إعراب القرآن وبيانه ٤ / ٣٩٨ .

[2] يُنظَر : التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٧٠٧ .

فَقَالَتِ الْجَارِيَةُ: مَعْذُورٌ يَحْسَبُنِي لَحَنْتُ فِي أَنْ قُلْتُ: مُعْرِضٌ- بِالرَّفْعِ- وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَرَأَ ((وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ))، فَطَرِبَ الْمُبَرِّدُ لِهَذَا الْجَوَابِ[1].

٦. بين العطف على اسم (إنَّ) نصباً وموضعه ، أو محلِّهِ رفعاً

١. من القراءات القرآنيَّة التي طرقها ابن عاشور ما كان وجه الاختلاف فيها إعرابيًّا يتردَّد بين العطف على اسم (إنَّ) نصباً وموضعه ، أو محلِّه رفعاً قراءة: (وَالصَّابِئُونَ) من قوله ﷻ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾﴾[2] .

وقد ذكر ﷻ كلمة (الصابئين) في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع: في قوله ﷻ:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾[3]، وفي قوله ﷻ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾﴾[4]، وفي قوله ﷻ:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿١٧﴾﴾[5]. وقد وردت فيها قراءتان :

---

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٢ / ١٢١، وتاج العروس (هلا) ٥٤٧/٤٠ .

[2] سورة المائدة / ٦٩ .

[3] سورة البقرة / ٦٢ .

[4] سورة المائدة / ٦٩ .

[5] سورة الحج / ١٧ .

القراءة الأولى: قراة الرفع ((وَٱلصَّٰبِـُٔونَ))، وتُنْسَب إلى الجمهور[1]، على أنَّها مرفوعة على الابتداء، والخبر محذوف، أي: كذلك، وعليه الأمصار. وخُرِّجت على غير هذا، فقد ذهبوا إلى أنَّ خبر الصابئين والنصارى هو ((مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ))، ويقدِّرون لـ((ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ)) خبراً[2].

القراءة الثانية: قراءة النَّصب ((وَٱلصَّٰبِـِٔينَ))، وتُنْسَب إلى ابن كثير، ولكنَّها غير مشهورة عنه، وعثمان بن عفَّان، وابن محيصن، وعَائِشَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، وَالْجَحْدَرِيِّ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ[3].

فنرى أنَّ كلمة ((وَٱلصَّٰبِـِٔينَ)) في الآيتين السابقتين لهذه الآية جاءت بالنصب عطفاً على اسم إنَّ، ولكن في هذه الآية رفعها، فقال ((وَٱلصَّٰبِـُٔونَ)) مع أنَّها جاءت في نفس السياق. وقد تلمَّس ابن عاشور الفائدة البلاغية من الإتيان بلفظ (الصابئون) مرفوعاً، من قوله ﷻ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٦٩﴾[4]، فقال ما معناه :

---

[1] يُنظَر: التحرير والتنوير ٢٦٧/٦، ومعاني القرآن، للفرَّاء ٣١٠/١-٣١١، ومعاني القرآن وإعرابه ١٩٢/٢، ومعاني القرآن، للأخفش ٢٦١/١-٢٦٢، وإعراب القرآن، للنَّحَّاس ٥١٠/١، والكشَّاف ٤٧٤/١، والبحر المحيط ٥١٣/٣، والتبيان في إعراب القرآن ٤٥١/١، ومشكل إعراب القرآن ٢٣٨/١، وروح المعاني ٢٠٣/٦، ومعجم القراءات، للخطيب ٣٢١/٢.

[2] يُنظَر : التحرير والتنوير ٦ / ٢٦٧، ومعجم القراءات، للخطيب ٣٢١/٢. .

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ٦٣١/٣، ومعاني القرآن وإعرابه ١٩٢/٢-١٩٣، وإعراب القرآن، للنَّحَّاس ٥٠٩/١، والكشَّاف ٤٧٤/١، والبحر المحيط ٥١٣/٣، والتبيان في إعراب القرآن ٤٥١/١، والمحرَّر الوجيز ٥٢١/٤، وإتحاف فضلاء البشر /٢٠٢، ومشكل إعراب القرآن ٢٣٨/١، وروح المعاني ٢٠٣/٦،ومعجم القراءات، للخطيب ٣٢١/٢.

[4] سورة المائدة / ٦٩.

إنَّ الرفع في هذا السياق غريب ، فيستوقف القارئ عنده : لماذا رفع هذا الاسم بالذات، مع أنَّ المألوف في مثل هذا أن ينصب ؟

فيقال : إنَّ هذه الغرابة في رفع الصابئين تناسب غرابة دخول الصابئين في الوعد بالمغفرة ؛ لأنَّهم يعبدون الكواكب ، فهم أبعد عن الهدى من اليهود والنصارى ، حتى إنَّهم يكادون ييأسون من الوعد بالمغفرة والنجاة ، فنبَّه بذلك على أنَّ عفو الله عظيم يشمل كلَّ من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً وإن كان من الصابئين .

وقال ابن عاشور عن قوله ﷻ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾[1] :

إنَّ موقع الآية دقيق ، ومعناها أدقّ ، وإعرابها تابع لدقَّة الأمرين ، فموقعها أدقّ من موقع نظيرتها ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾[2] ، ومعناها يزيد دقّة على معنى نظيرتها تبعاً لدقّة موقع هذه . وإعرابها يتعقّد إشكاله بوقوع قوله : (والصابئون) بحالة رفع بالواو في حين أنّه معطوف على اسم (إنّ) في ظاهر الكلام . فحقّ علينا أن نخصّها من البيان بما لم يسبق لنا مثله في نظيرتها[3] .

أولا : موقع الآية : إنَّ لموقع الآية وجهين :

الوجه الأول : أن تكون استئنافاً بيانياً ناشئاً على تقدير سؤال يخطر في نفس السامع لِقوله ﷻ : ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ۗ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۖ فَلَا تَأْسَ عَلَى

---

[1] سورة المائدة / ٦٩ .

[2] سورة البقرة / ٦٢ .

[3] التحرير والتنوير ٦ / ٢٦٧ .

﴿ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٦٨﴾﴾[1] ، فيسأل سائل عن حال من انقرضوا من أهل الكتاب قبل مجيء الإسلام : هل هم على شيء أو ليسوا على شيء ، وهل نفعهم اتّباع دينهم أيّامئذٍ ؛ فوقع قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾[2] جواباً لهذا السؤال المقدّر ، والمراد بالّذين آمنوا المؤمنون بالله وبمحمّد ﷺ أي المسلمون ، وإنّما المقصود من الإخبار الّذين هَادوا والصابئون والنّصارى .

الوجه الثاني : أن تكون هذه الجملة مؤكِّدة لجملة ((وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟)) من قوله ﷻ : ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَٰهُمْ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٦٥﴾﴾[3] ، فبعد أن أُتبعت تلك الجملة بما أُتبعت به من الجُمل عاد الكلام بما يفيد معنى تلك الجملة تأكيداً للوعد ، ووصلاً لربط الكلام ، وليُلحق بأهل الكتاب الصابئون ، وليظهر الاهتمام بذكر حال المسلمين في جنّات النّعيم[4] .

أمَّا سبب التصدير بذكر الذين آمنوا في طليعة المعدودين فيرجعه الشيخ محمد الطاهر إلى إدماج التنويه بالمسلمين في هذه المناسبة؛ لأنّ المسلمين هم المثال الصّالح في كمال الإيمان والتحرّز عن الغرور وعن تسرّب مسارب الشرك إلى عقائدهم كما بشّر بذلك النّبي ﷺ في خطبة حجّة الوداع بقوله: ((إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَئِسَ أَنْ يَعْبُدَهُ المصَلُّونَ فِي جَزِيرَةِ العَرَبِ، وَلَكِنْ فِي التَّحْرِيشِ بَيْنَهُمْ))[5] فكان المسلمون؛ لأنّهم الأوحدون في الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصّالح، أوّلين في هذا الفضل.

---

[1] سورة المائدة / ٦٨ .

[2] سورة البقرة / ٦٢ .

[3] سورة المائدة / ٦٥ .

[4] التحرير والتنوير ٦ / ٢٦٨ – ٢٦٩ .

[5] رواه مسلم .

ثانيا معنى الآية :

١. يستهل تفسير الآية بشرح موقع (إنَّ) في الآية : فافتتاحها بحرف (إنّ) هنا للاهتمام بالخبر لخلوّ المقام عن إرادة ردّ إنكار أو تردّد في الحكم أو تنزيل غير المتردّد منزلة المتردّد .

٢. من هم المعنيون في قوله : ((مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ)) ؟ فيجيب قائلا : تحيّر النّاظرون في الإخبار عن جميع المذكورين بقوله : ((مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ)) ، إذ من جملة المذكورين المؤمنون ، وهل الإيمان إلاّ بالله واليوم الآخر؟ وذهب النّاظرون في تأويله مذاهب : والوجه عندي أنّ المراد بالَّذين آمنوا أصحاب الوصف المعروف بالإيمان واشتهر به المسلمون ، ولا يكون إلاّ بالقلب واللّسان ؛ لأنّ هذا الكلام وعد بجزاء الله تعالى ، فهو راجع إلى علم الله ، والله يعلم المؤمن الحقّ والمتظاهر بالإيمان نِفاقاً[1] .

٣. تناول ابن عاشور الآية بالتحليل كعادته حيث قال :

إنَّ خبر (إنّ) محذوف ، وحذفُ خبر (إنّ) وارد في الكلام الفصيح غير قليل ، كما ذكر سيبويه في (كتابه)[2] . وقد دلّ على الخبر ما ذكر بعده من قوله : ((**فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**)) ، ويكون قوله : ((**وَالَّذِينَ هَادُوا**)) عطفَ جملة على جملة ، فيجعل ((الّذين هادوا)) مبتدأ ، ولذلك حقّ رفع ما عطف عليه ، وهو ((والصابئون)) ، ويكون قوله : ((مَنْ آمَنَ بِاللهِ)) مبتدأ ثانياً ، وتكون (مَنَ) موصولة ، والرّابط للجملة بالّتي قبلها محذوفاً ، أي : من آمن منهم ، وجملة ((فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) خبراً عن (مَن) الموصولة ، واقترانها بالفاء ؛ لأنّ الموصول شبيه بالشرط . وذلك كثير في الكلام ، كقوله ﷻ : ﴿**إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ**

---

[1] التحرير والتنوير ٦ / ٢٦٩ .

[2] يُنظَر : الكتاب ٢ / ١٥٥ – ١٥٦ ، ومغني اللبيب ، عن كتب الأعاريب ، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، دار الفكر ، بيروت ، ط٦ ، ١٩٨٥م /٦١٧ . وحاشية الصبَّان شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد، للعيني، تحقيق: طه عبدالرؤف سعد، المكتبة التوفيقيَّة ٥٦٩/١، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله الفوزان، دار المسلم ،ط١، ١٩٩٨م /١٤٤.

﴿وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ ﴿١٠﴾﴾[1] ، ووجود الفاء فيه يعيّن كونه خبراً عن (مَنْ) الموصولة وليس خبر (إنّ) .

ومعنى ((مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ)) من آمن ودَام ، وهم الّذين لم يغيّروا أديانهم بالإشراك وإنكارِ البعث ؛ فإنّ كثيراً من اليهود خلطوا أمور الشرك بأديانهم وعبدوا الآلهة كما تقول التّوراة . ومنهم من جعل عُزيراً ابناً لله ، وإنّ النّصارى ألَّهوا عيسى وعبدوه ، والصابئة عبدوا الكواكب بعد أن كانوا على دين له كتاب . ثمّ إنّ اليهود والنّصارى قد أحْدثوا في عقيدتهم من الغرور في نجاتهم من عذاب الآخرة بقولهم : ((نحن أبناء الله وأحِبَّاؤه))[2] وقولِهم: ((لن تمسّنا النّار إلاّ أيَّاماً معدودة))[3] ، وقول النّصارى : إنّ عيسى قد كفَّر خطايا البشر بما تحمّله من عذاب الطّعن والإهانة والصّلب والقتل ، فصاروا بمنزلة من لا يؤمن باليوم الآخر ؛ لأنّهم عطّلوا الجزاء ، وهو الحكمة الّتي قُدّر البعث لتحقيقها[4] .

٤. قد أدرك ما قد يدور في أذهان بعض المشككين أو الطاعنين فانبرى يدافع عن القرآن والرسول ﷺ والمسلمين فقال وأبدع :

فممّا يجب أن يُوقن به أنّ هذا اللّفظ كذلك نزل ، وكذلك نطق به النّبي ﷺ وكذلك تلقّاه المسلمون منه وقرؤوه ، وكُتب في المصاحف ، وهم عَرب خُلَّص ، فكان لنا أصلاً نتعرّف منه أسلوباً من أساليب استعمال العرب في العطف وإن كان استعمالاً غير شائع، لكنّه من الفصاحة والإيجاز بمكان ، وذلك أنّ من الشائع في الكلام أنّه إذا أتي بكلام موكّد بحرف (إنّ) وأتي باسم (إنّ) وخبرها ، وأريد أن يعطف على اسمها معطوفاً هو غريب عن ذلك الحكم

---

[1] سورة البروج / ١٠ .

[2] سورة المائدة / من آية ١٨ .

[3] سورة البقرة / من آية ٨٠ .

[4] يُنظَر: التحرير والتنوير ٢٦٩/٦–٢٧١، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، (١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي، أميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ٣٢٣/١٠.

جيء بالمعطوف الغريب مرفوعاً ؛ ليدلّوا بذلك على أنّهم أرادوا عطف الجمل لا عطف المفردات ، فيقدّرَ السامع خبراً يقدّره بحسب سياق الكلام .

ومن ذلك : ((ورسولُه)) من قوله ﷻ : ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ۚ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣﴾ ﴾[1] ، أي ورسولُه كذلك ، فإنّ براءته منهم في حال كونه من ذي نسبهم وصهرهم أمر كالغريب ليظهر منه أنّ آصرة الدّين أعظم من جميع تلك الأواصر ، وكذلك هذا المعطوف هنا لما كان الصابئون أبعد عن الهدى من اليهود والنّصارى في حال الجاهلية قبل مجيء الإسلام ؛ لأنّهم التزموا عبادة الكواكب ، وكانوا مع ذلك تحقّ لهم النّجاة إن آمنوا بالله واليوم الآخر وعملوا صالحاً ، كان الإتيان بلفظهم مرفوعاً تنبيهاً على ذلك . لكن كان الجري على الغالب يقتضي أن لا يؤتى بهذا المعطوف مرفوعاً إلاّ بعد أن تستوفي (إنّ) خبرها، إنَّما كان الغالب في كلام العرب أن يؤتى بالاسم المقصود به هذا الحكم مؤخّراً ، فأمّا تقديمه كما في هذه الآية فقد يتراءى للنّاظر أنّه ينافي المقصد الّذي لأجله خولف حكم إعرابه ، ولكن هذا أيضاً استعمال عزيز ، وهو أن يجمع بين مقتضيي حالين ، وهما للدّلالة على غرابة المخبر عنه في هذا الحكم ، والتّنبيه على تعجيل الإعلام بهذا الخبر فإنّ الصابئين يكادون ييأسون من هذا الحكم ، أو ييأس منهم من يسمع الحكم على المسلمين واليهود ، فنبّه الكلّ على أنّ عفو الله عظيم لا يضيق عن شمولهم ، فهذا موجب التّقديم مع الرّفع ، ولو لم يقدّم ما حصل ذلك الاعتبار ، كما أنّه لو لم يرفع لصار معطوفاً على اسم (إنّ) فلم يكن عطفه عطف جملة . وقد جاء ذكر الصابئين في سورة الحجّ مقدّماً على النّصارى ومنصوباً ، فحصل هناك مقتضى حال واحدة وهو المبادرة بتعجيل الإعلام بشمول فصل القضاء بينهم وأنّهم أمام عدل الله يساوون غيرهم .

---

[1] سورة التوبة / ٣ .

وكون (الصابئون) مرفوعة ، وهي معطوفة على منصوبات ، فهذا مذهب للعرب في كلامها معروف ، على أنَّ (الصابئون) مرفوع على الابتداء ، وخبره محذوف ، ويكون المعنى على هذا الاعراب : إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كيت وكيت ، والصابئون كذلك . ثمّ عقّب ذلك كلّه بقوله : ((وَعَمِلَ صَالِحاً) ، وهو المقصود بالذّات من ربط السلامة من الخوف والحزن به ، فهو قيد في المذكورين كلّهم من المسلمين وغيرهم ، وأوّل الأعمال الصّالحة تصديق الرّسول والإيمان بالقرآن ، ثمَّ يأتي امتثال الأوامر واجتناب المنهيات كما قال ﷻ : ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿١٦﴾ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْمَرْحَمَةِ ﴿١٧﴾ ﴾[1] .[2]

٢. من بين ما تطرَّق له ابن عاشور من القراءات القرآنيَّة ما كان وجه الاختلاف فيها إعرابيًّا ، يتردَّد بين العطف على اسم (إنَّ) نصباً وموضعه ، أو محلَّه رفعاً قراءة: (وَٱلسَّاعَةُ) من قولـــــه ﷻ : ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِى مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾[3] حيث ذكر ابن عاشور فيها قراءتين :

القراءة الأولى : قراءة الرفع (وَٱلسَّاعَةُ) ونسبها إلى الجمهور ، عطفاً على جملة (إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ) [4]. وهي مرويَّة أيضاً عن الأعمش ، وأبي عمرو ، وعيسى ، وأبي حيوة، والعبسي ، والمفضَّل ، وهم عامة قرّاء المدينة ، والبصرة ، وبعض قرّاء الكوفة[1] .

---

[1] سورة البلد / ١٢ – ١٧ .

[2] التحرير والتنوير ٦ / ٢٦٧ – ٢٧٢ ، وخزانة الأدب ١٠ / ٣٢٣ ، ٣٣٦ – ٣٣٨ ، والإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد . القاهرة (د.ت) ١ / ١٨٦ ، وأسرار العربيَّة، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م / ١٤٦ .

٣ سورة الجاثية / ٣٢ .

[4] يُنظَر : التحرير والتنوير ٢٥ / ٣٧٢ .

ويروى في الرفع ثلاثةُ أوجهٍ :

الأوَّل : الابتداءُ ، وما بعدها من الجملةِ المنفيَّة (لَا رَيْبَ فِيهَا) خبرُها[٢] .

الثاني : العطفُ على محلِّ اسم (إنَّ) عند من يعتبر لاسم إنَّ موضعاً ، لأنَّهم قالوا إنَّه قبل دخولِها عليه مرفوعٌ بالابتداءِ[٣] .

الثالث : أنَّه عطفٌ على محلِّ (إنَّ) واسمِها معاً ، عند من يَرَى أنَّ لـ (إنَّ) واسمِها موضعاً ، وهو الرفعُ بالابتداء ، كالفارسيِّ والزمخشريِّ . وقال ابن خالويه : إنَّ العطفَ على محلِّ (إنَّ) وما عملت فيه ؛ لأنَّ التقدير (وعد الله حق) ، فقد قال به أبو علي في الحجَّة[٤]. وقال بعض النُّحاة ، إنَّه لا يعطف على موضع " إنَّ " إلاَّ إذا كان العامل الذي عطَّلته "إنَّ" باقيا ، وكذلك هي على موضع الباء في قوله (فلسنا بالجبال ولا الحديدا) ، فلما كانت (ليس) باقية جاز العطف على الموضع قبل دخول الباء ، ويُظْهِر نحو هذا النظر من كتاب سيبويه ، فقد بوَّب باباً على هذا (باب ما يُجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله)، وذكر أنَّ ممَّا جاء من الشعر في الإجراءِ على الموضع قول عُقَيْبَةَ الأَسدى :

مُعَـــاوِيَ إِنَّنَـــا بَشَـــرٌ فأَسْـــجِحْ فَلَسْـــنَا بالجبَـــالِ ولا الحَدِيـــدَا[٥]

---

١ يُنظَر : جامع البيان ٢٢ /٨٦ ، وشرح الشاطبيَّة /٢٨٥ ، والحجَّة في القراءات السبع ١ / ٣٢٦، ومشكلة إعراب القرآن ٢٩٨/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٣٥/٤ ، والكشَّاف ٤ / ٢٩٦ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢٦٩/٢ ، والنشر ٣٧٢/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٧٦/١٦ ، والدُّرُّ المصون ٦٥٦/٩، وزاد المسير ٣٦٦/٧، والتبيان في إعراب القرآن ٢ / ١١٥٣، وحجَّة القراءات /٦٦٢ ، ومجمَّع البيان ١٣٩/٢٥ ، والبحر المحيط ٨ /٥١ ، والتبصرة في القراءات السبع /٦٧٥ ، وإعراب القرآن ، للنحَّاس ١٤٠/٣، ومعاني القرآن ، للفرَّاء ٣٢٩/٢ ، و٤٧/٣ ، وإعراب القراءات السبع وعللها ٣١٥/٢ ، وغرائب القرآن ٧٤/٢٥ ، والتذكرة في القراءات الثمان /٥٥٣ ، وإعراب القرآن وبيانه ٩ / ١٦١.

٢ يُنظَر : الدر المصون ٦٥٦/٩، والتبيان في إعراب القرآن ٢ / ١١٥٣ ، وإعراب القرآن وبيانه ٩ / ١٦١ .

٣ يُنظَر : الكشَّاف ٤ / ٢٩٦ ، والدُّرُّ المصون ٦٥٦/٩.

٤ يُنظَر : الحجَّة في القراءات السبع / ٣٢٦، والحجة للقرَّاء السبعة ٦/ ١٦٩.

٥ أسجح أي أحسن وسهِّل . البيت من شواهد سيبويه ، وأنشده (ولا الحديدا) ، بالنصب ، كما أنشده أبو القاسم، ورد ذلك عليه . وقيل الشعر مخفوض القوافي ، وهو :

لأنَّ الباء دخلتْ على شيء لو لم تَدخل عليه لم يُخِلَّ بالمعنى ، ولم يُحْتَجْ إليها وكان نصباً، وذكر من ذلك أيضاً قول العرب : (لا مال له قليل ، ولا كثير) فقد رفعوه على الموضع[1]. كان الاختيار فيما أتى بعد ذلك الرفع لأنّه حرف دخل على المبتدأ وخبره ودليله على ذلك .

وقال ابن خالويه : إنَّ الحجة لمن رفع ، أنَّ من شرط (إنَّ) إذا تمَّ خبرها قبل العطف عليها كان الاختيار فيما أتى بعد ذلك الرفع ؛ لأنَّه حرف دخل على المبتدأ وخبره ودليله على ذلك ((أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ)) من قوله ﷻ : ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ فَإِن تُبۡتُمۡ فَهُوَ خَيۡرٌ

مُعَاويَ إنّنا بَشرٌ فأسّجِح فَلسنَا بالجبالِ ولا الحديدِ
أكلتُمْ أَرْضَنَا فجردتُموهَا فَهلْ مِن قائمٍ أو حَصِيدِ
أترجونَ الخلودَ إذَا هَلكْنا وليسَ لنَا ولا لكَ مِن خُلودِ
فَهبنَا أُمةً هلكت ضياعاً يزيدُ أميرها وأبو يزيدِ
ذروا خَونَ الإمامة واستقيموا وتقديم. الأراذل والعبيد

وزعم من احتج لسيبويه : أنَّ هذا البيت من شعر منسوب لعبد الله ابن الزبير الأسدي ، ويقال : إنَّه للكميت بن معروف الأسدي يقول فيه :

رَمَى الحدثانُ نسوةَ آل عمرٍو بمقدار سَمَدنَ له سُمودا
فردَّ شُعورهنَّ السُّود بيضَا ورَدُّ وُجُوهنَّ البيض سُودَا
أديروها بني حَرب عليكم ولا تَرمُوا بها الغرضَ البعيدا

وليس ينكر أن يكون البيت من الشعرين جميعاً ؛ لأن الشعراء قد يستعير بعضهم كلام ، وربما أخذ البيت بعينه ولم يغير كقول الفرزدق :

ترىَ النَّاس ما سِرنا يَسيرون خَلفَنَا وإنْ نحن أَومأْنا إلى النّاس وَقَّفُوا

فإن هذا البيت لجميل بن عبد الله، انتحله الفرزدق. يُنظَر : الحلل في شرح أبيات الجمل ١٠/١-١١، وأمالي القالي /٢٨٦، والأمالي في لغة العرب ٣٧/١، والشعر والشعراء /١١، والعقد الفريد ١٥/١، ٣٢٥/٢، ٣٤٧، وخزانة الأدب ٢٢٨/٢ ، ١٥٣/٤، ١٠/ ٣٢٤ ، ١١/ ٤٢٢ ، وسمط اللآلي / ٤٢.

[1] يُنظَر : كتاب سيبويه ١ / ٦٦ – ٦٨ ، ٢٩٢/٢ – ٣٤٤ ، ٩١/٣ ، والدُّرُّ المصون ٦٥٦/٩، والتبيان في إعراب القرآن ٢ / ١١٥٣ ، وإعراب القرآن وبيانه ٩ / ١٦١، و المحرَّر الوجيز ٥ / ٩٠ .

لَّكُمۖ وَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ غَيۡرُ مُعۡجِزِي ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣﴾ ﴾[1]، فأمَّا حجَّة حمزة فإنَّه عطف بالواو لفظ الساعة ؛ لأنَّها من تمام حكاية قولهم، وعلى ذلك كان الجواب لهم في قوله قلتم ما ندري ما الساعة[2] .

وأرى أنَّ الوجه الأوَّل في تخريج قراءة رفع (وَٱلسَّاعَةُ) أرجح ، لأنَّ الوجهين الأخيرين فيهما تكلُّف في التأويل ، وقد منع أبو حيَّان ذلك[3].

القراءة الثانية : قراءة النصب (والسَّاعَةَ) ونسبها إلى حمزة فقط ، وقرأ بذلك عامة قرّاء الكوفة[4] ، ورويت عن أبي عمرو وعيسى والأعمش[5] ، وخرَّجه على أنَّه معطوف على (إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ) من العطف على معمولي عامل واحد ، حيث عطف بالواو لفظ الساعة ؛ لأنَّها من تمام حكاية قولهم ، وعلى ذلك كان الجواب لهم في قوله قلتم ما ندري ما الساعة[6].

وذكر الرازي عن الأخفش أنَّ قراءة الرفع (الساعةُ) أجود في المعنى ، وأكثر في كلام العرب إذا جاء بعد خبر (إنَّ) ؛ لأنَّه كلام مستقل بنفسه بعد مجيء الكلام الأول بتمامه[7].

---

١ سورة التوبة / ٣ .

[2] يُنظَر : الحجَّة في القراءات السبع ١ / ١٣٠، ٣٢٦.

[3] يُنظَر: البحر المحيط ٨ /٥١ ، والدُّرُّ المصون ٦٥٦/٩، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٥٣ ، وإعراب القرآن وبيانه ٩ / ١٦١ .

٤ يُنظَر : جامع البيان ٢٢ /٨٧ .

٥ يُنظَر : المحرَّر الوجيز ٥ / ٨٩ .

٦ يُنظَر : التحرير والتنوير ٢٥ / ٣٧٢ ، وجامع البيان ٢٢ /٨٦ ، وشرح الشاطبيَّة /٢٨٥ ، والحجَّة في القراءات السبع ٣٢٦/١، ومشكلة إعراب القرآن ٢٩٨/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٣٥/٤، والكشَّاف ٢٩٦/٤، والكشف عن وجوه القراءات ٢٦٩/٢ ، والنشر ٣٧٢/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٧٦/١٦ ، والدُّرُّ المصون ٦٥٦/٩، وزاد المسير ٣٦٦/٧، والتبيان في إعراب القرآن ١١٥٣/٢، وحجَّة القراءات /٦٦٢، ومجمَّع البيان ١٣٩/٢٥ ، والبحر المحيط ٨ /٥١، والتبصرة في القراءات السبع/٦٧٥، وإعراب القرآن ، للنحَّاس ١٤٠/٣، ومعاني القرآن، للفرَّاء ٣٢٩/٢ ، و٤٧/٣، وإعراب القراءات السبع وعللها ٣١٥/٢ ، وغرائب القرآن ٧٤/٢٥، والتذكرة في القراءات الثمان /٥٥٣ ، وإعراب القرآن وبيانه ١٦١/٩.

[7] يُنظَر : مفاتيح الغيب ٢٧ / ٢٣٥ .

والصحيح أنَّ القراءتين مستفيضتان في قراءة الأمصار صحيحتا المخرج في العربيَّة متقاربتا المعنى ، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب[1].

وهناك قراءة شاذَّة : قرأ بها ابن مسعود وهي : (وَأَنَّ السَّاعَةَ لَارَيْبَ فِيهَا) ، حيث أضاف (أنَّ) قبل الساعة ، وكذلك قرأ أيضا الأعمش[2].

٢. من بين ما تطرَّق له ابن عاشور من القراءات القرآنيَّة ما كان وجه الاختلاف فيها إعرابيًّا، يتردَّد بين العطف على اسم (إنَّ) نصباً وموضعه، أو محلَّه رفعاً قراءة: (وَٱلْبَحْرُ) من قوله ﷻ : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَـٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَـٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾ ﴾[3] حيث ذكر ابن عاشور فيها قراءتين :

القراءة الأولى : قراءة الرفع (وَٱلْبَحْرُ) ونسبها إلى الجمهور ، وهم ابن كثير ، ونافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، أي عامَّة قرّاء المدينة والكوفة، وخرَّجها ابن عاشور على أنَّ الجملة الاسميَّة (وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ) في موضع الحال والواو واو الحال وهي حال مِن ، ما في الأرض من شجرة، أي : تلك الأشجار كائنة في حال كون البحر مداداً لها، والواو يحصل بها من الربط والاكتفاء عن الضمير لدلالتها على المقارنة، وهذا رأي أبي حيَّان[4].

وهناك تخريج آخر لقراءة الرفع (وَٱلْبَحْرُ) لم يذكره ابن عاشور ، وهو العطفُ على (أنَّ) وما في حَيِّزها . فلـ (أنَّ) الواقعة بعد (لو) توجيهان:

١. مذهبُ سيبويهِ الرفعُ على الابتداء ، فيكون تقديرُ العطفِ : (وَلَو الْبَحْرُ)[5] . إلاَّ أنَّ أبا حيَّان قال : إنّه لا يلي (لو) المبتدأُ اسماً صريحاً إلاَّ في ضرورةٍ[1] ،كقول عدي بن زيد:

---

١ يُنظَر : جامع البيان ٢٢ /٨٧ .

٢ يُنظَر : المحرَّر الوجيز ٥ / ٨٩ .

٣ سورة لقمان / ٢٧.

٤ يُنظَر : التحرير والتنوير ٢١ / ١٨٣ ، وجامع البيان ٢٠ / ١٥٣ ، والكتاب ، والبحر المحيط ٧ / ١٨٦ ، وزاد المسير ٦ ٦ / ٣٢٦ ، والمحرَّر الوجيز ٤ / ٣٥٤ ، ومعالم التنزيل ٦ / ٢٩٢ .

٥ يُنظَر : الكتاب ٤٦٢/١ .

لـــو بغـــير المـــاءِ حَلْقـــي شَـــرِقٌ كُنْـــتُ كَالْغَصَّـــانِ بِالْمـــَاء اعْتِصَـــارِي[٢]

وأنَّ هـذا القـولَ يُـؤَدِّيْ إلى ذلـك . ثمّ أجـابَ بأنّـه يُغْتَفَـرُ في المعطـوفِ مـا لا يُغْتَفَـرُ في المعطوفِ عليه كقولهم : (رُبَّ رجلٍ وأخيه يقولان ذلك)[٣] .

٢. مذهبُ المبرّدِ أنَّه مرفوع على الفاعليةِ بفعلٍ مقدَّر ، وعليه يكون تقديرُه : (ولو ثَبَت البحرُ) ، وعلى التقديرَيْن يكون جملة (يمدُّه) جملةً حالية من البحر[٤].

ويرى الزمخشري : أنَّ قراءة الرفع تكون عطفاً على محلِّ (أنَّ) ومعمولها على تقدير: ولو ثبت كون الأشجار أقلاماً ، وثبت أنَّ البحر ممدوداً بسبعة أبحر[٥] . وعلَّق على هذا الرأي أبو حيَّان قائلاً : أنَّ هذا لا يتمُّ إلاَّ على رأي المبرّد ، حيث إنَّه زعم أنَّ (أنَّ) في موضع رفع على الفاعليَّة . وذكر أبو حيَّان أيضاً عن بعض النحويين : أنَّه عطف على (أنَّ) ؛ لأنَّها في موضع رفع بالابتداء[٦] ، وأنَّه لا يتمّ إلاَّ على رأي من يقول : إنَّ (أنَّ) بعد (لو) في موضع رفع على الابتداء، و (لو) لا يليها المبتدأ اسماً صريحاً إلاَّ في ضرورة شعر، نحو قوله:

لَـــوْ بِغَـــيْرِ المِـــاءِ حَلْقِـــيْ شَـــرِقٌ كُنْـــتُ كَالْغَصَّـــانِ بِالْمـــَاء اعْتِصَـــارِي[٧]

---

[١] يُنظَر : البحر المحيط ٧ / ١٨٦.

[٢] البيت لعدي بن زيد من قصيدة له من بحر الرمل:

يقول في مطلعها : أَبلِغِ النُعمانَ عَنّي مَألَكاً إِنَّني قَد طالَ حَبسي وَانتِظاري

ثمَّ جاء بهذا البيت : لَو بِغَيرِ الماءِ حَلقي شَرِقٌ كَنتُ كَالغَصّانِ بِالماءِ اِعتِصاري

يُنظَر: ديوانه /٩٣، والكتاب ٤٦٢/١، وخزانة الأدب ٥٩٤/٣، وهمع الهوامع ٦٦/٢، والدرر ٨١/٢.

[٣] يُنظَر : الدر المصون ٦٨/٩، و البحر المحيط ٧ / ١٨٦ .

[٤] يُنظَر: الدر المصون ٦٨/٩، والبحر المحيط ١٨٦/٧، والمقتضب ٧٧/٣، والكامل ١٤٠/٣، وشرح الأبيات المشكلة،للفارسي/٥٨٢.

[٥] يُنظَر : الكشَّاف ٣ / ٥٠٧ .

[٦] يُنظَر : البحر المحيط ٧ / ١٨٦ ، والمحرَّر الوجيز ٤ / ٣٥٤ .

[٧] سبق تخريجه .

فإذا عطفت (والبحر) على أنَّ ومعموليها – وهما رفع بالابتداء – لزم من ذلك أنَّ (لو) يليها الاسم مبتدأ ، إذ يصير التقدير : ولو البحر ، وذلك لا يجوز إلاَّ في الضرورة ، إلاَّ أنَّه قد يُقَال : إنَّه يجوز في المعطوف عليه نحو : (رُبَّ رَجُلٍ وَأَخَيْهِ يَقُوْلاَنِ ذَلِكَ)[1] .

والقراءة الثَّانية : قراءة النَّصب (والْبَحْرَ) ونسبها إلى أبي عمرو ، ويعقوب ، وهم قرّاء البصرة عطفاً على اسم (إنّ) (ما). وقرأ بها أيضاً ابن أبي إسحاق ، وعيسى[2].

فَقِرَاءَة النصب تُخَرَّج أيضاً على وجهين :

الوجه الأوَّل : العطفُ على اسمِ (أنَّ) أي : (ولو أنَّ البحرَ) ، و (يَمُدُّه) الخبرُ.

الوجه الثاني : النصبُ بفعلٍ مضمرٍ يُفَسِّره (يمدُّه) والواوُ حينئذٍ للحال . والجملةُ حاليَّةٌ ، ولم يُحْتَجْ إلى ضميرٍ رابطٍ بين الحالِ وصاحبِها ، للاستغناءِ عنه بالواوِ . والتقديرُ: ولو أنَّ الذي في الأرضِ حَالَ كونِ البحرِ ممدوداً بكذا[3].

والصحيح أنَّ القراءتين مستفيضتان في قراءة الأمصار صحيحتا المخرج في العربيَّة متقاربتا المعنى ، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب[4]. وذكر ابن الجوزي عن الزجَّاج : أنَّ الرفع حسن على معنى : والبحرُ هذه حالُه[5] .

وهناك قراءة ثالثة شاذَّة لم يذكرها ابن عاشور ، قرأ بها عبد الله ابن مسعود (وبَحْرٌ) بالتنكير بالرفع ، والواو للحال ، أو للعطف على ما تقدم ؛ وإن كان الواو واو الحال ، كان بحر ، وهو نكرة ، مبتدأ ، وقد سَوَّغ الابتداءَ بها وهي نكرة وقوعُها بعد واوِ الحال ، وهو معدودٌ من مسوِّغات الابتداء بالنكرةِ . وأنشدوا[6] :

---

[1] يُنظَر : البحر المحيط ٧ / ١٨٦ ، والدُّرُّ المصون ٦٦/٩ – ٦٧ .

[2] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٨٣/٢١، وجامع البيان ١٥٣/٢٠، ومعالم التنزيل ٢٩٢/٦، والمحرَّر الوجيز ٣٥٤/٤، والسبعة في القراءات /٥١٣، والنشر ٣٤٧/٢، ١٩١/٧، والجامع لأحكام القرآن ٧٧/١٤، والتيسير /١٧٧.

[3] يُنظَر : الدر المصون ٩ / ٦٦ ، ونظم الدرر٦ / ٣٠ .

٤ يُنظَر : جامع البيان ٢٠ / ١٥٣ .

[5] يُنظَر : زاد المسير ٦ / ٣٢٦ .

[6] لم أعرف قائله .

سَـــرَيْنَا ونَجْـــمٌ قَـــدْ أَضَـــاءَ فَمُـــذْ بَـــدَا مُحَيَّـــاكَ أَخْفَـــى ضَـــوْءُهُ كَـــلَّ شَـــارِقِ[1]

وبهذا يظهرُ فسادُ قولِ مَنْ قال : إنَّ في هذه القراءةِ يتعيَّنُ القولُ بالعطفِ على (أنَّ)، كأنه تَوَهَّم أنه ليس ثَمَّ مُسَوِّغٌ[2] .

٧. اسم (إنَّ) بين الرَّفع والنَّصب

من القراءات القرآنيَّة التي طرقها ابن عاشور ما كان وجه الاختلاف فيها إعرابيًّا، يتردَّد في اسم (إنَّ) بين الرَّفع والنَّصب، ومنها قراءة: (هَٰذَٰنِ) من قوله ﷻ : ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ ﴿٦٣﴾ ﴾[3] فقد وردت في قراءة ((إِنۡ هَٰذَٰنِ)) القراءات التالية :

القراءة الأولى : ((إِنْ هَذَانِّ)) بتخفيف (إِنْ) ، والألفِ ، وتشديدِ نون (هَذَانِّ) ، قرأ بها ابن كثير ، ونسبها ابن خالويه[4] إلى حفصٍ أيضاً ، ولم يذكرها أحدٌ غيره، ولم يصح سندها سندها إليه[5] .

---

[1] يُنظَر : مغني اللبيب /٤٢٣ ، و الدرر اللوامع ٧٦/١ ، والجدول في إعراب القرآن ١٢ / ٣١٣ ، و إعراب القرآن وبيانه ٤ / ٤٠١ ، و الدر المصون ١ / ٩٦١ ، واللباب في علوم الكتاب ٥ / ٦١٣ ، ٤٦٠/١٥ ، وإرشاد العقل السليم ٢ / ١٠١ ، والبحر المحيط ٣ / ٩٥ ، ١٨٦/٧ ، والسراج المنير ١ / ٢٠٨ ، وروح المعاني ٩٤/٤، ١٠٠/٢١ ، إعراب القرآن ، لابن سيده ٧ / ١٦٤ ، وهمع الهوامع ١ / ٣٨٣ ، ومعجم القواعد العربية ١٦/٢٥، ومغني اللبيب / ٦١٣ ، والفصول المفيدة في الواو المزيدة / ١٦٥ ، والمذكرات النحوية ١ / ١٧٦، والواو المزيدة /١٦٥ ، وجامع الدروس العربية ١ / ٥٧ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٣ / ٩٢ ، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك / ٣١١ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٢٢١ .

[2] يُنظَر : الكشَّاف ٣ / ٥٠٧ ، والبحر المحيط ٧ / ١٨٦ ، و الدر المصون ٩/ ٦٩ – ٧٠ .

[3] سورة طه / ٦٣ .

[4] يُنظَر : إعراب القراءات السبع وعللها ٣٩/٢ .

[5] يُنظَر : الكشف عن وجوه القراءات ١٠٠/٢،والسبعة في القراءات /٣١٩، والنشر ٣٢١/٢، والمحرَّر الوجيز ٤٧/١٠– ٤٨،وإعراب القراءات السبع وعللها ٣٩/٢،والتبيان في إعراب القرآن٨٩٥/٢،وحاشية الشهاب ٢١٢/٦،وغرائب

القراءة الثانية : ((إنْ هَذَانِ)) بتخفيف (إنْ) ، والألفِ ، وتخَفيف نونِ (هَذَانِّ) ، قرأ بها حفص عن عاصم ، وقرأها أيضاً أبو بحريَّة ، وأبو حيوة ، والزهري ، وابن مُحيصن ، وحميد ، وابن سعدان ، وإسماعيل بن قسطنطين ، والخليل بن أحمد ، والمفضَّل، وأبان ، والأخفش ، وهذه القراءة سلمت من مخالفة المصحف ومن فساد الإعراب ، ويكون معناها ما هذان إلاَّ ساحران ، وهذا رأي الكوفيين . وقال أبو حيَّان : إنَّ (إنْ) مخفَّفة من الثقيلة ، و (هذان) مبتدأ ، و (لساحران) الخبر ، وجاءت اللام للتفريق بين (إنْ) النافية، و (إنْ) المخفَّفة من الثقيلة ، وذلك على رأي البصريين[1] .

القراءة الثالثة : ((إنَّ هَذَيْنِ)) بتشديد (إنَّ) ، وبالياء وتخَفيف نونَ (هَذَينِ) ، قرأ بها أبو عمرو ، ورويت أيضاً عن عثمان ، وعائشة رضي الله عنهما وغيرهما من الصحابة[2]؛ وكذلك قرأ الحسن ، وسعيد بن جبير ، وإبراهيم النَّخَعيّ ، وغيرهم من التابعين ؛ ومن القُرَّاء عيسى بن عمر ، وعاصم الجَحدَرِيّ ؛ فيما ذكر النحاس[3] . وهذه القراءة موافقة للإعراب مخالفة لخط المصحف[4].

القرآن ١٢٣/١٦،والجامع لأحكام القرآن ٢١٦/١١، والحجَّة في القراءات السبع /٢٤٢، ومعاني القرآن،للفرَّاء ١٨٣/٢، وحجَّة القراءات/٤٥٤، والتذكرة في القراءات الثمان /٤٣٢،والتلخيص /٣٢٨.

[1] يُنظَر : جامع البيان ١٣٧/١٦ ، والسبعة في القراءات /٤١٩ ، والنشر ٣٢١/٢ ، الكشَّاف ٣٠٦/٢ ، والبحر ٢٥٥/٦ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢٤٨/٢ ، و الجامع لأحكام القرآن ٢١٦/١١ ، والكشف عن وجوه القراءات ٩٩/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٦١/٣ ، ومعاني القرآن ، للفرَّاء ١٨٣/٢ ، والحجَّة في القراءات السبع /٣٤٢ ، وحجَّة القراءات /٤٥٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٦٩/٢ – ٧٠ ، وإعراب القرآن ، للنحَّاس ٣٤٣/٢ ، والتيسير /١٥١ ، والنكت والعيون ٤١٠/٣ ، وتأويل مشكل القرآن /٥٢ ، والتذكرة في القراءات الثمان /٤٣٢، ومعجم القراءات ، للخطيب ٤٤٨/٥ .

[2] يُنظَر : زاد المسير ٢٩٧/٥ ، ومفاتيح الغيب ٧٤/٢٢ .

[3] يُنظَر : إعراب القرآن ٤٣/٣ .

[4] يُنظَر : الكشف عن وجوه القراءات ١٠٠/٢ ، والنشر ٣٢١/٢ ، والمحرَّر الوجيز ٤٧/١٠ – ٤٨ ، وإعراب القراءات السبع وعللها ٣٩/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ٨٩٥/٢ ، وحاشية الشهاب ٢١٢/٦ ، وغرائب القرآن ١٢٣/١٦ ، والجامع لأحكام القرآن ٢١٦/١١ ، والحجَّة في القراءات السبع /٢٤٢ ، ومعاني القرآن ، للفرَّاء

القراءة الرَّابعة : ((إنَّ هَذَانِ)) بتشديد (إنَّ) ، والألفِ ، وتخفيف نونَ (هَذَانِّ)، قرأ بها نافع ، وابن عامر ، وأبوبكر ، والأخوان ، وأبوجعفر ، ويعقوب ، وخلف، فوافقوا المصحف وخالفوا الإعراب[1].

وذكر ابن عاشور تلك القراءات ، حيث تحدَّث عن قراءة الرفع (هَٰذَٰنِ) بإثبات الألف، ونسبها إلى جميع القرّاء . مشدّدة أو مخفّفة ، وأنَّ أكثر مشهوري القراءات المتواترة قرأوا بتشديد نون (إنّ) ، ما عدا ابنَ كثير ، وحفصاً عن عاصم ، فهما قرءَا (إنْ) بإسكان النون على أنَّها مخفَّفة من الثقيلة[2].

ثمَّ تحدَّث عن القراءة الرابعة : ((إن هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ)) بتشديد (إنَّ)، والألفِ، وتخفيف نونَ (هَذَانِّ) ، التي قرأ بها نافع ، وابن عامر ، وأبوبكر ، والأخوان ، وأبوجعفر، ويعقوب، وخلف، وهم قرَّاء أهل المدينة والكوفة ، وذكر أنَّ للمفسرين في توجيه هذه القراءة آراء بلغت الستّة ، ذكر منها رأيين ، هما :

الرأي الأوَّل : ووسمه بأنَّه أظهرها ، وهو أن تكون (إنّ) حرف جواب بمعنى: (نَعَمْ ، وأَجَلْ)، و(هَٰذَٰنِ) مبتدأٌ ، و (لَسَٰحِرَٰنِ) خبرُه ، وهو استعمال من استعمالات (إنّ) كَثُرَ وروده ، أي اتبعوا لما استقرَّ عليه أمرهم بعد النّجوى، ودلَّل على ذلك بقول الشاعر عبيد الله بن قيس الرقيّات :

١٨٣/٢ ، وحجَّة القراءات /٤٥٤ ، والسبعة في القراءات /٣١٩ ، والنكت والعيون ٤١٠/٣ ، والتذكرة في القراءات الثمان /٤٣٢ ، والتلخيص /٣٢٨ .

[1] يُنظَر : جامع البيان ١٣٦/١٦ – ١٣٧ ، والسبعة في القراءات /٤١٩ ، والجامع لأحكام القرآن ٢١٦/١١، والنكت والعيون ٤١٠/٣ ، وإعراب القرآن ، للنحَّاس ٣٤٣/٢ ، والنشر ٣٢١/٢ ، وحاشية الشهاب ٢١٢/٦، ومشكل إعراب القرآن ٦٩/٢ ، والكشَّاف ٣٠٦/٢ ، ومعاني القرآن ، للأخفش ٤٠٨/٢ ، ومعاني القرآن، للفرَّاء ١٠٦/١ ، و١٨٣/٢ ، شرح الكافية الشافية، ابن مالك: محمد بن عبدالله، (٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، (د.ت) /١٨٨، والكشف عن وجوه القراءات ٩٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٣٣/١ ، ١٨٠/٢، والجني الداني /٣٩٨، وحاشية الجمل ٩٩/٣، وتأويل مشكل القرآن /٢٥، ٥٠، وإعراب القراءات السبع ، وعللها ٣٧/٢.

[2] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٦ / ٢٥١ – ٢٥٢ .

بَكَـــــرَ العَـــــواذِلُ في المشِـــــيْبِ يَلُمْـــــــــــــنَني وأَلوْمُهُـــــــــــــنَّهْ

ويَقلْـــــن شَيْـــــبٌ قـــــد عَـــــلاك وقـــــد كَـــــبِرْتَ فقلـــــتُ إنَّـــــهْ[1]

أي أجل أو نعم ، والهاء في البيت هاءُ السّكْتِ ، وبقول عبد الله بن الزُبير لأعرابي استجداه فلم يعطه ، فقال الأعرابي : لَعَن اللهُ ناقةً حَمَلَتْني إليكَ . قال ابن الزّبير: ((إنَّ ورَاكِبَهَا))، أَي نعم أنَّ الله لَعَنَ الناقَةَ وراكِبَهَا[2]. وهذا التوجيه من مبتكرات أبي إسحاق الزجَّاج[3] ذكره في تفسيره . وقال : عرضته على عالمينا وشيْخينا وأستاذيْنا محمد بن يزيد (يعني المبرّد)، وإسماعيل بن إسحاق بن حمّاد (يعني القاضي الشهير) فقبلاه ، وذكرا أنَّه أجود ما سمعاه في هذا . وقلت : لقد صدقا وحقّقا، وما أورده ابن جنّي عليه من الرّد فيه نظر[4] .

وعلى هذا التوجيه يكون قوله تعالى : (إنّ هَذانِ لسَاحِرانِ) حكايةً لمقال فريق من المتنازعين ، وهو الفريق الذي قبِل هذا الرأي ؛ لأنّ حرف الجواب يقتضي كلاماً سبقه.

ودخلت اللاّم على الخبر : إمَّا على تقدير كون الخبر جملة حذف مبتدأها ، وهو مدخول اللام في التقدير ، ووجودُ اللاّم ينبئ بأنَّ الجملة التي وقعت خبراً عن اسم الإشارة جملة قسَميّة؛ وإمَّا على رأي من يجيز دخول اللاَّم على خبر المبتدأ في غير الضرورة.

وقد اعترض بعضهم[5] على هذا التخريج من وجهين :

---

[1] يُنظَر : ديوانه /٦٦، وشرح أبيات سيبويه ٣٧٥/٢ ، وشرح المغني ١٢٦/١، ولسان العرب (أنن) ، والأُزْهِيَّة في علم الحروف، لعلي بن محمَّد النحوي الهروي (٤١٥هـ)، مطبوعات مجمَّع اللُّغة العربيَّة بدمشق، تحقيق عبد المعين الملوحي، ط٢، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م /٢٥٨، والأغاني ٢٩٦/٤، وخزانة الأدب ٢١٦/١١، ٢١٧، وجمهرة اللغة /٦١، وسمط اللآلي /٩٣٩، والكتاب ١٥١/٣، واللمع في العربية، ابن جني: أبو الفتح: عثمان، (٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٩٨٥م /١٢٦، وشرح المفصَّل ١٣٠/٣، و٦/٨، ٧٨ ، ١٢٥ ، والدُّرُّ المصون ٥٧٣/٢ ، اللُباب في علوم الكتاب ٤٤٣/٧.

[2] يُنظَر : أساس البلاغة ١/ ٣٧، تاج العروس (زبر) ١١/ ٤٠٣، وهمع الهوامع ١/ ٥١٠، وحروف المعاني /٥٦، وشرح الكافية، للرَّضي ٤٣١/٤، والمحيط في اللغة ٢/ ٤٧٩، و، ومغني اللبيب /٥٧ .

[3] نقل هذا عن المبرّد الزجَّاج في معاني القرآن ٣٦٣/٣ .

[4] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٦ /٢٥٢ ، والدُّرُّ المصون ٨ / ٦٦ .

[5] يُنظَر : الدر المصون ٨ / ٦٦ .

أحدهما : أنَّه زعم عدم ثبوتِ (إنَّ) بمعنى نعم ، وأنَّ ما ذكر من تفسير لهذين الشاهدين السابقين مُؤَوَّلٌ : أمَّا البيتُ فإنّ الهاءَ اسمُها ، والخبرَ محذوفٌ لفهمِ المعنى وأنَّ تقديرُه: إنَّه كذلك . وأمَّا قولُ ابنِ الزبير فعدَّه مِنْ حَذْفِ المعطوفِ عليه وإبقاءِ المعطوف وحَذْفِ خبر (إنَّ) للدلالةِ عليه، وأنَّ تقديره : إنَّها وصاحَبها ملعونان.

الثاني[1]: أنَّ دخولَ اللامِ على خبرِ المبتدأ غيرِ المؤَكَّد بـ(إنَّ) المكسورةِ لا يقعُ إلاَّ ضرورةً، كقولِ رؤبة بن العجَّاج :

أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى من اللحمِ بعظمِ الرَّقَبَهْ[2]

ويُجاب عنه : بأنَّ (لَساحِران) يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ دَخَلَتْ عليه هذه اللامُ تقديرُه : لهما ساحران. وقد فعل ذلك الزجَّاج[3] كما ستأتي حكايتُه عنه[4].

وهذه الاعتراضات فيها من التكلُّف مافيها، وتخريج ابن عاشور هو الأرجح؛ لموافقته للمعنى.

الرأي الثاني[5] : جعلوا (إنَّ) حرف توكيد ونصب ، و (هذان) اسمُها ، و(لَساحران) و(لَساحران) خبرُها، وأنَّ إعرابِ اسمها المثنّى جَرى على لغة (كنانة وبني الحارثِ بن كعب وبني الهُجَيْم وبني العَنْبر وزُبَيْد وعُذْرَة ومُراد وخَثْعَم) الذين يجعلون علامة إعراب المثنَّى الألفَ في أحوال الإعراب كلِّها ، وهي لغة مشهورة في الأدب العربي ، وحكى هذه اللغةَ الأئمةُ الكبارُ كأبي الخَطَّاب، وأبي زيد الأنصاري ، والكسائي . وقال أبو زيد: إنَّه سَمِعَ من العربِ مَنْ يَقْلِبُ

---

[1] وهو الوجه الثاني الذي يَرِد على تخريج المبرّد السابق

[2] يُنظَر : ديوانه / ١٧٠ ، وشرح المفصَّل ١٣٠/٣ ، ولسان العرب (شهرب) ، وهمع الهوامع ١٤٠/١، والدرر١١٧/١ . والشهربة : الكبيرة .

[3] يُنظَر : معاني القرآن ٣٦٣/٣ ، قال : ((وقوع اللام في الخبر جائز ، والمعنى : لأم الحليس عجوز)) .

[4] يُنظَر : الدر المصون ٨ / ٦٦ .

[5] من أوجه تخريج قراءة الجمهور ((إنَّ هذانِ)) ، وهو الرأي الثاني الذي ذكره ابن عاشور .

كلَّ ياءٍ ينفتح ما قبلها ألفاً ، ويجعلون المثنى كالمقصورِ فيُثْبِتون له ألفاً في جميع أحواله ، ويُقَدِّرون إعرابَه بالحركاتِ[1]، ولها شواهد كثيرة منها قول المتلمّس :

فـــأَطْرَقَ إطْـــراقَ الشُّـــجاعِ ولـــو يَـــرَى مَسَـــاغاً لِنَابَـــاهُ الشُّـــجاعُ لصَـــمَّما[2]

أي : لنابَيْه . وقول أبي النجم :

إنَّ أَبَاهَـــــاْ وَأَبَـــــا أَبَاهَـــــا قَـــدْ بَلَغَـــا فِيْ المِجْـــدِ غَايَتَاهَـــا[3]

أي : غايتيهما ، إلى غير ذلك من الشواهد[4].

الرأي الثالث[5] : أنَّ اسمَها ضميرُ القصَّةِ وهو (ها) التي قبل (ذان) وليست بـ (ها) التي للتنبيهِ الداخلةِ على أسماءِ الإشارةِ ، والتقدير : إنَّ القصةَ ذانِ لساحران. وقد رُدَّ هذا التوجيه من وجهين ، أحدهما : من جهةِ الخَطِّ ، وهو أنَّه لو كان كذلك لكان ينبغي أن تُكتبَ (إنَّها) فيصِلوا الضميرَ بالحرفِ قبلَه كقوله تعالى: ((فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ))[6] فكَتْبُهم إيَّاها مفصولةً من (إنَّ) متصلةً باسمِ الإشارة يمنع كونَها ضميراً ، وهو واضح. الثاني: أنَّه يؤدِّي إلى دخولِ لامِ الابتداءِ في الخبرِ غيرِ المنسوخِ . وقد يُجاب عنه بما تقدَّم[7].

الرأي الرابع[8]: أنَّ اسمَها ضميرُ الشأنِ محذوفٌ ، والجملةُ من المبتدأ والخبرِ بعدَه في محلِّ رفعٍ خبراً لـ (إنَّ) ، التقديرُ : إنَّه ، أي : الأمرُ والشأنُ . وقد ضُعِّفَ هذا بوجهين، أحدهما: حَذْفُ اسمِ (إنَّ) ، وهو غيرُ جائزٍ إلاَّ في شعرٍ ، بشرطِ أَنْ لا تباشرَ (إنَّ) فعلاً كقولِ الأخطل :

---

[1] يُنظَر : النَّوادر في اللغة، أبو زيد: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، (٢١٥هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٦٧م / ٥٨ .

[2] يُنظَر : ديوانه / ٢ ، وشرح المفصَّل ١٢٨/٣ ، وشرح الأشموني ٧٩/١ ، و النكت والعيون ١٩/٣ .

[3] يُنظَر: وشرح المفصَّل٥١/١، وخزانة الأدب٣٣٧/٣، والتصريح٦٥/١، وهمع الهوامع ٣٩/١، والدرر اللوامع ١٢/١.

[4] يُنظَر : شرح المفصَّل ١٢٨/٣، والدر المصون ٦٨/٨ – ٦٩.

[5] من أوجه تخريج قراءة الجمهور ((إنَّ هذانِ)) ، وهو رأي أشار إليه ابن عاشور ، ولم يذكره .

[6] سورة الحج /من آية ٤٦ .

[7] يُنظَر : الدر المصون ٨ / ٦٦ .

[8] من أوجه تخريج قراءة الجمهور ((إنَّ هذانِ)) ، وهو رأي أشار إليه ابن عاشور ، ولم يذكره .

إنَّ مَـــنْ يَـــدْخُلِ الكنيســـةَ يومـــاً يَلْـــقَ فيهـــا جَـــآذراً وظِبـــاءَ[1]

والوجه الثاني : دخولُ اللام في الخبرِ . وقد أجابَ الزجَّاج[2] بأنَّها داخلةٌ على مبتدأ محذوفٍ تقديرُه : لهما ساحران . وهذا قد استحسنه شيخُه المبردُ ، أعني جوابَه بذلك[3] .

الرأي الخامس ، والسادس[4]: وهو رأي الفرَّاء حيث إنَّه يَعُدُّ الألف دعامة ، وليست بلام بلام الفعل ، وقال : زدت عليها نوناً ولم أغيرها ، كما قلت الذي ، ثمَّ زدت عليها نوناً فقلت : جاءني الذين عندك ، ورأيت الذين عندك ، وقال النَّحَّاس : إنَّه قيل شُبِّهت الألف في قولك (هذان) بالألف في (يفعلان) فلم تغيِّر ، قال أبو إسحاق : إنَّ النحويين القدماء يقولون الهاء ههنا مضمرة ، والمعنى : إنَّه هذان لساحران . ثمَّ قال النَّحَّاس : سألت أبا الحسن بن كيسان عن هذه الآية ، فقال : إن شئت أجبتك بجواب النحويين ، وإن شئت أجبتك بقولي، فقلت : بقولك ، فقال : سألني إسماعيل بن إسحاق عنها فقلت : القول عندي أنَّه لما كان يُقال (هذا

---

[1] خُرِّج هذا البيت على أنَّ اسم (إنَّ) ضمير شأن ، والجملة الشرطية بعدها خبرها ، وإنَّما لم يجعل (مَنْ) اسمها لأنَّها شرطية بدليل جزمها الفعلين ، والشرط له الصدر في جملته ، فلا يعمل فيه ما قبله ، وقد كثر فيها حذف ضمير الشأن . ومنه حديث : ((إنَّ مِنْ أشدَّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوّرون)) ، وليست (مِنْ) زائدة في اسم (إنَّ) خلافاً للكسائي ، ولا تدخل على خبر طلبي ولا إنشائي ، وأمَّا نحو : ((إنَّ الله نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ)) (النساء/٥٨) ، و ((إنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)) (التوبة / ٩) ، فهو إمَّا على تقدير القول كقوله : ((إنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ لاَ تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا)) ، أو على استعمال نعم وشبهها خبراً لا إنشاء ، واستثنى في مغني اللبيب (أَنْ) المفتوحة المخفَّفة ، فيكون خبرها جملة دعائية كقراءة : ((أَنْ غَضب الله عليها))، بسكون النون . وغضب كفرح، وقولهم: (أما إن جزاك الله خيراً). يُنظَر: خزانة الأدب ٤٣٥/١، ٤٠٤/٥، ٤٧٤/١٠، والجامع لأحكام القرآن ٢٢٦/١١، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٢٩٤/١، والدُّرُّ المصون ٦٦/٨– ٦٧، واللباب في علوم الكتاب ٤٨٧/٥ ، واللباب في علوم الكتاب ٩/ ٥١٧ ، ٢٩٨/١٣، والمحرَّر الوجيز ٦٠٩/٢ ، وروح المعاني ٢٢٢/١٦ ، والحلل في شرح أبيات الجمل /٥٢ ، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ١/ ٢٠٤ ، وحياة الحيوان الكبرى ١ / ٢٢١ ، وسمط اللآلي / ٦٧ ، وهمع الهوامع ٤٩٧/١، ومغني اللبيب / ٥٦ ، ٧٦٧ ، وشرح الكافية، للرَّضي ، تعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قازيونس، بنغازي، ط١، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م ١ / ٢٧١ ، ٤٦٨/٢ ، ١٥٧/٤ ، ٣٧٦ .

[2] يُنظَر : معاني القرآن ٣٦٣/٣ .

[3] يُنظَر : الدر المصون ٨ / ٦٦ – ٦٧ .

[4] من أوجه تخريج قراءة الجمهور ((إنَّ هذانِ)) ، وهو رأي أشار إليه ابن عاشور ، ولم يذكره .

) في موضع الرفع والنصب والخفض على حال واحدة ، وكانت التثنية يجب أن لا يغيِّر لها الواحد ، أجريت التثنية مجرى الواحد ، فقال : ما أحسن هذا لو تقدَّمك بالقول به حتى يؤنس به ، فقلت : فيقول القاضي به حتى يؤنس به ، فتبسم . قال النَّحَّاس : القول الأوَّل أحسن ، إلاَّ أنَّ فيه شيئاً ؛ لأنَّه إنَّما قال : إنَّما يُقال نعم زيد خارج، ولا يكاد يقع اللام هنا ، وإن كان النحويون قد تكلموا في ذلك فقالوا اللام ينوى بها التقديم ، وقال أبو إسحاق المعنى : إنَّ هذان لهما ساحران ، ثمَّ حذف المبتدأ كما قال رؤبة بن العجَّاج :

(أمُّ الحُلَـــــيْسِ لَعَجُـــــوْزٌ شَـــــهْرَبَهْ) تَرْضَـــى مـــن اللحـــمِ بعظـــمِ الرَّقَبَـــهْ[1]

والقول الثاني من أحسن ما حملت عليه الآية إذ كانت هذه اللغة معروفة ، وقد حكاها من يرتضى علمه وصدقه وأمانته ، منهم : أبو زيد الأنصاري وهو الذي يقول إذا قال سيبويه : حدثني من أثق به ، فإنَّما يعنيني ، وأبو الخطاب الأخفش وهو رئيس من رؤساء أهل اللغة روى عنه سيبويه وغيره ، ومن بين ما في هذا قول سيبويه ، واعلم أنّك إذا ثنَّيت الواحد زدت عليه زائدتين ؛ الأولى منهما حرف مد ولين وهو حرف الإعراب ، قال النَّحَّاس: فقول سيبويه وهو حرف الإعراب ، يوجب أن الأصل أن لا يتغيّر إنَّ هذان جاء على أصله؛ ليعلم ذلك وقد قال الله جل وعز : ((استحوذ عليهم الشيطان)) ولم يقل استحاذ ، فجاء على هذا ليدلَّ على الأصل ، إذ كان الأئمة قد رووها ، وتبيّن أنَّها الأصل ، وهذا بَيِّن جداً[2].

ثمَّ تحدَّث ابن عاشور عن القراءة الثالثة : قراءة النصب (إنَّ هَذَيْنِ) بتشديد نون (إنّ) ، وبالياء بعد ذال هذين ، ونسبها إلى أبي عمرو من العشرة ، والحسن البصري من الأربعة عشر، ثمَّ نقل عن القرطبي: أنَّها مخالفة للمصحف. ثمَّ علق ابن عاشور على قوله: بأنَّ ذلك لا يطعن في هذه الرواية ؛ لأنّها رواية صحيحة ، وافقت وجهاً مقبولاً في العربيَّة. وأَّن المصحف الإمام ما رسمُوه إلاّ اتّباعاً لأشهر القراءات المسموعة المرويَّة من زمن النبي ﷺ وقرّاء أصحابه ، فإنَّ حفظ القرآن في صدور القرّاء أقدم من كتابته في المصاحف ، وما كتب في أصول المصاحف

---

[1] سبق تخريجه. يُنظَر : ص /٥٠٢ من نفس البحث.

[2] يُنظَر : إعراب القرآن ، للنحَّاس ٣ / ٤٥ – ٤٦ – ٤٧ .

إلاّ من حفظ الكاتِبين ، وما كُتب المصحف الإمام إلاَّ من مجموع محفوظ الحُفاظ ، وما كتبه كتَّاب الوحي في مدَّة نزول الوحي[1].

ثمَّ تحدَّث عن القراءة الأولى : قراءة (إنْ هَذَانِّ) بإسكان نون (إنْ) على أنَّها مخفَّفة من الثقيلة ، وبإثبات الألف في (هذان) وبتشديد نون (هاذانّ) ، ونسبها إلى ابن كثير[2].

ثمَّ تحدَّث عن القراءة الثانية: في (إنْ) بكسر الهمزة وتخفيف نون (إنْ) مسكَّنة على أنَّها مخفَّفة (إنّ) المشدَّدة. ووجَّه ذلك أن يكون اسم (إنْ) المخففة ضمير شأن محذوفاً على المشهور. وتكون اللاّم في (لَساحِرانِ) اللاّم الفارقة بين (إن) المخففة وبين (إنْ) النافية[3].

ثمَّ عدَّ نزول القرآن بهذه الوجوه الفصيحة في الاستعمال ضرب من ضروب إعجازه؛ لتجري تراكيبه على أفانين مختلفة المعاني متَّحدة المقصود . وأنَّه لا التفات إلى ما روي من ادِّعاء أنَّ كتابة (إن هاذان) خطأ من كاتب المصحف ، وروايتِهم ذلك عن أبانَ بن عثمان بن عفّان عن أبيه ، وعن عروة بن الزبير عن عائشة ، وليس في ذلك سند صحيح. حسبوا أنّ المسلمين أخذوا قراءة القرآن من المصاحف وهذا تغفّل ، فإنَّ المصحف ما كتب إلاّ بعد أنْ قرأ المسلمون القرآن نيّفاً وعشرين سنة في أقطار الإسلام ، وما كتبت المصاحف إلاّ من حفظ الحفّاظ ، وما أخذ المسلمون القرآن إلاّ من أفواه حُفّاظه قبل أن تكتب المصاحف وبعد ذلك إلى اليوم، فلو كان في بعضها خطأ في الخطّ لما تبعه القرَّاء، ولكان بمنزلة ما تُرك من الألفات في كلمات كثيرة ، وبمنزلة كتابة ألف الصلاة ، والزكاة، والحياة، والرّبا بالواو في موضع الألف وما قرأوها إلاّ بألِفاتها[4].

ويمكن أنْ نقف وقفةً أمام هذه الشبهة التي تتعلَّق بهذه الآثار الواردة عن بعض الصحابة ، فنقول :

---

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٦ / ٢٥١ – ٢٥٢ .

[2] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٦ /٢٥٤.

[3] يُنظَر : المصدر السَّابق .

[4] يُنظَر : المصدر السَّابق .

١. إنَّ إسناد الأثر الذى نقل عن طريق عائشة –رضى الله عنها – جاء في الإتقان: إنه إسناد صحيح على شرط الشيخين . وفي هذا الحكم نظر حيث إنَّ أبا عبيد رواه عن أبى معاوية الضرير ، واسمه : محمد بن خازم التميمي . وثَّق العلماء حديثه عن الأعمش، فقال وكيع : ما أدركنا أحداً كان أعلم بأحاديث الأعمش من أبى معاوية . وكذا قال ابن معين وغيره، لكنَّهم عابوا أحاديثه عن غير الأعمش ، وقالوا : إنَّها مضطربة ، فقال ابن خراش: هو في الأعمش ثقة وفي غيره فيه اضطراب . وقد صرَّح الإمام أحمد بأنَّ أحاديثه عن هشام بن عروة بالذات فيها اضطراب ، واعتمد البخارى روايته عن الأعمش واحتج بها ، وأمَّا روايته عن هشام بن عروة ، فلم يذكرها إلا في المتابعات لا في الأصول[١].

وهذا يسقط الرواية من أساسها ، ويجعلها غير صالحة للاحتجاج ، فكيف القول بأنَّها على شرط الشيخين .

٢. أمَّا الأثرين الآخرين فقد قال السيوطى : هى مُشْكَلَة جداً . ثمَّ أضاف : كيف يُظنُّ بالصحابة أولاً أنَّهم يلحنون في الكلام فضلاً عن القرآن ، وهم الفصحاء اللُّد ؟ ثمَّ كيف يُظنُّ بهم ثانياً في القرآن الذي تلقَّوه من النبي ﷺ كما أُنْزِل وحفظوه وضبطوه وأتقنوه؟ ثمَّ كيف يُظنُّ بهم ثالثاً اجتماعهم كلّهم على الخطأ وكتابته ؟ ، ثمَّ كيف يُظنُّ بهم رابعاً عدم تنبّههم ورجوعهم عنه ؟ ثمَّ كيف يُظنُّ بعثمان ﷺ أنَّه ينهى عن تغييره ؟ ، ثمَّ كيف يُظنُّ أنَّ القراءة استمرَّت على مقتضى ذلك الخطأ ، وهو مروى بالتواتر خلفاً عن سلف ؟ هذا ما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادةً .

ثمَّ علَّق السيوطي على الرواية المنقولة عن عثمان ﷺ بقوله : إنَّ ذلك لا يصح عن عثمان ، فإن إسناده ضعيف مضطرب منقطع ؛ ولأن عثمان جعل – المصحف الذى جمعه – إماماً للناس يقتدون به ، فكيف يرى فيه لحناً ويتركه لتقيمه العرب بألسنتها ؟

---

[١] يُنظَر : تهذيب التهذيب، ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (٨٥٢هـ)، ط١، ١٤٠٤ هـ-١٩٨٤م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٣٧/٩ وما بعدها . هدي الساري ١٩٢/٢.

فإذا كان الذين تولوا جمعه وكتابته لم يقيموا ذلك وهم الخيار فكيف يقيمه غيرهم؟ ثمَّ إنَّ عثمان لم يكتب مصحفاً واحداً ، ولكن كتب عدَّة مصاحف ، فإن قيل : إنَّ اللَّحن وقع فيها جميعاً فبعيد اتفاقها على ذلك ، أو في بعضها ، فهو اعتراف بصحَّة بعضها . ولم يذكر أحد من الناس أنَّ اللَّحن كان في مصحف دون مصحف ، ولم تأتِ المصاحف مختلفة قطّ إلاّ فيما هو من وجوه القراءة وليس ذلك بلحن[1].

٣. إنَّ هذه الروايات تخالف المتواتر عن عثمان ﷺ في نسخ المصاحف ، وجمع القرآن من الدِّقة والتحرِّي ونهاية التثبُّت ، بل يَرُدّها ما أخرجه أبو عبيد نفسه عن عبدالله بن هانئ البربري مولى عثمان قال : كنت عند عثمان وهم يعرضون المصاحف ، فأرسلني بكتف شاة إلى أُبَيّ بن كعب فيها (لم يتسنّ) ، وفيها (لا تبديل للخلق) ، وفيها (فأمهل الكافرين)، قال: فدعا بالدواة فمحى أحد اللامين فكتب (لخلق الله)[2] ، ومحا (فأمهل) وكتب (فمهّل)[3]، وكتب (لم يتسنَّه)[4] ، فكيف يتَّفق ما جاء في الرواية التي نقدناها ، مع هذه الرواية الثانية التي تصف عثمان ﷺ بالدِّقة في مراجعة ما كان يكتبه النسَّاخ ، وتصحيح ما كانوا يخطئون فيه ، وأنَّه لم يترك هذه الأخطاء لتقيمها العرب كما تقول الرواية الواهية .

٤. وعلى فرض صحَّة هذه الآثار ، فكلمة (لحن) فيها لا يقصد بها المعنى المعروف للحن ، وهو الخروج على قواعد النحو ، وإنَّما يعنى بها كما يقول العلماء : القراءة واللغة والوجه ، كما ورد عن عمر قوله : أُبَيّ أقرأُنا ، وإنَّا لندع بعض لحنه – أي قراءته[5].

ويذكر السيوطى أنَّ قول عثمان – إنْ صحَّ – فإنَّما ينصرف إلى كلماتٍ كُتِبَت على هيئةٍ مخصوصةٍ ، ورسمٍ معيَّنٍ يخالف النطق مثل ((**لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ**))[6] ، ومثل ((**بِأَيْيْدٍ**)) [1] فإنَّها كتبت

---

[1] يُنظَر : الإتقان في علوم القرآن ١٨٤/١ نقلاً عن أبى عبيد .

[2] سورة الروم / ٣٠ .

[3] سورة الطارق / ١٧ .

[4] سورة البقرة / ٢٥٩ .

[5] يُنظَر : مناهل العرفان ٣٨٧/١ ، ورسم المصحف / ١٣٥ .

[6] سورة النمل من آية ١٧ .

بياءين ، فلو قُرِئَ ذلك بظاهر الخطِّ لكان لحناً[٢]. فهذا معنى قول عثمان ﷺ إنَّ به لحناً ستقيمه العرب بألسنتها ، فهو أشبه بالتنبيه إلى ضرورة أن يؤخذ القرآن الكريم عن طريق التلقين والمشافهة ، بوساطة شيخ ، وألاّ يكون الاعتماد فقط على كتابة المصحف، فإنَّه كتب على هيئة مخصوصة تخالف النطق في أكثر الأحيان. فلا يجوز أن يفتح هذا الباب؛ فلو فتح لقال مَنْ شاءَ ما شاءَ في كتاب الله الحكيم[٣].

وهناك قراءات تفسيريَّة لا يجوز القراءة بها لمخالفتها لرسم المصحف ، لم يذكرها ابن عاشور ، وهي :

١.قراءة ((إِنْ هَذَانِ سَاحِرَانِ)) بكسر (إِنْ)، وإسقاط اللامِ، تُنْسب إلى ابن مسعود[٤].

٢.قراءة ((أَنْ هَذَانِ سَاحِرَانِ)) بفتح (أَنْ) ، وإسقاط اللامِ ، تُنْسب إلى ابن مسعود ؛ على أنَّها وما في حَيِّزها بدلٌ من (النجوى) كذا قاله الزمخشري[٥]، وتبعه أبو حيَّان[٦] ولم ينكره[٧] . وفيه نظرٌ : لأنَّ الاعتراضَ بالجملة القوليَّة بين البدلِ والمبدلِ منه لا يَصِحُّ[٨]. وأيضاً فإنَّ الجملةَ القوليَّةَ مفسِّرةٌ للنجوى في قراءةِ العامَّة، وكذا قاله الزمخشريُّ أولاً فكيف يَصحُّ أَنْ يُجْعَلَ (أنْ هذان ساحران) بدلاً من (النجوى)[٩].

---

[١] سورة الذاريات من آية ٤٧ .

[٢] يُنظَر : الإتقان في علوم القرآن ١٨٤/١.

[٣] يُنظَر : بحث بعنوان (بين بعض القراءات القرآنية وبعض القواعد النحوية) ، أ.د/ أحمد سعد الخطيب .

[٤] يُنظَر : التبيان في تفسير القرآن ١٨٥/٧ ، والجامع لأحكام القرآن ٢١٦/١١ ، وإعراب القرآن ، للنحَّاس ٣٤٣/٢ ، وإعراب القراءات السبع وعللها ٣٩/٢ .

[٥] يُنظَر : الكشَّاف ٥٤٣/٢ .

[٦] يُنظَر : البحر المحيط ٢٥٥/٦ .

[٧] ذكرها الكسائي، والفراء . يُنظَر : معاني القرآن ، للفرَّاء ١٨٤/٢ ، ومفاتيح الغيب ٧٤/٢٢، والدُّرُّ المصون ٦٨/٨.

[٨] نصَّ الفرَّاء في معاني القرآن ١٨٤/٢ على أنَّ قراءة عبدالله هذه بإسقاط جملة القول ((وأسروا النجوى أنَّ هذان ساحران)) وعلى هذا يسقط اعتراض السمين .

[٩] يُنظَر : الدر المصون ٨ / ٦٩ .

٣. قراءة ((إِنْ هَذَانِ إِلاَّ سَاحِرَانِ))[١] ، تُنْسب إلى أُبيّ بن كعب .

٤. قراءة ((إِنْ ذَانِ إِلاَّ سَاحِرَانِ))[٢]، تُنْسب إلى أُبيّ بن كعب ، وعبدالله بن مسعود.

٥. قراءة ((إِنْ ذَانِ لَسَاحِرَانِ))[٣] ، تُنْسب إلى أُبيّ بن كعب .

٦. قراءة ((إِنَّ ذَيْنِ لَسَاحِرَانِ))[٤] ، ذكر هذه القراءة العكبري .

٧. وقراءة ((وَأَسَرُّوا النَّجْوَى أَنْ هَذَانِ سَاحِرَانِ)) منصوبة الألف بجعل ((أَنْ هَذَانِ)) تبييناً للنَّجْوَى، وقد ذكر هذه القراءة ابن قتيبة، أنَّ هذه القراءة في مصحف عبدالله بن مسعود[٥].

٨. قراءة ((إِنٌّ ذَانِ لسَاحِرَانِ))[٦] ، وتُنْسَب إلى عبدالله بن مسعود .

٨. النَّصْبُ عَلَىْ المَفْعُوْلِ ، والرَّفْعُ عَلَى الفَاعِلِ

١. من بين ما تطرَّق له ابن عاشور من القراءات القرآنيَّة ما كان وجه الاختلاف فيها إعرابيًّا، يتردَّد بين النَّصْبِ عَلَىْ المَفْعُوْلِ ، والرَّفْعِ عَلَى الفَاعِلِ ، ومنها قراءة: (سَبِيلُ) من قوله

---

[١] يُنظَر : معاني القرآن وإعرابه ٣٦١/٣ .

[٢] ونسبها ابن خالويه في القراءات الشاذّة لابن مسعود. يُنظَر : معاني القرآن، للفرَّاء ١٨٤/٢، والقراءات الشاذّة /٨٨، والكشَّاف ٣٠٦/٢، والبحر المحيط ٢٥٥/٦ ، وإعراب النحَّاس ٣٤٣/٢ ، وتأويل مشكل القرآن /٥٢ ، والجامع لأحكام القرآن ٢١٦/١١ ، وروح المعاني ٢٢١/١٦ ، والنكت والعيون ٤١٠/٣ ، ومختصر في شواذ القرآن /٨٨ ، وإعراب القراءات السبع وعللها ٣٩/٢ .

[٣] يُنظَر : البحر المحيط ٢٥٥/٦ ، ومفاتيح الغيب ٧٥/٢٢ ، وروح المعاني ٢٢١/١٦ ، وإعراب القراءات الشواذ ٧٧/٢.

[٤] يُنظَر : إعراب القراءات الشواذ٧٧/٢ .

[٥] يُنظَر : معاني القرآن ، للفرَّاء ١٨٤/٢ ، والكشَّاف ٣٠٦/٢ ، والبحر ٢٥٥/٦ ، وتأويل مشكل القرآن /٥٣ ، والجامع لأحكام القرآن ٢١٦/١١ ، وشرح اللُّمع للأصفهاني، أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي، (٥٤٣ هـ)، تحقيق : د. إبراهيم بن محمَّد أبو عبادة ، إدارة الثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود، الرياض، ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م ٧٤/١ ، ٨٨ ، والدُّرُّ المصون ٣٦/٥ .

[٦] يُنظَر : المقتضب ٣٦٤/٢ ، والمحرَّر الوجيز ٤٨/١٠ ، وإعراب القراءات الشواذ٧٧/٢ .

ﷻ : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٥٥﴾ ﴾[1] فقد وردت في قراءة ((سَبِيلُ)) القراءات التالية :

القراءة الأولى: ((لِتَسْتَبِيْنَ سَبِيْلَ)) بفتح اللام على المفعوليَّة لـ((تَسْتَبِيْنَ))، فالسين والتاء للطَّلب، ونسبها لنافع، وأبي جعفر،والفاعل ضمير مستتر في الفعل يعود على النبيِّ ﷺ[2].

القراءة الثانية : ((وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ)) بالتاء في ((تَسْتَبِيْنَ)) ، وبرفع ((سَبِيلُ)) ونسبها لابن عامر ، وابن كثير ، وأبي عَمرو ، وحفص ، عن عاصم ، على أنّ التاء في ((تَسْتَبِيْنَ)) علامة للتَّأنيث ؛ لأنّ السبيل مؤنَّثة في لغة عرب الحجاز ، وعلى أنَّ ((تَسْتَبِيْنَ)) من (استبان) القاصر بمعنى (بَانَ) ف ((سَبِيلُ)) فاعل ((تَسْتَبِيْنَ))، أي لتتّضح سبيلهم لك وللمؤمنين ، فالسين والتاء ليسا للطلب بل للمبالغة مثل استجاب[3].

القراءة الثالثة : ((لِيَسْتَبِيْنَ سَبِيْلُ)) بالياء ، ورفع اللام على أنَّه فاعل (يستبينَ)، ونسبها إلى حمزة ، والكسائي ، وأبي بكر عن عاصم ، وخلف بياء الغائب ، وقد ذُكِّرَ الفعل ؛ لأنَّ السبيل يُذكَّر ويؤنَّث ، وذكر الأخفش أنَّ التذكير لغةُ تميم ، وقِيل إنَّها لغة نجدٍ أيضاً، فالسين والتاء ليسا للطَّلب بل للمبالغة مثل استجاب[4].

---

١ سورة الأنعام / ٥٥ .

[2] يُنظَر : التحرير والتنوير ٧ /٢٦١، وجامع البيان ١٣٤/٧، والكشَّاف ٥٠٨/١، مشكل إعراب القرآن ٢٦٩/١، والبحر المحيط ١٤١/٤، ومعاني القرآن، للفرَّاء ٣٣٧/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٥٤/٢، و مفاتيح الغيب ٦/١٣ ، وغرائب القرآن ١١٤/٧، وحجَّة القراءات /٢٥٣، ومعجم القراءات، للخطيب ٤٣٩/٢ .

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ٧ / ٢٦٠ – ٢٦١، وجامع البيان ١٣٤/٧، والكشَّاف ٥٠٨/١، مشكل إعراب القرآن ٢٦٩/١، والتبيان في إعراب القرآن ٥٠١/١، والبحر المحيط ١٤١/٤، ومعاني القرآن، للفرَّاء ٣٣٧/١، ومعاني القرآن، للأخفش ٢٧٦/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٥٤/٢، والجامع لأحكام القرآن ٤٣٧/٦، ومفاتيح الغيب ٦/١٣ ، وغرائب القرآن ١١٤/٧ ، وحجَّة القراءات /١٤١ ، وحجَّة القراءات /٢٥٣، والنشر ٢٥٨/٢، والكشف عن وجوه القراءات ٤٣٣/١ ، والمحرَّر الوجيز ٢١٦/٥ – ٢١٧، وزاد المسير ٥٠/٣، وإعراب القراءات السبع وعللها ١٥٨/١، ومعجم القراءات، للخطيب ٤٣٩/٢.

[4] يُنظَر : التحرير والتنوير ٢٦٠/٧، وجامع البيان ١٣٤/٧، والكشَّاف ٥٠٨/١، مشكل إعراب القرآ، ٢٦٩/١، والتبيان في إعراب القرآن ٥٠١/١، والبحر المحيط ١٤١/٤، ومعاني القرآن، للفرَّاء ٣٣٧/١، ومعاني القرآن، للأخفش

القراءة الرابعة : ((لِيَسْتَبِيْنَ سَبِيْلَ)) بالياء ، ونصب اللام على أنَّها مفعولٌ به، والفاعل ضمير مستترٌ يعود إلى النبيِّ ﷺ ، قرأ بها زيد عن يعقوب ، ونافع[1] .

٢٧٦/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٥٤/٢، والجامع لأحكام القرآن ٤٣٧/٦، و مفاتيح الغيب ٦/١٣، وغرائب القرآن ١١٤/٧، وحجَّة القراءات /١٤١، والنشر ٢٥٨/٢، والكشف عن وجوه القراءات ٤٣٣/١، والمحرَّر الوجيز ٢١٦/٥– ٢١٧، وزاد المسير ٥٠/٣، وإعراب القراءات السبع وعللها ١٥٨/١، ومعجم القراءات، للخطيب ٤٣٩/٢ .

[1] يُنظَر: التحرير والتنوير ٢٦١/٧، مشكل إعراب القرآن ٢٦٩/١، والمحرَّر الوجيز ٢١٦/٥، ومعجم القراءات، للخطيب ٤٣٩/٢.

٩. الرَّفْعُ عَطْفاً عَلَى ضَمِيْرٍ مَرْفُوْعٍ ، والنَّصْبُ عَلَى المعيَّة

١. من بين ما تطرَّق له ابن عاشور من القراءات القرآنيَّة ما كان وجه الاختلاف فيها إعرابيًّا ، يتردَّد بين الرَّفْعِ عَطْفاً عَلَى ضَمِيْرٍ مرْفُوْعٍ ، والنَّصْبِ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ، ومنها قراءة : ((وَشُرَكَآءَكُمْ)) من قوله ﷻ : ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴿٧١﴾ ﴾[1] فقد وردت في قراءة ((وَشُرَكَآءَكُمْ)) القراءات التالية :

القراءة الأولى : ((وَشُرَكَآءَكُمْ)) على النَّصب ، ونسبها إلى الجمهور ، وهم ابن عامر، وابن كثير ، ونافع ، عاصم ، وحمزة ، والكسائي ، والأعرج ، وابو رجاء ، وعاصم الجحدري ، والزهري ، ورواية عن الأعمش ، على أنَّه مفعول معه . والواو هنا بمعنى (مع)، أي أجمعوا أمركم ، ومعكم شركاؤكم الذين تستنصرون بهم . وهناك تخريجات إعرابيَّة أخرى لـ ((شُرَكَاْءَكُمْ)) لم يذكرها ابن عاشور ، فقد أُعْرِبَ عطفاً على (أَمْرَكُمْ) قبله. وأُعْرِبَ منصوباً بفعلٍ محذوفٍ ، بمعنى : واجمعوا شركاءكم . وجاء عن الكسائي والفرَّاء أنَّ التقدير: وادعوا شركاءكم[2].

---

١ سورة يونس / ٧١ .

٢ يُنظَر : التحرير والتنوير ٢٣٩/١١، وجامع البيان ٩٩/١١، وإتحاف فضلاء البشر /٢٥٣، والمحتسب ٣١٤/١، ومفاتيح الغيب ١٤٤/١٧، وغرائب القرآن ١٠٥/١١، والجامع لأحكام القرآن ٣٦٢/٨، ومجمَّع البيان ٧٥/١١، ومختصر في شواذ القرآن /٥٧، والنشر ٢٨٦/٢، ومعاني القرآن، للفرَّاء ٤٧٣/١، ومشكل إعراب القرآن ٣٨٨/١، ومعاني القرآن، للأخفش / ٣٤٦، وإعراب القرآن، للنحَاس ٦٧١/٢، و التبيان في إعراب القرآن ٦٨١/٢، وحاشية الشهاب ٤٨/٥، وحاشية الجمل ٣٦٤/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٨/٣، والكشَّاف ٨١/٢، وإعراب القراءات السبع، وعللها ٢٧١/١، والبحر المحيط ١٧٩/٥، والمحرَّر الوجيز ١٨٦/٧، وزاد المسير ٤٨/٤، وإيضاح ابن الحاجب ٣٢٤/١، وشرح المفصَّل ٥٠/٢، ٧٦/٣، وشرح المقدَّمة المحتسبة ٣٠٩/٢، ٤٣١، وشرح المفصَّل ٥٠/٢، ٧٦/٣، وشرح اللمع /١٣١، وروح المعاني ١٥٨/١١، والتذكرة في القراءات الثمان /٣٦٦، وتحفة الأقران /٢٧– ٢٨، والدُّرُّ المصون ٥٤/٤– ٥٥، ومعجم القراءات، للخطيب ٥٩١/٣.

القراءة الثانية : ((شُرَكَاْؤُكُمْ)) بالرَّفع ، ونسبها إلى يعقوب ، وقرأ بها أيضاً أبو عبدالرحمن السلمي ، والحسن ، وابن أبي إسحاق ، وعيسى ابن عمر ، وسلاَّم ، ومكِّي ليعقوب ، وأبو عمرو في رواية محبوب ، والأزرق عنه ، فقد قرأوا برفع ((شُرَكَاْؤُكُمْ)) وخرَّجه ابن عاشور على أنَّه معطوف على واو الجماعة في ((فَأَجْمِعُوٓاْ))، وسوَّغ الفصل بين الضمير وما عطف عليه بالمفعول . والمعنى : وليجْمَع شركاؤكم أمرَهم. وشركاؤكم (مرفوعاً) ، وصيغة الأمر في قوله : (فأجمعوا) مستعملة في التسوية ، أي إنَّ عزمهم لا يضيره بحيث هو يغريهم بأخذ الأهبة التامَّة لمقاومته . وزاد ذكر شركائهم للدلالة على أنَّه لا يخشاها لأنَّها في اعتقادهم أشدَّ بطشاً من القوم، وذلك تهكُّم بهم، كما قوله ﷻ : ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ شُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ ﴿١٩٥﴾ ﴾[1] من قوله ﷻ : ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ٱدْعُواْ شُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ ﴿١٩٥﴾ ﴾[2] . وهناك تخريج إعرابي آخر لـ ((شُرَكَاْؤُكُمْ)) لم يشر إليها ابن عاشور، وهو : أنَّه مبتدأ لخبرٍ محذوف تقديره : وشُرَكَاْؤُكُمْ فليجمعوا أمرهم[3] .

---

١ سورة الأعراف / ١٩٥ .

٢ سورة الأعراف / ١٩٥ .

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ٢٣٩/١١، وجامع البيان ٩٩/١١، وإتحاف فضلاء البشر / ٢٥٣، والمحتسب ٣١٤/١، ومفاتيح الغيب ١٤٤/١٧، وغرائب القرآن ١٠٥/١١، والجامع لأحكام القرآن ٣٦٢/٨، ومجمَّع البيان ٧٥/١١، ومختصر في شواذ القرآن /٥٧، والنشر ٢٨٦/٢، ومعاني القرآن، للفرَّاء ٤٧٣/١، ومشكل إعراب القرآن ٣٨٨/١، ومعاني القرآن، للأخفش / ٣٤٦، وإعراب القرآن، للنَّحَّاس ٦٧١/٢، و التبيان في إعراب القرآن ٦٨١/٢، وحاشية الشهاب ٤٨/٥، وحاشية الجمل ٣٦٤/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٨/٣، والكشَّاف ٨١/٢، وإعراب القراءات السبع، وعللها ٢٧١/١، البحر ١٧٩/٥، والمحرَّر الوجيز ١٨٦/٧، وزاد المسير ٤٨/٤، وإيضاح ابن الحاجب ٣٢٤/١ ، وشرح المفصَّل ٥٠/٢ ، ٧٦/٣ ، وشرح المقدَّمة المحتسبة ٣٠٩/٢ ، ٤٣١ ، وشرح المفصَّل ٥٠/٢ ، ٣٧٦ ، وشرح اللمع /١٣١، وروح المعاني ١٥٨/١١، والتذكرة في القراءات الثمان /٣٦٦، وتحفة الأقران /٢٧–٢٨، والدُّرُّ المصون ٥٤/٤–٥٥، ومعجم القراءات، للخطيب ٥٩١/٣.

وقد استبعد بعضهم هذه القراءة ، منهم أبو جعفر النَّحَّاس ، والفرّاء ، لأنَّها تخالف رسم المصحف ، كونها لم تكتب على واو ، وأيضاً من حيث المعنى ، حيث إنَّ شركاءهم الأصنام ، وأنَّ الأصنام لا تعمل ولا تجمع شيئاً[1].

١٠. النَّصْبُ عَلَى التَّخْصِيصِ بِالْمَدْحِ، وَالرَّفْعُ عَلَى الاسْتِئْنَافِ

من بين ما تطرَّق له ابن عاشور من القراءات القرآنيَّة ما كان وجه الاختلاف فيها إعرابيًّا، يتردَّد بين النَّصْبِ عَلَىْ التَّخْصِيصِ بِالْمَدْحِ، والرَّفْعِ عَلَى الاسْتِئْنَافِ، ومنها قراءة: (وَٱلْمُقِيمِينَ) من قوله ﷻ : ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٦٢﴾ ﴾[2] فقد وردت في قراءة ((وَٱلْمُقِيمِينَ)) قراءتان :

القراءة الأولى : ((وَٱلْمُقِيمِينَ)) بالياء على النصب ، ونسبها إلى الجمهور[3].

القراءة الثانية : ((**وَالْمُقِيمُونَ**)) بالواو على الرفع، ووصفها بالشذوذ، ونسبها إلى عَائِشَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، وَالْحَسَنِ، وَمَالِكِ بْنِ دِينَارٍ، وَالْجَحْدَرِيِّ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَعِيسَى بْنِ عُمَرَ، وَعَمْرو بْنِ عُبَيْدٍ[4]، وعقَّب عليها بأنَّه لا يجوز أنْ تُرَدّ قِرَاءَة الْجُمْهُورِ ((وَٱلْمُقِيمِينَ)) الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا بهذه القراءة الشَاذَّةِ[1].

---

[1] يُنظَر: معاني القرآن، للفرَّاء ٤٧٣/١، والجامع لأحكام القرآن ٣٦٢/٨، وإعراب القرآن، للنحَاس ٦٧١/٢.

٢ سورة النساء / ١٦٢ .

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ٢٩/٦، وجامع التبيان ١٩/٦، ومعاني القرآن، للفرَّاء ١٠٦/١، ومعاني القرآن وإعرابه ١٣٠/٢-١٣١، ومختصر ابن خالويه /٣٠، وإعراب القرآن، للنَّحَّاس ٤٧١/١-٤٧٢، والكشَّاف ٤٣٨/١، والبحر المحيط ٣٩٥/٣-٣٩٦، والتبيان ٣٩٠/٣، والتبيان في إعراب القرآن ٤٠٧/١، ومشكل إعراب القرآن ٢١٢/١، وشذور الذهب/٥٥، ومشكل القرآن /٥١، والمحرَّر الوجيز ٢٩٠/٤، وروح المعاني ١٥/٦، ودقائق التفسير ٣٥١/٢، ومعجم القراءات، للخطيب ٣٢١/٢.

[4] يُنظَر : التحرير والتنوير ٦/ ٢٩، وجامع التبيان ١٩/٦، ومعاني القرآن، للفرَّاء ١٠٦/١، ومعاني القرآن وإعرابه ١٣٠/٢-١٣١، ومختصر ابن خالويه /٣٠، وإعراب القرآن، للنَّحَّاس ٤٧١/١-٤٧٢، والكشَّاف ٤٣٨/١، والبحر المحيط ٣٩٥/٣-٣٩٦،

وقد ذكر ابن عاشور أنَّ عَطْف ((الْمُقِيمِينَ)) بِالنَّصْبِ ثَبَتَ فِي الْمُصْحَفِ الإِمَامِ، وَأنَّ الْمُسْلِمِينَ قَرَأُوْهُ فِي الأقطار دون نَكِير، وخرَّجها على أَنَّها طَرِيقَةٌ عَرَبِيَّةٌ فِي عَطْفِ الأَسْمَاءِ الدَّالَّةِ عَلَى صِفَاتٍ مَحَامِدَ، عَلَى أَمْثَالِهَا، فَذكر أنَّه يَجُوزُ فِي بَعْضِ الْمَعْطُوفَاتِ النَّصْبُ عَلَى التَّخْصِيصِ بِالْمَدْحِ، وَالرَّفْعُ عَلَى الاسْتِئْنَافِ لِلاهْتِمَامِ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي النُّعُوتِ الْمُتَتَابِعَةِ، سَوَاءٌ كَانَتْ بِدُونِ عَطْفٍ أَمْ بِعَطْفٍ، وأنَّه كقوله ﷻ : ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾﴾[2]، ونقل ابن عاشور قَولَ سِيبَوَيْهِ: ((بَابُ مَا يَنْتَصِبُ فِي التَّعْظِيمِ وَالْمَدْحِ وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ صِفَةً فَجَرَى عَلَى الأَوَّلِ، وَإِنْ شِئْتَ قَطَعْتَهُ فَابْتَدَأْتَهُ))[3]. وَأنَّه ذَكَرَ مِنْ قَبِيلِ مَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ هَذِهِ الآيَةَ فَقَالَ: ((فَلَوْ كَانَ كُلُّهُ رَفْعًا كَانَ جَيِّدًا))[4]، وَمِثْلُهُ: ((وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذا عاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْساءِ وَالضَّرَّاءِ))[5]، وَنَظِيرُهُ قَوْلُ الْخِرْنَقِ:

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِين هُمُو سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ

والتبيان ٣٩٠/٣، والتبيان في إعراب القرآن ٤٠٧/١، ومشكل إعراب القرآن ٢١٢/١، وشذور الذهب/٥٥، ومشكل القرآن /٥١، والمحرَّر الوجيز ٢٩٠/٤، وروح المعاني ١٥/٦، ودقائق التفسير ٣٥١/٢، ومعجم القراءات، للخطيب ٣٢١/٢.

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ٢٩/٦.

٢ سورة البقرة /١٧٧.

[3] الكتاب ٢/ ٦٢ .

[4] الكتاب ٢/ ٦٣ .

٥ سورة البقرة / من آية ١٧٧. يُنظَر : الكتاب ٢/ ٦٣ .

النَّـــــــازِلُونَ بِكُـــــــلِّ مُعْتَـــــــرَكٍ وَالطَّيِّبِـــــــينَ مَعَاقِـــــــدَ الأُزُرِ[1]

فِي رِوَايَةِ يُونُسَ عَنِ الْعَرَبِ: بِرَفْعِ (النَّازِلُونَ) وَنَصْبِ (الطَّيِّبِينَ)، لِتَكُونَ نَظِيرَ هَذِهِ الآيَةِ. وَووجَّه ذلك على أَنَّه مِمَّا يَجْرِي عَلَى قَصْدِ التَّفَنُّنِ عِنْدَ تَكَرُّرِ الْمُتَتَابِعَاتِ، وَلِذَلِكَ تَكَرَّرَ وُقُوعُهُ فِي الْقُرْآنِ فِي مَعْطُوفَاتٍ مُتَتَابِعَاتٍ كَمَا فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَفِي هَذِهِ الآيَةِ، وَفِي قَوْله: ((والصَّابِئُونَ)) من قولـــه ﷻ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾[2].

وَذكر ابن عاشور أنَّه رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ وَأَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ أَنَّ نَصْبَ الْمُقِيمِينَ خَطَأٌ مِنْ كَاتِبِ الْمُصْحَفِ، وقولـه ﷻ : ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾ ﴾[3]، وَقَوْلِهِ : ((إِنْ هذانِ لَساحِرانِ)) من قوله ﷻ : ﴿ قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴿٦٣﴾ ﴾[4]، وَقَوله : ((الصَّابِئُونَ)) من قوله ﷻ : ﴿ إِنَّ

---

[1] هذان بيتان من الكامل، من شعر الخرنق بنت بدر بن هفان وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، وهو دعاء لمن بقي من قومها ومدح لهم بأعلى الصفات وأكرمها، هكذا قال بعضهم. وتنسب البيتان لزهير. يُنظَر: الكتاب ١/١٤٠، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٨٨، والتصريح ٢/١١٤، والجمل /٨٢، والمحتسب ٢/ ١٩٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٤٤، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٤٦٨، ٢/ ٧٤٣، وخزانة الأدب٢/٣٠١، والأصول في النحو ٢/ ٤٠، وهمع الهوامع ٢/١١٩، و شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٢٣، وشرح نهج البلاغة ٥/ ٤٤.

[2] سورة المائدة / ٦٩ .

[3] سورة البقرة /١٧٧.

[4] سورة طه /٦٣.

ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾﴾[1]، وردَّ ذلك معقِّباً عليه: أنَّه لا تُرَدُّ قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا بِقِرَاءَةٍ شَاذَّةٍ[2].

وجاء عن الزجَّاج أنَّ : (والمقِيمِينَ الصَّلاةَ) نسق عَلى " ما " والمعنى يُؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة، أي: ويُؤمنون بالنبيين المقيمين الصلاة. وقال بعضهم إنَّ: ((المقيمين)) عطف على الهاء والميم، والمعنى: لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة يُؤمنون بما أنزل إليْك، ووصفه أنَّه عند النحويين رَدِيء؛ لأنَّه عطف على الهاء والميم ولا يعطف بالظاهر المجرور على المضمر المجرور إلا في شعْرٍ، وذهب بعضهم أنَّ هذا وهْمٌ من الكاتب.

ونقل عن بعضهم: أنَّ في كتاب اللَّه أشياء ستصلحها العرب بألسنتها، ووصف هذا القول بأنَّه بعيد جداً عند أهل اللغة؛ لأنَّ الذين جمعوا القرآن أصحاب رسول الله ﷺ وهم أهل اللغة وهم القدوة وهم قريبو العهد بالإسلام، فكيف يتركون في كتاب اللَّه شيئاً يصلحه غيرهم، وهم الذين أخذوه عن رسول الله ﷺ وجمعوه، وهذا ساقط عَمَّنْ لا يَعْلَم بَعْدَهُمْ وساقط عمن يعْلَمُ، لأنهم يُقْتَدى بهمْ، فهذا ممَّا لا ينبغي أن يُنسب إليهم رحمةُ الله عليهم. والقرآن محكَم لا لحن فيه، ولا تَتكلم العرب بأجود منه في الإعراب، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾[3]،وقال: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾[4]،

---

[1] سورة المائدة / ٦٩ .

[2] يُنظَر : التحرير والتنوير ٢٩/٦، ومعاني القرآن، للنَّحَّاس ٢/ ٢٣٨، ومعاني القرآن وإعرابه ١٣٠/٢- ١٣٢، ٤٢٧/٣، والكشف والبيان ٣/ ٤١٤، والكشاف ٣/ ١٥٩، والجامع لأحكام القرآن ٢/ ٢٣٩، ١٣/٦، وتفسير القرآن العظيم ٢/ ٤٦٨، واللباب في علوم الكتاب ٢٠٩/٣- ٢١٠، ١٢٢/٧.

[3] سورة فصلت /٤٢.

[4] سورة الشعراء /١٩٥.

وذكر أنَّ سيبويه والخليل وجميع النحويين في هذا باب يسمونه: ((باب المدحِ))[1]. قد بَينوا فيه صحةَ هذا وجَوْدتَهُ.

وقال النحويون: إذا قلتَ: ((مَرَرْت بزيدٍ الكريم)). وأنتَ تريد أن تخلص زيداً من غيره فالجر هو الكلام حتى يُعْرَفَ زيد الكريمُ، من زيد غير الكريمِ، وإذا أردت المدح والثناءَ فإن شئت نصبت فقلت: ((مررت بزيد الكريمَ)) كأنك قُلتَ: ((اذكُر الكريمَ))، وإن شئت قلت: ((بزيد الكريمُ))، على تقدير هو الكريم، وجاءني قومكَ المطعمينَ في المحل، والمغيثون في الشدائد، على معنى اذكر المطعمينَ، وهم المغيثُون في الشدَائد، ثمَّ قال: وعلى هذا تقدير الآية، أي: المقيمين الصلاة وهم المؤتون الزكاة؛ لأنَّه لما قال: ((يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ)) عُلمَ أَنَّهُمْ يُقِيمون الصَلاَة ويؤتُون الزكاةَ. فقال: ((وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ))، على معنى، أذكُر المقِيمينَ الصلاةَ، وهم المؤتوْنَ الزكاة، وأنشدوا بيت، الخزنق بنت بدر بن هفان:

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِين هُمُو سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ[2]

على معنى اذكر النازلين، رفعه ونصبه على المدح. وبعضهم يرفع النازلين وينصب الطيبين، وكله واحد جائز حسن. فعلى هذه الآية. وذكر أنَّ من قال: إنَّه وهم، وأنَّ ما بيَّنَّه فيه الكفاية. وأنَّ الذي ذكره من الاحتجاج في ذلك مذهب أصحابه البصريين[3].

---

[1] يُنظَر : الكتاب ٢/ ٦٢ .

[2] يُنظَر: الكتاب١/٢،٦٢/٢٠٢،وخزانة الأدب٢/٣٠١،والعيني٣/٦٠٢،وابن الشجري١/٣٤٤، وهمع الهوامع ١١٩/٢.

[3] يُنظَر : معاني القرآن وإعرابه ١٣٠/٢- ١٣٢، ٤٢٧/٣، ومفاتيح الغيب ٨٥/١١.

المبحث الثَّاني

بين النَّصب والجَرِّ

من القراءات القرآنيَّة التي طرقها ابن عاشور ما كان وجه الاختلاف فيها إعرابيًّا، يتردَّد بين النَّصب والجَرِّ ؛ حيث إنَّه وردت في الاسم الواحد قراءتان ، منصوبة تارة، ومجرورة أخرى يختلف وجه تخريج قراءة النَّصب عن تخريج قراءة الجرِّ ،كأن يكون النَّصب على المفعوليَّة ، أو على الاستثناء ، أو على النِّداء ، والجر على الإضافة ، أو على الصفة، أوعلى الجوار . أو يكون تخريجهما على أكثر من وجه إعرابي .

وسأعرض هذه القراءات ووجوه إعرابها المختلفة في جزئيات من خلال ما تطرَّق له ابن عاشور في تفسيره ، وهي :

١.النَّصْبُ عَلَى النِّدَاءِ ، وَالجَرُّ عَلَى الصِّفَةِ :

من القراءات القرآنيَّة التي طرقها ابن عاشور ما كان وجه الاختلاف فيها إعرابيًّا، يتردَّد بين النَّصْبِ عَلَى النِّدَاءِ ، وَالجَرِّ عَلَى الصِّفَةِ ومن ذلك قراءة ((رَبِّنَا)) من قوله ﷻ : ﴿ ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ ٢٣ ﴾[1] ، فقد ذكر ابن عاشور في ((رَبِّنَا)) قراءتين :

١ سورة الأنعام / ٢٣ .

القراءة الأولى : قراءة ((رَبِّنَا)) بالجرّ نعتاً للفظ الجلالة ، ونسبها لجمهور القرَّاء، وهم ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر ، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، ويُعْربُ أيضاً بدلا، أو عطف بيان [1].

القراءة الثَّانية : قراءة ((رَبَّنَا)) بالنَّصب على النِّداء بحذف حرفه ، ونسبها إلى حمزة، والكسائي، وخلف، وفي النصب يظهر معنى الاستكانة والتضرُّع، وأجاز ابن عطيَّة النصب على المدح، وأجاز أبو البقاء النصب بإضمار أعني[2] .

ورجَّح الطبري قراءة النَّصب ((رَبَّنَا)) على النِّداء من قرأ كونه جواباً من المسئولين المقول لهم: ((أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون)) ؟ وكان من جواب القوم لربِّهم: والله يا ربنا ما كنا مشركين، فنفوا أن يكونوا قالوا ذلك في الدنيا. يقول الله تعالى ذكره لمحمَّد ﷺ: ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ۚ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾[3][4].

ولم يرجِّح ابن عاشور قراءة على الأخرى كعادته في التعامل مع القراءات الصحيحة، وهذا الذي أميل إليه؛ لأنَّ القراءتين ثابتتان، صحيحتان، وكلاهما مراد معناهما، فلا ينبغي تفضيل قراءة على أخرى، وإنَّما هذا هو نوع من أنواع البلاغة القرآنيَّة المعجزة، حيث يتنوَّع المعنى في الآية

---

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٧٧/٧، وجامع البيان ١٠٦/٧، والحجَّة في القراءات السبع /١٣٧، وحجَّة القراءات /٢٤٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٣٦/٢، ومعاني القرآن، للفرَّاء ٣٣٠/١، ومعاني القرآن، للأخفش /٢٧٠، والكشَّاف ٤٩٩/١، والكشف عن وجوه القراءات ٤٢٧/١، والبحر المحيط ٩٥/٤، والنشر ٢٥٧/٢، وإعراب القراءات السبع وعللها ١٥٣/١، والتذكرة في القراءات الثمان /٣٢١، ومعجم القراءات، للخطيب ٤٠٦/٢ .

[2] يُنظَر : التحرير والتنوير ٧ / ١٧٧، وجامع البيان ١٠٦/٧، والحجَّة في القراءات السبع /١٣٧، وحجَّة القراءات /٢٤٤، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٣٦/٢، ومعاني القرآن، للفرَّاء ٣٣٠/١، ومعاني القرآن، للأخفش /٢٧٠، والكشَّاف ٤٩٩/١، والكشف عن وجوه القراءات ٤٢٧/١، والبحر المحيط ٩٥/٤، والنشر ٢٥٧/٢، وإعراب القراءات السبع وعللها ١٥٣/١، والتذكرة في القراءات الثمان /٣٢١، ومعجم القراءات، للخطيب ٤٠٦/٢.

٣ سورة الأنعام /٢٤ .

٤ يُنظَر : وجامع البيان ١١ / ٣٠٠ .

الواحدة، فالآية واحدة، وكأنَّها آيتين من حيث المعنى، فسبحان الله الذي تحدَّى خلقه أن يأتوا بآية من مثل هذا القرآن المعجز.

٢. النَّصْبُ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ ، وَالجَرُّ عَلَى الصِّفَةِ :

من القراءات القرآنيَّة التي طرقها ابن عاشور ما كان وجه الاختلاف فيها إعرابيًّا، يتردَّد بين النَّصْبِ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ ، وَالجَرِّ عَلَى الصِّفَةِ ، ومن ذلك قراءة ((غَيْرِ)) من قوله ﷻ : ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ۖ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُو۟لِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ ۖ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ ۚ وَتُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٣١﴾ ﴾[1] ، فقد ذكر ابن عاشور في ((غَيْرِ)) قراءتين :

القراءة الأولى : قراءة ((غَيْرِ)) بالجرِّ نعتاً ، أو بدلاً ، أو بياناً، ونسبها إلى الجمهور، وقيل جرَّ على البدليَّة لا الوصفية؛ لاحتياجها إلى تكلُّف جعل التابعين لعدم تعيّنهم كالنكرة، كما قاله الزجاج، أو جعل غير متعرّفاً بالإضافة هنا مثلها في الفاحشة، وفيه نظر[2].

---

١ سورة النور / ٣١ .

٢ يُنظَر : التحرير والتنوير ١٨ / ٢١٢ ، والكتاب ٣٠٩/٢ ، ٣٤٣ ، والمقتضب ٣٩١/٤ ، ٤٢٢ ، والسبعة في القراءات /٤٥٥، والحجَّة في القراءات السبع /٢٦١ ، وحجَّة القراءات /٤٩٧، و الكشف عن وُجوه القراءات ١٣٦/٢ ، والنشر ٣٣٢/٢ ، ومعاني القرآن ، للفرَّاء ٢٥٠/٢، وإعراب القرآن ، للنحَّاس ٤٣٩/٢ ، والموضَّح /٥٧٣ ، ومشكل إعراب القرآن ١٢٠/٢ – ١٢١ ، والكشَّاف ١٣٦/٢ ، والبيان ١٩٥/٢، والتبيان ٩٦٩/٢، وإتحاف فضلاء البشر /٤٢٤ ، واللباب في علوم الكتاب ٣٥٩/١٤، وروح المعاني ١٨/ ١٤٥ .

القراءة الثَّانية : قراءة ((غَيْرَ)) بالنَّصب على الحال ، ونسبها إلى ابن عامر وأبي بكر عن عاصم وأبي جعفر ، وأُعْرِبَتْ نصباً على الاستثناء ؛ لأنَّه اسم فيه معنى حرف (إلاَّ) الاستثناء الأصلي المعروف ، في الدَّلالة على الاستثناء ، فجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلاَّ)، لأنَّه بمنزلته ؛ ولذا قالوا : كلُّ موضعٍ جاز فيه الاستثناء بـ (إلاَّ) جاز بـ (غير) وعلى هذا فإعرابها كإعراب المستثنى مع (إلاَّ) ، وحكمه بها الجرّ لإضافتها إليه ، وقِيل على القطع عن الاستثناء ؛ لأنَّ (التابعين) معرفة ، و (غيرَ) نكرة[1].

والمستثنى في غير الموجب إذا كان متصلاً بما قبله جاز نصبه على الاستثناء ،كما في قراءة النصب ((غَيْرَ)) ، وجاز فيه الاتِّباع للمستثنى منه كما في قراءة الجرِّ ((غَيْرِ)) ، لكنَّ ((غَيْرَ)) فيها لاتكون مستثنى بل صفة للتَّابعين ، وجاز أيضاً نعت التابعين بـ ((غَيْرَ)) و((التابعين)) معرفة ، و ((غيرَ)) نكرة ؛ لأنَّ ((التابعين)) غير مقصود به قوم بأعيانهم، معرفة غير معيَّنة ، فلذلك جاز أن يوصف بـ ((غَيْرَ)) وهي مضافة إلى معرفة[2] .

وقد رجَّح الفرَّاء والطبري قراءة الجرِّ ((غَيْرِ)) نعتاً، على قراءة النصب ((غَيْرَ)) على الاستثناء ؛ لأنَّ اتِّباع ((غَيْرِ)) لما قبلها أقوى في العربيَّة[3].

قال الطبري: ((والقول في ذلك عندي أنَّهما قراءتان متقاربتا المعنى مستفيضة القراءة بهما في الأمصار، فبأيَّتهما قرأ القارئ فمصيب، غير أنَّ الخفض في (غير) أقوى في العربيَّة، فالقراءة به أعجب إليّ))[4]. وهذا كلامٌ جميل من الطبري، ولكن أقول كما قال: ((أنَّهما قراءتان متقاربتا

---

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٨ / ٢١٢ ، والسبعة في القراءات / ٤٥٥ ، والحجَّة في القراءات السبع / ٢٦١ ، وحجَّة القراءات /٤٩٦، و الكشف عن وُجوه القراءات ١٣٦/٢، والنشر ٣٣٢/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ١٢٠/٢ – ١٢١ ، والكشَّاف ١٣٦/٢ ، والبيان ١٩٥/٢، والتبيان ٩٦٩/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر /٤٢٤ ، واللباب في علوم الكتاب ١٤ / ٣٥٩ .

[2] يُنظَر : جامع البيان ١٢٣/١٨ ، ومعاني القرآن ، للفرَّاء ٢٥٠/٢ ، والحجَّة في القراءات السبع / ٢٦١ ، والقراءات القرآنيَّة في المعاجم اللغويَّة /٤١٥ .

[3] يُنظَر : جامع البيان ١٢٣/١٨ ، ومعاني القرآن ، للفرَّاء ٢٥٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٦١٠/١ ، وشرح التصريح ٣٤٩/١، والقراءات القرآنيَّة في المعاجم اللغويَّة /٤١٥ .

[4] يُنظَر : جامع البيان ١٢٣/١٨.

المعنى مستفيضة القراءة بهما في الأمصار، فبأيَّتهما قرأ القارئ فمصيب)) وأنَّ معنى القراءتين أيضاً مراد، فلا فضل لقراءة على أخرى، ولكن هذا من بلاغة القرآن وإعجازه اللُّغوي.

٣. النَّصْبُ عَلَى المَفْعُولِيَّة ، وَالجَرُّ عَلَى الإِضَافَةِ :

١. من القراءات القرآنيَّة التي طرقها ابن عاشور ما كان وجه الاختلاف فيها إعرابيًّا ، يتردَّد بين النَّصْبِ عَلَى المَفْعُولِيَّة ، وَالجَرِّ عَلَى الإِضَافَةِ ، ومن ذلك قراءة ((نُورِهِ)) من قوله ﷻ : ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨﴾ ﴾[1] فقد ذكر ابن عاشور في ((نُورِهِ)) قراءتين :

القراءة الأولى : قراءة النصب ((نُـوْرَهُ)) ، وتنوين ((مُـتِمٌّ)) ، ونسبها إلى نافع وأبي عَمرو، وابن عامر، وأبي بكر عن عاصم، وقرأ بها أيضاً الحسن ، وطلحة ، والأعرج، وابن محيصن، ويعقوب ، وأبو جعفر ، على إعمال اسم الفاعل[2].

القراءة الثانية : قراءة الجرِّ ((نُورِهِ)) ، وبدون تنوين ((مُتِمُّ)) ، ونسبها إلى ابن كثير، وحمزة ، والكسائي ، وحفص ، وخلف بدون تنوين ، وجَرّ ((نُورِهِ)) على إضافة اسم الفاعل ((مُتِمُّ)) إلى مفعوله ((نُورِهِ)) ، ووصف القراءتين بالفصاحة ، كعادته في التعامل مع القراءات الصحيحة[3] .

---

١ سورة الصف / ٨ .

[2] يُنظَر : التحرير والتنوير ٢٨ / ١٩١ ، وجامع البيان ٥٧/٢٨ – ٥٨ ، والجامع لأحكام القرآن ٨٥/١٨ ، و التبيان في إعراب القرآن ١٢٢٠/٢ ، والتيسير/٢١٠ ، والكشف عن وجوه القراءات ٣٢٠/٢ ، والكشَّاف ٢٢٧/٣، وإتحاف فضلاء البشر /٤١٥ – ٤١٦ ، وشرح الشاطبيَّة /٢٩٣ ، والحجَّة في القراءات السبع /٣٤٥ ، وحجَّة القراءات /٧٠٧ ، والبحر المحيط ٢٦٣/٨ ، والسبعة في القراءات /٦٣٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١٦٥/٥، ومعاني القرآن، للفرَّاء ١٥٣/٣ ، والتذكرة في القراءات الثمان /٥٨٧ ، وإعراب القرآن ، للنحَّاس ٤٢٣/٣.

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ٢٨ / ١٩١ ، وجامع البيان ٥٧/٢٨ – ٥٨ ، والجامع لأحكام القرآن ٨٥/١٨ ، والتبيان في إعراب القرآن ١٢٢٠/٢ ، والتيسير/٢١٠ ، والكشف عن وجوه القراءات ٣٢٠/٢ ، والكشَّاف ٢٢٧/٣، وإتحاف

وحذف التنوين من اسم الفاعل ((مُتِمُّ)) الدال على الاستقبال، الجاري مجرى الفعل المضار ؛ كونه يدلُّ على معناه، جائز للتخفيف ، ولا يغيِّر بقاء التنوين وحذفه في المعنى شيئاً ، وإن اختلف الإعراب ، فمع التنوين ينصب مفعوله ، كما في قراءة النَّصب ((نُـوْرَهُ))، وبدون تنوين يضاف إليه مفعوله ، كما في قراءة الجرِّ ((نُورِهِ)) . فالتنوين في هذه الحالة هو الأصل، وقد يُحذف للتَّخفيف كما هو في هذه الآية ، حيث قُرِأت بالحالتين ، فقد جاء عن سيبويه في اسم الفاعل قوله : إنَّ العرب يَستخفُّون فيحذفون التنوينَ والنون من اسم الفاعل، ولاُ يغَيِّر ذلك من المعنى شيئاً ، ويَنْجَرُّ المفعُولُ لِزَوالِ التنوين من الاسم ، ويدخل المفعولُ في الاسم بدلاً عن التنوين المحذوف ، فأشبه قولك : (غلام عبدالله) في اللَّفظ ، وإنْ لم يكن مثله في المعنى والعمل ، ثمَّ قال : إنَّ كفَّ التنوين عن الاسم تخفيفاً لا يغيِّر من المعنى، ولا يَجْعَلُه معْرِفَةً ، ثمَّ مثَّل على ذلك بـ ((ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ)) من قوله ﷻ : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۖ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَـٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴿١٨٥﴾ ﴾[1] ، و بـ ((إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ ۗ)) من قوله ﷻ : ﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ فِتْنَةً لَّهُمْ فَٱرْتَقِبْهُمْ وَٱصْطَبِرْ ﴿٢٧﴾ ﴾[2] ، و بـ((نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ)) من قوله ﷻ : ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَـٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ ﴿١٢﴾ ﴾[3] ، و بـ ((غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ ۗ)) من قوله ﷻ : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ ۚ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَـٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ

فضلاء البشر /٤١٥ – ٤١٦ ، وشرح الشاطبيَّة /٢٩٣ ، والحجَّة في القراءات السبع /٣٤٥ ، وحجَّة القراءات /٧٠٧ ، والبحر المحيط ٢٦٣/٨ ، والسبعة في القراءات /٦٣٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١٦٥/٥، ومعاني القرآن، للفرَّاء ١٥٣/٣، والتذكرة في القراءات الثمان /٥٨٧، وإعراب القرآن ، للنحَّاس ٤٢٣/٣.

١ سورة آل عمران / ١٨٥ .

٢ سورة القمر / ٢٧ .

٣ سورة السجدة / ١٢ .

إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١﴾﴾[1]، فالمعنى معنى ((وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ)) من قوله ﷻ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَلَا ٱلۡهَدۡيَ وَلَا ٱلۡقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّهِمۡ وَرِضۡوَٰنٗاۚ وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْۚ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ أَن صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ أَن تَعۡتَدُواْۘ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴿٢﴾﴾[2]، ثمَّ قال: إنَّ ممَّا يزيد هذا بياناً قوله ((هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ)) من قوله ﷻ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴿٩٥﴾﴾[3]، و((عَارِضٞ مُّمۡطِرُنَا)) من قوله ﷻ : ﴿فَلَمَّا رَأَوۡهُ عَارِضٗا مُّسۡتَقۡبِلَ أَوۡدِيَتِهِمۡ قَالُواْ هَٰذَا عَارِضٞ مُّمۡطِرُنَاۚ بَلۡ هُوَ مَا ٱسۡتَعۡجَلۡتُم بِهِۦۖ رِيحٞ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴿٢٤﴾﴾[4]، فلو لم يكن هذا في معنى النَّكرة والتنوين لم تُوصَفْ به النَّكرة[5].

أمَّا اسم الفاعل الدالُّ على المضي ، فلا يجوز فيه إلاَّ حذف التنوين والإضافة، كقولك: (هذا كاتبُ درسٍ أمسِ) ، ولا يجوز (هذا كاتبٌ درساً أمسِ) لأنَّه لا ينصب، كونه يجري مجرى الاسم الجامد (وهو العلم) كقولك : (هذا عبد الله ، ووهذا غلامُ عمروٍ، وهذا صاحبُ هندٍ) حيث يصير الثاني من تمام الأوَّلِ ، ولا يجري جريان الفعل الذي هو بمعناه (الفعل

---

١ سورة المائدة / ١ .

٢ سورة المائدة / ٢ .

٣ سورة المائدة / ٩٥ .

٤ سورة الأحقاف / ٢٤ .

٥ يُنظَر : الكتاب ١/ ١٦٥ – ١٦٦ ، وحجَّة القراءات /٧٠٧ –٧٠٨ ، والموضَّح /٦٨١ ، والمقتضب ٤/١٥٠، والقراءات القرآنية في المعاجم اللغويَّة / ٤١٥ .

الماضي) ، قال المبرّد : ((اسم الفاعل إذا كان ماضياً لا تنوِّنْه؛ لأنَّه اسم ، وليست فيه مُضَارعَةُ الفعل ، ولا يجوز أن تدخل عليه الأَلَف واللام وتُضيفَه؛ كما لم يجز ذلك في الغلام[1] ، فهو كالأسماء التي لا مَعْنى للفعل فيها))[2] .

وجاء عن سيبويه : أنَّه إذا أخبر أَنّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البَتَّةَ؛ لأنَّه إنَّما أُجْرِيَ مَجرى الفِعل المضارِع له ، كما أَشبَهه الفعلُ المضارعُ في الإعراب فكلُّ واحد منهما داخل على صاحبه ، فلمَّا أَراد سِوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل، لأنَّه إنَّما شُبِّهَ بما ضارَعَهُ من الفعل كما شُبِّهَ به في الإعراب . ومثَّل بقولك : هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه ، وجهُ الكلام وحدُّه الجرُّ لأنَّه ليس موضعاً للتنوين ، وكذلك بقولك: هذا ضارِبُ زيدٍ فيها وأخيه ، وهذا قاتلُ عمروٍ أَمسِ وعبدِ الله ، وهذا ضاربُ عبدِ الله ضَرْباً شديدا وعمروٍ[3] .

ورُوي عن الكسائي وهشام ابن معاوية الضرير من الكوفيين، أنَّهم أجازا إعمال اسم الفاعل، سواء بمعنى الحال أو الاستقبال أو المضي ، ولم يفرِّقا في ذلك[4] .

٢. من بين ما تطرَّق له ابن عاشور من القراءات القرآنيَّة ما كان وجه الاختلاف فيها إعرابيًّا ، يتردَّد بين النَّصْبِ عَلَى المفْعُولِيَّة ، وَالجَرِّ عَلَى الإِضَافَةِ ، ومن ذلك قراءة ((بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ)) من قوله ﷻ : ﴿وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا ٣﴾[5] فقد ذكر ابن عاشور في ((بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ)) قراءتين :

القراءة الأولى : قراءة النصب ((أَمْرَهُ)) ، وتنوين ((بَالِغٌ)) ، ونسبها إلى الجمهور، على إعمال اسم الفاعل ، والتنوين على الأصل ؛ لأنَّه للمستقبل ، وإنَّما لا ينوَّن في الماضي. قال

---

[1] فلا يجوز أن تقول : (هذا غلامٌ زيداً) .

[2] المقتضب ٤/ ١٤٨ ، و يُنظَر : شرح الكافية ، للرضي ١٩٩/٢ .

[3] كتاب ١ / ١٧١ .

[4] يُنظَر : شرح الكافية ، للرضي ١٩٩/٢ ، والقراءات القرآنية في المعاجم اللغويَّة / ٤١٥.

[5] سورة الطلاق / ٣ .

الفرَّاء : يجوز التنوين وتركه ؛ كقوله تعالى : ((بَالِغُ أَمْرِهِ)) ، و ((بَالِغٌ أَمْرَهُ))، و((مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ)) ، و ((مُوهِنٌ كَيْدَ الْكَافِرِينَ)) ، والتنوين هو الأصل[1].

القراءة الثانية : قراءة الجرِّ بالإضافة ((أَمْرِهِۦٓ)) ، وبدون تنوين اسم الفاعل ((بَٰلِغُ)) تخفيفاً ، ونسبها إلى حفص عن عاصم ، وقرأ بها أيضاً جبلة عن المفضَّل عن عاصم، وأبان وجماعة عن أبي عمرو ، ويعقوب ، وطلحة بن مُصَرِّف ، ويزيد بن علي، والأعمش، من إضافة اسم الفاعل ((بَٰلِغُ)) إلى مفعوله ((أَمْرِهِۦٓ))[2].

وهناك قراءات أخرى لم يذكرها ابن عاشور كعادته في التعامل مع القراءات الشاذَّة، منها :

١. قراءة : ((بَالِغٌ أَمْرُهُ)) بتنوين (بَالِغٌ) ورفع (أَمْرُهُ) ، وقرأ بها ابن أبي عبلة وداود بن أبي هند ، وأبو عمرو في رواية ، وفي تخريجها وجهان :

الوجه الأوَّل : أن يُعرَب (بَالِغٌ) خبراً مقدَّماً ، و (أَمْرُهُ) مبتدأ مؤخر ، والجملة خبر (إِنَّ).

الوجه الثاني : أن يُعرَب (بَالِغٌ) خبر (إِنَّ) و (أَمْرُهُ) فاعل به . قال الفراء : أي : أمره بالغ .

---

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ٢٨ / ٣١٣ ، والجامع لأحكام القرآن ١٦١/١٨ ، وإعراب القرآن ، للنحَّاس ٤٥٣/٣ ، والنشر ٣٨٨/٢ ، والكشف عن وجوه القراءات ٣٢٤/٢ ، والحجَّة في القراءات السبع /٣٤٧ ، ومعاني القرآن، للفرَّاء ٤٠٦/١ ، ٤٢٠/٢ ، ١٦٣/٣ ، ٢٣٤ ، واللباب في علوم الكتاب١٩ / ١٥٩، وشرح الشاطبيَّة /٢٩٤، وإعراب القراءات السبع وعللها ٣٧٣/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٣٨٤/٢ ، والبحر المحيط ٢٨٣/٨ ، والتبيان في إعراب القرآن ١٢٢٧/٢ ، والسبعة في القراءات /٦٣٩ .

[2] يُنظَر : التحرير والتنوير ٢٨ / ٣١٣ ، والجامع لأحكام القرآن ١٦١/١٨ ، وإعراب القرآن ، للنحَّاس ٤٥٣/٣، والنشر ٣٨٨/٢ ، والكشف عن وجوه القراءات ٣٢٤/٢ ، والحجَّة في القراءات السبع /٣٤٧ ، ومعاني القرآن، للفرَّاء ٤٠٦/١، ٤٢٠/٢ ، ١٦٣/٣ ، ٢٣٤، واللباب في علوم الكتاب ١٩ / ١٥٩، وشرح الشاطبيَّة /٢٩٤، وإعراب القراءات السبع وعللها ٣٧٣/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٣٨٤/٢ ، والبحر المحيط ٢٨٣/٨ ، والتبيان في إعراب القرآن ١٢٢٧/٢ ، والسبعة في القراءات /٦٣٩ .

وهناك رأي ضعيف : يُعرَب فيه (أَمْرُهُ) مرتفع بـ (بَالِغٌ) ، والمفعول محذوف ، والتقدير : بالغ أمره ما أراد ، فـ (قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْراً) أي لكل شيء من الشدة والرخاء أجلا ينتهي إليه[1].

١. قراءة : ((بَالِغاً أَمْرُهُ)) بنصب (بَالِغاً) ، ورفع (أَمْرُهُ) ، قرأ بها المفضل ، وفي تخريجها وجهان :

الوجه الأوَّل : أن يُعرَب (بَالِغاً) حالاً ، و جملة ((قَدْ جَعَلَ اللَّهُ)) خبر (إِنَّ) والتقدير : (إِنَّ اللهَ قَدْ جَعَلَ لِكُلِّ شِيءٍ قَدَراً بَالِغاً أَمْرُهُ . وهذا أظهر الرأيين، وهو تخريج الزمخشري .

الوجه الثَّاني : أن تُخرَّج على لغة من ينصب الجزأين (الاسم والخبر) بـ (إِنَّ) ، كقول عمر بن أبي ربيعة :

إِذَا اسْــوَدَّ جُــنْحُ اللَّيْــلِ فَلْتَــأتِ ولــتَكُنْ خُطَــاكَ خِفَافــاً إِنَّ حُرَّاسَــنَا أُسْــدَا[2]

ويكون (قَدْ جَعَلَ) مستأنفاً كما في القراءة الشهيرة .

ومن رفع (أَمْرُهُ) فمفعول (بَالِغاً) محذوف ، تقديره : (ما شاء)[3] .

٣. من بين ما تطرَّق له ابن عاشور من القراءات القرآنيَّة ما كان وجه الاختلاف فيها إعرابيًّا ، يتردَّد بين النَّصْبِ عَلَى المفْعُولِيَّة ، وَالجَرِّ عَلَى الإِضَافَةِ ، ومن ذلك قراءة ((**مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا**)) من قوله ﷻ : ﴿ **إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا** ﴿٤٥﴾ ﴾[4] ، فقد ذكر ابن عاشور في ((**مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا**)) قراءتين :

---

[1] يُنظَر : اللباب في علوم الكتاب١٩ / ١٦٠ ، والجامع لأحكام القرآن ١٨/ ١٦٢ .

[2] يُنظَر : الجني الداني / ٣٩٤ ، و الدرر اللوامع ١٦٧/٢ ، وشرح شواهد المغني /١٢٢ ، وخزانة الأدب ١٦٧/٤، ٢٤٢/١٠ ، وشرح الأشموني ١٣٥/١ ، ومغني اللبيب /٣٧ ، وهمع الهوامع ١٣٤/١ ، والدُّرُّ المصون ٦٤٣/٢، و البيت من بحر الطويل .

[3] يُنظَر : اللباب في علوم الكتاب١٩ / ١٦٠ ، والجامع لأحكام القرآن ١٨/ ١٦٢ .

٤ سورة النازعات / ٤٥ .

القــراءة الأولى: قــراءة ((مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا)) بإضــافة ((مُنذِرُ)) إلى ((مَن يَخْشَىٰهَا))، ونسبها إلى جمهور القرَّاء، وهي قراءة أبي عمرو من غير رواية عبَّاس، وهذه القراءة بالإضافة غير منونة؛ طلبا لتَّخفيف، وإلاَّ فأصله التنوين؛ لأنَّه للمستقبل، وإنَّما لا ينون في الماضي[1].

القراءة الثَّانية : ((مُنْذِرٌ)) منوناً على أنَّ ((مَن يَخْشَىٰهَا)) في موضع نصب مفعوله ، ونسبها إلى أبي جعفر ، وقرأ بها أيضاً شيبة ، والأعرج ، وابن محيصن ، وحميد ، وعيَّاش عن أبي عمرو ، وخالد الحذَّاء ، وابن هرمز ، وعيسى بن عمر ، وطلحة ، وابن مقسم ، والحسن ، وعبَّاس عن أبي عمرو وحميد ، والمعنى : إنَّما ينتفع بإنذارك من يخشى الساعة ، وقال أبو علي : يجوز أن تكون الإضافة للماضي ، نحو : (ضارب زيد أمس) ؛ لأنَّه قد فعل الإنذار. ورجَّح الزمخشري –كعادته في الترجيح بين القراءات – هذه القراءة ، وأنَّ قراءة الإضافة ما هي إلاَّ تخفيف ، ووافقه أبو حيَّان في ذلك[2].

وفي إضافة ((مُنذِرُ)) إلى ((مَن يَخْشَىٰهَا)) ، أو نصبِه به إيجازُ حذف تقديره : منذرها فينتذر من يخشاها ، وقرينة ذلك حاليَّة للعلم المتواتر من القرآن بأنَّ النبي ﷺ كان ينذر جميع الناس لا يخص قوماً دون آخرين ، فإنَّ آيات الدعوة من القرآن ومقامات دعوة النبي ﷺ لم تكن إلا عامَّة . ولا يُعرف من يَخشى السَّاعة إلاَّ بعد أن يؤمِن المؤمن ، ولو عرف أحد بعينه أنَّه لا يؤمن أبداً لما وُجِّهت إليه الدعوة ، فتعيَّن أنَّ المراد : أنَّه لا ينتفع بالإنذار إلاَّ من يخشى الساعة ،

---

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ٣٠ / ٩٧ ، وجامع البيان ٣٢/٣٠ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٨٢/٥ ، ومعاني القرآن، للفرَّاء ٢٣٤/٣ ، والكشَّاف ٣١١/٣ – ٣١٢، والجامع لأحكام القرآن ١٩ / ٢١٠ ، والبحر المحيط ٤٢٤/٨، والسبعة في القراءات /٦٧١، وحاشية الجمل ٤٨٦/٤ ، وحاشية الشهاب ٣١٩/٨ ، وإعراب القراءات السبع، وعللها ٤٣٧/٢ ، وغرائب القرآن ١٥/٣٠ ، ومعجم القراءات ، للخطيب ٢٩٦/١٠ .

[2] يُنظَر : التحرير والتنوير ٣٠ / ٩٧ ، وجامع البيان ٣٢/٣٠ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٨٢/٥ ، ومعاني القرآن، للفرَّاء ٢٣٤/٣ ، والكشَّاف ٣١١/٣ – ٣١٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٩ / ٢١٠ ، والبحر المحيط ٤٢٤/٨، والسبعة في القراءات /٦٧١ ، وحاشية الجمل ٤٨٦/٤ ، وحاشية الشهاب ٣١٩/٨ ، وإعراب القراءات السبع ، وعللها ٤٣٧/٢ ، وغرائب القرآن ١٥/٣٠ ، ومعجم القراءات ، للخطيب ٢٩٦/١٠ .

ومَن عَدَاهُ تمُرّ الدعوة بسمعه فلا يَأبَهُ بها ، فكان ذكر ((مَن يَخْشَىٰهَا)) تنويهاً بشأن المؤمنين ، وإعلاناً لمزيتهم ، وتحقيراً للذين بقُوا على الكفر[1].

ويرى الطبري أنَّ القراءتين سواء ، فبأيِّ القراءتين قرأت فمصيب ، ووافقه ابن عاشور على هذا، وأنا أميل لهذا الرأي، ولا أفرّق بين القراءات الصحيحة، ولا أفاضل بينهما؛ لأنَّني أرى أنَّ معنييهما مراد، فهما لغتان مشهورتان بمعنى واحدٍ، لاتِّفاق معنييهما واستفاضتهما في منطق العرب[2].

٤. النَّصْبُ عَطْفاً عَلَى اسمٍ منصوبٍ ، وَالجَرُّ عَطْفاً عَلَى ضَمِيْرِ جَرٍّ :

من القراءات القرآنيَّة التي طرقها ابن عاشور ما كان وجه الاختلاف فيها إعرابيًّا، يتردَّد بين النَّصب عطفاً على اسم منصوب ، والجرّ عطفاً على ضمير جرٍّ ، ومن ذلك قراءة ((وَٱلْأَرْحَامَ)) من قوله ﷻ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾[3] فقد ذكر ابن عاشور في ((وَٱلْأَرْحَامَ)) قراءتين :

القراءة الأولى: قراءة النصب ((الْأَرْحَامَ)) عطفاً على لفظ الجلالة ((ٱللَّهَ))، ونسبها إلى الجمهور. بمعنى أنَّ ((الْأَرْحَامَ)) مأموراً بتقواها على المعنى المصدري؛ أي اتِّقائها، وهو على حذف مضاف، أي اتِّقاء حقوقها، فهو من استعمال المشترك في معنييه، وعلى هذه القراءة فالآية ابتداء تشريع، وهو ما أشار إليه قوله تعالى: ((وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا)) أي: اتقوا الله الذي يسأل بعضكم بعضا به، بأن يقول له على سبيل الاستعطاف: أسألك بالله أن تفعل كذا، أو أن

---

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ٣٠ / ٩٧ .

[2] يُنظَر : التحرير والتنوير ٣٠ / ٩٧ ، وجامع البيان ٣٢/٣٠ ، والكشَّاف ٣١١/٣ – ٣١٢ ، والبحر المحيط ٤٢٤/٨ .

٣ سورة النساء / ١ .

تترك كذا. واتقوا الأرحام أن تقطعوها فلا تصلوها بالبر والإحسان، فإنَّ قطيعتها وعدم صلتها ممَّا يجب أن يُتَّقَى ويبعد عنه، وإنَّما الذي يجب أن يفعل هو صلتها وبرها[1].

القراءة الثانية : قراءة الجرِّ عطفاً على الضمير المجرور ((**الأَرْحَامِ**)) ، ونسبها إلى حمزة، وقرأها أيضاً إبراهيم النخعي ، وقتادة ، والْمُطَّوِّعِيّ ، ومجاهد ، والحسن البصري، وابن عبَّاس، وأبو رزين، ويحيى بن وثَّاب، وطلحة بن مصرف ، والأعمش ، وابن مسعود، والأصفهاني، والحلبي عن عبد الوارث ، وأبان بن تغلب ، وأبو إياس هارون بن علي بن حمزة الكوفي. وأنَّه تعظيم لشأن الأرحام ؛ أي التي يسأل بعضكم بعضاً بها ، بأن يقول بعضكم لبعض مستعطفا أسألك بالله وبالرحم أن تفعل كذا . وقد كان من عادة العرب أن يقرنوا الأرحام بالله تعالى في المناشدة والسؤال ، فيقولون: أسألك بالله وبالرحم، أو (ناشدتك الله والرَّحم)، وأنَّه ظاهر محمل هذه الرواية، وإنْ لم يرتضها جمهور النُّحاة؛ استعظاماً لعطف الاسم على الضمير المجرور بدون إعادة الجار؛ محتجِّين بأنَّ الضمير المجرور المتصل بمنزلة الحرف، والحرف لا يصحُّ عطف الاسم الظاهر عليه ، ولأنَّ الضمير المجرور، كبعض الكلمة لشدَّة اتصاله بها ، وكما أنَّه لا يجوز أن يعطف على بعض الكلمة ، فكذلك لا يجوز أن يعطف عليه . إلى غير ذلك ممَّا قالوه في تضعيف هذه القراءة . وذكر قول المبرّد في ذلك مستنكراً عليه ، عندما ردَّ هذه القراءة ، كعادة المبرِّد مع القراءات التي تخالف قواعده النحويَّة التي أسَّسها ، حيث أساء المبرِّد مع هذه القراءة حين قال : لو قرأ الإمام بهاته القراءة لأخذت نعلي وخرجت من الصلاة[2] ، وقد استنكر ابن

---

[1] التحرير والتنوير ٤ / ٢١٧ – ٢١٨، و جامع البيان ١٥١/٤، والسبعة في القراءات / ٢٢٦، والكشَّاف ٣٧٢/١، والتيسير /٩٣، الكشف عن وجوه القراءات ٣٧٥/١ ، والمحتسب ١٧٩/١ ، والنشر ٢ / ٢٢٧، والجامع لأحكام القرآن ٢/٥، والوافي في شرح الشاطبية / ٢٤٢، والبحر المحيط ١٥٧/٣، ومشكل إعراب القرآن ١٧٦/١ – ١٧٧، وزاد المسير ٣/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٦/٢، ومعاني القرآن، للفرَّاء ٢٥٢/١، وإعراب القراءات السبع وعللها ١٢٨/١ – ١٢٩، وحجَّة القراءات /١٨٨، والحجَّة في القراءات السبع /١١٨، وهمع الهوامع ٢٦٨/٥، والإنصاف /٤٦٣، وشرح المفصَّل ٥١/٢ ، ٢٧/٣ – ٢٨، ٥٣/٨، ١٠٥/٩، وشرح الكافية ١٩٧/١، ٣٢٠، وشرح ابن عقيل ٢٤/٣، وشرح الأشموني ١١٨/٢، ومعجم القراءات، للخطيب ٥/٢ .

[2] المبرِّد والزَّجَّاج هم أكثر النُّحاة اجتراءً على هذه القراءة ، وقد قال الزجَّاج في ردِّه هذه القراءة: ((الخفض في الأرحام خطأ في العربيَّة لا يجوز إلاَّ في اضطرار الشعر، وخطأ في الدين؛ لأنَّ النبي ﷺ قال لا تحلفوا بآبائكم)) نقله عنه البغوي

عاشور على المبرّد هذا القول الشنيع في ردِّه هذه القراءة ، وهي التي قرأ بها أحد القرَّاء السبعة (حمزة) ، ووصفه بأنَّه من ضيق عطنه ، وغروره بأنَّ العربيَّة منحصرة فيما يعلمه[1] .

خلاصة آراء المنكرين لقراءة الجرِّ عطفاً على الضمير المجرور((الأَرْحَامِ)):

فقد أنكر قراءة الجرِّ عطفاً على الضمير المجرور ، وحرّم القراءة بها المبرّد ، حيث قال: ((لو صليت خلف إمام يقرأ بالكسر لحملت نعلي ومضيت))[2]. وتبعه في ذلك جماعة منهم:

ابن عطيَّة ، فقال : إنَّ هذه القراءة عند رؤساء نحويي البصرة لا تجوز ؛ لأنَّه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضمر مخفوض[3] ، ثمَّ نقل عن الزجاج أنَّ المازني ، أنكر ذلك؛

في تفسيره . يُنظَر : الجامع لأحكام القرآن ٥/ ، والتذكرة المهديَّة عن أبي علي الفارسي ، والمقتضب ١٢٠/١ ، ومعالم التنزيل ١٥٩/١ ، زاد المسير ٣/٢، وأنوار التنزيل ١٣٨/١ ، تفسير النسفي ٢٠٢/١، وتفسير القرآن العظيم ٥٩٦/١، والدر المنثور ٤٢٤/٢، وإرشاد العقل السليم ١٣٩/٢، وروح المعاني ١٨٤/٤، الجواهر الحسان ٣٤٦/١، وتفسير آيات الأحكام /١٩٠، وفتح القدير ٦٢٦/١، والقراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية /٣٤٨، والقراءات المعجميَّة في القراءات /٤١٨ .

[1] التحرير والتنوير ٢١٧/٤ – ٢١٨، و جامع البيان ١٥١/٤، والسبعة في القراءات /٢٢٦، والكشَّاف ٣٧٢/١، والتيسير /٩٣، الكشف عن وجوه القراءات ٣٧٥/١، والمحتسب ١٧٩/١، والنشر ٢/ ٢٢٧، والجامع لأحكام القرآن ٢/٥، والوافي في شرح الشاطبية /٢٤٢، والبحر المحيط ١٥٧/٣، ومشكل إعراب القرآن ١٧٦/١ – ١٧٧، وزاد المسير ٣/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٦/٢، ومعاني القرآن، للفرَّاء ٢٥٢/١، وإعراب القراءات السبع وعللها ١٢٨/١ – ١٢٩، وحجَّة القراءات /١٨٨، والحجَّة في القراءات السبع /١١٨ ، وهمع الهوامع ٢٦٨/٥ ، والإنصاف /٤٦٣ ، وشرح المفصَّل ٥١/٢ ، ٢٧/٣ – ٢٨ ، ٥٣/٨، ١٠٥/٩، وشرح الكافية ١٩٧/١ ، ٣٢٠، وشرح ابن عقيل ٢٤/٣، وشرح الأشموني ١١٨/٢، ومعجم القراءات ، للخطيب ٥/٢ .

[2] الكامل في اللغة والأدب ٢ / ٧٤٩ .

[3] هذه مسألة خلافيَّة بين نحويِّي البصرة ، ونحويِّي الكوفة " فذهب نحويّو البصرة أنَّه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلاَّ بإعادة الخافض ، ولا يجيزون العطف بغير حرف الجرِّ ، إلاَّ في الشعر ، ويحملونه على حذف حرف الجرِّ ، ويرى سيبويه : جواز الإشراك في الشعر بين الظاهر والمضمر مع المرفوع والمجرور عند الضرورة .

لأنَّ المعطوف والمعطوف عليه شريكان ، يحلُّ كل واحد منهما محلَّ صاحبه . فكما لا يجوز: (مررت بزيدوك)، فكذلك لا يجوز : (مررت بك وزيد) . وذكر عن سيبويه قبحهها، وأنَّها لا تجوز إلاَّ في الشعر كما قال :

فـــاليومَ قرَّبـــتَ تَهْجُوْنَـــا وتَشـــتُمُنَا فَاذْهَـبْ فَمَـا بِـكَ وَالأَيَّـامِ مِـنْ عَجَـبِ[1]

وذهب نحويُّو الكوفة : إلى جواز العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض في نحو : (مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ) ، وجرى عندهم مجرى : (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍ) ، واستدلوا على ذلك بالقياس والسماع ، فالقياس على عطف الظاهر على الظاهر ، وليس مثل عطف المضمر على الظاهر ، لأنَّك هنا – وإن لم تكرِّر – لزم مجيء الضمير المخفوض غير متصلٍ ، وهذا لا يكون في المخفوض ، وأمَّا السماع فقوله – سبحانه وتعالى : ((وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ)) (النساء: من الآية١) بالخفض على قراءة حمزة ، وهو معطوف على الضمير ، و بقوله – سبحانه وتعالى : ((وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)) (البقرة: من الآية٢١٧) ، وهو معطوف على (بهِ) . وقد أجاز جماعة من النُّحاة العطف على المضمر المجرور ، دون إعادة الخافض ، منهم الأخفش ، وأبو علي الشلوبين ، وابن مالك . يُنظَر : البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع: أبوالحسين، عبيد الله بن أحمد الإشبيلي (٦٨٨هـ)، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م ٣٤٥/١ – ٣٤٧ ، والإنصاف ٤٦٣/٢ ، والكتاب ٣٨٢/٢ – ٣٨٣ .

[1] البيت لعمرو بن معدي كرب الزبيدي ، وقيل : للأعشى، وقيل : لخفاجة بن ندبه ، وقيل : لعبَّاس بن مرداس ، من بحر البسيط ، وقرب الفرس ، أي : أسرع . يقول فاليوم دنوت مسرعاً في هجونا بعد بطئك عنه ، ويُرْوَى: (وقد بتَّ) ، أي : قد صرت تهجونا ، فاذهب على طريقتك فإنَّها سمة اللئام وشيمة الأيام ، فلا عجب من ذلك، وهو أمر تخليه ومتاركة . فعطف (الأيام) على الضمير المجرور (الكاف) في (بك) ، وهو دليل على جوازه بدون إعادة الجار، وإنْ منعه الجمهور . يُنظَر : الكتاب ٣٨٣/٢، والإنصاف ٢/ ٤٦٤، والحجة في القراءات السبع /١١٨، وحجة القراءات /١٩٠، والمقرب١/٥٠، وخزانة الأدب ١٢٣/٥ – ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩، ١٣١، وشرح الأشموني ٤٣٠/٢، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٧/٢، وشرح ابن عقيل /٥٠٣، وشرح عمدة الحافظ /٦٦٢، وشرح المفصَّل ٧٨/٣ ٧٩، وهمع الهوامع ١٣٩/٢، والكامل ٩٣١/٣، والبحر المديد ٣/٢، والجامع لأحكام القرآن ١٤/١٠،٣/٥، والكشف والبيان ٢٤٢/٣، واللباب في علوم الكتاب ١٢/٤، ١٤٦/٦، ٣٤٢/١٧، والمحرَّر الوجيز ٥/٢، والبحر المحيط ٢ / ١٥٧ ، ١٦٦/٣، والكشف والبيان ٥٤٣/١، ومفاتيح الغيب ٩ / ١٣٣، واللمع في العربية / ٩٧، وشرح المفصل ٧٨/٣، وشرح الجمل، لابن عصفور ٢٤٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٥٠/٣، وإيضاح شواهد الإيضاح، القيسي: أبو علي، الحسن بن عبد الله (ت : في القرن السادس الهجري)، تحقيق: محمد حمود الدعجاني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٧م ٣٨٥/١، والدرر اللوامع ٨١/٢، والتحرير والتنوير ٢٩٨/١٦، وأضواء البيان ١٨٣/٥، والدُّرُّ المصون ٤٩٦/١ .

وكما قال مسكين الدارمي :

نُعَلِّـــقُ فِيْ مِثْـــلِ السَّـــوَارِيْ سُـــيُوْفَنَا وَمَـــا بَيْنَهَـــا وَالْكَعْـــبِ غَـــوْطُ نَفَـــانِفِ[1]

وأنَّه استسهلها بعض النحويين. وذكر عن أبي علي : أنَّ ذلك ضعيف في القياس. وزعم أنَّه يردَّها من وجهين ؛ أحدهما : أن ذكر أنَّ الأرحام ممَّا يتساءل بها لا معنى له في الحض على تقوى الله تعالى ، ولا فائدة فيها أكثر من الأخبار بأنَّ الأرحام يتساءل بها ، وأنَّ هذا ممَّا يغض من الفصاحة ، وإنَّما الفصاحة في أن يكون لذكر الأرحام فائدة مستقلَّة. والثاني: أنَّ في ذكرها على ذلك تقرير التساؤل بها ، والقسم بحرمتها ، وأنَّ الحديث الصحيح يردُّ ذلك، فقد أخرج الشيخان عنه ﷺ : ((من كان حالفا فليحلف بالله تعالى أوليصمت))[2]، ثمَّ قال : إنَّ طائفة قالت إنَّما خفض والأرحام على جهة القسم من الله على ما اختص به (لا إله إلاَّ هو) من القسم بمخلوقاته ، ويكون المقسم عليه فيما بعد من قوله: ((**إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبًا**)) ، ووصف هذا الكلام بأنَّه يأباه نظم الكلام وسرده وإن كان المعنى يخرجه[3] .

ومنهم الطبري : حيث ذكر أنَّ قراءة ((**والأَرْحَامِ**)) بالخفض عطفاً على الهاء التي في قوله : ((**بِهِ**))كأنَّه أراده ؛ واتقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحام ، حيث عُطِف بظاهر على مكنّى مخفوض ، فاعتبر هذا غير فصيح من الكلام عند العرب ، محتجًّا أنَّ العرب لا تنسق بظاهر على مكنّى في الخفض إلاَّ في ضرورة شعر ، لضيق الشعر ، وأمَّا الكلام فلا شيء يضطَّر المتكلِّم إلى اختيار المكروه من المنطق والرديء في الإعراب منه ، ثمَّ ذكر ما جاء في الشعر من ردِّ ظاهر على مكني في حال الخفض فذكر قول مسكين الدارمي :

---

[1] وفي رواية : تعلق في مثل السواري سيوفنا وَما بينها والكعب منا تنائفُ

يُنظَر : ديوان مسكين الدارمي /٥٣ ، والحيوان ٤٩٤/٦ ، والإنصاف /٤٦٥ ، وشرح المفصَّل ٧٩/٣ ، والعيني ١٦٤/٤ ، وشرح الأشموني ١١٥/٣ . الغوط : جمع غائط ، وهو المطمئن من الأرض، ونفانف: جمع نفنف ، وهو الهواء بين الشيئين ، أي : إنَّ قومه طوال ، وأنَّ السيف كأنَّه على سارية ، وبين السيف والأرض غائط ، ومهوى أي : مسافة .

[2] أخرجه البخاري ٥٣١/١١ في الأيمان والنذور (٦٦٤٦) ، ومسلم ١٢٦٦/٣ – ١٢٦٧ في الأيمان (١٦٤٦/٣) .

[3] يُنظَر : المحرَّر الوجيز ٢ / ٥ – ٦ .

نُعَلِّـــقُ فِيْ مِثْـــلِ السَّـــوَارِيْ سُـــيُوْفَنَا وَمَـــا بَيْنَهَـــا وَالْكَعْـــبِ غَـــوْطُ نَفَـــانِفِ[1]

فعطف بـ(الكعب) وهو ظاهر على الهاء والألف في قوله : (بينها) وهي مكنيّة . ثمَّ ذكر أنَّه لا يستجيز لقارئ أن يقرأ بغير قراءة النصب ، لما قد بيَّنَّا أنَّ العرب لا تعطف بظاهر من الأسماء على مكني في حال الخفض إلاَّ في ضرورة شعر على ما قد وصفت قبل[2].

وضعّفها الزمخشري حيث قال : والجرّ على عطف الظاهر على المضمر ليس بسديد؛ لأنّ الضمير المتَّصل متصل كاسمه ، والجار والمجرور كشيء واحد ، فكانا في قولك : (مررْتُ بهِ وزيد) و (هذا غلامُهُ وزيد) شديدي الاتصال ، فلمَّا اشتدَّ الاتصال لتكرُّره أشبه العطف على بعض الكلمة ، فلم يجز ووجب تكرير العامل ، كقولك : (مررْتُ بهِ وبزيدٍ) و(هذا غلامُهُ وغلامُ زيدٍ) ، ثمَّ قال : ألا ترى إلى صحَّة قولك : (رأيتُكَ وزيداً) و(مررْتُ بزيدٍ وعمروٍ) لما لم يقو الاتصال ، لأنَّه لم يتكرَّر .

وقد وصف من خرَّج هذه القراءة على تقدير تكرير الجار ، كقول الشاعر :

فـــاليومَ قرَّبـــتَ تَهْجُوْنَـــا وتَشـــتُمُنَا فَاذْهَـــبْ فَمَـــا بِـــكَ وَالأَيَّـــامِ مِـــنْ عَجَـــبِ[3]

بأنَّه متمحِّل يريد أن يجد مخرجاً ولو لم يكن صحيحاً ، وكذلك وصف من خرَّجها بالرفع على أنَّه مبتدأ خبره محذوف ، كأنَّه قيل : (والأرحام كذلك) ، على معنى : والأرحام ممَّا يُتَّقى ، أو والأرحام ممَّا يُسَاءل به[4].

وخطَّأ هذه القراءة الزجَّاج ، فقال : إنَّ الجرَّ في الأرحام خطأ في العربيَّة لا يجوز إلاَّ في اضطرار شعر . وأنَّه خطأٌ في أمر الدين عظيم ؛ لأنَّ النبي ﷺ قال : ((لا تحلفوا، بآبائكم)) فكيف يكون تتساءلون به وبالرحم على ذا[5].

---

[1] سبق تخريجه .

[2] وجامع البيان ٣/ ٥٦٥ .

[3] سبق تخريجه .

[4] الكشَّاف ١ / ٤٩٢ – ٤٩٣ .

[5] معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٦ .

وذكر ابن الجوزي عن الزجَّاج والفرَّاء ذلك ، وعن الأنباري أنَّ حمزة إنَّما أراد الخبر عن الأمر القديم الذي جرت عادتهم به فالمعنى الذي كنتم تساءلون به وبالأرحام في الجاهلية، وذكر أيضاً عن أبي علي : أنَّ من جرَّ عطف على الضمير المجرور بالباء ، وأنَّه ضعيف في القياس قليل في الاستعمال ، وأنَّ ترك الأخذ به أحسن[1].

وضعَّفها نصر بن علي بن محمد الفارسي النحوي ، حيث قال : ((والأرحام بالخفض، قرأها حمزة وحده ، وهو ضعيف ؛ لأنَّه عطفه على الضمير المجرور بالباء ، وهذا يضعف من جهة القياس والاستعمال جميعاً))[2].

وممَّن ضعَّفها البيضاوي ، والنسفي محتجِّين بأنَّ الضمير المتصل كاسمه متصل ، والجار والمجرور كشيء واحد ، فأشبه العطف على بعض الكلمة[3].

خلاصة آراء المدافعين عن قراءة الجرِّ عطفاً على الضمير المجرور((الأَرْحَامِ)):

فهذه القراءة مسندة إلى النبي ﷺ ، وقد قال بصحَّتها جمع من النحويين واللغويين، منهم : ابن جنِّي ، وابن يعيش ، والفخر الرازي ، والقرطبي ، وأبو حيَّان الأندلسي ، وابن زنجلة ، وغيرهم ، ويمكن أن نلخِّص آراءهم ، على النحو الآتي :

يقول ابن جنِّي : أنَّ هذه القراءة ليست من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس ، فإنَّ لحمزة أن يقول لأبي العبَّاس : إنَّني لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر ، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية ، حتَّى كأنِّي قلت: وبالأرحام ، ثمَّ حذف الباء لتقدُّم ذكرها ، كما حذفت لتقدُّم ذكرها في نحو قولك : (بِمَنْ تَمْرُرْ أَمُر) ، و (

---

[1] يُنظَر : زاد المسير ٣/٢ .

[2] الموضح في وجوه القراءات وعللها ١ / ٤٠٢

[3] يُنظَر : أنوار التنزيل ١ / ١٣٨ ، وتفسير النسفي ١ /٢٠٢

عَلَى مَنْ تَنْزِلْ أَنْزِلْ) ، ولم يقل : (أَمْرُرْ بِهِ) ، و (لاَ أَنْزِلْ عَلِيْهِ) ، لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما[1] .

وقال ابن يعيش : إنَّ أكثر النحويين قد ضعَّف هذه القراءة نظرًا إلى العطف على المضمر المخفوض ... ثمَّ قال : ويحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكنى المخفوض: أحدهما : أن تكون الواو واو قسم ، وهم يقسمون (بالأرحام) ويعظِّمونها ، وأنَّه جاء التنزيل على مقتضى استعمالهم ، ويكون قوله: ((**إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبًا**)) ، جواب القسم. والوجه الثَّاني : أن يكون قد اعتقدوا أنَّ قبله باء ثانية ، حتَّى كأنَّه قال وبالأرحام ، ثمَّ حذف الباء لتقدّم ذكرها[2] .

وقال الفخر الرازي – بعد أن نقل وجوه احتياج النحويون في تضعيف قراءة حمزة- : إنَّ هذه الوجوه ليست وجوها قويَّة في رفع الروايات الواردة في اللغات ؛ لأنَّ حمزة أحد القرَّاء السبعة ، وأنَّه لم يأتِ بهذه القراءة من عند نفسه ، بل رواها عن رسول الله ﷺ ، وذلك يوجب القطع بصحَّة هذه اللُّغة ، والقياس يتضاءل عند السماع لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت ، وأيضاً ذكر لهذه القراءة وجهين :

الأوَّل : أنَّها على تقدير تكرير الجار . كأنَّه قيل : (تساءلون به وبالأرحام) .

والثاني : أنَّ ذلك ورد فى الشعر ، ومنه قول الشاعر :

فَاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُوْنَا وتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[3]

وكما قال مسكين الدارمي :

نُعَلِّقُ فِيْ مِثْلِ السَّوَارِيْ سُيُوْفَنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوْطُ نَفَانِفِ[4]

---

[1] يُنظَر : الخصائص ١ / ٢٨٥ .

[2] شرح المفصَّل ٣ / ٧٨ .

[3] سبق تخريجه .

[4] سبق تخريجه .

ثمَّ قال : إنَّ العجب من هؤلاء النُّحاة أنَّهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بمثل هذه الأبيات المجهولة ، ولا يستحسنوا إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد ، مع أنَّهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن .

ثمَّ واصل ردَّه على العلماء الذين ردُّوا هذه القراءة ، ومنهم الزجَّاج ، الذي احتج على فساد هذه القراءة من جهة المعنى بقوله ﷺ : ((لا تحلفوا بآبائكم)) فإذا عطفت الأرحام على المكنّى عن اسم الله اقتضى ذلك جواز الحلف بالأرحام ، فقال : إنَّه يمكن الجواب عنه بأنَّ هذا حكاية عن فعل كانوا يفعلونه في الجاهليّة ؛ لأنَّهم كانوا يقولون : (أسألك بالله والرحم) ، وأنَّ هذه حكاية هذا الفعل عنهم في الماضي لا تنافي ورود النهي عنه في المستقبل، وأنَّ الحديث نهي عن الحلف بالآباء فقط ، وههنا ليس كذلك ، بل هو حلف بالله أولاً ، ثمَّ يقرن به بعده ذكر الرحم ، فهذا لا ينافي مدلول ذلك الحديث[1].

وقال القرطبي في دفاعه عن صحَّة هذه القراءة : ومثل هذا الكلام – أي من النحويين – مردود عند أئمَّة الدين ؛ لأنَّ القراءات التي قرأ بها أئمَّة القراء ثبتت عن النبي ﷺ تواتراً يعرفه أهل الصنعة ، وإذا ثبت شيء عن النبي ﷺ فمن ردَّ ذلك فقد ردَّ على النبي ﷺ واستقبح ما قرأ به . وأنَّ هذا مقام محذور ، ولا يقلِّد فيه أئمَّة اللُّغة والنحو ، فإنَّ العربيَّة تتلقّى من النبي ﷺ ولا يشكّ أحد في فصاحته[2]. ثمّ قال : والكوفي يجيز عطف الظاهر على الضمير المجرور ولا يمنع منه ، وذكر البيت المشهور :

فاليومَ قرَّبتَ تَهْجُوْنَا وتَشتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[3]

وأبو حيّان لم يكتفِ بالرَّدِّ على من ضعَّف هذه القراءة ، بل يردُّ عليهم عامَّة ، وعلى ابن عطيَّة خاصَّة فيقول : إنَّ ما ذهب إليه البصريون ، وتبعهم فيه الزمخشري ، وابن عطيَّة، من امتناع العطف على الضمير المجرور إلاَّ بإعادة الجار ، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح. بل

---

[1] يُنظَر : مفاتيح الغيب ٩ / ٤٧٥ .

[2] يُنظَر : الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٤.

[3] سبق تخريجه . يُنظَر : الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٥.

الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك ، وأنَّه يجوز . وأضاف أبو حيَّان : ((وأمَّا قول ابن عطيَّة : ويردّ عندي هذه القراءة ... إلى آخر كلامه))[1]، فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ، ولا بطهارة لسانه ، إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله ﷺ ، قرأ بها سلف الأمَّة، واتصلت بأكابر قرَّاء الصحابة، الذين تلقَّوا القرآن من رسول الله ﷺ بغير واسطة، عثمان، وعلي، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأقرأ الصحابة أبي بن كعب رضي الله عنهم، عمد إلى ردِّها هو بشيء خطر له في ذهنه؛ وهذه الجسارة لا تليق إلاَّ بالمعتزلة كالزمخشري، فإنَّه كثيراً ما يطعن في نقل القرّاء وقراءتهم. وحمزة رضي الله عنه أخذ القرآن عن سليمان بن مهران الأعمش ، وحمران بن أعين ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وجعفر بن محمد الصادق. ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلاَّ بأثر ، وكان حمزة صالحاً ، وربَّما ثقة في الحديث[2].

ومن المدافعين السمين الحلبي : حيث ذكر ثلاثة مذاهب للنُّحاة في قاعدة (العطف على الضمير المجرور) :

المذهب الأوَّل: مذهب الجمهور من البصريين، فقالوا بوجوب إعادة الجار إلا في ضرورة.

المذهب الثَّاني : مذهب الكوفيين وتبعهم أبو الحسن ويونس والشلوبيون ، أنَّه يجوز ذلك مطلقاً .

والمذهب الثالث : مذهب الجَرْمي ، التفصيلُ ، وهو إنْ أُكِّد الضميرُ جاز العطفُ من غيرِ إعادةِ الخافِض نحو: (مررت بك نفسِك وزيدٍ) ، وإلاَّ فلا يجوزُ إلاَّ ضرورةً.

ثمَّ علَّق على ذلك ، بأنَّه يجوز مطلقاً ، للأسباب الآتية :

١. كثرة السماع الوارد به .

٢. ضعف دليل المانعين .

٣. اعتضاد ذلك بالقياس .

ثمَّ وضَّح هذه الأسباب الثلاثة مفصِّلاً :

---

[1] يُنظَر : المحرَّر الوجيز ٢ / ٦ .

[2] يُنظَر : مفاتيح الغيب ٣ / ١٦٥ – ١٦٧ .

أولاً – السَّماع : فقال إنَّه ورد ذلك في النثر ، كقولهم : (ما فيه غيره وفرسِه) بجر (فرسه) عطفاً على الهاء فى غيره . ومنه ((وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ)) من قوله ﷻ : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾[1] ، و(من) عطف على (لكم) في قوله تعالى في الآية نفسها : ((لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ)) .

ومنه ((وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ))قوله ﷻ : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ فِى يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلْوِلْدَٰنِ وَأَن تَقُومُوا۟ لِلْيَتَٰمَىٰ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِۦ عَلِيمًا ﴿١٢٧﴾ ﴾[2]، حيث عطف (ما) على (فيهن) ، أي على الضمير المجرور فيها ، وهو يعنى قوله تعالى : ((قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ ...)). ثمَّ قال: وفي النظم وهو كثيرٌ جداً ، فمنه قولُ العباس بن مرداس:

أَكُرُّ عَلَى الْكَتِيْبَةِ لا أُبَالِي أَفِيْهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا[3]

ف (سواها) عطفٌ على (فيها) ، وذكر قول مسكين الدارمي :

تُعَلَّقُ في مثلِ السَّوارِي سيوفُنا وما بينها والأرضِ غَوْطٌ نَفانِفُ[4]

وقول الآخر[5]:

---

١ سورة الحجر / ٢٠ .

٢ سورة النساء / ١٢٧ .

٣ يُنظَر : الحماسة الشجريَّة ١٣٣/١، والإنصاف ٢٧٤/١ ٥/٢، وشرح ديوان الحماسة ١٥٨/١، وشرح التسهيل، ابن مالك: محمد بن عبدالله، (٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتح السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م ٢٣٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٥٢/٣، والبحر المحيط ٣٨٨/٢، وخزانة الأدب ٣٨٨/٢، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٣/٢ .

٤ سبق تخريجه .

٥ لم أعرف قائله .

هَــلاَّ سَــأَلْتَ بِــذِيْ الجَمَــاجِمِ عَــنْهُمُ وَأَبي نُعَــــيْم ذِي اللِّــــواءِ المحْــــرِقِ[1]

وقول الآخر[2]:

بنـــا أبـــداً لا غيرِنـــا تُـــدْرَكُ المنـــى وتُكْشَــفُ غَمَّــاءُ الخطــوبِ الفَــوادِحِ[3]

وقول الآخر[4]:

لـــو كـــانَ لي وزهـــيرٍ ثالـــثٌ وَرَدَتْ مـــن الحِمـــامِ عِـــدانا شَـــرَّ مَـــوْرودِ[5]

وقال آخر[6]:

إذا أَوْقـــدوا نـــاراً لحـــربِ عَـــدُوِّهمْ فَقَــدْ خــابَ مَــنْ يَصْــلَى بهــا وسـعيرِها[7]

---

[1] البيت من شواهد الفراء في معاني القرآن . قال : وقوله " وجعلنا لكم فيها معايش " : أراد الأرض " ومن لستم له برازقين " فمن في موضع نصب ، يقول : جعلنا لكم فيها معايش والعبيد والإماء ، وقد جاء أنهم الوحوش والبهائم ، ومن : لا يفرد بها البهائم ، ولا ما سوى الناس ، فإن يكن ذلك على ما روى فنرى أن أدخل فيهم المماليك ، على أنا ملكناكم العبيد والإبل والغنم وما أشبه ذلك ، مجاز ذلك ، وقد يقال إن " من " في موضع خفض ، يراد جعلنا لكم فيها معايش ولمن . وما أقل ما ترد العرب لمخفوض قد كني عنه ، وقد قال الشاعر : نعلق في مثل الواري سيوفنا ... وما بينها والكعب غوط نفانف

فرد الكعب على بينها . وقال الآخر : هلا سألت ... البيت ، فرد " أبي نعيم " على الهاء في عنهم .

قال الطبري : وهذا الموضع الذي أشار إليه الفرَّاء ، وهو عطف اسم مخفوض على ضمير هو قوله تعالى " واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام " من سورة النساء . يُنظَر : جامع البيان ١٧/ ٨٣ ، ومعاني القرآن، للفرَّاء ٨٦/٢، والإنصاف ٦/٢ ، ١٢ ، وشرح التسهيل ٢٣٤/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٥٢/٣ ، والبحر المحيط ٣٨٧/٢ ، وخزانة الأدب ١٢٣/٥ .

[2] البيت لرجل من طي لم أعرف قائله .

[3] يُنظَر : شرح التسهيل ٢٣٥/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٥٣/٣ ، وشواهد التوضيح والتصحيح /٥٦ ، وشرح ألفية ابن مالك /٢١٢ ، والبحر المحيط ٣٨٧/٢-٣٨٨ ، والعيني ١٦٦/٤ .

[4] لم أعرف قائله .

[5] يُنظَر : شرح التسهيل ٢٣٥/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٥٣/٣ ، وشواهد التوضيح والتصحيح /٥٦ ، وشرح ألفية ابن مالك /٢١٢ ، والبحر المحيط ٣٨٧/٢-٣٨٨ ، والعيني ١٦٦/٤ .

[6] لم أعرف قائله .

[7] يُنظَر : شرح التسهيل ٢٣٥/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٦٦٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٥٣/٣ ، وشواهد التوضيح والتصحيح /٥٦ ، وشرح ألفية ابن مالك /٢١٢ ، والبحر المحيط ٣٨٧/٢-٣٨٨ ، والعيني ١٦٦/٤ .

وقال آخر[1]:

إِذَا بِنَـــا بَـــلْ أُنَيْسَـــانَ اتَّقَـــتْ فِئَـــةٌ ظَلَّـــتْ مُؤَمَّنَـــةً مِمَّـــنْ يُعَادِيْهَـــا[2]

وقال آخر[3]:

آبَـــكَ أيِّـــهْ بِيَ أَوْ مُصَـــدَّرِ مِـــنْ حُمُـــرِ الجِلَّـــةِ جَـــأْبٍ حَشُـــوَرِ[4]

وأنشد سيبويه :

فـــاليومَ قرَّبـــتَ تَهْجُوْنَـــا وتَشـــتُمُنَا فَاذْهَـــبْ فَمَـــا بِـــكَ وَالأَيَّـــامِ مِـــنْ عَجَـــبِ[5]

ثم علَّق على ذلك بأنَّ كثرة ورودِ هذا وتصرُّفهم في حروفِ العطفِ ، فجاءوا تارة بالواو ، وأخرى بـ (لا) ، وأخرى بـ (أم) ، وأخرى بـ(بل) دليلٌ على جوازِه.

ثانياً – ضَعْفُ الدليل : ذكر أنَّهم[6] منعوا ذلك لأنَّ الضميرَ كالتنوين ، فكما لا يُعْطف على التنوين لا يُعْطَفُ عليه إلاَّ بإعادة الجار . ووجهُ ضعفه أنَّه كان بمقتضى هذه العلَّةِ ألاَّ يُعْطَفَ على الضمير مطلقاً ، أعني سواءً كان مرفوعَ الموضعِ أو منصوبَه أو مجرورَه ، وسواءً أُعيد معه الخافِضُ أم لا كالتنوين .

ثالثاً – القياسُ : ذكر أنَّه تابعٌ من التوابعِ الخمسةِ ، فكما يُؤَكَّدُ الضميرُ المجرورُ ويُبْدَلُ منه فكذلك يُعْطَفُ عليه[7] .

---

[1] لم أعرف قائله .

[2] يُنظَر : عمدة الحافظ /٦٢٢ ، والبحر المحيط ١٥٧/٢ ، واللباب في علوم الكتباب ١٢/٤ ، والدُّرُّ المصون ٥٣٠/١ .

[3] لم أعرف قائله .

[4] يُنظَر : الكتاب٣٠٢/٢، والبحر المحيط ١٥٧/٢، ولسان العرب (أوب)، واللباب في علوم الكتاب ١٢/٤، والدُّرُّ المصون٥٣٠/١.

[5] البيت لعمرو بن معدي كرب الزبيدي ، وقد سبق تخريجه .

[6] يقصد البصريين ومن وافقهم .

[7] يُنظَر : الدرُّ المصون ٢ / ٣٩٣ – ٣٩٧ .

ومن خلال ذلك يتَّضح لنا أنَّ قراءة حمزة (والأرحامِ) عطفاً على الضمير المجرور قبله قد تأيَّد بأكثرَ من دليل ، فتحقَّق بذلك إظهار ضعف رأي البصريين في ردِّ هذه القراءة، وضعف قاعدتهم التي اعتمدوا عليها[1] .

وأيَّد ابن عاشور من أجاز هذه القراءة ، وهم الكوفيون ، ومن وافقهم من البصريين: كيونس بن حبيب ، والأخفش الأصغر ، ومن المتأخرين ابن مالك ؛ حيث أجازوا عطف الضمير المجرور بدون إعادة الضمير ، فقال ولا يمنع من ذلك ما قيل من امتناع العطف على المجرور بدون إعادة الجار ؛ لعدم اتفاق أئمَّة النحو عليه ، فالكوفيون لا يمنعونه ووافقهم بعض المتأخرين مثل ابن مالك ، ثمَّ قال : لقد أصاب ابن مالك في تجويزه العطف على المجرور بدون إعادة الجار[2] ، فتكون تعريضا بعوائد الجاهلية إذ يتساءلون بينهم بالرحم ، وأواصر القرابة ، ثمَّ يهملون حقوقها ولا يصلونها ، ويعتدون على الأيتام من أخوتهم ، وأبناء أعمامهم ، فناقضت أفعالُهم أقوالَهم ، وشيء هذا شأنه حقيق بأن تراعى أواصره ووشائجه ، وهم لم يرقبوا ذلك[3].

وقد علَّق ابن عاشور عن هذه المسألة عند تفسيره لـ((أَشَدَّ)) من قوله ﷻ : ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ۗ فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴿٢٠٠﴾ ﴾[4]، فقد ذكر أنَّ (أَشَدَّ) معطوفاً على (ذكر) المجرور بالكاف من قوله (كَذِكْرِكُمْ) ، وأنَّه لا يمنع من

---

[1] يُنظَر : الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٣ - ٤ ، والبحر المحيط ١٤٧/٢ – ١٤٨ ، ٢٥٨/٣ – ٢٥٩ ، ومفاتيح الغيب ١٦٣/٩ – ١٦٤ ، والإنصاف في مسائل الخلاف /٤٦٣ ، مسألة (٦٥) ، وشرح الأشموني ١١٧/٢ - ١١٨، والخصائص ٢٨٥/١ ، شرح التصريح على التوضيح ١٥١/٢ – ١٥٢ .

[2] حيث قال في ألفيته :

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا

وليس عندي لازما إذ قد أتى في النثر والنظم الصحيح مثبتا

ألفية ابن مالك ، ويُنظَر شرح ابن عقيل ٢٣٩/٣ .

[3] التحرير والتنوير ٢٤٦/٢ ، ٤/ ٢١٨ .

٤ سورة البقرة / ٢٠٠ .

ذلك ما قيل من امتناع العطف على المجرور بدون إعادة الجار؛ لأنَّ ذلك غير متَّفق عليه بين أئمَّة النحو ؛ فالكوفيون لا يمنعونه[1]، ووافقهم بعض المتأخِّرين مثل ابن مالك[2] ، وعليه قراءة حمزة : ((وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبًا ۝١))[3] بجـرِّ (الأرحـام) ، وذكر عن الزمخشري تجويز ذلك هنا ، وفي ((كَخَشۡيَةِ ٱللَّهِ أَوۡ أَشَدَّ خَشۡيَةً)) ، من قوله ﷻ : ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمۡ كُفُّوٓاْ أَيۡدِيَكُمۡ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقِتَالُ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُمۡ يَخۡشَوۡنَ ٱلنَّاسَ كَخَشۡيَةِ ٱللَّهِ أَوۡ أَشَدَّ خَشۡيَةًۚ وَقَالُواْ رَبَّنَا لِمَ كَتَبۡتَ عَلَيۡنَا ٱلۡقِتَالَ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖۗ قُلۡ مَتَٰعُ ٱلدُّنۡيَا قَلِيلٞ وَٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ وَلَا تُظۡلَمُونَ فَتِيلًا ۝٧٧ ﴾[4] ، بـأن يكـون العطف على المجرور بالحرف بدون إعادة الجار[5]، وذكر عن بعض النحويين تجويز ذلك فيما إذا

---

[1] ووافقهم يونس ، والأخفش ، وقطرب ، والشلوبين ، والرازي ، وأبوحبان ، وابن هشام يُنظَر الحجَّة /١١٨، الكامل ٣٨/٣ – ٣٩ ، البيان ٢٤١/١ ، البحر ١٤٧/٢ ، شرح التصريح على التوضيح .

[2] يُنظَر: ألفية ابن مالك، وشرح ابن عقيل ٢٣٩/٣ .

[3] سورة النساء / ١ .

[4] سورة النساء / ٧٧ .

[5] ولعلَّه هنا خالف الصواب في نقله لرأي الزمخشري ، فالمعروف عن الزمخشري غير ذلك ، فهو يرى أنَّ هذا الرأي ليس بسديد ، حين ذكر القراءات في (والأرحام) ، حيث قال : ((وقرىء ((والأرحام)) بالحركات الثلاث، فالنصب على وجهين : إما على : واتقوا الله والأرحام ، أو أن يعطف على محل الجار والمجرور ، كقولك: مررت بزيد وعمراً . وينصره قراءة ابن مسعود : «تسألون به وبالأرحام» ، والجر على عطف الظاهر على المضمر ، وليس بسديد؛ لأنّ الضمير المتصل متصل كاسمه ، والجار والمجرور كشيء واحد ، فكانا في قولك : (مررت به وزيد) و (هذا غلامه وزيد) شديدي الاتصال ، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة ، فلم يجز ووجب تكرير العامل ، كقولك : (مررت به وبزيد) و (هذا غلامه وغلام زيد) ألا ترى إلى صحة قولك : (رأيتك وزيداً) و (مررت بزيد وعمرو) لما لم يقو الاتصال ، لأنه لم يتكرر ، وقد تمحل لصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار ونظيرها)) الكشَّاف ٤٩٢/١ ، فيفهم من هذا غير الذي ذكره ابن عاشور والله أعلم .

كان الجر بالإضافة لا بالحرف ، كما قاله ابن الحاجب في إيضاح المفصَّل[1] ، وعليه ففتحة (أشدَّ) نائبة عن الكسرة ؛ لأنَّ (أشدَّ) ممنوع من الصرف[2] .

وبعد هذا البيان لابدَّ لي من كلمة أقولها :

فقد تمسَّك معظم النحويين بالقاعدة المعروفة لدى البصريين ، التي لا تجيز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض . ولو أمعنَّا النظر في القرآن الكريم لرأينا شواهد كثيرة ، ورد فيها عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض . ولا أدري لم أهملها النُّحاة ؟! مع أنَّهم احتجُّوا بأبيات شعر سمعت عن بعض العرب، وبنصوص من كلام العرب الفصحاء ، وكتاب الله قمَّة الفصاحة والبيان . فمن الشواهد التي وردت في القرآن الكريم :

١. ((وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ)) ، من قوله ﷻ : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾ ﴾[3] ، فـ ((المسجد)) بقراءة الجر معطوف على الهاء في (به) دون إعادة الخافض[4].

٢. ((وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ)) ، من قوله ﷻ : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ فِى يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلْوِلْدَٰنِ وَأَن

---

[1] يُنظَر إيضاح المفصَّل

[2] التحرير والتنوير ٥٦٢/١ .

[3] سورة البقرة / ٢١٧ .

[4] يُنظَر : الفريد في إعراب القرآن المجيد ١ / ٤٥٤ .

تَقُومُواْ لِلۡيَتَٰمَىٰ بِٱلۡقِسۡطِۚ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِۦ عَلِيمٗا ﴿١٢٧﴾﴾[1] ، فقد أجاز الفرَّاء أن تكون (ما) في موضع خفض ؛ لأنَّها معطوفة على الضمير المخفوض في (فيهنَّ) أي : يفتيكم الله فيهنَّ ، وما يتلى عليكم غيرهن[2].

٣. ((وَٱلۡمُقِيمِينَ)) من قوله ﷻ : ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا ﴿١٦٢﴾﴾[3] ، فالـ ((الْمُقِيْمِيْنَ)) عند الكسائي في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك) ، والتقدير (يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة، وهم الأنبياء ، أو الملائكة)[4] . وقيل : هو عطف على الكاف في قوله : (بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ)، أي يؤمنون بالذي أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة ، وهم الأنبياء[5].

فهذه الآيات جاءت في القراءات السبعة المحكمة ، وهذا الذي جعل أبا حيّان يقول عن قراءة حمزة : ((ومن ادَّعى اللَّحن فيها ، أو الغلط على حمزة فقد كذب))[6] .

ولذلك كان ابن مالك على صواب تام حين قال في ألفيته مخالفا رأي البصريين، ومؤيدًا قراءة حمزة :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لازِمًا قَدْ جُعِلاَ

وَلَيْسَ عِنْدِي لازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا[1]

---

١ سورة النساء / ١٢٧ .

[2] معاني القرآن ١/ ٢٩٠ ، ويُنظَر : الفريد في إعراب القرآن المجيد ١ / ٧٩٧ .

٣ سورة النساء / ١٦٢ .

[4] يُنظَر : الفريد في إعراب القرآن المجيد ١ / ٨١٨ .

[5] يُنظَر : البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ)، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م ٢٧٦/١، والفريد ٨١٨/١.

[6] البحر المحيط ٢ / ١٤٧ .

وحينما عدَّد أبو حيّان مذاهب النُّحاة في جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض قال : ((والذي نختاره ، أنَّه يجوز ذلك في الكلام مطلقًا ؛ لأنَّ السَّماع يعضده، والقياس يقوِّيه ، أمَّا السَّماع فما رُوي من قول العرب : (ما فيها غيره وفرسه)، بجرِّ الفرس ، عطفًا على الضمير في (غيره) والتقدير : (ما فيها غيره ، وغير فرسه))[٢] .

والذي يظهر لي أنَّ ردَّ معظم النُّحاة البصريين لهذه القراءة، ولغيرها من القراءات القرآنية المتواترة، وبخاصَّة ما أشكل منها كان بسبب اعتقادهم أنَّ القراءات آراء تنبثق من أصحابها، ولا يعدُّونها متواترة عن رسول الله ﷺ ، وإن كانوا قد سلّموا بأفضلية القرآن الكريم وقراءاته مصدراً موثقاً من مصادر الاستشهاد في النحو ، ولكن موقفهم من القراءات اختلف بين النظرية والتطبيق، فهم من حيث المبدأ مقتنعون بأنَّ كلَّ ما ورد وقُرِئ به جاز الاحتجاج به في العربيَّة، ولكنهم حين بدأوا التطبيق والتقعيد خالفت كثرة منهم هذا المبدأ، فوقفوا من القراءات موقفاً أقلّ ما يُقال فيه : إنَّه يتعارض مع منهجهم في الجمع والتقعيد، وهو منهج خلط بين عدد من اللهجات القبلية اعتقدوا صفاءها وشهرتها فاستقوا منها مادتهم، وقعَّدوا على أساسها قواعدهم . وهذا يدلُّ على أنَّهم كانوا يعتقدون أنَّ القراءات آراء تنبثق من أصحابها، ويؤيِّد ذلك ما قاله ابن المنير عند تعقيبه على الزمخشري لقراءة ابن عامر بالفصل بين المتضايفين في قوله ﷻ : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٧﴾ ﴾[٣] برفع ((قَتْلُ)) وجرِّ ((شُرَكَائِهِمْ)) على الإضافة إذ يقول ابن المنير: ((فهذا ظنٌّ من الزمخشري أنَّ ابن عامر قرأ قراءاته هذه رأياً منه))[٤]، وكذلك ما نقله الشوكاني عن أبي غانم أحمد بن حمدان

---

[١] ألفية ابن مالك . ويُنظَر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ١٠٢٦، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣ / ٢٣٩، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك /٦، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٢٢٢.

[٢] البحر المحيط ٢ / ١٤٧ ، ويُنظَر : نظرية النحو القرآني /٧٦ – ٧٧ .

٣ سورة الأنعام / ١٣٧ .

[٤] يُنظَر : ما قاله ابن المنير بهامش الكشَّاف للزمخشري ٥٣/٢ .

: ((إِنَّ قِرَاءَةَ ابْنِ عَامِرٍ هَذِهِ لا تَجُوزُ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَهِيَ زَلَّةُ عَالِمٍ))[1]، فهو بقوله هذا يوحي بأنَّ ابن عامر هو الذي جاء بهذه القراءة من عنده . وقد غالى بعض النُّحاة في ردِّ القراءات المتواترة، كما فعلوا مع هذه القراءة (الأرحام) بالخفض[2] .

لذلك نرى أنَّ موقف نحاة البصرة من القراءات امتداداً لذلك الموقف الخاطئ المؤسَّس بداية على إهمالها والانتقاص منها ، حتَّى وإن تباينت مواقف بعضهم منها ، قبولاً أو رفضاً، فهم لم يعطوها حقَّها من الاستشهاد ، بل كان هناك تغافل نسبيّ عن الاستشهاد بالقراءات القرآنيَّة ، نرى ذلك في كثير من مؤلفاتهم ، كالمقتضب للمبرّد ، ومسائل أبي علي الفارسي ، وخصائص ابن جنِّي ، فهم لم يستشهدوا بالقراءات وحدها إلاَّ في القليل جداً من المسائل النحويَّة ، ولم يكن موقف البصريين من القراءات موقفاً منهجياً مقبولاً ، فهم يحتجُّون بها حين تتَّفق مع أصولهم ، وتساير قواعدهم وتتمشَّى مع منهجهم ، أمَّا حين تتعارض مع ما وصلوا إليه من قواعد فجزاؤها الرفض والإنكار .

أمَّا موقف نحاة الكوفة على خلاف موقف نحاة البصرة ، فهي مهبط كثير من الصحابة ، وموطن القراءات ، ومُرَبّى كثير من أعلام القرّاء ، لذلك جعل الكوفيون من القراءات مصدراً من مصادرهم اللغويَّة ، واعتدَّوا بها ، وجعلوها مرجعاً له وزنه إذا تعارضت مع القاعدة المشهورة الشائعة ، واتخذوا الموازنة بين القراءات والقواعد أساساً لتصحيح القاعدة، وتعديلها عمَّا كانت عليه عند البصريين .

وهذا على الرأي الغالب بين المدرستين ، ولكن نرى أحياناً أخرى أنَّ الأمر يختلف، فقد نرى من البصريين من يقبل القراءة ، ويستدلَّ بها ، والعكس عند الكوفيين فقد نرى منهم من يعارضها ، ويردَّها ، وخاصَّة للأثر الذي تركه عليهم تلمذة بعضهم على أيدي البصريين، فإذا كان سيبويه إمام أهل البصرة مثلاً يرى أنَّ القراءة سنَّة متَّبعة[3] ، فهناك الفرَّاء إمام أهل الكوفة

---

[1] فتح القدير ١٨٨/٢ .

[2] يُنظَر : النحو والقراءات ، للبدِّي / ٣٢٢ .

[3] يُنظَر : الكتاب ١٤٨/١ .

يرفض بعض القراءات ولا يتَّبعها ، وإذا كان المازني البصري يُخطِّئ قراءة ما، فإنَّك تجد الكسائي الكوفي يقبل قراءة أخرى ، ويبني عليها قواعده ، وإذا كنَّا نرى المبرِّد ينكر على حمزة قراءة (والأرحام) بالجرِّ ، والزجَّاج والزمخشري يضعِّفها ، فإنَّ هناك من أيَّدها ودافع عنها ، فإنَّنا نرى ابن جنِّي[1] يردُّ على المبرِّد إنكاره . وإذا كان الزمخشري يردّ قراءة ابن عامر في الفصل بين المتضايفين في قوله تعالى : ((زين لكثير من المشركين)) ، فنرى أبا حيَّان يندِّد بفعل الزمخشري[2]. وبذلك انقسم النُّحاة إلى فريقين تجاه القراءات : فريق المحايدين الأثريين الذين اعتمدوا القراءات القرآنيَّة ، فلم نقرأ — في ما وصل إلينا من آرائهم – ما يمسُّ قراءة مُعيّنة بالطَّعن أو التجريح ، وإنَّما جاءت كلُّ آرائهم – على قلَّتها – مُناصرة للقراءات، ومنهم : عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وعيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب ، والخليل ابن أحمد الفراهيدي ، والزجاجي ، والسيرافي، وأحمد ابن فارس .

والفريق الآخر هم فريق القياسيين ، وهو يضم أبرز النُّحاة وأشهرهم ، وأعمقهم تأثيراً في الحياة اللغوية، ويجمعهم جميعاً أنَّهم لا يتحرَّزون عن التهجُّم على القراءات إذا تعارضت مع ما انتهت إليه قواعدهم ، ولا يتورَّعون عن تلحين قارئ إذا لم تتَّفق قراءته مع مقاييسهم على الرغم أنَّ بعضهم يُعدُّ من أشهر رجال القراءات وأبرزهم ،كأبي عمر بن العلاء، والكسائي ، اللذَينِ اختارهما ابن مجاهد بين من اختار من القرَّاء السبعة ، وأغلبهم ممَّن ألَّفوا في القراءات القرآنية حلاً لمشكلاتها الإعرابية ، أو إيضاحاً لمعانيها ، أو تعليلاً لوجوهها التي قُرِئت بها، كالفرَّاء والزجَّاج ، وابن خالويه ، والفارسي ، وابن جني.

فمثلاً سيبويه نرى أنَّه نظريًّا قرَّر أنَّ القراءة لا تخالف ؛ لأنَّها سنَّة متَّبعة[3] ، وقد كان هذا المبدأ كفيلاً بأن يورثه احتراماً لكلِّ ما ورد من قراءات ، واعتماداً لها في مجال التقعيد اللُّغوي! ومن خلال تعامله مع القراءات القرآنية اعتماداً على نصوصه التي أوردها في كتابه، يمكننا القول

---

[1] يُنظَر : الخصائص ٢٨٥/١ .

[2] يُنظَر : البحر المحيط ١١٧/٦ ، وأثر القرآن والقراءات في النحو /٣٢٠ – ٣٢٦ .

[3] يُنظَر : الكتاب ١٤٨/١ .

إنَّه لم يوفَّق كلَّ التوفيق في الالتزام بمبدئه القائل : إنَّ القراءة سنَّة لا تخالف. ويكفينا دليلاً على ذلك موقفه من القراءات التي وصفها بالقبح والرداءة أو الضعف.

ونرى أنَّ الكسائي يجتذبه منهجان متباينان : منهج مقيَّد بالنقل، وليس للعقل عليه من سلطان، وهو منهج أهل القراءة القائم على الرواية، ومنهج مقيَّد بالعقل وهو منهج أهل العربيَّة. ويبدو أنَّه انتهى إلى أن ينتهج في حياته منهجاً وسطاً بين المنهجين. لكنَّه لم يسلم من الوقوع في ما وقع فيه غيره من النُّحاة من طعن على القراءة، ورمي للقراء بالعجمة! كما لجأ الكسائي إلى توجيه قراءة كثر الجدل حولها، واختلفت فيها الآراء، حتى كاد أوائل النُّحاة يتَّفقون على تلحينها، وهي قراءة ((هؤلاء بناتي هنَّ أطهر لكم)) من قوله ﷻ: ﴿ وَجَآءَهُۥ قَوْمُهُۥ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِىٓ ۖ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ ﴿٧٨﴾ ﴾[1] بنصب ((أَطْهَرَ))، فخرَّجها على أسلوب التقريب ، بأن تجري ((هَٰٓؤُلَآءِ)) مجرى (كان) وترتفع ((بَنَاتِى)) بها، ويكون الاعتماد في الإخبار على الاسم المنصوب (أطهر). كما اعتبر الكسائي قراءة الجمهور (قد سمع) بإظهار الدال وعدم إدغامها في السين، في سورة المجادلة خاطئة، بل عنَّف من قرأ بالبيان قائلاً : ((من قرأ (قد سمع) فبين الدال عند السين ، فلسانه عجمي ليس بعربي)) !

وننظر إلى من سبق مثل أبي عمرو بن العلاء أحد القرَّاء السبعة، الذين سار ذكرهم في الآفاق، وأحد النُّحاة الأوائل الذين لا يجحد تأثيرهم في بناء صرح النَّحو العربي، وتأسيس دعائمه، وله قراءات كثيرة تحمل في منطوقها خروجاً على القواعد الشائعة، ومخالفة للأقيسة المتعارف عليها، ومنها : قراءته (بغتة) في قوله ﷻ : ﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً ۖ فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا ۚ فَأَنَّىٰ لَهُمْ إِذَا جَآءَتْهُمْ ذِكْرَىٰهُمْ ﴿١٨﴾ ﴾[2]، قرأها ((بَغَتَّةً)) بفتح الغين وشد

---

١ سورة هود / ٧٨ .

٢ سورة محمد / ١٨ .

التاء[1] على رغم أن (فَعَلَّة) لم تأتِ في المصادر ولا في الصفات ، وإنَّما هي مختصَّة بالاسم، ومنه (الشَرَبَّة) اسم موضع . فقد علَّق ابن جني على قراءة أبي عمرو هذه بقوله : ((ولا بدَّ من إحسان الظن بأبي عمرو ، لا سيما وهو القرآن ، وما أبعده عن الزيغ والبهتان)) .

فمتى يلتفت النُّحاة إلى القراءات القرآنيَّة ، ويعتمدونها أصلاً لا فرعاً ، في التأصيل والتقعيد للدرس النحوي ؛ كونها ناتجة من اختلاف اللهجات العربيَّة ، وتعكس لنا الواقع اللُّغوي الذي كان سائداً في شبه الجزيرة قبل الإسلام ، وأصل المصادر كلّها في معرفة اللهجات العربيَّة ؛ لأنَّ منهج علم القراءات في طريقة نقلها يختلف عن كلّ الطرق التي نقلت بها المصادر الأخرى كالشعر والنثر ، بل يختلف عن طرق الحديث . ومتى يبتعدوا عمَّا كان عليه نحاة العربيَّة القدماء الذين طعنوا في القراءات، ويبتعدوا عن ذلك الموقف الخاطئ المؤسَّس بداية على القراءات والانتقاص منها، وإن تباينت مواقف بعضهم منها ، قبولاً أو رفضاً، فقد قدَّموا عليها الشعر والنثر، على الرغم من أنَّ القراءات توقيفيَّة صحيحة السند إلى رسول الله ﷺ ؟[2]

---

[1] يُنظَر : الجامع لأحكام القرآن ٢٤١/١٦ ، والمحتسب ٢٧١/٢ ، والكشَّاف ١٣١/٣ ، والبحر المحيط ٨٠/٨ ، والمحرَّر الوجيز ٤٠١/١٣ ، مختصر في شواذ القرآن /١٤٠ ، روح المعاني ٥٢/٢٦ ، والدرّ المصون ١٥٣/٦ .

[2] يُنظَر : الكتاب ١٤٤/١ ، ١٤٨ ، والخصائص ٢٨٥/١ ، والبحر المحيط ٢٣٠/٤ ، ١١٧/٦ ، ، وشرح ألفية بن مالك ، للأشموني ١٨١/٢ ، ومفاتيح الغيب ١٩٣/٣ ، والنشر ١٠/١ ، والإتقان ١/ ٧٧ ، ١٨٣، ٢٣٧، والوافي في شرح الشاطبية / ١٦٧ ، والحجَّة في القراءات السبع /١٥٢ ، إتحاف فضلاء البشر /٣٩٤ ، والدُّرُّ المصون ٥٢٩/١ – ٥٣١ ، ٢٩٧/٢ ، وإعراب القرآن ٢٤٠/٣ ، وقواعد التفسير ، جمعاً ودراسة ، خالد بن عثمان السبت ، دار ابن عفَّان ٩٤/١ – ٩٥ ، وأثر القرآن والقراءات في النحو العربي / ٣٢٧ – ٣٣٠ ، ٣٤٧ – ٣٦٩ ، والكشَّاف ٥٤/٢ ، ومفاتيح الغيب ٥٩٤/٦ ، ، والانتصاف لابن المنير ٥٣/٢ بذيل الكشَّاف للزمخشري ، و تأويل مشكل القرآن / ٥٣ ، والمدارس النحويَّة ، د. شوقي ضيف ، دار المعارف، القاهرة، ط٧، (د.ت)/١٩، وعلم القراءات ، د.نبيل آل إسماعيل /٤٠٥ – ٤١١ ، وموقف النُّحاة من القراءات : دراسة تأصيليَّة ، صالح محجوب محمَّد التنقاري ٢٠١٠م .

٥. النَّصْبُ عَطْفَاً عَلَى المَفْعُوْلِ، والجَرُّ عَطْفَاً عَلَى الجوَارِ:

من القراءات القرآنيَّة التي تناولها ابن عاشور وكان وجه الاختلاف فيها إعرابيًّا يتردَّد بين النَّصْبِ عَطْفَاً عَلَى المَفْعُوْلِ ، والجَرِّ عَطْفَاً عَلَى الجوَارِ ، ومن ذلك قراءة ((وَأَرْجُلَكُمْ)) من قوله ﷻ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦﴾ ﴾[1] فقد ذكر ابن عاشور في ((وَأَرْجُلَكُمْ)) قراءتين :

القراءة الأولى : قراءة النصب ((وَأَرْجُلَكُمْ)) عطفاً على ((وَأَيْدِيَكُمْ)) ، فحكمها الغُسْلُ كالأوجه والأيدي ، كأنَّه قيل : ((واغْسِلُوْا أَرْجُلَكُمْ))، ونسبها إلى نافع ، وابن عامر ، والكسائي ، وحفص عن عاصم ، وأبي جعفر ، ويعقوبُ، وقرأ بها أيضاً ابن مسعود ، والأعشى ، وأبو بكر ، وابن عبَّاسٍ والشافعي ، وعلي، والمفضَّل، وتكون جملة ((وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ)) معترضة بين المتعاطفين ، وذكر أنَّ فائدة الاعتراض الإشارة إلى ترتيب أعضاء الوضوء ؛ لأنّ الأصل في الترتيب الذكري أن يدلّ على التّرتيب الوجودي ، فالأرجل يجب أن تكون مغسولة ؛ إذ حكمة الوضوء وهي النّقاء والوضاءة والتنظّف والتأهّب لمناجاة الله تعالى تقتضي أن يبالغ في غسل ما هو أشدّ تعرّضاً للوسخ، فالأرجل تلاقي غبار الطرقات ، وتُفرز الفضلات بكثرة حركة المشي ، ولذلك كان النّبيُّ ﷺ يأمر بمبالغة الغسل فيها ، وقد نادَى بأعلى

---

١ سورة المائدة / ٦ .

صوته للذي لم يُحسن غسل رجليه (وَيْلٌ للأعقاب من النّار) [1] ، وهذا هو رأي جمهور الفقهاء[2] .

القراءة الثانية : قراءة الجرِّ ((وَأَرْجُلِكُمْ)) ونسبها إلى ابن كثير ، وأبي عمرو، وحمزة، وأبي بكر عن عاصم ، وخلف ، وقرأ بها أيضاً أبوجعفر ، وأنس ، وعكرمة ، ويحيى بن وثَّاب، والشعبي، والباقر ، وقتادة ، وعلقمة ، والضَّحَّاك ، والأعمش[3] ، وذكر في هذه القراءة عدَّة تأويلات للعلماء ؛ منها :

الرأي الأوَّل : وجوب غسل الرجلين ، ونسبها لجمهور الفقهاء ، ونقل إجماع الفقهاء بعد عصر التّابعين على وجوب غسل الرجلين في الوضوء ، وأنَّه لم يشذّ عن ذلك إلاّ الإماميَّة من الشيعة ، حيث قالوا : ليس في الرجلين إلاّ المسح . ونسب هذا الرأي أيضاً لأنس بن

---

[1] أخرجه مسلم في الصحيح ٢١٤/١ ، وكتاب الطهارة : باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما الحديث (٢١٤/٢٦)، ونحوه عند البخاري في الصحيح ١٤٣/١ ، وكتاب العلم : باب من رفع صوته بالعلم الحديث (٦٠)، والعَقِبُ: مؤخر القدم .

[2] يُنظَر : التحرير والتنوير ٦ / ١٣٠ ، وجامع البيان ٨١/٦ ، ٨٣ ، والنشر ٣٥٤/٢ ، ومعاني القرآن ، للفرَّاء ٣٠٢/١، ومعاني القرآن وإعرابه ١٥٢/٢ ، والكشَّاف ٤٤٩/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٢١/١ ، وغرائب القرآن ٣١/٦ ، وزاد المسير ٣٠١/٢ ، وحاشية الجمل ٤٦٧/١ ، والجامع لأحكام القرآن ٩١/٦ ، والكشف عن وجوه القراءات ٤٠٦/١ – ٤٠٧ ، وحجَّة القراءات /٢٢٣ ، والحجة في القراءات السبع /١٢٩ ، ومجمَّع البيان ٣٤/٦ ، والبحر المحيط ١٠٥/١ ، ٤٣٧/٣ ، وإعراب القرآن ، للنحَّاس ٤٨٥/١ ، وإعراب القراءات السبع، وعللها ١٤٣/١ ، والتذكرة في القراءات الثمان /٣١٥ ، وشرح الشاطبيَّة /١٨٦ ، والإنصاف في مسائل الخلاف /٦٠٣ – ٦٠٩ ، والدُّرُّ المصون ٤٩٣/٢ .

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ٦ / ١٣٠ – ١٣١ ، وجامع البيان ٨١/٦ ، ٨٣ ، والنشر ٣٥٤/٢ ، ومعاني القرآن ، للفرَّاء ٣٠٢/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١٥٢/٢ ، والكشَّاف ٤٤٩/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٢١/١، وغرائب القرآن ٣١/٦ ، وزاد المسير ٣٠١/٢ ، وحاشية الجمل ٤٦٧/١ ، والجامع لأحكام القرآن ٩١/٦، والكشف عن وجوه القراءات ٤٠٦/١ – ٤٠٧ ، وحجَّة القراءات /٢٢٣ ، والحجة في القراءات السبع /١٢٩ ، ومجمَّع البيان ٣٤/٦ ، والبحر المحيط ١٠٥/١ ، ٤٣٧/٣ ، وإعراب القرآن ، للنحَّاس ٤٨٥/١ ، وإعراب القراءات السبع ، وعللها ١٤٣/١ ، والتذكرة في القراءات الثمان /٣١٥ ، وشرح الشاطبيَّة /١٨٦ ، والإنصاف في مسائل الخلاف /٦٠٣ – ٦٠٩ ، والدُّرُّ المصون ٤٩٣/٢ .

مالك[1]، حيث قال : إنَّ القرآن نزل بالمسح والسنّة بالغسل ، وذكر أنَّ هذا أحسن تأويل لهذه القراءة، فيكون مسحُ الرجلين منسوخاً بالسنّة ، ففي الصحيح أنّ رسول الله ﷺ رأى قوماً يتوضَّؤون وأعقابهم تلوح ، فنادى بأعلى صوته ((وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النّارِ))[2] مرّتين . ومنهم من تأوَّل المسح في الرجلين بمعنى الغسل ، وزعموا أنّ العرب تسمّي الغسل الخفيف مسحاً، وقد ردَّ هذا الرأي ؛ لأنَّ هذا الإطلاق إنْ صحّ لا يصحّ أن يكون مراداً هنا؛ لأنّ القرآن فرّق في التعبير بين الغسل والمسح .

والذين أخذوا هذا الرأي[3] خرَّجوه على أنَّه منصوبٌ في المعنى عطفاً على الأيدي المغسولة، وإنَّما خُفض على الجوار ،كقولهم : ((هَذَا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ)) بجر (خَرِبٍ) وكان مِنْ حَقِّه الرفعُ[4] ؛ لأنَّه صفة في المعنى للجحر لصحَّة اتصافه به ، والضَّبُّ لا يوصف به، وإنَّما جَرُّه على الجوار[5] .

الرأي الثاني : مسح الرجلين دون الغسل ، وهذا على الأخذ بظاهر الآية، ونسبها إلى الإماميَّة من الشيعة ، وعدَّ ذلك شذوذاً ، وهو خروج عن الإجماع ، وذكر أنَّ ممَّن وافقهم في المسح الشعبي ، فقد استأنس لمذهبه بأنّ التيمّم يمسح فيه ما كان يغسل في الوضوء، ويلغى فيه

---

[1] في رواية ، ورُوي عنه رأي آخر يقول بالمسح ، وإن كان فيه مقال .

[2] أخرجه مسلم في الصحيح ٢١٤/١ ، وكتاب الطهارة : باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما الحديث (٢١٤/٢٦)، ونحوه عند البخاري في الصحيح ١٤٣/١ ، وكتاب العلم : باب من رفع صوته بالعلم الحديث (٦٠)، والعَقِبُ: مؤخر القدم .

[3] وجوب الغسل .

[4] يُنظَر : الكتاب ٦٧/١ ، ٤٣٦ ، وشرح التسهيل ٣٠٨/٣ .

[5] يُنظَر : التحرير والتنوير ٦ / ١٣٠ – ١٣١ ، وجامع البيان ٨١/٦ ، ٨٣ ، والنشر ٣٥٤/٢ ، ومعاني القرآن ، للفرَّاء ٣٠٢/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١٥٢/٢ ، والكشَّاف ٤٤٩/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٢١/١، وغرائب القرآن ٣١/٦ ، وزاد المسير ٣٠١/٢ ، وحاشية الجمل ٤٦٧/١ ، والجامع لأحكام القرآن ٩١/٦ ، والكشف عن وجوه القراءات ٤٠٦/١ – ٤٠٧ ، وحجَّة القراءات / ٢٢٣ ، والحجة في القراءات السبع /١٢٩ ، ومجمَّع البيان ٣٤/٦ ، والبحر المحيط ١٠٥/١ ، ٤٣٧/٣ ، وإعراب القرآن ، للنحَّاس ٤٨٥/١ ، وإعراب القراءات السبع ، وعللها ١٤٣/١ ، والتذكرة في القراءات الثمان /٣١٥ ، وشرح الشاطبيَّة /١٨٦، والإنصاف في مسائل الخلاف /٦٠٣ – ٦٠٩ ، والدُّرُّ المصون ٤٩٣/٢ .

ما كان يمسح في الوضوء . ونسبها أيضاً لابن عبّاس ، وأنس بن مالك ، وعكرمة، والشعبي، وقتادة، وذكر عن أنس بن مالك أنّه بلغه أنّ الحجّاج خطب يوماً بالأهواز فذكر الوضوء فقال : ((إنَّه ليس شيء من ابن آدم أقربَ مِن خبثه مِن قدميه ، فاغسلوا بطونهما وظهورهما وعراقيبهما)) فسمع ذلك أنس بن مالك فقال : صدق اللّهُ وكذب الحجّاجُ[1] ، ثمَّ ذكر قوله تعالى : ((وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ)) [2] .

الرأي الثالث : التخيير بين غسل الرجلين ومسحهما ، ونسبها لابن جرير الطبري: حيث رأى التخيير بين الغسل والمسح ، وجعَل القراءتين بمنزلة روايتين في الإخبار إذا لم يمكن ترجيح إحداهما على رأي من يرون التخيير في العمل إذا لم يعرف المرجّح[3] .

الرأي الرابع : الجمع بين المسح والغسل[4] ، وينسب إلى داوود الظاهري ، وهو قول الناصر للحق من الزيديَّة .

ومن هاتين القراءتين وتخريجهما اختلف العلماء في غسل الرجلين ومسحهما ، إلى هذه الآراء الأربعة السالفة الذكر ، ولكنَّ الخلاف الكبير دار حول الرأيين الأوَّليين (وجوب الغسل ،

---

[1] هذا هو الرأي الآخر المروي عن أنس ، ولكنَّ هذا الرأي ضعَّفه بعض العلماء .

[2] يُنظَر : التحرير والتنوير ٦ / ١٣٠ – ١٣١ ، وجامع البيان ٨١/٦ ، ٨٣ ، والنشر ٣٥٤/٢ ، ومعاني القرآن ، للفرَّاء ٣٠٢/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١٥٢/٢ ، والكشَّاف ٤٤٩/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٢١/١، وغرائب القرآن ٣١/٦ ، وزاد المسير ٣٠١/٢ ، وحاشية الجمل ٤٦٧/١ ، والجامع لأحكام القرآن ٩١/٦ ، واللباب في علوم الكتاب ٧ / ٢٢٧ ، والكشف عن وجوه القراءات ٤٠٦/١ – ٤٠٧ ، وحجَّة القراءات /٢٢٣، والحجة في القراءات السبع /١٢٩ ، ومجمَّع البيان ٣٤/٦ ، والبحر المحيط ١٠٥/١ ، ٤٣٧/٣ ، وإعراب القرآن، للنحَّاس ٤٨٥/١ ، وإعراب القراءات السبع ، وعللها ١٤٣/١ ، والتذكرة في القراءات الثمان /٣١٥ ، وشرح الشاطبيَّة /١٨٦ ، والإنصاف في مسائل الخلاف /٦٠٣ – ٦٠٩ ، والدُّرُّ المصون ٤٩٣/٢ .

[3] لم أجد هذا الرأي في تفسير ابن جرير الطبري ، ولعلَّ محمد بن جرير القائل بالتخيير هو محمد بن جرير بن رستم الشيعي صاحب (الإيضاح للمترشد في الإمامة) لا أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثيرين غالب الطبري الشافعي الذي هو من أعلام أهل السنَّة ، والمذكور في تفسير هذا هو الغسل فقط ، لا المسح ولا الجمع ولا التخيير الذي نسبه البعض إليه .

[4] لم يذكره ابن عاشور .

ووجوب المسح فقط) ، ويمثِّل الرأي الأوَّل (وجوب الغسل) ، ويتبنَّاه جمهور الفقهاء والمفسرين ، ويمثِّل الرأي الثاني (وجوب المسح فقط) ويتبنَّاه الإماميَّة (من الشيعة). وحجَّة القائلين بوجوب غسل الرجلين : قراءة النصب ، وتخريجهم قراءة الجرِّ على الجرِّ بالجوار ، فقالوا : إنَّه عطفٌ لفظيٌّ بسبب المجاورة ، والمعنى للغسل ، عطفاً على (وجوهكم وأيديكم) ، حيث إنَّ العامل فيهما جميعاً (اغسلوا) ؛ فالأرجل معطوفة على الرؤوس في الإعراب ، والحكم مختلف ، فالرؤوس ممسوحة والأرجل مغسولة ؛ لأنَّها معطوفة في المعنى على الوجوه والأيدي ، كما في : (هَـذَا جُحْرُ ضب خرب) . وحجَّة القائلين بالمسح قراءة الجرِّ ، فإنَّها تقتضي كون الأرجل معطوفة على الرؤوس ، فقالوا : فكما وجب المسح على الرؤوس ، وجب المسح على الأرجل . وأبطلوا تخريج الآية على الجوار .

وجهان في غسل الرجلين ومسحهما

ولا يخفى أنَّ بحث الغسل والمسح ممَّا كثر فيه الخصام بين النحويين ، وغيرهم من اللغويين والفقهاء ، فسأحاول أن أبسط الكلام في تحقيق ذلك ، مستفيداً ممَّن سبقني في هذا التحقيق ، فأقول وبالله تعالى التوفيق : إنَّ القراءتين متواترتان بإجماع الفريقين بل بإطباق أهل الإسلام كلِّهم ؛ قراءة النصب ((وَأَرْجُلَكُمْ)) عطفاً على ((وَأَيْدِيَكُمْ)) ، وقراءة الجرِّ ((وَأَرْجُلِكُمْ)) ، ومن القواعد الأصوليَّة عند الطائفتين أنَّ القراءتين المتواترتين إذا تعارضتا في آية واحدة فلهما حكم آيتين ، فلا بدّ لنا أن نسعى ونجتهد في تطبيقهما أولاً مهما أمكن ، لأنَّ الأصل في الدلائل الإعمال دون الإهمال كما تقرَّر عند أهل الأصول ؛ ثمَّ نطلب بعد ذلك الترجيح بينهما ، ثمَّ إذا لم يتيسَّر لنا الترجيح بينهما نتركهما ونتوجَّه إلى الدلائل الأخرى من السنَّة ، وقد ذكر الأصوليون أنَّ الآيات إذا تعارضت بحيث لا يمكن التوفيق ، ثمَّ الترجيح بينهما يرجع إلى السنَّة فإنَّها لما لم يمكن لنا العمل بها صارت معدومة في حقنا من حيث العمل ، وإن تعارضت السنَّة كذلك نرجع إلى أقوال الصحابة وأهل البيت ، أو نرجع إلى القياس عند القائلين

بأنَّ قياس المجتهد يعمل به عند التعارض ، فلمَّا تأمَّلنا في هاتين القراءتين في الآية وجدنا التطبيق بينهما بالقواعد المذكورة آنفاً من **وجهين** :

الوجه الأوَّل – حمل المسح على الغسل : يحمل المسح على الغسل؛ لأنَّه لفظٌ مشترك يُطْلَقُ بمعنى المسح ، ويُطْلَقُ بمعنى الغسل ، كما صرَّح به أبو زيد الأنصاري وغيره من أهل اللغة ، حيث قال : ((المِسْحُ في كلام العرب يكون إِصابَةَ البَلَلِ ، ويكون غَسْلاً ، يُقَال مَسَحْتُ يَدي بالماءِ ، إِذا غَسَلْتُها ، وتَمسَّحْتُ بالماءِ ، إِذا اغْتسلْتُ))[1] ؛ فيقال للرَّجل إذا توضَّأ : تمسَّحَ ، ويقال : مَسَحَ اللهُ تعَالى مَا بِكَ ، أي أزال عنك المرض ، و(مَسَحَ الأَرْضُ المطَرَ) إذا غسلها ، وممَّن قال بذلك أَبو إِسحاق النّحوي ، حيث قال : ((الخَفْضُ على الجِوَارِ لا يجوز في كتابِ الله عزّ وجلّ ، وإِنّما يجوز ذلك فِي ضَرورة الشِّعْر ، ولكنّ المِسْحَ على هذه القراءةِ كالغَسْل . وممّا يَدلُّ على أَنّهُ غَسْلٌ أَنّ المسحَ على الرِّجْل لو كانَ مَسْحاً كمَسْحِ الرَّأْس لَمَ يَجُزْ تَحديدُه إِلى الكَعْبَيْن كما جاز التحديدُ في اليَديْن إِلى المرافق ، قال الله عزّ وجلّ : ((وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ)) بغير تحديد في القرآن ، وكذلك في التَّيمُّمِ : ((فامسحوا بوجوهكم واءَيديكم منه))[2] من غير تَحديد ، فهذا كلُّه يُوجِب غَسْلَ الرِّجلين))[3] ، فإذا عطفت الأرجل على الرؤوس في قراءة الجر لا يتعيَّن كونها ممسوحة بالمعنى الذي يدَّعيه الشيعة.

الاعتراض على حمل المسح على الغسل :

اعتُرِض على حمل المسح على الغسل بأمور منها :

١. أنَّ فائدة اللفظين في اللغة والشرع مختلفة ، وقد فرَّق الله تعالى بين الأعضاء المغسولة والممسوحة ، فكيف يكون معنى الغسل والمسح واحداً ؟

---

[1] يُنظَر : تاج العروس ٧ / ١١٩ .

[2] سورة المائدة / ٦ .

[3] تاج العروس (مسح) ٧ / ١١٨ – ١١٩ ، وتهذيب اللغة ٢ / ٥٠ . يُنظَر : الجامع لأحكام القرآن ٩٢/٦ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٨٥ ، ومعجم القراءات / ٤٢١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١٦٧/٢.

٢. أنَّ الأرجل إذا كانت معطوفة على الرؤوس وكان الفرض في الرؤوس المسح الذي ليس بغسل بلا خلاف وجب أن يكون حكم الأرجل كذلك ، وإلا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز .

٣. أنَّه لو كان المسح بمعنى الغسل يسقط الاستدلال على الغسل بخبر : ((أنَّه ﷺ غسل رجليه)) ؛ لأنَّه على هذا يمكن أن يكون مسحها فسمي المسح غسلاً.

٤. أنَّ استشهاد أبي زيد بقولهم : تمسَّحت للصلاة لا يجدي نفعاً لاحتمال أنَّهم لما أرادوا أن يخبروا عن الطهور بلفظ موجز ، ولم يجز أن يقولوا : تغسَّلت للصلاة ؛ لأنَّ ذلك يوهم الغسل ، قالوا بدله : تمسَّحت ؛ لأنَّ المغسول من الأعضاء ممسوح أيضاً ، فتجوزوا بذلك تعويلاً على فهم المراد ، وذلك لا يقتضي أن يكونوا جعلوا المسح من أسماء الغسل[1] .

الرَّد عن هذه الاعتراضات الأربعة

أجيب عن هذه الاعتراضات الأربعة – على الترتيب – بما يلي :

أمَّا قولهم أنَّ فائدة اللفظين في اللغة والشرع مختلفة ، بأنَّه لا ينكر اختلاف فائدة اللفظين لغة وشرعاً ، ولا تفرقة الله تعالى بين المغسول والممسوح من الأعضاء ، لكنَّ نرى أنَّ حمل المسح على الغسل في بعض المواضع جائز ، وليس في اللغة والشرع ما يأباه ، على أنَّه قد ورد ذلك في كلامهم .

وأمَّا قولهم : أنَّ الأرجل إذا كانت معطوفة على الرؤوس وكان الفرض في الرؤوس المسح الذي ليس بغسل بلا خلاف وجب أن يكون حكم الأرجل كذلك ، وإلا لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ، فردُّوا بأنَّه يقدَّر لفظ امسحوا قبل أرجلكم أيضاً ، وإذا تعددَّ اللفظ فلا بأس بأنْ يتعدَّى المعنى ولا محذور فيه ، فقد نقل شارح (زبدة الأصول) من الإماميَّة أنَّ هذا القسم من الجمع بين الحقيقة والمجاز جائز ، بحيث يكون ذلك اللفظ في المعطوف عليه بالمعنى الحقيقي ،

---

[1] يُنظَر : روح المعاني ٦/٧٣، ولباب التأويل في معاني التنزيل ٢/١٨، ومفاتيح الغيب ١١/١٢٨، وتفسير النيسابوري ٣/١٣٢، وروائع البيان تفسير آيات الأحكام من القرآن، محمَّد علي الصابوني، مكتبة الغزالي، مؤسسة مَناهِل العرفان، دمشق، ط١٤٠٠،٣هـ-١٩٨٠م/ ٢٤٩، واللباب في علوم الكتاب ٧/٢٢٧، وغرائب القرآن ٢/٥٥٧، والدُّرُّ المصون ٢/٤٩٣.

وفي المعطوف بالمعنى المجازي ، وقد ذكروا في قوله ﷻ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغۡتَسِلُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوّٗا غَفُورًا ﴿٤٣﴾ ﴾[1] : إنَّ الصلاة في المعطوف عليه بالمعنى الحقيقي الشرعي ، وهو الأركان المخصوصة ، وفي المعطوف بالمعنى المجازي ، وهو المسجد ؛ فإنَّه محلُّ الصلاة ، وادَّعى ذلك الشارح أنَّ هذا نوع من الاستخدام، وبذلك فسَّر الآية جمع من مفسري الإماميَّة وفقهائهم ، وعليه فيكون هذا العطف من عطف الجمل في التحقيق ، ويكون المسح المتعلّق بالرؤوس بالمعنى الحقيقي ، والمسح المتعلِّق بالأرجل بالمعنى المجازي ، على أنَّ من أصول الإماميَّة كالشافعية جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وكذا استعمال المشترك في معنَيَيه ، ويحتمل هنا إضمار الجار تبعاً للفعل فتدبَّر؛ ولا يشكِّل أنَّ في الآية حينئذ إبهاماً ؛ ويبعد وقوع ذلك في التنزيل ، لأنَّا نقول : إنَّ الآية نزلت بعد ما فرض الوضوء ، وعلَّمه عليه الصلاة والسلام روح القدس إياه في ابتداء البعثة بسنين ، فلا بأس أن يستعمل فيها هذا القسم من الإبهام ، فإنَّ المخاطبين كانوا عارفين بكيفية الوضوء ، ولم تتوقَّف معرفتهم بها على الاستنباط من الآية ، ولم تنزل الآية لتعليمهم بل سوقها لإبدال التيمُّم من الوضوء والغسل في الظاهر ، وذكر الوضوء فوق التيمم للتمهيد ؛ والغالب فيما يذكر لذلك عدم البيان المشبع .

وأمَّا قولهم : أنَّه لو كان المسح بمعنى الغسل يسقط الاستدلال على الغسل بخبر : ((أنَّه ﷺ غسل رجليه)) ؛ لأنَّه على هذا يمكن أن يكون مسحها فسُمِّي المسح غسلاً ، فردُّوا بأنَّ حمل المسح على الغسل لداع لا يستلزم حمل الغسل على المسح بغير داع ، فكيف يسقط الاستدلال ؟ سبحان الله تعالى هذا هو العجب العجاب .

---

١ سورة النساء / ٤٣ .

وأمَّا قولهم : أنَّ استشهاد أبي زيد بقولهم : تمسَّحت للصلاة لا يجدي نفعاً لاحتمال أنَّهم لما أرادوا أن يخبروا عن الطهور بلفظ موجز ، ولم يجز أن يقولوا : تغسَّلت للصلاة ؛ لأنَّ ذلك يوهم الغسل ، قالوا بدله : تمسَّحت ؛ لأنَّ المغسول من الأعضاء ممسوح أيضاً ، فتجوزوا بذلك تعويلاً على فهم المراد ، وذلك لا يقتضي أن يكونوا جعلوا المسح من أسماء الغسل . فردُّوا بأنَّه لا نسلِّم أنَّ العدول عن تغسَّلت لإيهامه الغسل ، فإنَّ تمسَّحت يوهم ذلك أيضاً بناءاً على ما قاله من أنَّ المغسول من الأعضاء ممسوح أيضاً سلمنا ذلك لكنا لم نقتصر في الاستشهاد على ذلك ، ويكفي مسح الأرض المطر في الفرض .

الوجه الثاني – أنَّ الجرَّ على الجوار : الوجه الثاني من الوجوه الناتجة عن تطبيق القواعد بين الوجهين الناتجين عن التأمَّل في القراءتين الواردتين في الآية في قوله (وأرجلكم) أن يبقى المسح على الظاهر ، وتجعل الأرجل على تلك القراءة معطوفة على المغسولات كما في قراءة النصب ، وأنَّ الجر للمجاورة[1] .

اعتراضات الطاعنين على من قال أنَّ الجرَّ على الجوار :

واعترض على هذا الوجه أيضاً ، بأمور منها :

١. أنَّ الكسر على الجوار معدود في اللحن الذي قد يُتحمَّل لأجل الضرورة في الشعر ، وكلام الله تعالى يجب تنزيهه عنه .

٢. أنَّ الجرَّ بالجوار لا يُصَار إليه إلاّ عند أمن الالتباس ، ويمتنع إذا وجد اللبس كـ (قَامَ غُلاَمُ زَيْدٍ العَاقِلُ) فإذا جعلت (العاقل) نعتاً للغلام ، امتنع جَرُّه على الجوار لأجل اللَّبْس، وأنَّه لا أمن فيما نحن فيه ، فلا يجوز أنَّ يُصار إلى ذلك .

٣. أنَّ في العطف على المغسولات ؛ سواء كان المعطوف منصوب اللفظ أو مجروره ، الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة أجنبية ليست اعتراضية ، وهو غير جائز عند النُّحاة ،

---

[1] يُنظَر : روح المعاني ٦/ ٧٣، ولباب التأويل في معاني التنزيل ١٨/٢، ومفاتيح الغيب ١١/ ١٢٨، وتفسير النيسابوري ٣/ ١٣٢، وروائع البيان تفسير آيات الأحكام /٢٤٩، واللباب في علوم الكتاب ٢٢٧/٧، وغرائب القرآن ٥٥٧/٢، والدُّرُّ المصون ٤٩٣/٢ .

على أنَّ الكلام حينئذ من قبيل : (ضَرَبْتُ زَيْداً ، وَأَكْرَمْتُ خَالِداً وَبَكْرٍ) بِجَعْلِ بكر عطفاً على زيد ، أو إرادة أنَّه مضروبٌ لا مكرم ، وهو مستهجن جداً تنفر عنه الطباع ولا تقبله الأسماع ، فكيف يجنح إليه أو يحمل كلام الله تعالى عليه ؟![1]

٤. أنَّ الجرَّ بالجوار إنَّما يكون بدون حرف العطف ، وأمَّا مع حرف العطف فلم تتكلَّم به العرب ؛ لأنَّ الخفضَ على الجوارِ إنَّما وَرَدَ في النعتِ لا في العطف ، وقد وَرَدَ في التوكيدِ قليلاً في ضرورة الشعر ، كقول ابن الغريب:

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِيْ الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمِ أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ [2]

بجرِّ ((كلِّهمِ)) وهو توكيدٌ لـ ((ذوي)) المنصوب ، وإذا لم يَرِد ذلك إلاَّ في النعت أو ما شَذَّ من غيره ، فلا ينبغي أن يُخَرَّج عليه كتاب الله تعالى ، وقد أسهب في إيضاح هذه المسألةُ ، وذكر شواهدها ابن هشام في (شرح التسهيل)[3].

وممَّن نَصَّ على ضعفِ تخريجِ هذه الآية على الجوار الزجَّاج ، والنحَّاس ، وابن خالويه، وأبو حيَّان[4] ، ومكِّي بن أبي طالب ، بعد أن نقل عن الأخفش[5] وأبي عبيدة[6] أنَّهما خرَّجا الخفض فيه[7] على الجوار ، وأنَّ المعنى الغسل ، قال : ((وَهُوَ بَعِيْدٌ لاَ يُحْمَلُ القرآن عليه))[8]، وقال النحَّاس : ((وهذا القول ، أي العطف على الجوار ، غلط عظيم لأنَّ الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه ، وإنَّما هو غلط ، ونظيره الإقواء))[9] ، وقال ابن خالويه : إنَّ الخفض

---

[1] يُنظَر : الكليات ١ / ٣٣١ .

[2] البيت من بحر البسيط. يُنظَر: همع الهوامع ٥٥/٢، وخزانة الأدب ٣٢٣/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧٤/٨، والدرر اللوامع ٧٠/٢، واللباب في علوم الكتاب ٢٢٥/٧، وشرح التسهيل ٣٠٨/٣، والدُّرُّ المصون ٤٩٤/٢.

[3] يُنظَر : شرح التسهيل ٣٠٨/٣ – ٣٠٩ .

[4] يُنظَر : البحر المحيط ٢ / ١٥٤ ، ١٧٢/٨ .

[5] يُنظَر : معاني القرآن ، للأخفش ٢٥٥/١ .

[6] يُنظَر : مجاز القرآن ١٥٥/١ .

[7] أي في قوله : ((وأرجلِكم)) .

[8] يُنظَر : مشكل إعراب القرآن / ٢٢٠ .

[9] إعراب النحَّاس ٨٥/١ ، يُنظَر : الجامع لأحكام القرآن ٩٤/٦ .

على الجوار : ((مستعمل في نظم الشعر للاضطرار ، وفي الأمثال ، والقرآن لا يُحْمَلُ على الضرورة وألفاظ الأمثال))[1] .

وكذلك فقد حاولوا أن ينقضوا حجج القائلين بجواز مجيء هذه القراءة على الجوار، فقالوا معترضين على من قال : إنَّ ((وَحُورٌ عِينٌ)) من هذا الباب فليس بشيء ، لأنَّه : إمَّا (أن) يقدَّر عطفهُما على ما تقدَّم بتأويلٍ ذكره الناس كما سيأتي أو بغير تأويل ، وإمَّا أن لا يعطفَهما ، فإنْ عَطَفَهما على ما تقدَّم وجب الجر ، وإن لم يعطفهما لم يَجُز الجر ، وأمّا جَرُّهما على ما ذكره الناس فقيل : لعطفهما على المجرور بالباء قبلهما على تضمين الفعلِ المتقدِّم ((يتلذَّذون ويَنْعَمُوْنَ بِأَكْوَابٍ وكذا وكذا)) أولا يُضَمَّن الفعلُ شيئاً ، ويكون لطواف الوالدانِ بالحورِ العين على أهل الجنَّة لذاذة لهم بذلك ، والجواب إنَّما يكونُ حيث يستحقُّ الاسمُ غيرَ الجرَّ فيُجَرُّ لمجاورةِ ما قبله ، وهذا – كما ترى – قد صَرَّح هو به أنَّه معطوفٌ على (بأكواب) غايةُ ما في الباب أنَّه جَعَلَه مختلفَ المعنى ، يعنى أنَّه عنده لا يجوزُ عطفُهما على (بأكواب) إلاَّ بمعنى آخرَ وهو تضمينُ الفعل ، وهذا لا يَقدَحُ في العطفية . ثمَّ نقضوا تخريج قول النابغة على الجوار ، حين قال :

لَمْ يَبْقَ غَيْرُ طَرِيْدٍ غَيْرِ مُنْفَلِتٍ و مُوْثَقٍ فِيْ حِبَالِ الْقِدِّ مَسْلُوْبِ[2]

فقالوا : إنَّ جرَّ (موثقٍ) ليس لجواره لـ (مُنْفَلِتٍ) وإنَّما هو مراعاتٌ للمجرور بـ (غير) ، لأنَّهم نَصُّوا على أنَّك إذا جئت بعد (غير) ، ومخفوضها بتابعٍ جاز أن يَتْبع لفظَ (غير) وأن يَتبع المضاف إليه ، وأنشدوا البيت ، ويروى : لَمْ يَبْقَ فِيْهَا طَرِيْدٌ غَيْرُ مُنْفَلِتٍ[3] .

الإجابات عن هذه الاعتراضات الأربعة

أجيب عن هذه الاعتراضات الأربعة – على الترتيب – بما يلي :

---

[1] الحجَّة في القراءات السبع /١٢٩ .

[2] البيت من بحر البسيط . وموثق : مقيد ، حبال القوم : الشراك المنصوبة . يُنظَر : ديوان النابغة /٥٢، وهمع الهوامع ٥٥/٢ ، وخزانة الأدب ٣٢٣/٢ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧٤/٨ ، و الدرر اللوامع ٧٠/٢ ، وشرح التسهيل ٣٠٨/٣، والدُّرُّ المصون ٤٩٥/٢، واللباب في علوم الكتاب ٢٢٦/٧.

[3] يُنظَر : والدُّرُّ المصون ٢١٤/٤، واللباب في علوم الكتاب ٧/ ٢٢٧.

١. أمَّا قولهم : أنَّ القول بالجوار لحن، رُدّ عليهم بأنَّ إمام النُّحاة الأخفش، وأبا البقاء، وسائر مهرة العربيَّة، وأئمتها جوزوا جرّ الجوار، وقالوا بوقوعه في الفصيح، ولم ينكره إلاَّ الزجاج، وأنَّ إنكاره مع ثبوته في كلامهم يدلُّ على قصور تتبُّعه ، ومن هنا قالوا: المثبّت مقدَّم على النافي .

٢.أمَّا قولهم: أنَّ الجرَّ بالجوار لا يُصَار إليه إلاّ عند أمن الالتباس، وأنَّه لا أمن فيما نحن فيه، فلا يجوز أنْ يُصار إلى ذلك، فردُّوا: بأنَّه لا نسلّم أنَّه إنَّما يُصَار إليه عند أمن الالتباس، ولا نُقِل في ذلك عن النُّحاة في الكتب المعتمدة، وإنْ قال بعضهم: إنَّ شرط حسنه عدم الالتباس مع تضمُّن نكتة، وهو هنا كذلك؛ لأنَّ الغاية دلَّت على أنَّ هذا المجرور ليس بممسوح، إذ المسح لم يوجد مغياً في كلامهم، ولذا لم يغي في آية التيمم، وإنَّما يغيا الغسل، ولذا غيي في الآية حين احتيج إليه فلا يرد أنَّه لم يغي غسل الوجه لظهور الأمر فيه، ولا قول المرتضى: إنَّه لا مانع من تغييه، والنكتة فيه الإشارة إلى تخفيف الغسل حتى كأنَّه مسح[١].

٣. أمَّا قولهم : أنَّ في العطف على المغسولات ؛ سواء كان المعطوف منصوب اللفظ أو مجرورة ، الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة أجنبية ليست اعتراضية ، وهو غير جائز عند النُّحاة ، على أنَّ الكلام حينئذ من قبيل : (ضَرَبْتُ زَيْداً ، وَأَكْرَمْتُ خَالِداً وَبَكْراً) بِجَعْلِ بكر عطفاً على زيد ، أو إرادة أنَّه مضروبٌ لا مكرم ، وهو مستهجن جداً تنفر عنه الطباع ولا تقبله الأسماع ، فكيف يجنح إليه أو يحمل كلام الله تعالى عليه ؟!

ردُّوا : بأنَّ لزوم الفصل بالجملة إنَّما يخلُّ إذا لم تكن جملة (وامسحوا) متعلّقة بجملة المغسولات ، فإن كان معناها وامسحوا الأيدي بعد الغسل برؤوسكم ، فلا إخلال كما هو مذهب كثير من أهل السُّنَّة من جواز المسح ببقية ماء الغسل ، واليد المبلولة من المغسولات ، ومع ذلك لم يذهب أحد من أئمَّة العربيَّة إلى امتناع الفصل بين الجملتين المتعاطفتين ، أو

---

[١] يُنظَر : لباب التأويل في معاني التنزيل ١٨/٢، ومفاتيح الغيب ١٢٨/١١، وتفسير النيسابوري ١٣٢/٣، وروائع البيان تفسير آيات الأحكام /٢٤٩، وغرائب القرآن ٥٥٧/٢، والدُّرُّ المصون ٤٩٣/٢، واللباب في علوم الكتاب ٢٢٧/٧، وروح المعاني ٧٣/٦.

معطوف ومعطوف عليه ، بل صرَّح الأئمة بالجواز ، بل نقل أبو البقاء إجماع النحويين على ذلك ، نعم توسط الأجنبي في كلام البلغاء يكون لنكتة وهي هنا ما أشرنا إليه، أو الإيماء إلى الترتيب ، وكون الآية من قبيل ما ذكر من المثال في حيز المنع ، وربَّما تكون كذلك لو كان النظم (وامسحوا رؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) والواقع ليس كذلك.

٤. أمَّا قولهم : أنَّ الجرَّ بالجوار يكون بدون حرف العطف ، فردُّوا : بأنَّهم صرَّحوا بوقوعه في أمور كثيرة ، وذكروا نصوصاً كثيرةً زعموا أنَّها مقوِّيةٌ لآرائهم، منها :

قول ذي الرُّمَّة :

كَأَنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّامَ أعْيُنِهَا قُطْناً بمستحصِدِ الأَوْتَارِ مَحْلُوجِ[1]

بجرِّ (مَحْلوجِ) ، وهو صفةٌ لـ (قُطْناً) المنصوبِ .

وقول الحطيئة :

فإيَّاكُم وَحيَّةَ بَطْنِ وادٍ هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيِّ[2]

بجرِّ (هموز) وهو صفة لـ (حيَّةَ) المنصوبِ .

وقول امرئ القيس :

كأن ثَبِيراً فِيْ عَرَانِيْنِ وَبْلِهِ كَبِيْرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ[3]

---

[1] المستحصد : الذي أحكم فَتْلُه ، والمحلوج : المندوف . يُنظَر : ديوانه / ٩٩٦ ، ومعاني القرآن ، للفرَّاء ٧٤/٢، والإنصاف (مسألة رقم / ٨٤) / ٦٠٥ ، ٢١٠/٤ ، ولسان العرب (حمش) ، وأسرار العربيَّة /٣٣٨، وتذكرة النُّحاة / ٦١٠ ، وخزانة الأدب ٣٢٤/٢ ، ومعاني القرآن ، للفرَّاء ٧٤/٢ ، واللباب في علوم الكتاب ٢٢٤/٧ ، وشرح التسهيل ٣٠٨/٣ ، والدُّرُّ المصون ٤٩٣/٢ . ورواية لسان العرب:

كأنَّما ضُرِبَتْ قدام أعينها قطنٌ بمستَحْمِش الأوتار محلوجُ

[2] البيت من بحر الوافر . ورُوِيَت (ضموز) بدلاً من (هموز) ، والضموز الذي لا يجتر) و سي : مثل . يُنظَر : ديوان الحطيئة / ١٣٩ ، وشرح المفصَّل ٨٥/٢ ، والخصائص ٢٢٠/٣ ، والإنصاف في مسائل الخلاف /٦٠٦، وخزانة الأدب ٣٢١/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧٤/٨ ، وشرح التسهيل ٣٠٨/٣ ، والدُّرُّ المصون ٤٩٤/٢، واللباب في علوم الكتاب ٢٢٤/٧.

[3] البيت من بحر الطويل ، وفي رواية : (كأنَّ أَبَانَا فِي أفَانِيْنِ وَدْقِهِ) . وثبير : جبل . وأفانين ودقه (على الرواية الثانية): أنواع مطره ، وبجاد : كساء ، ومزمل : مغطًّى . يُنظَر : ديوان امرئ القيس / ١٠٥ ، وأمالي ابن الشجري ٩٠/١ ،

بجرِّ (مُزَمَّلِ) وهو صفة (كبير) لأنَّه بمعنى الملتف .

وكلَّ هذه جُرَّت على المجاورةِ .

واستدلوا على رأيهم أيضاً بالقراءات القرآنية ، وذكروا منها ، قراءة الأعمش ، ويحيى بن وثَّاب بجرِّ ((المتينِ)) [1] من قوله ﷻ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾ ﴾[2] فقد قرأ الأعمش ، ويحيى بن وثَّاب ((المتينِ)) مجرورة مجاورَةً لـ ((ٱلْقُوَّةِ)) وهو صفةٌ لـ ((ٱلرَّزَّاقُ)) .

ويؤيِّدُ هذا الرأي أبو البقاء[3] حيث قال : إنَّ قراءة الجرِّ ((وأَرْجُلِكُمْ)) قراءة مشهورة أيضاً كشهرة قراءة النصب ، وفيها وجهان : وذكر فيها الوجه الأوَّل عطفها على الرؤوس في الإعراب ، وأنَّ الحُكم مختلف ، فالرؤوس ممسوحة والأرجل مغسولة ، وهو ذلك الإعرابُ الذي يقال عنه : (على الجوار) ، وقال : إنَّه : ليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته، فقد جاء في القرآن والشعر . ودلَّل على رأيه بما جاء في القرآن (على الجوار)، وذكر منها :

قراءة ((وَحُوْرٍ عِيْنٍ)) من قوله ﷻ : ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ ﴾[4] على قراءة حمزة والكسائي بالجَرِّ ((وَحُوْرٍ عِيْنٍ))[5] ، وهو معطوفٌ على قوله ﷻ : ﴿ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ ﴾[6] ، وهو مختلفُ المعنى ، إذ ليس المعنى : يَطُوف عليهم وِلْدان مخلَّدون بحورٍ عين . وقال النابغة :

والمحتسب ١٩٢/١ ، ١٣٥/٢ ، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ٢٩٩/١ ، وشرح المعلَّقات للتبريزي /١٢٧ ، وتذكرة النُّحاة /٣٠٨ ، ٣٤٦ ، وشرح شواهد المغني ٨٨٣/٢ ، والأشباه والنظائر ١٠/٢، ولسان العرب (عقق) ، وخزانة الأدب ٣٢٧/٢ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ١١١/٧، وشرح التسهيل ٣٠٩/٣، والدُّرُّ المصون ٤٩٤/٢، واللباب في علوم الكتاب ٢٢٤/٧.

[1] يُنظَر: شواذ ابن خالويه/١٤٥، وشرح التسهيل ٣٠٨/٣، والدُّرُّ المصون ٤٩٤/٢، واللباب في علوم الكتاب ٢٢٤/٧.

٢ سورة الذاريات / ٥٨ .

[3] يُنظَر : التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٢٢ .

٤ سورة الواقعة / ٢٢ .

[5] يُنظَر : السبعة في القراءات / ٦٢٢ .

٦ سورة الواقعة / ١٨ .

لَمْ يَبْقَ غَيْرُ طَرِيْدٍ غَيْرِ مُنْفَلِتٍ و مُوْثَقٍ فِيْ حِبَالِ الْقِدِّ مَسْلُوبِ [1]

والقوافي مجرورةٌ ، والجوارُ مشهورٌ عندهم في الإعراب .

ثمَّ ذكر أشياء كثيرةً زعم أنَّها مقوِّيةٌ لمدَّعاه[2] ، منها :

١. قَلْبُ الإعراب في الصفات ، مثل : ((عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ))[3] من قوله ﷻ : ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ وَلَا تَنقُصُوا۟ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ ۚ إِنِّىٓ أَرَىٰكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴿٨٤﴾﴾[4] ، واليومُ ليس بمحيطٍ ، وإنَّما المحيط هو العذابُ ، ومثلُه في: ((فِي يَوْمٍ يَوْمٍ عَاصِفٍ))[5] من قوله ﷻ : ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ ۖ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ ۖ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا۟ عَلَىٰ شَىْءٍ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ ﴿١٨﴾﴾[6] و (عاصف) ليس في صفة اليوم بل من صفة صفة الريحِ .

٢. قَلْبُ بعض الحروف إلى بعض كقول ﷺ : ((ارْجَعْنَ مَأْزُوْرَاتٍ غَيْرَ مَأْجُوْرَاتٍ))[7] والأصل : (مَوْزُوْرَاتٍ) ، ولكنْ أُريد التَّوَاخي ، وكذلك قولُهم : (إنَّهُ لَيَأْتِينَا بالغَدَايَا

---

[1] البيت من بحر البسيط . وموثق : مقيد ، حبال القوم : الشراك المنصوبة . يُنظَر : ديوان النابغة /٥٢، وهمع الهوامع ٥٥/٢ ، وخزانة الأدب ٣٢٣/٢ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧٤/٨ ، و الدرر اللوامع ٧٠/٢ ، وشرح التسهيل ٣٠٨/٣، والدُّرُّ المصون ٤٩٥/٢، واللباب في علوم الكتاب ٢٢٦/٧.

[2] جواز تخريج قراءة الجرِّ (وأرجلِكم) على الجوار .

[3] سورة هود / من آية ٨٤ .

[4] سورة هود / ٨٤ .

[5] سورة إبراهيم / من آية ١٨ .

[6] سورة إبراهيم / ١٨ .

[7] أخرجه ابن ماجه ٥٠٣/١ ، في الجنائز : باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز (١٥٧٨) ، وقال البوصيري في (زوائده) ٥١٧/١ : هذا إسنادٌ مختلفٌ فيه من أجل دينار وإسماعيل بن سليمان أورده ابن الجوزي في العلل المتناهية من هذا

وَالعَشَايَا) ويعني أنَّ الأصلَ : (بالغَدَاوى) ؛ لأنَّها من الغُدْوَة ، ولكن لأجل (ياء) العشايا جاءت بالياء دون الواو.

٣. تأنيثُ المذكَّر : وقد ورد هذا في القرآن مثل : (عَشْرُ) في : ((فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا))[١] من قوله ﷻ : ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٦٠﴾﴾[٢] ، فحذف التاءَ منْ (عشر) وهي مضافةٌ إلى الأمثال وهي مذكَّرةٌ ، ولكنْ لَمَّا جاورت الأمثالُ ضميرَ المؤنث أَجْرى عليها حكمَه، وكذلك ورد تأنيثُ المذكَّر في الشعر في مثل قوله :

لَمَّا أتى خبرُ الزبيرِ تواضعتْ سورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ

وفي النثر في مثل قولهم : (ذَهَبَتْ بَعْضُ أصابعِه) يعني أنَّ (سور) مذكرةٌ و(بعض) أيضاً كذلك ، ولكنْ لَمَّا جَاوَرَا المؤنثَ أُعْطِيَا حكَمه . ومنها : ((قَامَتْ هِنْدُ)) لَمَّا لم يَفْصِلوا أتوا بالتاء ، ولما فَصَلوا لم يأتوا بها ، ولا فرق إلا المجاورةُ وعدمُها .

٤. استحسانُهم النصبَ في الاشتغال بعد جملةٍ فعليَّةٍ ، في قولهم : ((قَامَ زَيْدٌ وعَمْراً كَلَّمْتُهُ)) لمجاورةِ الفعل .

٥. قَلْبُهم الواوَ المجاورَة للطَّرفِ همزةً نحو : (أوائل) بخلاف (طواويس) لبُعْدِها من مجاورةِ الطرف .

ثمَّ قال : إنَّ هذا موضعٌ يَحْتمل أن يكتب فيه أوراقٌ من الشواهدِ ، وأنَّ النحويين قد بَوَّبوا لها باباً ورتَّبوا عليه مسائلَ وأصَّلوه بقوله : ((هَذَا جُحْرِ ضبٍّ خَرِبٍ)) . حتى اختلفوا في جواز جرِّ التثنية والجمع ، فأجاز الاتِّباعَ فيهما جماعة من حُذَّاقهم قياساً على المفْرَدِ المسموع ، ولو كان لا وجهَ له بحالٍ لاقتصروا فيه على المسموع فقط ، ويتأَيَّد ما ذكرناه أنَّ الجرَّ في الآية قد أجيز غيره

الوجه ورواه الحاكم من طريق إسرائيل ، ومن طريق الحاكم البيهقي في السنن الكبرى ٧٧/٤، ورواه أبو يعلي الموصلي في مسنده من حديث أنس بن مالك .

[١] سورة الأنعام من آية / ١٦٠ .

٢ سورة الأنعام / ١٦٠ .

– وهو الرفع والنصب – والرفع والنصب غير قاطعين ولا ظاهرين، على أنَّ حكمَ الرِجْلين المسحُ ، فكذلك الجرُّ يجب أن يكونَ كالنصب والرفعِ في الحكم دون الإعراب[1].

وقد ذكر بعض أهل هذا الرأي وجهاً آخر في التطبيق ، وهو أنَّ قراءة الجرِّ محمولة على حالة التخفُّف ، وقراءة النصب على حال دونه ، واعترض عليها بأنَّ الماسح على الخف ليس ماسحاً على الرجل حقيقة ولا حكماً ؛ لأنَّ الخف اعتبر مانعاً سراية الحدث إلى القدم فهي طاهرة ، وما حلَّ بالخفِّ أزيل بالمسح فهو على الخفِّ حقيقة وحكماً، وأيضاً المسح على الخفِّ لا يجب إلى الكعبين اتفاقاً ، وأجيب بأنَّه يجوز أن يكون لبيان المحل الذي يجزئ عليه المسح ، لأنَّه لا يجزئ على ساقه ، نعم هذا الوجه لا يخلو عن بعد ، والقلب لا يميل إليه ، وإن ادَّعى الجلال السيوطي أنَّه أحسن ما قيل في الآية[2].

وللإماميَّة في تطبيق القراءتين وجهان أيضاً ، لكن الفرق بينهما وبين ما سبق من الوجهين اللذين عند أهل السنَّة أنَّ : قراءة النصب التي هي ظاهرة في الغسل عند أهل السنَّة، وقراءة الجرِّ تعاد إليها ، وعند الإماميَّة بالعكس ، فالوجهان هما :

الوجه الأول : أنْ تعطف الأرجل في قراءة النصب على محلِّ (وامسحوا بِرُؤُوسِكُمْ) فيكون حكم الرؤوس والأرجل كليهما مسحاً .

الوجه الثاني : أنَّ الواو فيه بمعنى مع من قبيل استواء الماء والخشبة .

وكلا الوجهين يمكن بحثهما من وجوه :

الوجه الأول – العطف على المحلِّ خلاف الظاهر : إنَّ العطف على المحلِّ خلاف الظاهر بإجماع الفريقين ، والظاهر العطف على المغسولات ، والعدول عن الظاهر إلى خلافه بلا دليل لا يجوز وإن استدلُّوا بقراءة الجرِّ، قلنا : إنَّها لا تصلح دليلاً لما علمت .

---

[1] يُنظَر : والدُّرُّ المصون ٤٩٥/٢، واللباب في علوم الكتاب ٢٢٦/٧ – ٢٢٧.

[2] روح المعاني ٦ / ٧٣ ، ولباب التأويل في معاني التنزيل ٢ / ١٨ ، ومفاتيح الغيب ١١ / ١٢٨، وتفسير النيسابوري ٣/ ١٣٢، وروائع البيان تفسير آيات الأحكام / ٢٤٩ ، وغرائب القرآن ٢ / ٥٥٧ ، والدُّرُّ المصون ٤٩٣/٢، واللباب في علوم الكتاب ٧ / ٢٢٧.

الوجه الثاني – عطف (أَرْجُلَكُمْ) على محل (بِرُؤُوسِكُمْ) يفهم منه معنى الغسل : يجوز أن نفهم معنى الغسل لو عُطِف (وَأَرْجُلَكُمْ) على محل (بِرُؤُوسِكُمْ)، إذ من القواعد المقرَّرة في العلوم العربيَّة أنَّه إذا اجتمع فعلان متغايران في المعنى ، ويكون لكلٍّ منهما متعلّق جاز حذف أحدهما ، وعطف متعلّق المحذوف على متعلّق المذكور كأنَّه متعلّقه ، ومن ذلك قول عبد الله بن الزبعرى:

يَـــا لَيـــتَ بَعْلـــكِ قَـــد غَـــدا مُتَقَلِّـــداً سَـــيفاً وَرُمحـــا[1]

والمعنى : متقلّداً سيفاً وحاملاً رُمحاً ، ومنه قول الراعي :

إذا مـــا الغانيـــاتُ بـــرزْنَ يومـــا وزجَّجْـــنَ الحواجِـــبَ والعُيونـــا[2]

فإنَّه أراد وكحلن العيونا ، لأن العيون لا تزجج ولكنها تكحل حين تزجج الحواجبُ وذلك من التزّين، وقوله :

تـــراه كـــأن الله يجـــدعُ أنفَـــه وعينيـــه إنْ مـــولاه ثَـــابَ لـــه وفْـــر[3]

يعني: ويفقأ عينيه ، ومن شواهده المشهورة قول الراجز :

علَفْتهـــا تِبنـــاً ومـــاءً بـــاردا حـــتى شـــتت همالـــةً عيناهـــا

يعني: وسقيتها ماء بارداً ، ومن أمثلة ذلك في القرآن : ((وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ)) من قوله ﷻ : ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمۡ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤۡثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٞۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ٩ ﴾[4] : أي وأخلصوا الإيمان، أو ألفوا الإيمان، ومثال

---

[1] وهناك رواية (يَا لَيتَ زَوجَكِ قَد غَدا) .

[2] أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٣ / ٨ ، ٧٣/٢٣ ، والتحرير والتنوير ٢١ / ٢٩٢ ، ٢٩٦/٢٧، والجامع لأحكام القرآن ١٧ / ٢٠٥ .

[3] أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ٣ / ٨ ، ٧٣/٢٣ ، والتحرير والتنوير ٢١ / ٢٩٢ ، ٢٩٦/٢٧، والجامع لأحكام القرآن ١٧ / ٢٠٥ .

٤ سورة الحشر / ٩ .

ذلك في المخفوض قولهم : ما كل بيضاء شحمة ، ولا سوداء تمرة : أي ولا كل سوداء تمرة ، إلى ما لا يحصى كثرة .

الوجه الثالث – عدم جواز جعل الواو بمعنى مع بدون قرينة : إنَّ جعل الواو بمعنى مع بدون قرينة ممَّا لا يكاد يجوز، ولا قرينة ههنا على أنَّه يلزمه كما قيل: فعل المسحين معاً بالزمان، ولا قائل به بالاتفاق، بقي لو قال قائل: لا أقنع بهذا المقدار في الاستدلال على غسل الأرجل بهذه الآية ما لم ينضم إليها من خارج ما يقوي تطبيق أهل السنَّة فإنَّ كلامهم وكلام الإماميَّة في ذلك عسى أن يكون فرسا رهان، قيل له: إنَّ سنَّة خير الورى ﷺ وآثار الأئمة رضي الله تعالى عنهم شاهدة على ما يدَّعيه أهل السنَّة وهي من طريقهم أكثر من أن تحصى، وأمَّا من طريق غيرهم، فقد روى العياشي عن علي عن أبي حمزة قال: (سألت أبا هريرة عن القدمين فقال: تغسلان غسلاً)، وروى محمد بن النعمان عن أبي بصير عن أبي عبد الله ﷺ قال: ((إذا نسيت مسح رأسك حتى غسلت رجليك، فامسح رأسك ثم اغسل رجليك)) وهذا الحديث رواه أيضاً الكلبي وأبو جعفر الطوسي بأسانيد صحيحة بحيث لا يمكن تضعيفها ، ولا الحمل على التقية لأنَّ المخاطب بذلك شيعي خاص، وروى محمد بن الحسن الصفار عن زيد بن علي عن أبيه عن جدِّه أمير المؤمنين كرم الله تعالى وجهه أنَّه قال: جلست أتوضأ فأقبل رسول الله ﷺ، فلمَّا غسلت قدمي قال: ((يا علي خلِّلْ بين الأصابع))، وذكر الشريف الرضي عن أمير المؤمنين علي ﷺ في (نهج البلاغة) حكاية وضوئه ﷺ، وذكر فيه غسل الرجلين، وهذا يدلُّ على أنَّ مفهوم الآية كما قال أهل السنَّة، ولم يدَّع أحد منهم النسخ ليتكلَّف لإثباته كما ظنَّه من لا وقوف له ، وأنَّ ما يزعمه الإماميَّة من نسبة المسح إلى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وأنس بن مالك وغيرهما كذب مفترى عليهم ، فإنَّ أحداً منهم ما روي عنه بطريق صحيح أنَّه جوَّز المسح، إلاَّ أنَّ ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فإنَّه قال بطريق التعجب: ((لا نجد في كتاب الله تعالى إلاَّ المسح، ولكنَّهم أبوا إلاَّ الغسل)) ومراده أنَّ ظاهر الكتاب يوجب المسح على قراءة الجرِّ التي كانت قراءته ، ولكنَّ الرسول ﷺ وأصحابه لم يفعلوا إلاَّ الغسل، ففي كلامه هذا إشارة إلى قراءة الجرِّ مؤلمة متروكة الظاهر بعمل الرسول ﷺ والصحابة رضي الله تعالى عنهم، وأنَّ نسبة جواز المسح إلى أبي العالية وعكرمة والشعبي زور وبهتان أيضاً، وكذلك نسبه الجمع بين الغسل والمسح، أو التخيير بينهما إلى الحسن البصري، ومثله نسبة التخيير إلى

محمد بن جرير الطبري، وقد نشر رواة الشيعة هذه الأكاذيب المختلفة، ورواها بعض أهل السنّة ممَّن لم يميِّز الصحيح والسقيم من الأخبار بلا تحقُّق ولا سند، واتَّسع الخرق على الرَّاقع، ولعلَّ محمد بن جرير القائل بالتخيير هو محمد بن جرير بن رستم الشيعي صاحب (الإيضاح للمترشد في الإمامة) لا أبوجعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري الشافعي الذي هو من أعلام أهل السنّة، والمذكور في تفسير هذا هو الغسل فقط ، لا المسح ولا الجمع ولا التخيير الذي نسبه الشيعة إليه، ولا حجّة لهم في دعوى المسح بما روي عن أمير المؤمنين علي ﷺ ((أنّه مسح وجهه ويديه، ومسح رأسه ورجليه، وشرب فضل طهوره قائماً، وقال: إنَّ الناس يزعمون أنَّ الشرب قائماً لا يجوز، وقد رأيت رسول الله ﷺ صنع مثل ما صنعت)) وهذا وضوء من لم يحدث؛ لأنَّ الكلام في وضوء المحدِث لا في مجرَّد التنظيف بمسح الأطراف كما يدلُّ عليه ما في الخبر من مسح المغسول اتِّفاقاً ، وأمَّا ما روي عن عباد بن تميم عن عمِّه بروايات ضعيفة أنّه ﷺ توضأ ومسح على قدميه، فهو كما قال الحفاظ: شاذّ منكر لا يصلح للاحتجاج مع احتمال حمل القدمين على الخفّين ولو مجازاً ؛ واحتمال اشتباه القدمين المتخفّفين بدون المتخفّفين من بعيد، ومثل ذلك عند من اطلع على أحوال الرواة ما رواه الحسين بن سعيد الأهوازي عن فضالة عن حماد بن عثمان عن غالب بن هذيل قال: ((سألت أبا جعفر ﷺ عن المسح على الرجلين فقال: هو الذي نزل به جبريل عليه السلام))، وما روي عن أحمد بن محمد قال: ((سألت أبا الحسن موسى بن جعفر ﷺ عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع بكفيه على الأصابع ثمَّ مسحهما إلى الكعبين فقلت له: لو أنَّ رجلاً قال بإصبعين من أصابعه هكذا إلى الكعبين أيجزئ؟ قال: لا إلا بكفّه كلِّها)) إلى غير ذلك ممَّا روته الإماميَّة في هذا الباب، ومن وقف على أحوال رواتهم لم يعوِّل على خبر من أخبارهم[1].

وفي الأخير يمكن أن نصل إلى القول الراجح، وهو وجوب الغسل للرجلين؛ لتضافر الأدلَّة على ذلك، والله أعلم.

---

[1] يُنظَر : ولباب التأويل في معاني التنزيل ١٨/٢، ومفاتيح الغيب ١٢٨/١١، وتفسير النيسابوري ١٣٢/٣، وروائع البيان تفسير آيات الأحكام / ٢٤٩، وغرائب القرآن ٥٥٧/٢، والدُّرُّ المصون ٤٩٣/٢، واللباب في علوم الكتاب ٢٢٧/٧، روح المعاني ٦/ ٧٣ .

المبحث الثَّالث

ظواهر نحويَّة عامَّة

هناك ظواهر نحويَّة كثيرة وردت في القراءات القرآنيَّة، وذكرها ابن عاشور ؛ منها : الحذف والإضمار، الصرف وعدمه، الحمل على المعنى، الوصف بالمصدر، تذكير الفعل مع الفاعل وتأنيثه، ياء المتكلِّم، الفصل بين المتضايفين، بين الإضافة والصِّفة، إجراء اسم الفاعل مجرى الفعل، تعريف الحال، الأمر باللام للحاضر المخاطب، الجمع بين النون والإضافة، النَّصب على الحال، الضمِّ على النِّداء والجرِّ على البدل، زيادة (لا) لغرض المعنى، (غدوة) بين التعريف والتنكير، بَدَل المعرفة من النكرة، (كان) بين التمام والنقص، وغيرها. ونظراً لكثرتها، فسأقتصر على بعضٍ ممَّا تطرَّق له ابن عاشور في تفسيره من القراءات القرآنيَّة التي هي من قبيل الظواهر النَّحويَّة العامَّة :

أولاً : ظاهرة الحذف

ظاهرة الحذف من الظواهر النحويَّة التي تشترك فيها اللغات الإنسانيَّة ، وهي في اللُّغة العربيَّة أكثر ثباتًا ووضوحًا ؛ لأنَّ اللُّغة العربيَّة من خصائصها الأصيلة الميل إلى الإيجاز والاختصار ، والحذف يعد أحد نوعي الإيجاز وهما : القصر والحذف ، وقد نفرت العرب ممَّا هو ثقيل في لسانها ، ومالت إلى ما هو خفيف . وهو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنَّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجدك أنطقَ ما تكون إذا لم تنطق ، وأتمَّ ما تكون بيانًا إذا لم تُبِنْ[1].

[1] يُنظَر : دلائل الإعجاز ١٢١/١ .

وهو إسقاط كلمة من بناء الجملة ، وقد تكون هذه الكلمة ركنًا من أركانها كالمبتدأ أو الخبر أو الفعل أو الفاعل ، وقد تكون حرفًا ، وقد تُحذف الجملة ، إسقاط لصيغ داخل النصِّ التركيبيِّ في بعض المواقف اللغويَّة[1].

الحذف والإضمار : من العلماء من يفرِّق بينهما ، ومنهم من يخلط بينهما ؛ ولذلك قال أبو حيان : ((وهو موجود في اصطلاح النحويين ، أعني أن يسمى الحذفُ إضماراً))[2] .

وقال الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي : ((وقد يستعمل كلٌّ منهما بمعنى الآخر كما يعلم بالاستقراء))[3].

وبعض العلماء فرَّق بين الحذف والإضمار ؛ ومنهم الفارسي ، حيث يقول : ((وقد يحذف حرفُ الجر ، فيصل الفعلُ إلى الاسم المحلوف به ، وذلك نحو : (اللهَ لأفعلنَّ) ، وربما أُضمِر حرفُ الجر ، فقيل : (اللهِ لأفعلنَّ)))[4] .

وانتقد ابن مضاء القرطبي هذا الخلط بين المصطلحين واستعمالهما بمعنى واحد، وفرَّق بينهما ، حيث قال : ((الفاعل يضمر ولا يحذف))[5] ، وذلك حيثما أمكن تقديره بضمير مستتر فهم يقصدون بالمضمر ما لا بد منه ، وبالمحذوف ما يمكن الاستغناء عنه .

---

[1] يُنظَر : الصحاح في اللغة ١٢٠/١، ولسان العرب ٤٠/٩، ودلائل الإعجاز ١٢١/١، وأسرار البلاغة /٣٧٩-٣٨٠، ودلائل الإعجاز ١٢١/١، والبحر المحيط ١/ ٦٤٣، والرد على النحاة/١٣٠.

[2] يُنظَر : البحر المحيط ١/ ٦٤٣ .

[3] يُنظَر : حاشيته على تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل) تسمى "عناية القاضي وكفاية الراضي"، وتقع في ثمانية مجلدات .

[4] الأصول في النحو ٤٣٢/٣، يُنظَر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٩٣/١، وشرح الكافية، للرَّضي ٤٨٤/١، والبحر المديد ٣٥٣/٦، والتسهيل لعلوم التَّنزيل، أبو القاسم محمَّد بن أحمد بن جُزِّي الكلبي (٧٤١ هـ) ضبط وتصحيح وتخريج: محمَّد سالم هاشم، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م ٤/١، والجامع لأحكام القرآن ١٤٣/١٥، ٢٣٠، والكشَّاف ٦٦/١، ٦٧، ١١٠،٧٢/٤، ٦٤٠، والمحرَّر الوجيز ٥٤٠/٢، ٥١٢/٤، ٥٨٦/٤، والبحر المحيط ١٧١/١، ٣١٠/٧، معاني القرآن للأخفش ٦٢/٢، ومعاني القرآن للفراء ١١٠/٤، معاني القرآن، للنحاس ٧٤/٦، ١٤١، واللباب في علوم الكتاب ٢٥٢/١، ٥٧٧/٧، ٤٧٨/١١.

[5] يُنظَر : الرد على النُّحاة /١٣٠ .

ويذكر البلاغيون ضرورة تقدير المحذوف ؛ حتى لا يُحمل الكلام على ظاهره ، وحتى يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره ولزوم الحكم بالحذف راجع إلى الكلام نفسه ، لا إلى غرض المتكلم[1] .

ويذكر علماء البلاغة **للحذف ثلاث مزايا** ، هي :

١- إيجاز العبارة .

٢- زيادة رونقها وصيانتها من الثقل والترهُّل الَّذين يحدثهما ذكرُ المعلوم للقرينة .

٣- بناؤها على إثارة فكر المتلقِّي وخياله في الاستدلال على جزء المعنى الَّذي لم يُذكر اللفظ الدالُّ عليه .

هذا ما يُذكر مَزِيَّةً عامَّةً للحذف ، ويبقى وراء كلِّ تعبير سرٌّ خاصٌّ به قائم على اختلاف المقامات والأحوال والأغراض .

أغراض الحذف:

إذا نظرنا في كتاب سيبويه وجدناه ينصُّ في مواضع كثيرة على ضرورة الحذف لأسباب أدخلها البحث الحديث في فنِّ البلاغة ، كالتخفيف والإيجاز والسعة ، ويبيِّن أنَّ العرب قد جرت عادتها على الحذف ، وحبَّذتْه في غير موضع .

يقول سيبويه : ((واعلم أنَّهم ممَّا يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون ، ويستغنون بالشيء عن الشيء الَّذي أصله في كلامهم أن يُستعمل حتى يصير ساقطًا ، وسترى ذلك إن شاء الله ، فممَّا حُذف وأصله في الكلام غير ذلك : (لَمْ يَكُ، ولا أَدْرِ) وأشباهُ ذلك . وأمَّا استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنَّهم يقولون : (يَدَعُ)، ولا يقولون : (وَدَع) استغنوا عنها بـ (تَرَكَ)))[2] ، ويقول : ((وما حُذِف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير ، ومن ذلك : (هَلْ مِنْ طَعَامٍ) أي : هل من طعام في زمان أو مكان، وإنَّما يريد : هل

---

[1] يُنظَر : أسرار البلاغة ، الجرجاني : عبد القاهر بن عبد الرحمن ، (ت ٤٧٤هـ) ، قرأه وعلَّق عليه : محمود محمد شاكر ، القاهرة ، مطبعة المدني ، جدة ، ط١ ، ١٩٩١م / ٣٧٩ - ٣٨٠ .

[2] الكتاب ٢٥/١ .

طعام ، فمن طعام في موضع طعام ، كما كان : ما أتاني من رجل، في موضع : ما أتاني رجل ، ومثله جوابه : ما من طعام))[1].

ويقول كمال الدين الأنباري : ((والحذف في كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثر من أن يُحصَى))[2] .

الحذف نوعان رئيسان

وينقسم الحذف إلى نوعين رئيسين : أولهما يتصل بالصيغ ، والنوع الآخر يتصل بالتراكيب .

١. حذف المنادى وإضماره :

من القراءات القرآنيَّة التي ذكرها ابن عاشور وكان وجه الاختلاف فيها من قبيل الظواهر النَّحويَّة حذف المنادى وإضماره جاء ذلك في قوله ﷻ : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾[3] فقد ذكر ابن عاشور في ((أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ)) قراءات ، وهي :

القراءة الأولى : قراءة تشديد اللام ((أَلَّا يَسْجُدُوا)) على أنَّه مركَّب في الخط من (أَنْ) و (لاَ) النافية كتبتا كلمة واحدة اعتباراً بحالة النطق بها على كلِّ المعاني المرادة منها، و(أَنْ) : ناصبة للفعل ، ولذا سقطت منه نون الرفع ، والنون من (أنْ) مدغمة في (لا) المزيدة للتأكيد ، وقيل في الإعراب غير هذا ، ونسبها إلى الجمهور كعادته ، ولم يوضِّح من هم ، والقراءة وردت عن أبي عمرو ، وعاصم ، ونافع ، وحمزة ، وابن مسعود ، وهي اختيار أبي حاتم ، وأبي عبيد ، وذكر أنَّ (يسجدوا) فعل مضارع منصوب . ويقدَّر لاَم جر يتعلق بـ ((صدَّهم عن السبيل))

---

[1] الكتاب ٢ / ١٣٠ .

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٧٣ .

٣ سورة النمل / ٢٥ .

من قوله ﷻ : ﴿ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾[1] ، أي صدّهم لأجل أنْ لا يسجدوا لله ، أي فسجدوا للشمس[2] .

وعن هذه القراءة ، يمكن أن نجد فيها أوجه كثيرة نفصّلها على النحو الآتي :

أحدها : أنَّ (أَلاَّ) أصلها : أَنْ لا ، فأَنْ ناصبة للفعل بعدها ، ولذلك سقطت نون الرفع، و (لاَ) بعدها حرفُ نَفْي ، وأَنْ وما بعدها في موضع مفعول (يَهْتَدُونَ) على إسقاط الخافض أي : إلى أَنْ لا يسجُدُوا ، و (لاَ) مزيدة كزيادتها في : (لِّئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) من ققوله ﷻ : ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢٩﴾ ﴾[3] ، والمعنى : فهم لا يهتدون إلى أن يسجدوا .

الثاني : أنَّه بدل من (أَعْمَالَهُمْ) ، وما بينهما اعتراض تقديره : وزَيَّنَ لهم الشيطانُ عدم السجود لله .

الثالث : أنَّه بدل من (السَّبِيلِ) على زيادة (لاَ) أيضاً ، والتقدير : فَصَدَّهُمْ عن السجود لله .

الرابع : أَنَّ (أَلاَّ يَسْجُدُوا) مفعولاً له ، وفي متعلّقه وجهان :

أحدهما : أنَّه (زَيَّنَ) أي : زيَّنَ لهم لأجل أَلاَّ يسجدوا .

والثاني : أنَّها متعلق بـ (صَدَّهُمْ) ، أي : صَدَّهُمْ لأجل أن لاَ يسجُدُوا ، وفي (لاَ) حينئذٍ وجهان :

أحدهما : أنَّها ليست مزيدة ، بل باقية على معناها من النفي .

---

١ سورة النمل / ٢٤ .

٢ يُنظَر : التحرير والتنوير ١٩ / ٢٥٤ .

٣ يُنظَر : سورة الحديد / ٢٩ .

والثاني : أنَّها مزيدة ، والمعنى : وزيَّنَ لهم لأجل توقّعه سجودهم ، أو لأجل خوفه من سُجُودهم ، وعدم الزيادة أظهر .

الخامس : أنَّه خبر مبتدأ مضمر ، وهذا المبتدأ إمَّا أن يُقَدَّر ضميراً عائداً على (أَعْمَالَهُمْ) ، والقدير هي أَلاَّ يسجدوا ، فتكون (لاَ) على بابها من النفي ، وإمَّا أن يُقَدَّر ضميراً عائداً على (السَّبِيل) ، التقدير : هو أن لا يسجدوا ، فتكون (لاَ) مزيدة – على ما تقدَّم – ليصح المعنى .

وعلى الأوجه الأربعة المتقدِّمة لا يجوز الوقفُ على (يَهْتَدُونَ) ، لأنَّ ما بعده إمَّا معمول له أو لِمَا قبله من (زَيَّنَ) و (صَدَّ) ، أو بدل ممَّا قبله أيضاً من (أَعْمَالَهُمْ) ، أو من (السَّبِيل) على ما قُرِّرَ ، بخلاف الوجه الخامس ، فإنَّه مَبنيٌّ على مبتدأ مضمر ، وإنْ كان ذلك الضمير مُفَسراً بما سبق قبله ، وقد كتبت (أَلاَّ) موصولة غير مفصولة ، فلم تُكْتَبْ (أَنْ) منفصلة من (لاَ) ، فمن ثَمَّ : امتنع أن يُوقَف هؤلاء في الابتلاء والامتحان على (أَنْ) وحدها ، لاتصالها بلا في الكتابة ، بل يُوقَف لهم على (أَلاَّ) بجملتها ، كذا قال القُرَّاءُ، والنحويون متى سُئِلوا عن مثل ذلك وقفوا لأجل بيان كل كلمةٍ على حدتها ، لضرورة البيان، كونها كُتِبَت متصلة بـ (لا) غير مانعٍ من ذلك . ثُمَّ قول القُرَّاءِ : كتبت متصلة فيه تجوُّزٌ وتسامُح ؛ لأَنَّ حقيقة هذا أن يُثْبِتُوا صورة نُونٍ ويصلونها بلاء ، فيكتبونها (أَنْلاَ)، ولكن لما أدغمت فيما بعدها لفظاً ، وذهب لفظها إلى لفظ ما بعدها قالوا ذلك تسامحاً[1] .

وعن هذه القراءة : ((أَلاَّ يَسْجُدُوا لِلَّهِ)) قال ابن الأنباري : (فَهُمْ لا يَهْتَدُونَ) غير تام لمن شدد (أَلاَّ) ؛ لأنَّ المعنى : وزين لهم الشيطان أَلاَّ يَسْجُدُوْا . قال النحاس : هي (أَنَّ) دخلت عليها (لا) و (أَنَّ) في موضع نصب ؛ قال الأخفش : بـ (زَيَّنَ) ، أي : وزيَّن لهم لئلا يسجدوا لله . وقال الكسائي : بـ (فَصَدَّهُمْ) ، أي : فصدهم ألاَّ يسجدوا . وهو في الوجهين مفعول له .

---

[1] يُنظَر : اللباب في علوم الكتاب ١٥ / ١٤٥ – ١٤٦.

وقال اليزيدي وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش: (أَنَّ) بدل من (أَعْمَالَهُمْ) في موضع نصب، وقال أبو عمرو : و (أَنَّ) في موضع حفض على البدل من السبيل، وقيل: العامل فيها (لا يَهْتَدُونَ)، أي: فهم لا يهتدون أنْ يسجدوا لله؛ أي: لا يعلمون أنَّ ذلك واجب عليهم.

وعلى هذا القول (لا) زائدة ؛ كقوله : ((مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ)) ، من قوله ﷻ : ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾ ﴾[1]، أي ما منعك أن تسجد. وعلى هذه القراءة فليس بموضع سجدة ؛ لأنَّ ذلك خبر عنهم بترك السجود، إمَّا بالتزيين، أو بالصدِّ، أو بمنع الاهتداء[2].

ورجَّح النحَّاس قراءة التشديد ((أَلَّايَسْجُدُواْ)) لأنَّ الكلام بها متسقٌ، والخبر فيها يتبع بعضه بعضاً لا انقطاع في وسطه[3] .

القراءة الثانية: قراءة تخفيف اللاَّم ((أَلا يَسْجُدُوا))، ونسبها إلى الكسائي، وهي قراءة أيضاً لأبي جعفر، ورويس عن يعقوب، وابن عبَّاس، والزهري، والسلمي، وطلحة، وحميد، والأعرج، والحسن، والشنبوذي، والْمُطَّوِّعِيّ، وقتادة، وأبي العالية، والأعمش، وابن أبي عبلة[4]. وعدَّ (أَلاَ) حرف للاستفتاح، ويتعيَّن أن يكون (يسجدوا) مركَّباً من ياء النداء (يا) وفعل الأمر (اسجدوا)

---

١ سورة الأعراف / ١٢ .

[2] يُنظَر : الجامع لأحكام القرآن ١٣ / ١٨٦ .

[3] يُنظَر : إعراب القرآن ٥١٨/٢ ، و الجامع لأحكام القرآن ١٨٦/١٣ ، والقراءات في المعاجم اللغويَّة / ٤٣٥ .

[4] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٩ / ٢٥٥، وجامع البيان ٩٣/١٩، وإعراب القرآن ، للنحَّاس ٥١٧/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ١١٥/٤، والكشف عن وجوه القراءات ١٥٦/٢، وشرح الشاطبيَّة /٢٦١، والنشر ٣٣٧/٢، وروح المعاني ١٩١/١٩، والحجَّة في القراءات السبع /٢٧٠، ومعاني القرآن، للفراء ٢٩٠/٢، ومعاني القرآن، للأخفش ٤٢٩/٢ ، والكتاب ١٦٥/٢، والكشَّاف ٤٤٩/٢، والمحرَّر الوجيز ١٩٤/١١، ومشكل إعراب القرآن ١٤٧/٢، وتأويل مشكل القرآن /٣٠٦، والبحر المحيط ٦٨/٧، ومفاتيح الغيب ١٩١/٢٤، و الجامع لأحكام القرآن ١٨٥/١٣ – ١٨٦، وحجَّة القراءات /٥٢٦، وهمع الهوامع ٩/١، ٤٤/٣، وإعراب القراءات السبع وعللها ١٤٨/٢، والتذكرة في القراءات الثمان /٤٧٤، ومعجم القراءات، للخطيب ٥٠٥/٦.

فهو مبني على حذف النون، والمنادى محذوف، أي: (يا هؤلاء)، أو (يا قوم)؛ لأنَّ (يا) ينادى بها الأسماء دون الأفعال. وأنشد سيبويه :

يَـــا لَعْنَـــةُ اللَّـــهِ والأَقْـــوَامِ كُلِّهِـــمُ والصَّـــالِحِينَ عَلَـــى سَمْعَـــانَ مِـــنْ جِـــارِ[1]

قال سيبويه : (يا) لغير اللعنة ، لأنَّه لو كان للعنة لنصبها ، لأنَّه كان يصير منادى مضافاً، ولكن تقديره : يا هؤلاء لعنة الله ، والأقوام على سمعان . وحكى بعضهم سماعا عن العرب : (أَلاَ يَا ارْحَمُوْا أَلاَ يَا اصْدُقُوْا) . يريدون : أَلاَ يَا قَوْم ارْحَمُوْا اصْدُقُوْا ، فعلى هذه القراءة (اسْجُدُوا) في موضع جزم بالأمر ، والوقف في هذه على (أَلاَ يَا) ثمَّ الابتداء : (أُسجدوا) بهمزة مضمومة ، وحذفت همزة يا النداء ، وهمزة الوصل من (أُسجدوا) خطاً على مراد الوصل ، إذ رسم المصحف يسجدوا بغير ألفين لما سقط لفظاً سقطا خطاً . ولهم الوقف اختياراً على (أَلاَ) وحدها ، وعلى (يا) وحدها ؛ لأنَّهما حرفان منفصلان[2] . وجاء عن الكسائي أنَّه قال : ما كنت أسمع الأشياخ يقرأونها إلاَّ بالتخفيف على نيَّة الأمر[3] . وجوَّزوا أن يكون (ألاّ) كلمة واحدة بمعنى (هلاّ) فإنَّ هاءها تبدل همزة ، وبها قرأ ابن مسعود : ((هَلاَّ تَسْجِدُونَ لله)) ، بمعنى ألا تسجدون ، بالتاء على الخطاب ، وقرأها أُبيُّ بنُ كعبٍ : ((أَلاَ يَسْجُدُوْنَ لله)) ، فهاتان القراءتان حجة لمن خفّف[4].

---

[1] البيت من بحر البسيط، ولم أعرف قائله. يُنظَر: يُنظَر الكتاب ٢٢٠/٢، وشرح المفصل ٢٤/٢، والتصريح ٣٨/١، وأخبار أبي القاسم الزجاجي /٤٢، والجليس الصالح والأنيس الناصح ١٨٢/١، والكامل في اللغة والأدب ١٩٨/٣، إعراب القرآن، للنحَّاس ٢٠٧/٣، والأصول في النحو ٣٥٤/١، و الإنصاف في مسائل الخلاف ١١٨/١، والمفصل في صنعة الإعراب /٧٢، وشرح شذور الذهب، عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط١، ١٩٨٤م ١٤٧/١، واللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجَّاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م /٣٧.

[2] يُنظَر : الجامع لأحكام القرآن ١٣ / ١٨٧ ، والبحر المحيط ٦٩/٧ ، وإتحاف فضلاء البشر ٣٢٥/٢.

[3] يُنظَر : الجامع لأحكام القرآن ١٨٥/١٣–١٨٦، والكشف والبيان ٢٠٣/٧، ومعاني القرآن، للفراء ٢٥٦/٣، و إبراز المعاني من حرز الأماني ٣٣١/٢، وفتح القدير الجامع ١٩٠/٤، ومعجم القراءات، للخطيب ٥٠٥/٦ .

[4] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٩ / ٢٥٥ ، ومفاتيح الغيب ١٩٢/٢٤ ، و الجامع لأحكام القرآن ١٨٦/١٣ ، والكشف والبيان ٧ / ٢٠٣ ، والكشف والبيان / ١٦٧٥ ، والقراءات في المعاجم اللغويَّة /٤٣٥ .

وجاء عن الزجاج : أنَّ قراءة التخفيف تقتضي وجوب السجود دون التشديد . واختار أبو حاتم وأبو عبيدة قراءة التشديد . وقال : التخفيف وجه حسن إلاَّ أنَّ فيه انقطاع الخبر من أمر سبأ ، ثمَّ رجع بعد إلى ذكرهم ، والقراءة بالتشديد خبر يتبع بعضه بعضا لا انقطاع في وسطه . ونحوه قال النحاس ؛ حيث قال : إنَّ قراءة التخفيف بعيدة ؛ لأنَّ الكلام يكون معترضاً ، وقراءة التشديد يكون الكلام بها متَّسِقاً ، وأيضا فإنَّ السواد على غير هذه القراءة – على زعمه – ؛ لأنَّه قد حذف منه ألفان ، وإنَّما يختصر مثل هذا بحذف ألف واحدة نحو: يا عيسى بن مريم . وابن الأنباري قال : إنَّ ألف (اسْجُدُوا) سقطت كما تسقط مع هؤلاء إذا ظهر ، ولمَّا سقطت ألف (يا) واتصلت بها ألف (اسْجُدُوا) سقطت ، فعدَّ سقوطها دلالة على الاختصار ، وإيثاراً لما يخف وتقل ألفاظه .

وقال الجوهري في آخر كتابه : وقال بعضهم ومنهم أبو حيَّان : إنَّ (يا) إنَّما هو حرف تنبيه ، لا ندائيَّة ،كأنَّه قال : ألا اسجدوا لله ، وأنَّه جُمِع بينها وبين (أَلاَ) للتأكيد، وجاز ذلك لاختلاف الحرفين ، وقصد المبالغة في التوكيد ، فلما أدخل عليه (يا) للتنبيه سقطت الألف التي في (اسْجُدُوا) لأنها ألف وصل ، وذهبت الألف التي في (يا) لاجتماع الساكنين ؛ لأنَّها والسين ساكنتان[1] . كما قال ذو الرمَّة :

أَلاَ يَا اسْلَمِي يا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى وَلاَ زالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ[2]

وقال الجرجاني : هو كلام معترض من الهدهد أو سليمان أو من الله . أي ألا ليسجدوا؛ كقوله ﷻ : ﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُواْ

---

[1] يُنظَر : الجامع لأحكام القرآن ١٣ / ١٨٧ – ١٨٨ ، والبحر المحيط ٦٩/٧ ، وإتحاف فضلاء البشر ٣٢٥/٢ .

[2] البيت من بحر الطويل . يُنظَر : ديوان ذي الرمَّة /٢٩٠ ، ومجاز القرآن ٩٤/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٤٩/٢، وأمالي الشجري ١٥١/٢ ، والمقاصد النحويَّة ٦/٢ ، والتصريح ١٨٥/١ ، وهمع الهوامع ١١١/١ ، ٤/٢، ٧٠ ، وشرح شواهد المغني ٦١٧/٢ ، وشرح الأشموني ٣٧/١ ، ٢٢٨ ، و الدرر اللوامع ٨١/١ ، ٢٣/٢ ، ٨٦، والمحرَّر الوجيز ١٩٥/١١ ، والجامع لأحكام القرآن ١٨٧/١٣ ، والإنصاف ١٠٠/١ ، والبحر المحيط ٦٩/٧، ومغني اللبيب ٢٤٣/١ ، واللباب في علوم الكتاب ١٥ / ١٤٣ .

يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾ ﴾[1]، قيل : إنَّه أمر أي ليغفروا . وتنتظم على هذا كتابة المصحف ؛ أي ليس ها هنا نداء . وقال ابن عطيَّة : قيل هو من كلام الهدهد إلى قوله (الْعَظِيمِ) وهو قول ابن زيد وابن إسحاق ؛ ويعترض بأنَّه غير مخاطب ، فكيف يتكلَّم في معنى شرع . ويحتمل أن يكون من قول سليمان لما أخبره الهدهد عن القوم . ويحتمل أن يكون من قول الله تعالى، فهو اعتراض بين الكلامين وهو الثابت مع التأمل ، وأمَّا قراءة التشديد في (أَلاَّ) تعطي أنَّ الكلام للهدهد ، وقراءة التخفيف تمنعه ، والتخفيف يقتضي الأمر بالسجود لله عزَّ وجلَّ للأمر. جاء عن الزمخشري : أنَّ سجدة التلاوة واجبة فيهما جميعا ؛ لأنَّ مواضع السجدة إمَّا أمر بها، أومدح لمن أتى بها ، أو ذمٌّ لمن تركها ، وإحدى القراءتين أمر بالسجود والأخرى ذمٌّ للتَّارك، وبهذا قال ابن عاشور[2].

وقالوا أيضاً عن الكسائي أنَّه يقف على (ألاَ) ، وعلى (يا) ، وعلى (اسجدوا)، وإذا ابتدأ (اسجدوا) ابتدأ بالضمِّ . وأيضاً يجوز الوقف على (يهتدون) في الآية السابقة ، وتبتدئ (ألاَ يسجدوا) على هذه القراءة ، ومعلوم في علم القراءات، أنَّه إذا قيل لك : قف على كل كلمة بانفرادها في قراءة الكسائي ، أنَّك تقف في قوله : (أَلاَ يَسْجُدُوا) ، ثلاث وقفات ، الأولى : أن تقف على (أَلاَ) . والثانية : أن تقف على (يا) . والثالثة : أنْ تقف على اسجدوا ، وهذا الوقف وقف اختبار لا وقف اختيار، وأمّا على قراءة الجمهور ، فإنَّك تقف وقفتين فقط : الأولى : على (أَلاَّ) ، ولا تقف على أنْ لأنَّها مدغمة في (لا) ، والثانية : أنَّك تقف على (يَسْجُدُوا)[3] .

---

١ سورة الجاثية / ١٤ .

[2] يُنظَر : الجامع لأحكام القرآن ١٣ / ١٨٨ ، وإعراب القرآن ٥١٨/٢ ، والقراءت في المعاجم اللغويَّة /٤٣٥.

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٩ / ٢٥٥ ، وجامع البيان ٩٣/١٩ ، وإعراب القرآن ، للنحَّاس ٥١٧/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١١٥/٤ ، والكشف عن وجوه القراءات ١٥٦/٢ ، وشرح الشاطبيَّة /٢٦١ ، والنشر ٣٣٧/٢، وروح المعاني ١٩١/١٩ ، والحجَّة في القراءات السبع /٢٧٠ ، ومعاني القرآن ، للفراء ٢٩٠/٢ ، ومعاني القرآن، للأخفش ٤٢٩/٢، والكتاب ١٦٥/٢ ، والكشَّاف ٤٤٩/٢ ، والمحرَّر الوجيز ١٩٤/١١ ، ومشكل إعراب القرآن ١٤٧/٢ ، وتأويل مشكل القرآن /٣٠٦ ، والبحر المحيط ٦٨/٧ ، ومفاتيح الغيب ١٩١/٢٤ ، والجامع لأحكام القرآن ١٨٥/١٣ – ١٨٦،

وقال : إنَّه يجوز أن يكون المصدر المسبوك من ((أَلاَّ يَسْجُدُوْا)) بدل بعض من (أعمالهم)، من قوله ﷻ : ﴿ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾[1]، وما بينهما اعتراض .

وجَعْل (يسجدوا) مركباً من ياء النداء المستعملة تأكيداً للتنبيه ، و(فَعْلَل) أمر من السجود كقول ذي الرُّمَّة :

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى وَلاَ زالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ[2]

وذكر لا يلائم رسم المصحف إلاَّ أنْ يُقال : إنَّه رسم كذلك على خلاف القياس[3] .

وأنَّ في منتهى هذه الآية موضع سجود تلاوة تحقيقاً للعمل بمقتضى قوله : (ألا يسجدوا لله) ، وسواء قرئ بتشديد اللام من قوله : (ألاّ يسجدوا) أم بتخفيفها ؛ لأنَّ مآل المعنى على القراءتين واحد ، وهو إنكار سجودهم لغير الله ؛ لأنَّ الله هو الحقيق بالسجود[4] .

واختلف النحويون في الـ (يَا) على قَوْلين :

أحدهما : وهُوَ قول الفَارسيِّ إنَّها لمِجَرَّد التَّنْبِيه ، فلا يقدَّر مُنادى مَحْذُوف، ولذلك باشَرَت الحَرْف .

والثَّاني : أنَّ المُنَادَى مَحْذُوف ، وهذا الخلاف جَارٍ فيها إذا باشَرَتْ حَرْفاً أو فِعْلاً .

وحجَّة القراءات / ٥٢٦ ، وهمع الهوامع ٩/١ ، ٤٤/٣ ، وإعراب القراءات السبع وعللها ١٤٨/٢ ، والتذكرة في القراءات الثمان /٤٧٤ ، وأضواء البيان ٣٠ / ٨ ، ومعجم القراءات ، للخطيب ٥٠٥/٦ .

[1] سورة النمل / ٢٤ .

[2] البيت من بحر الطويل . يُنظَر : ديوان ذي الرمَّة /٢٩٠ ، ومجاز القرآن ٩٤/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٤٩/٢، وأمالي الشجري ١٥١/٢ ، والمقاصد النحويَّة ٦/٢ ، والتصريح ١٨٥/١ ، وهمع الهوامع ١١١/١ ، ٤/٢، ٧٠ ، وشرح شواهد المغني ٦١٧/٢ ، وشرح الأشموني ٣٧/١ ، ٢٢٨ ، و الدرر اللوامع ٨١/١ ، ٢٣/٢ ، ٨٦، والمحرَّر الوجيز ١٩٥/١١ ، والجامع لأحكام القرآن ١٨٧/١٣ ، والإنصاف ١٠٠/١ ، والبحر المحيط ٦٩/٧، ومغني اللبيب ٢٤٣/١ ، واللباب في علوم الكتاب ١٥ / ١٤٣ .

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٩ / ٢٥٥ .

[4] التحرير والتنوير ١٩ / ٢٥٦ .

والذين رجَّحوا أن تكون (يا) للتنبيه – وهم الأخفش ، وأبو الحسن بن عصفور، وأبو حيَّان ، والقرطبي ، وغيرهم[1] – كما في قراء الكسائيّ ، قراءة تخفيف اللاَّم ((أَلا يَسْجُدُوا)) ، من قوله ﷻ : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾[2] ، قالوا : لِئَلاَّ يؤدِّي إلى حذفٍ كثير من غير بقاءِ ما يدلّ على المحذوف، لأنَّك ترى أنَّ جملة النداء حذفت ، فلو ادَّعَيْتَ حَذْفَ المنَادى ، وهم يرون أنَّ المنادى لا يجوز حذفه؛ لأنَّه قد حذف الفعل العامل في النِّداء ، وانحذف فاعله لحذفه، ولو حذفنا المنادى، لكان في ذلك حذف جملة النداء ، وحذف متعلّقه وهو المنادي، فكان ذلك إخلالاً كبيراً. وإذا أبقينا المنادى ولم نحذفه ، كان ذلك دليلاً على العامل فيه جملة النداء. وليس حرف النداء حرف جواب ، كنعم ، ولا ، وبلى ، وأجل ؛ فيجوز حذف الجمل بعدهنّ لدلالة ما سبق من السؤال على الجمل المحذوفة . فهم يرون أنَّ الـ (يا) في هذه التراكيب حرف تنبيه أكّد به (أَلا) التي للتنبيه ، وجوَّزوا ذلك لاختلاف الحرفين ، ولقصد المبالغة في التوكيد . وردُّوا على من قال : إنَّ قبلها حرف تنبيه آخر ، وهو (أَلا) بأنَّ ذلك الجمع بينهما تأكيداً ، وأنَّه إذا كان قد وجد التأكيد في اجتماع الحرفين المختلفي اللفظ العاملين كما في قول الأسود بن يعفر النهشلي :

فَأَصْبَحْنَ لاَ يَسْأَلْنَنِي عَنْ بِمَا بِهِ أَصَعَّدَ فِيْ عُلْوِ الهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا[3]

وأيضاً فقد جمعوا بين الحرفين العاملين المتَّحِدِي اللفظ والمعنى كقول مسلم بن معبد الوالبي:

فَلاَ وَاللَّهِ لاَ يُلْفَى لِمَا بِي وَلاَ لِلمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ[4]

---

[1] يُنظَر : معاني القرآن ، للأخفش ٦٤٩/٢ ، والبحر المحيط ٦٩/٧ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١٤٢/١٥، وأضواء البيان ٣٠ / ١٠ .

[2] سورة النمل / ٢٥ .

[3] يُنظَر : ديوانه /٢١، ومغني اللبيب ٣٥٤/٢، وشرح الأشموني ٨٣/٣، وأوضح المسالك ٨٩/٢، والتصريح /١٢، ١٣٠، ولسان العرب (صعد) ، وخزانة الأدب ٥٢٧/٩ – ٥٢٩ ، وهمع الهوامع ٢٢/٢ ، ٧٨/٣٠ ، ١٥٨، والبحر ١٣٦/٢ ، والدُّرُّ المصون ٥١٦/١، واللباب في علوم الكتاب ٢١٠/٣.

[4] يُنظَر : خزانة الأدب ٣٠٨/٢ ، ٣١٢ ، ١٥٧/٥ ، ٥٢٨/٩ ، ٥٣٤ ، ١٩١/١٠ ، ٢٦٧/١١ ، ٢٨٧، ٣٣٠، والدرر اللوامع ١٤٧/٥ ، ٥٣/٦ ، ٢٥٦ ، وشرح شواهد المغني /٧٧٣ ، والصاحبي في فقه اللغة /٥٦، والإنصاف

وأنَّه جاز ذلك ، وإن عُدَّ ضرورة أو قليلا ، فاجتماع غير العاملين ، وهما مختلفا اللفظ، يكون جائزاً ، وليس (يا) في قوله :

يَـــا لَعْنَـــةُ اللَّـــهِ والأَقْـــوَامِ كُلِّهِـــمُ والصَّـــالِحِينَ عَلَـــى سَمْعَـــانَ مِـــنْ جِـــارِ[1]

حرف نداء عندهم ، بل هي حرف تنبيه جاء بعده المبتدأ ، وليس مما حذف منه المنادى عندهم لما سبق[2] .

وقد كثر مباشرة الـ (يا) لفعل الأمر ، وقبلها (أَلاَ) التي للاستفتاح ، كقول حميد بن ثور الهلالي :

أَلاَ يَـا اسْـلَمِي ثُمَّ اسْـلَمِي ثُـمَّـتَ اسْـلَمِي ثَـــــلاَثَ تَحِيَّـــــاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلَّـــــمِ[3]

وقول ذي الرمَّة :

أَلاَ يَـا اسْـلَمِي يَـا دَارَ مَـيَّ عَلَـى البِلَـى وَلاَ زالَ مُـــنْهَلاً بِجَرْعَائِـــكِ القَطْـــرُ[4]

/٥٧١ ، والجني الداني /٨٠ ، ٣٤٥ ، والخصائص ٢٨٢/٢ ، وسرُّ صناعة الإعراب /٢٨٢ ، ٣٣٢ ، ووصف المباني /٢٠٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، وشرح التصريح ١٣٠/٢ ، ٢٣٠ ، والمحتسب ٢٥٦/٢، والمقاصد النحويَّة ١٠٢/٤ ، والمقرب ٣٣٨/١ ، واللباب في علوم الكتاب ٤٥٩/٥ ، وهمع الهوامع ١٢٥/٢، ١٥٨ ، والدرُّ المصون ١٨٣/٢ ، وأوضح المسالك ٣٤٣/٣ ، ومغني اللبيب /١٨١ .

[1] البيت من بحر البسيط ، ولم أعرف قائله . يُنظَر : يُنظَر الكتاب ٢٢٠/٢ ، وشرح المفصل ٢٤/٢ ، والتصريح ٣٨/١، وأخبار أبي القاسم الزجاجي / ٤٢ ، والجليس الصالح والأنيس الناصح ١/ ١٨٢ ، والكامل في اللغة والأدب ١٩٨/٣، إعراب القرآن ، للنحَّاس ٣ / ٢٠٧ ، والأصول في النحو ١ / ٣٥٤ ، و الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١١٨ ، و المفصل في صنعة الإعراب / ٧٢ ، وشرح شذور الذهب ١ / ١٤٧ ، واللامات / ٣٧ .

[2] يُنظَر : اللباب في علوم الكتاب ١٥ / ١٤٣ ، وأضواء البيان ٣٠ / ١٠ .

[3] البيت من بحر الطويل. يُنظَر: ملحق ديوان حميد بن ثور /١١٣، وشرح المفصَّل ٣٩/٣، واللباب في علوم الكتاب ١٤٣/١٥.

[4] البيت من بحر الطويل . يُنظَر : ديوان ذي الرمَّة /٢٩٠ ، ومجاز القرآن ٩٤/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٤٩/٢، وأمالي الشجري ١٥١/٢ ، والمقاصد النحويَّة ٦/٢ ، والتصريح ١٨٥/١ ، وهمع الهوامع ١١١/١ ، ٤/٢ ، ٧٠ ، وشرح شواهد المغني ٦١٧/٢ ، وشرح الأشموني ٣٧/١ ، ٢٢٨ ، و الدرر اللوامع ٨١/١ ، ٢٣/٢، ٨٦، والمحرَّر الوجيز١٩٥/١١ ، والجامع لأحكام القرآن ١٨٧/١٣ ، والإنصاف ١٠٠/١ ، والبحر المحيط ٦٩/٧، ومغني اللبيب ٢٤٣/١ ، و اللباب في علوم الكتاب ١٥ / ١٤٣ .

وقول جَرِير بن عَطِيّة بن الخَطَفَي[1] :

يـــا حَبَّـــذَا جَبَـــلُ الرَّيَّـــانِ مـــن جَبَـــلٍ وَحَبّـــذا سَـــاكِنُ الريّـــانِ مَـــن كانَـــا[2]

على القول بفعليّة " حَبَّذَا " ولا يُفعل ذَلِكَ إلاَّ بـ (يَا) خَاصَّة ، دون سائر حُرُوف النِّدَاء ، لأنَّها أمُّ البَابِ ، وقد كثرت مُبَاشرَتُها لـ (لَيْتَ) دون سَائِرِ الحُرُوف .

وقد جاء ذلك وإنْ لم يكن قبلها (أَلاَ) ، كقول العجَّاج[3] :

يـــا دَارَ هِنْـــدٍ يَـــا اسْـــلَمِي ثُمَّ اسْـــلَمِي بِسَمْسَـــمٍ أَوْ عَـــنْ يَمِـــينِ سَمْسَـــمِ[4]

فعلم أنَّ قراءة الكسائي قويَّة ، لكثرة دَوْرِها في لغتهم ، وقد سمع ذلك في النَّثْر، سُمِعَ بَعْضُهم يقول : (أَلاَ يَا ارحَمُونِي ، أَلاَ يا تصدَّقُوا علينا)[5] ، وأمَّا قوله :

---

[1] ونسبه أبو الفرج الأصفهاني ، و المعافى بن زكريا إلى بشَّار في قصيدة مدح بها جارية قال في مطلعها :

وذاتِ دَلٍّ كأن البدرَ صُورَتُها باتَتْ تُغنّي عميدَ القلبِ سكرانَا

إنّ العيونَ التي في طَرْفِها حَوَرٌ قَتَلْننا ثُمَّ لم يُحيِينَ قتلانَا

ويُروى أيضاً لابن الرومي ، من قصيدة مطلعها : قل يا أبا حسن لا زلتَ في مِنَنٍ يا ماليءَ القلب والأذنين إحسانا

يُنظَر : ديوان بشار بن برد / ١٠٥٧ ، وديوان ابن الرومي / ٤٨٦٦ ، والأغاني ٣ / ١٥٩ ، الجليس الصالح والأنيس الناصح ١ / ٨٩ ، و مصارع العشاق / ١٩٠.

[2] البيت من بحر البسيط ، من قصيدة طويلة يقول في مطلعها :

بَانَ الخَليطُ، وَلَوْ طُوِّعْتُ ما بَانَا وقطعوا منْ حبالِ الوصلِ أقرانا

يُنظَر : ديوان جرير / ٦٦٢، والحلل في شرح أبيات الجمل / ٢٣، والحماسة البصرية /١٤٣، والزهرة /٨٦، والصبح المنبي عن حيثية المتنبِّي / ١١١ ، وحماسة الظرفاء / ١٤ ، وخزانة الأدب ١١ / ٢٠٩ ، وصبح الأعشى في صناعة الإنشا، القلقشندي، أحمد بن علي القلقشندي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٧م ١٢ / ٣٨٤ ، وقرى الضيف ، إبن أبي الدنيا، عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس ، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٩٩٧م ٢٢٧/١، وقطب السرور في أوصاف الخمور، الرقيق القيرواني /٣٥، ويتيمة الدهر في تفسير سورة العصر، أحمد بن محمد الشرقاوي / ٥٦ .

[3] وقيل لرؤبة .

[4] البيت من الرجز . ويُروى : (يا دار سلمى) . يُنظَر : مجاز القرآن ٩٤/٢ ، والخصائص ١٦٩/٢ ، والإنصاف ١٠٢/٢ ، وشرح المفصَّل ١٣/١٠ ، ولسان العرب (سمسم) ، و شرح شواهد الشافية ٤٢٨/٤ ، واللباب في علوم الكتاب ١٥ / ١٤٤ .

[5] يُنظَر : معاني القرآن ٢٩٠/٢ ، والبحر المحيط ٦٩/٧ .

يَـــا لَعْنَـــةُ اللَّـــهِ والأَقْـــوَامِ كُلِّهِـــمُ والصَّـــالِحِينَ عَلَـــى سَمْعَـــانَ مِـــنْ جِـــارِ[1]

فمن خلال كلِّ الشواهد السابقة يحتمل أن تكون (يَا) للنِّداء ، والمنادى محذوف، أوأن تكون للتنبيه ، فالذين قالوا أنَّها للتنبيه ذكرنا حججهم سابقاً[2] .

وأمَّا الآخرون (وهم سيبويه والجمهور) الذين قالوا بأنَّ الـ (يا) للنِّداء ، والمنادى محذوف، وأنَّه لا يجوز أن يكرَّر التنبيه ، وأنَّه معلوم أنَّ حذف المنادى مع إثبات أداة النداء، ودلالة القرينة على المنادى المحذوف مسموع في كلام العرب ، وقالوا في قراءة التخفيف المنسوبة إلى الكسائي ((أَلا يَسْجُدُواْ للَّـهِ)) أنَّ (أَلا) حرف تنبيه واستفتاح ، وأن تكون الـ (يا) حرف نداء فيوقف عليها بالألف على تقدير يا قوم ، ثمَّ يبتدئ (اسجدوا) وهو فعل أمر ، وكان حق الخط على هذه القراءة أن يكون هكذا (أَلاَ يَا اسْجُدُوْا) ولكن الصحابة رضي الله عنهم أسقطوا الألف من (يا) ، و همزة الوصل من (اسجدوا) خطاً ووصلوا الياء بسين اسجدوا فصارت صورة الخط ((أَلا يَسْجُدُواْ للَّـهِ)) ، ووجه بعض أهل العلم إسقاطهما في الخطِّ ، بأنَّهما لما سقطتا في اللَّفظ ، سقطتا في الكتابة ، قالوا: ومثل ذلك في القرءان كثير . وأنَّ المنادى محذوف ، وتقديره : ألا يا هؤلاء اسجدوا، وأنَّ حذف المنادى مع ذكر أداة النداء أسلوب عربي معروف ، ثمَّ ذكروا هذه الأمثلة السابقة[3]، وقول عنترة في معلقته :

---

[1] البيت من بحر البسيط ، ولم أعرف قائله . يُنظَر : يُنظَر الكتاب ٢٢٠/٢ ، وشرح المفصل ٢٤/٢ ، والتصريح ٣٨/١، وأخبار أبي القاسم الزجاجي / ٤٢ ، والجليس الصالح والأنيس الناصح ١/ ١٨٢ ، والكامل في اللغة و الأدب و٣ / ١٩٨ ، إعراب القرآن ، للنحَّاس ٣ / ٢٠٧ ، والأصول في النحو ١ / ٣٥٤ ، و الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ١١٨ ، و المفصل في صنعة الإعراب / ٧٢ ، وشرح شذور الذهب ١ / ١٤٧ ، واللامات /٣٧ .

[2] يُنظَر : اللباب في علوم الكتاب ١٥ / ١٤٢ – ١٤٥ .

[3] يُنظَر : الكتاب ٢٢٠/٢ ، وشرح المفصل ٢٤/٢ ، والتصريح ٣٨/١ ، وأخبار أبي القاسم الزجاجي / ٤٢ ، والجليس الصالح والأنيس الناصح ١/ ١٨٢ ، والكامل في اللغة و الأدب و٣ / ١٩٨ ، وشرح شذور الذهب ١ / ١٤٧، والتسهيل لعلوم التنزيل / ١٣٢٠ ، واللامات / ٣٦ ، وفتح القدير ١٥٤/٤، وأضواء البيان ١٩/ ١٨٧، ٨/٣٠.

يـــا شـــاةَ مـــا قَـــنَصٍ لِمَـــنْ حَلَّـــتْ لـــهُ حَرُمَـــــتْ عَلَـــــيَّ وَلَيْتَهـــــا لَمْ تَحْـــــرُمِ[1]

يعني : يا قوم انظروا شاة قنص . وقول ذي الرمة السابق :

أَلاَ يَـــا اسْـــلَمِي يَـــا دَارَ مَـــيَّ عَلَـــى البِلَـــى وَلاَ زالَ مُـــــنْهَلاً بِجَرْعَائِـــــكِ القَطْـــــرُ[2]

يعني : يا هذه اسلمي ، وذكروا أيضاً من القرآن ، منها : أنَّ أداة النداء في قوله: (يا ويلتنا) ينادى بها محذوف ، وأنَّ ما بعدها مفعول فعل محذوف ، والتقدير كما ذكره : يا من بحضرتنا انظروا هلكتنا ، وقال ابن مالك : إنْ وليها دعاء كهذا البيت أو أمر نحو (ألا يا اسجدوا) فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو (يا آدم اسكن) (يا نوح اهبط) ونحو (يا مالك ليقض علينا ربك) وإلا فهي للتنبيه[3] .

واعلم أَنَّ الوقف عند الكسائي على (يَهْتَدُونَ) تامّ[4] ، وله أن يقف على (أَلاَ يَا) معاً ، ويبتدئ (أُسْجُدُوا) بهمزة مضمومة . وله أن يقف على (أَلاَ) وحدها[5]، وعلى (يَا) وحدها ، لأَنَّهما حرفان منفصلان وهذا الوقفان وقفا اخْتبارٍ لا اختيار ؛ لأَنَّهما حرفان لا يتمُّ

---

[1] يُنظَر : خزانة الأدب ١٢٣/٦، ١٢٥، وتاج العروس (شنه) ٤٢٣/٣٦، (شوي) ٤٠١/٣٨، وتهذيب اللغة (وشى) ١٣١/٤، و لسان العرب (شوه) ٥٠٨/١٣، وشرح الكافية، للرَّضي ٥٥/٣، والحماسة البصرية /١٠، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ١٠٣/١، و جمهرة أشعار العرب /٥٠، وحياة الحيوان الكبرى ٣٧٤/١ .

[2] البيت من بحر الطويل . يُنظَر : ديوان ذي الرمَّة /٢٩٠ ، ومجاز القرآن ٩٤/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٤٩/٢، وأمالي الشجري ١٥١/٢ ، والمقاصد النحويَّة ٦/٢ ، والتصريح ١٨٥/١ ، وهمع الهوامع ١١١/١ ، ٤/٢ ، ٧٠، وشرح شواهد المغني ٦١٧/٢ ، وشرح الأشموني ٣٧/١ ، ٢٢٨ ، و الدرر اللوامع ٨١/١ ، ٢٣/٢ ، ٨٦، والمحرَّر الوجيز ١٩٥/١١، والجامع لأحكام القرآن ١٨٧/١٣ ، والإنصاف ١٠٠/١ ، والبحر المحيط ٦٩/٧، ومغني اللبيب ٢٤٣/١ ، واللباب في علوم الكتاب ١٥ / ١٤٣ .

[3] يُنظَر : شرح شذور الذهب ١ / ١٤٧ ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك : محمد بن عبدالله ، (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : محمد كامل بركات ، القاهرة ، دار الكاتب العربي ، ١٩٦٨م / ١٧٩ ، وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك / ٤ – ٦ ، ومغني اللبيب / ٤٨٩ ، وأضواء البيان ١٩ / ١٨٧ .

[4] يُنظَر : الهدي في بيان الوقف والابتداء /٢٨٤ ، واللباب في علوم الكتاب ١٥ / ١٤٤ .

[5] يُنظَر : الكشَّاف ١٤٠/٣ ، واللباب في علوم الكتاب ١٥ / ١٤٤ .

معناهما إلاَّ بما يتَّصلان به ، وإنَّما فعله القرَّاء امتحاناً وبياناً . فهذا توجيه قراءة الكسائي ، والخَطْبُ فيها سهل[1] .

٢ . حذف النون :

أ. حذف نون الوقاية

من القراءات القرآنيَّة التي ذكرها ابن عاشور وكان وجه الاختلاف فيها من قبيل الظواهر النَّحويَّة حذف نون الوقاية جاء ذلك في :

١. قوله ﷻ : ﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ ۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ ۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ۗ وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾[2] فقد ذكر ابن عاشور في ((أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى)) قراءات ، وهي :

القراءة الأولى : قراءة حذف النون ((أَتُحَاجُّوْنِي)) ونسبها إلى نافع ، وابن عامر، وأبي جعفر ، وهي قراءة أيضاً لابن ذكوان ، وهشام من طريق عبدان عن الحلواني والدواجني[3]، وأنَّ

---

[1] يُنظَر : اللباب في علوم الكتاب ١٥ / ١٤٥ ، وإبراز المعاني /٤٢٣ – ٤٢٤ .

٢ سورة الأنعام / ٨٠ .

٣ يُنظَر : التحرير والتنوير ٧ / ٣٢٧، والكتاب ١٥٤/٢، والسبعة في القراءات /٢٦١ ، والكشف عن وجوه القراءات ٤٣٦/١، وشرح اللمع /٣٨١ ، وغرائب القرآن ١٣٧/٧، وإعراب القرآن ، للنحَّاس ٥٦٠/١، والتَّبصرة والتَّذكرة، لأبي محمَّد عبدالله بن علي بن إسحاق الصَّيْمَرِيّ ، من نحاة القرن الرابع الهجري ، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، ط١ ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م /٤٢٨ ، وإعراب القراءات السبع وعللها ١٦٢/١، ورصف المباني /٣٦٣ ، والحجة في القراءات السبع /١٤٣، وحجَّة القراءات /٢٥ ، وحاشية الجمل ٥٤/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٥١٣/١، والمبسوط /١٩٧، والتبيان في تفسير القرآن ١٨٧/٤، وإتحاف فضلاء البشر /٢١٢، والمحرَّر الوجيز ٢٦٤/٥، وشرح الشاطبية /١٩٤، ومجمَّع البيان ١١٤/٧، ومفاتيح الغيب ٥٩/١٣، والنشر ٢٥٠/٢، والكشف

أصله ((أَتُحَاجُّوْنني)) بنونين ؛ الأولى نون الإعراب (علامة الرفع)، والثانية (نون الوقاية) ، وفي مثل هذه الحالة ثلاث لغات : الفكُّ وتركهما على حالهما ، والإدغام، والحذف ، وهذه القراءة هي على لغة الحذف ، فحذفت إحدى النونين للتخفيف ، وذكر أنَّ المحذوفة هي الثانية التي هي نون الوقاية على اختيار أبي علي الفارسي ؛ لأنّ الأولى نون الإعراب ، وأمّا الثّانية فهي موطّئة لياء المتكلّم فيجوز حذفها تخفيفاً ،كما قالوا : (ليْتِي) في (لَيْتَنِي) . وأنَّ سيبويه يرى أنّ المحذوفة هي الأولى (نون الإعراب) ؛ لأنّ الثانية جُلِبت لتحْمِل الكسرة المناسبة للياء ونون الرفع لا تكون مكسورة ، وأيَّاً ما كان فهذا الحذف مستعمل لقصد التخفيف[1] .

وذكر أنَّه جاء عن أبي عمرو بن العلاء : أنّه لحَّن هذه القراءة ، ثمَّ علَّق عليه : بأنَّه إنْ صحّ ذلك عن أبي عمرو فهو مخطئ في زعمه ، وإلاَّ فإنَّ الخطأ عند مَنْ عزاه إليه[2].

واختلف النُّحاة في أيَّتهما المحذوفة : فمذهب سيبويه[3] ومَنْ تبعه أنَّ النون المحذوفةَ هي الأُولى (نونَ الرفع) ، ومذهب الأخفش ومَنْ تبعه أنَّ النون المحذوفة هي الثانية (نون الوقاية).

وسنبدأ باستدلال سيبويه ومن تبعه على أنَّ المحذوفة هي نون الرفع :

حيث قالوا بأنَّ نونَ الرفع قد عُهِد حَذْفُها دون ملاقاة مِثْلٍ رفعاً ، ومنها : ما أنْشد أبو طالب :

فإنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ مَا صَنَعْتُمُ سَتَحْتَلبُوْهَا لاَقِحاً غَيْرَ بَاهِلِ[4]

عن وُجوه القراءات ٤٣٦/١، والبحر المحيط ١٦٩/٤، وروح المعاني ٢٠٤/٧، وزاد المسير ٧٦/٣، والدُّرُّ المصون ١٦/٥، وشرح التسهيل ٣١/١، ومعجم القراءات ، للخطيب ٤٦٨/٢.

١ يُنظَر : التحرير والتنوير ٧ / ٣٢٧ .

٢ يُنظَر : التحرير والتنوير ٧ / ٣٢٨ ، والجامع لأحكام القرآن ٢٩/٧ ، وإعراب النحَّاس ٥٦٠/١ .

[3] يُنظَر : الكتاب ١٥٤/٢ .

٤ البيت من بحر الطويل . الباهل : المطلقة بلا راع . يُنظَر : ديوان أبي طالب / ٦٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢١١/١، والسيرة النبويَّة، عبد الملك بن هشام بن أيُّوب الحميري المعافري، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ ٢٧٨/١، والبحر المحيط ٤٩٢/٢، وشواهد التوضيح /١٧٣، واللباب في علوم الكتاب٣١٥/٥ ، وإعراب القرآن ، لابن سيده ٣ / ٧٧ ، والدُّرُّ المصون ٣/ ٢٤٨ ، ١٦/٥ .

أي : فستحتلبونها ، لا يقال : إنَّ النون حُذِفَتْ جزماً في جواب الشرط ؛ لأنَّ الفاء هنا واجبة الدخول لعدم صلاحية الجملة الجزائية شرطاً ، وإذا تقرَّر وجوبُ الفاء ، وإنَّما حُذِفت ضرورةً ثبت أنَّ نون الرفع كان مِنْ حقها الثبوت[1] إلاَّ أنَّها حُذِفَتْ ضرورة ، وأنشدوا أيضاً قوله :

أبيتُ أَسْرِي ، وتَبِيْتِي تَدْلُكِي وَجْهَكِ بالْعَنْبَرِ وَالمِسْكِ الذَّكِي[2]

أي : تبيتين وتَدْلُكين ، وفي الحديث : ((والذي نفسي بيده لا تَدْخلوا الجنَّة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابُّوا))[3] ، فـ (لا) الداخلة على (تدخلوا) و (تؤمنوا) نافية لا ناهية ، لفساد المعنى عليه ، وإذا ثَبَتَ حَذْفُها دون ملاقاةِ مِثْلٍ رَفْعاً ، فلإنْ تُحْذَفَ مع ملاقاة مِثْلٍ استثقالاً بطريق الأَوْلى والأحرى ، وأيضاً فإنَّ النون نائبة عن الضمَّة ، والضمَّةُ قد عُهِد حَذْفُها في فصيح الكلام كقراءةِ أبي عمرو : ((يَأْمُرُكُمْ)) من قوله ﷻ : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٦٧﴾ ﴾[4] ، و ((يَنصُرْكُمُ))[5] من قوله ﷻ : ﴿ إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ ۗ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١٦٠﴾ ﴾[6] ، و ((يُشْعِرُكُمْ يُشْعِرُكُمْ)) من قوله ﷻ : ﴿ وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۖ

---

١ يُنظَر : الدُّرُّ المصون ١٦/٥، واللباب في علوم الكتاب ٣١٥/٥.

٢ البيت من الرجز ، ولم أعرف قائله . يُنظَر : الخصائص ٣٨٨/١ ، والمحتسب ٢٢/٢ ، ولسان العرب (دلك)، ورصف المباني /٣٦١ ، وهمع الهوامع ٥١/١ ، والتوضيح والتصحيح /١٧٣ ، وارتشاف الضرب /٢٤١٣، وشرح التصريح ١١١/١، وشرح الجمل ٥٩٤/٢ ، وضرائر الشعر /١١٠، والدرر اللوامع ٢٧/١، وخزانة الأدب ٣٣٩/٨ ، والدُّرُّ المصون ٢٤٨/٣ ، ١٧/٥ ، تقدَّم برقم ١٣٢٩، واللباب في علوم الكتاب ٣١٥/٥.

٣ رواه أبو داود : الأدب ٣٧٨/٥ ، وابن ماجه : المقدَّمة ٢٦/١ ، وابن حنبل ١٦٥/١ .

٤ يُنظَر : سورة البقرة / ٦٧ ، ٩٣ ، ١٦٩ ، وسورة النساء / ٥٨ .

٥ الثانية : ((فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم)) .

٦ يُنظَر : سورة آل عمران / ١٦٠ ، وسورة الملك /٢٠ .

﴿ قُلْ إِنَّمَا ٱلْآيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾ ﴾[1]، وبابه بإسكان آخر الفعل ، وقول امرئ القيس :

فاليومَ أشربْ غيرَ مُسْتَحقِبٍ إثْماً مِنَ اللهِ وَلاَ وَاغِلِ[2]

وإذا ثبت حَذْفُ الأصلِ فَلْيَثْبُتْ حَذْفُ الفرع لئلا يلزمَ تفضيل فرع على أصله، وأيضاً فإنَّ ادَّعاء حذف نون الرَّفع لا يُحْوِج إلى حذف آخر ، وحذف نون الوقاية قد يحوج إلى ذلك ، وبيانه أنَّه إذا دخل جازم أو ناصب على أحد هذه الأمثلة فلو كان المحذوف نون الوقاية لكان ينبغي أن تُحْذَفَ هذه النونُ ؛ لأنَّها نون رفع وهي تسقط للناصب والجازم، بخلاف ادِّعاءِ حَذْفِ نون الرفع ، فإنَّه لا يحوج إلى ذلك لأنَّه لا عملَ له في التي للوقاية ولقائلٍ أن يقول : لا يلزم من جواز حَذْفَ الأصل حَذْفُ الفرع؛ لأنَّ في الأصل قوةً تقتضي جواز حذفه بخلاف الفرع ، وعلى الآخر له أن يقول : هذا مُعارَضٌ بإلغاء العامل: وذلك أنَّه لو كان المحذوفُ (نونَ الرفع) لأجل (نون الوقاية) ودخل الجازم والناصب لم يجد له شيئاً يحذفه ؛ لأنَّ النون حُذِفت لعارض آخر[3].

واستدلوا لسيبويه أيضاً بأنَّ نون الوقاية مكسورة، فبقاؤها على حالها لا يلزم منه تغييرٌ بخلاف ما لو ادَّعَيْنا حَذْفها فإنَّا يلزمنا تغييرُ نون الرفع من فتح إلى كسر، وتقليلُ العمل أولى، واستدلوا أيضاً بأنَّها قد حذفت مع مثلها وإن لم يكن نون وقاية كَقَوْلِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسِ بْنِ عُتْبَةَ اللِّهْبِيِّ:

كُلٌّ لَهُ نِيَّةٌ فِي بُغْضِ صَاحِبِهِ بِنِعْمَةِ اللَّهِ نَقْلِيكُمْ وَتَقْلُونَا[4]

---

[1] يُنظَر : سورة الأنعام / ١٠٩ .

[2] يُنظَر : ديوانه /١٢٢ ، برواية : (فاليوم أُسقى) ، والكتاب ٢٩٧/٢ ، و النوادر في اللغة /٣١٣ ، والخصائص ٧٤/١ ، والمحتسب ١٥/١ ، وشرح المفصَّل ٤٨/١ ، وشذور الذهب /٢١٢ ، وهمع الهوامع ٥٤/١ ، والدرر اللوامع ٢٧/١ ، والدُّرُّ المصون ٣٦٢/١ .

[3] يُنظَر : الدُّرُّ المصون ١٧/٥.

[4] يُنظَر : التحرير والتنوير ٣ / ١٣٢ ، ٣٤/٤ ، ١٩٤/٩ ، ٣٤٨/١٦ ، ٦٢/٢٩ ، وروح المعاني ٢٠٤/٧، والتبيان في إعراب القرآن ٥١٣/١، وشرح ديوان الحماسة ١/ ٦٧، ٧٥، وشواهد شرح الإيضاح، والقرط على الكامل /١٩٧، والدُّرُّ المصون ٥/ ١٨، وجواهر الأدب ١/ ٤٣٣ ، والإملاء والترقيم في الكتابة العربيَّة، عبدالعليم إبراهيم، مكتبة غريب، الفجالة، القاهرة، ط١، ١٩٧٥م ٢٤٩/١.

أي : وتَقْلُونني ، فالمحذوفُ نونُ الرفع لا نونُ (نا) لأنَّها بعض ضمير ، وعُورض هذا بأنَّ نون الرفع أيضاً لها قوةٌ لدلالتها على الإعراب ، فَحَذْفُها أيضاً لا يجوز ، وجعل سيبويه المحذوفةَ من قول عمرو بن معد يكرب :

تَـــــرَاهُ كَالثَّغَـــــامِ يُعَـــــلُّ مِسْـــــكاً يَسُـــــوءُ الفَالِيَـــــاتِ إذَا فَلَيْـــــنِي[1]

يريد : فليني ، نونَ الفاعل لا نونَ الوقاية ، واستدلَّ الأخفش بأنَّ الثقل إنَّما حصل بالثانية ، ولأنَّه قد اسْتُغْنِي عنها ، فإنَّه إنَّما أُتِيَ بها لتقِيَ الفعلَ من الكسر ، وهو مأمونٌ لوقوع الكسر على نون الرفع ، ولأنَّها لا تدلُّ على معنى بخلاف نون الرفع ، وأيضاً فإنَّها تُحْذَفُ في نحو : ليتني فيقال : ليتي ، كقول زيد الخير :

كمُنْيَـــةِ جـــابر إذ قـــال ليـــتي أُصـــادِفُه وأُتْلِـــفُ بعـــضَ مـــالي[2]

واعلم أنَّ حذف النون في هذا النحو جائز فصيح ، ولا يُلتفت إلى قول[3] مَنْ مَنَع ذلك إلا في ضرورةٍ أو قليلٍ من الكلام ، ولهذا عِيْبَ على مكي ابن أبي طالب حين قال : إنَّ الحَذْفَ

---

[1] البيت من بحر الوافر. يُنظَر: الكتاب ١٥٤/٢، والجامع لأحكام القرآن ٢٩/٧، وشرح الكافية، للرَّضي ٢/ ٤٥١، وشرح المفصَّل ١٩/٣، وهمع الهوامع ٩٥/١، والمحرَّر الوجيز ٢/ ٦٢٤، ٣٦٢/٣، والبحر المحيط ٥٨٥/١، ٥٠٦/٤، و معاني القرآن للأخفش ٢٠٠/١، و إعراب القرآن، للنحَّاس ٧٨/٢ ، ٣٨٣ ، ٢١/٤ ، وحجَّة القراءات / ٢٥٨ ، ٣٨٣، ومجاز القرآن ٦١/١، والدرر اللوامع ٤٣/١ ، واتفاق المباني وافتراق المعاني / ٢٠٢ ، والحور العين / ٢٦ ، وخزانة الأدب ٣٦١/٥ – ٣٦٢، وتاج العروس (فلي) ٣٩ / ٢٥٣، وتهذيب اللغة ١٨٥/٥، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م ٣٧٩/١، وجمهرة اللغة ٢٢٥/١، ولسان العرب (فلا) ١٥ / ١٦١ ، والدُّرُّ المصون ١٤٥/٢، ٥/ ١٨، واللباب في علوم الكتاب ٥٢٩/٢، ٥٥٠/٩.

[2] يُنظَر : الكتاب ٣٨٦/١، ونوادر أبي زيد /٦٨، والمقتضب ٢٥٠/١ ، وشرح المفصَّل ٩٠/٣، ورصف المباني /٣٠٠، والمقرب ١٠٨/١، ولسان العرب (ليت)، وهمع الهوامع ٦٤/١، و الدرر اللوامع ٤١/١، والدُّرُّ المصون ١٨/٥.

[3] يُنظَر : والدُّرُّ المصون ١٨/٥.

في العربيَّة بعيدٌ ، وأنَّه قبيح مكروه ، وأنَّه لا يجوز إلاَّ في الشعر للوزن ، وأنَّ القرآن لا يُحتمل ذلك فيه ؛ إذ لا ضرورة تدعو إليه[1] .

وجاء عنه أيضاً : أنَّ من خفَّف النون فإنَّما حذف الثانية التي دخلت مع الياء التي هي ضمير المتكلِّم ؛ لاجتماع المثلين ، مع كثرة الاستعمال ، وأنَّه ترك نون الرفع ، وأنَّ في ذلك قبحاً؛ لأنَّها قد كسرت لمجاورتها الياء ، وأنَّ حقَّها الفتح ، فوقع في الكلمة حذف وتغيير[2]. وتجاسر بعضهم فقال : ((هذه القراءة – أعني تخفيف النون – لحنٌ)) وهذان القولان مردودان عليهما لتواتر ذلك ، وقد قَدَّمْتُ الدليل على صحته لغةً ، وأيضاً فإنَّ الثقاتِ نقلوا أنَّها لغةٌ ثابتةٌ للعرب وهم غطفان فلا معنى لإنكارها[3] .

القراءة الثانية : بتشديد النّون ((أَتُحَاجُّوْنِّي)) ونسبها إلى بقيَّة القرَّاء ، ولم يسمِّهم كعادته ، وهم ابن كثير ، وأبو عمرو ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي ، ويعقوب ، وهشام بخلاف عنه[4] ، وأصله : (أَتُحَاجُّوْنَنِي) ، وذكر أنَّ التشديد هنا تمَّ بإدغام نون الرَّفع في نون الوقاية لقصد التخفيف أيضاً ، ولذلك تمدّ الواو لتكون المدّة فاصلة بين التقاء الساكنين، لأنّ المدّة خفّة ، وأنَّ هذا الالتقاءَ هو الذي يدعونه التقاء الساكنين على حَدّه[5].

---

[1] يُنظَر : مشكل إعراب القرآن ٢٧٤/١، والكشف عن وُجوه القراءات ٤٣٧/١، والدُّرُّ المصون ١٨/٥، وفتح القدير ١٣٤/٢ ، ومعجم القراءات ، للخطيب ٤٦٩/٢ .

[2] يُنظَر : مشكل إعراب القرآن ٢٧٣/١ ، ومعجم القراءات ، للخطيب ٤٦٩/٢ .

[3] يُنظَر : الدر المصون ١٩/٥، وشرح الكافية الشافية ٢١١/١ .

[4] يُنظَر : التحرير والتنوير ٣٢٧/٧، والكتاب ١٥٤/٢، والسبعة في القراءات /٢٦١، والكشف عن وجوه القراءات ٤٣٦/١، وشرح اللمع /٣٨١ ، وغرائب القرآن ١٣٧/٧ ، وإعراب القرآن ، للنحَّاس ٥٦٠/١، والتبصرة والتذكرة /٤٢٨ ، وإعراب القراءات السبع وعللها ١٦٢/١ ، ورصف المباني /٣٦٣ ، والحجَّة في القراءات السبع /١٤٣، وحجَّة القراءات /٢٥٧ ، وحاشية الجمل ٥٤/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ٥١٣/١، والمبسوط /١٩٧، والتبيان في تفسير القرآن ١٨٧/٤، وإتحاف فضلاء البشر /٢١٢ ، والحرِّر والوجيز ٢٦٤/٥ ، وشرح الشاطبية /١٩٤ ، ومجمَّع البيان ١١٤/٧ ، و مفاتيح الغيب ٥٩/١٣ ، والنشر ٢٥٠/٢ ، والبحر المحيط ١٦٩/٤، وروح المعاني ٢٠٤/٧ ، وزاد المسير ٧٦/٣ ، والدُّرُّ المصون ١٦/٥ ، وشرح التسهيل ٣١/١ ، ومعجم القراءات، للخطيب ٤٦٨/٢ .

[5] يُنظَر : التحرير والتنوير ٧ / ٣٢٨ ، و معجم القراءات ، للخطيب ٤٧٠/٢ .

وهناك قراءة ثالثة : لم يذكرها ابن عاشور ، بإظهار النونين ((أَتُحَاجُّونَنِي)) قرأ بها عمرو بن خالد والضحَّاك عن عاصم ، وهي رواية ابن أبي حمَّاد عن أبي بكر[1] .

٢. قوله ﷻ : ﴿ قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰ أَن مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴿٥٤﴾ ﴾[2] ، فقد ذكر ابن عاشور في ((تُبَشِّرُونَ)) قراءات ، وهي :

القراءة الأولى: قراءة كسر النون مخفَّفة دون إشباع على حذف نون الرفع وحذف ياء المتكلِّم ((تُبَشِّرُوْنِ)) ونسبها إلى نافع، وهي قراءة لشيبه، ووصف هذا بأنَّه تخفيف فصيح[3].

وتخريج هذه القراءة أنَّه عُدِّي الفعل فصار: ((تُبَشِّرُوْنَنِ ي)) فهنا نونان؛ النون الأولى نون الرَّفع ، والثانية نون الوقاية ، وقد اختلف النُّحاة في أيِّ النونين محذوفة، هل هي نون الرَّفع – كما قال ابن عاشور–، أم هي نون الوقاية ؟ فقال بعضهم، ومنهم الأخفش: حذف النون الثانية (نون الوقاية) استخفافاً لاجتماع مثلين متحرِّكين، فاتصلت الياء بنون الرَّفع، فانكسرت النون، ثمَّ حذفت الياء لدلالة الكسرة عليها، ولم تحذف نون الرفع لأنَّ الفعل هنا مرفوع، فأُبْقِيَت علامته[4]، وقال آخرون، ومنهم سيبويه، ونافع: إنَّ التي حذفت هي النون الأولى (نون الرَّفع)، وهذا الرأي الذي مال إليه ابن عاشور هنا، وإن كان لم يمل إلى أيِّ الرأيين فيما سبق. والذي أذهب إليه أنَّ النون المحذوفة هي نون الوقاية لا نون الرفع؛ لأنَّ التكرير والتثقيل يقع بها، وأيضا حذف الأولى لا يجوز؛ لأنَّها دلالة الرفع[5].

وقال مكِّي: وقد طَعَنَ في هذه القراءةِ قومٌ لبُعْدِ مَخْرَجِها في العربيَّة؛ لأنَّ حَذْفَ النونِ التي تصحب الياءَ لا يَحْسُنُ إلا في شِعْرٍ، وإن قُدِّر حَذْفُ النونِ الأولى حَذَفْتَ عَلَمَ الرفعِ من غيرِ

---

[1] يُنظَر : المحرَّر الوجيز ٢٦٤/٥ ، والتقريب والبيان / ٣٠ ، ومعجم القراءات ، للخطيب ٤٧٠/٢ .

٢ سورة الحجر / ٥٤ .

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٤ / ٥٩ .

[4] يُنظَر : الجامع لأحكام القرآن ٢٩/٧، والبحر المحيط ٤٥٨/٥، والتبيان في إعراب القرآن ٧٨٥/١، وإتحاف فضلاء البشر ١٧٧/٢، وإعراب القرآن، للنحَّاس ١٩٧/٢، وشمس العلوم ٢٦٥/٢، والقراءات القرآنية في المعاجم اللغويَّة /٤٣٧، والدُّرُّ المصون ١٦٥/٧.

[5] يُنظَر : الجامع لأحكام القرآن ٢٩/٧ ، و الدر المصون ١٦٥/٧.

ناصبٍ ولا جازمٍ؛ ولأنَّ نونَ الرفعِ كَسْرُها قبيحٌ، إنَّما حَقُّها الفتح[1]، وهذا الطعنُ لا يُلتفت إليه لأنَّ ياءَ المتكلِّمِ قد كَثُرَ حَذْفُها مجتزَأً عنها بالكسرةِ، وقد قُرِئ بذلك في قوله: ((أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ))[2]، من قوله ﷻ: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾[3]، ووجهُه: أنَّه لَمَّا اجتمع نونان إحداهما للرَّفع، والأخرى نونُ الوقاية، استثقل اللَّفظ: فمنهم مَنْ أدغم، ومنهم مَنْ حذف. ثمَّ اخْتُلِف في المحذوفة: هل هي في الأولى أوالثانية؟[4].

ومِمَّن غلَّط نافعاً أبو حاتم، قال: إنَّ هذا يكون في الشعر اضطراراً، وقال بعضهم: إنَّ قراءة الحذف هي لغة غطفان[5]، وقال الفرَّاء: ((وقد كسر أهل المدينة، ويريدون أن يجعلوا النون مفعولاً بها))[6]. وقال الشهاب: إنَّ اعترض أبو حاتم على هذه القراءة بأنَّ مثله لا يكون في الشعر، وتجرَّأ على غلطه فيها، وقال: كسر نون الرفع قبيح. وهذا ممَّا لا يلتفت إليه؛ لأنَّ حذف الياء في مثله اجتزاء بالكسرة كثير فصيح، وقد قرئ به في مواضع عديدة[7].

---

[1] يُنظَر : الدُّر المصون ١٦٥/٧ – ١٦٦، للباب في علوم الكتاب ٤٦٩/١١، ومعجم القراءات، للخطيب ٥٦٤/٤.

[2] يُنظَر : الجدول في إعراب القرآن ٢٠٥/٢٤ – ٢٠٦، وإعراب القرآن وبيانه ٨ /٤٤٢، والبحر المديد ٤٢٢/٦، وأضواء البيان ٦٢/١٦.

٣ سورة الزمر / ٦٤ .

[4] يُنظَر : الدر المصون ٥/ ١٦ .

[5] يُنظَر : إبراز المعاني من حرز الأماني ٢ / ٩٧ ، ومعجم القراءات ، للخطيب ٤٦٩/٢ .

[6] معانى القرآن، للفرَّاء ٩٠/٢.

[7] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٤ / ٥٩ ، والكتاب ١٥٤/٢ ، والسبعة في القراءات /٣٦٨ ، والنشر ٣٠٢/٢ ، والبحر المحيط المحيط ٤٥٨/٥، وحجَّة القراءات /٣٨٣ ، والجامع لأحكام القرآن ٣٥/١٠ ، ومعاني القرآن، للأخفش ٢٣٥/١، ومعاني القرآن للفرَّاء ٩٠/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ١٨١/٣ ، والكشَّاف ١٩١/٢ ، والحجة في القراءات السبع /٢٠٦، ومشكل إعراب القرآن ٨/٢ ، وإعراب النحَّاس ١٩٧/٢ ، وإعراب القراءات السبع وعللها ٣٤٤/١ ، والكشف عن وجوه القراءات ٣/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ٥١٣/١ ، والمحرَّر الوجيز ٣٢٤/٨ – ٣٢٥، وروح المعاني ٦١/١٤ ، وغرائب القرآن ٢٦/١٤، وتأويل مشكل القرآن /٦٣ وأمالي الشجري ٢١٧/٢، وأمالي ابن الحاجب ٥٤/٣ ، والعنوان /١١٦، والتذكرة في القراءات الثمان /٣٩٦ ، فتح القدير ١٣٥/٣، ومعجم القراءات ، للخطيب ٥٦٤/٤ .

القراءة الثانية : قراءة كسر النون مشددة على حذف ياء المتكلم خاصة ((تُبَشِّرُوْنِّ)) ونسبها إلى ابن كثير . فالأصل ((تُبَشِّرُوْنَنِي)) فالنون الأولى علامة الرفع، والثانية مع الياء في موضع نصب ، فأدغمت النون الأولى في الثانية تخفيفاً ، وحَذَف ياءَ الإضافةِ . قال الأخفش : ((ولو قرئت : فَبِمَ تُبَشِّرُوْنِّ ، بتثقيل النون كان جيداً ، ولم أسمعه، كأنَّ النون أدغمت وحذفت الياء كما تحذف من رؤوس الآي نحو : ((بل لَمَّا يذوقوا عذابِ)) من قوله ﷻ : ﴿ أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِىٓ ۖ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ ﴿٨﴾ ﴾[1] ، يريد : عذابي . وذهب مكِّي في مشكَل إعراب القرآن إلى أنَّ قراءة ابن كثير حسنة . وناقش العكبري قراءة نافع ((تُبَشِّرُوْنِ)) بكسر النون خفيفة ثمَّ قال : ((والقراءة بالتشديد أَوْجَه))[2] .

القراءة الثالثة : قراءة فتح النون (تُبَشِّرُوْنَ) على حذف المفعول لظهوره من المقام، ونسبها إلى الباقين ، وهم أبو عمرو ، وابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي، وهي علم الرفع. قال الزجَّاج : ((بفتح النون ، وهو أَجْوَدُ في القراءة))[3] . وقال العكبري : ((يقرأ بفتح النون وهو الوجه ، والنون علامة الرفع))[4] . وقال مكِّي : ((وحجَّة من خفَّف))[5].

---

١ سورة ص / ٨ .

[2] التحرير والتنوير ١٤ / ٥٩ . يُنظَر : الدُّرُّ المصون / ٢٧٨١ ، واللباب في علوم الكتاب ١١ / ٤٦٩.

[3] معاني القرآن وإعرابه ١٨١/٣.

[4] التبيان في إعراب القرآن ٧٨٤/٢ .

[5] الكشف عن وجوه القراءات ٣٠/٢. ويُنظَر : التحرير والتنوير ٥٩/١٤، والسبعة في القراءات /٣٦٧، والكشَّاف ١٩١/٢، والكشف عن وجوه القراءات ٣٠/٢، ومعاني القرآن للفرَّاء ٤٨/٢ ، ٩٠ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١٨١/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٥/١ ، وحجَّة القراءات /٣٨٣ ، والحجَّة في القراءات السبع /٢٠٦ ، ومشكل إعراب القرآن ٨/٢- ٩، ومجمَّع البيان ٣١/١٤ ، وشرح الشاطبيَّة /٢٣٢ ، والمبسوط /٢٦٠ ، والتيسير /١٣٦ ، والنشر ٣٠٢/٢، والبحر المحيط ٤٥٨/٥ – ٤٥٩ ، والتبيان في إعراب القرآن ٧٨٤/٢ ، وحاشية الحمل ٥٤٩/٢، ومفاتيح الغيب ٢٠١/١٠، والمحرَّر الوجيز ٣٢٤/٨ ، وروح المعاني ٦٢/١٤ ، والحجة للقرَّاء السبعة ٤٥/٥، وغرائب القرآن ٢٧/١٤، ومعجم القراءات ، للخطيب ٥٦٣/٤ .

وقرأ الحسن ((تُبَشِّرُوْنِّي)) أثبت ياءَ التكلُّم مع تشديدِ النون ، وهذا على إدغام نون الرفع في نون الوقاية . ويرجِّح قراءةَ مَنْ أثبت مفعولَ ((تُبَشِّرون)) وهو الياءُ[1].

وروي عن الحسن أنَّه قرأ ((فَبِمَ تَبْشُرُوْنِ)) بفتح التاء وضمِّ الشين ، وعزيت إلى أحمد بن معاذ[2] .

وروى أبو علي الضرير عن روح وغيره عن يعقوب ((تُبَشِّرُوْنِي)) بإثبات الياء، وهو مذهب يعقوب في القراءة ، وفي الفواصل وغيرها[3] .

٣. قوله ﷻ : ﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمْ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٧﴾﴾[4]، فقد ذكر ابن عاشور في ((تُشَاقُّونَ)) قراءات ، وهي :

القراءة الأولى : قراءة كسر النون على حذف ياء المتكلّم ((تُشَاقُّونِ)) ونسبها إلى نافع ، أي تعاندونني ، وذلك بإنكارهم ما أمرهم الله على لسان رسوله ﷺ .

القراءة الثانية : بفتح النون وحُذف المفعول للعلم ((تُشَاقُّونَ)) ونسبها إلى بقيّة القرَّاء، وهذه القراءة تعنى : تعاندون من يدعوكم إلى التّوحيد[5] .

٤ . قوله ﷻ : ﴿ قَالَ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَىْءٍۭ بَعْدَهَا فَلَا تُصَٰحِبْنِى ۖ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى عُذْرًا ﴿٧٦﴾﴾[6] فقد ذكر ابن عاشور في ((لَدُنِّي)) قراءات ، وهي :

---

[1] يُنظَر : البحر المحيط ٢٥٨/٥، والمحرَّر الوجيز ٣٢٤/٨، والدُّرُّ المصون /٢٧٨١، واللباب في علوم الكتاب ٤٦٩/١١، وروح المعاني ٦٢/١٤.

[2] يُنظَر : المحرَّر الوجيز ٣٢٦/٨ ، وإعراب القراءات الشواذ ٧٤٨/١ ، ومعجم القراءات ، للخطيب ٥٦٦/٤ .

[3] يُنظَر : المبسوط /٢٦٠ ، ومجمَّع البيان ٣١/١٤ ، ومعجم القراءات ، للخطيب ٥٦٦/٤ .

٤ سورة النحل / ٢٧ .

[5] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٤ / ١٣٦ ، والدُّرُّ المصون ١٦/٥ .

٦ سورة الكهف / ٧٦ .

القراءة الأولى : قراءة تشديد النون ((لَدُنِّيْ)) ، ونسبها إلى الجمهور ، وهم (ابن كثير أبو محمد عبد الله المكي ، وأبو عمرو زياد بن العلاء البصرى ، وعبدالله بن عامر اليحصبى ، وأبوبكر عاصم بن أبى النجود ، وحمزه بن حبيب الزيات ، وأبوالحسن على بن حمزة الكسائي النحوي) ، وذكر عن ابن عطية : أنَّه نسب هذه القراءة إلى النبي ﷺ ، بمعنى أنَّ فيها سنداً خاصاً مرويًّا فيه عن النبي ﷺ ، و ((لَدُنِّيْ)) هو ظرف مكان فالأكثر اتصاله بنون الوقاية ، وشدِّدت النون ؛ لأنَّ نون الوقاية مدغمة في نون (لدن) ، فالأصل وجوب الاتصال بنون الوقاية ، وقلَّ حذفها ، ولذلك قال ابن مالك عن حذف النون :

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَدْ وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أيْضاً قَدْ يَفي[1]

أشار بهذا إلى أنَّ الفصيح في لدني إثبات النون ، ويقلُّ حذفها[2] .

القراءة الثانية : على حذف النون ((لَدُنِيْ)) ، ونسبها إلى نافع ، وأبي بكر ، وأبي جعفر ، على تخفيف النون بحذف نون الوقاية تخفيفاً مستدلاً بأنَّ (لدنْ) أثقل مِن (عَنْ) و (مَنْ) فكان التخفيف فيها مقبولاً دونهما ،كما في قول الشاعر :

أيّها السّائِلُ عَنْهُم وعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلاَ قَيْسُ مِنِي[3]

حيث حذفت نون الوقاية من (عَنِي ، و مِنِي) طلباً للتخفيف[4] .

ويرى النُّحاة أنَّ حذف النون في مثل هذه الحالة شاذٌّ ، ونادرٌ، وخارجٌ عن القياس، ولا يكون إلاَّ عند الضرورة الشعريَّة ، ولأنَّ القياس عنده : عَنِّيْ ومِنِّيْ بتشديد النون فيهما؛ لأنَّ

---

[1] ألفية ابن مالك. ويُنظَر : شرح ابن عقيل ١ / ١١٥ .

[2] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٦ / ٦ ، : الكتاب ٢ / ٣٧٠ -٣٧١ ، وخزانة الأدب ٥ / ٣٦٩ ، وإعراب النحَّاس ٢٨٧/٢ ، وشرح المفصَّل ١٢٤/٣ ، وشرح الأشموني ٨٦/١ - ٨٧ ، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك /٥٥، وشرح الكافية، للرَّضي ٢ / ٤٥٣ ، والكشف عن وُجوه القراءات ٢٤٠/٢ .

٣ البيت من الشواهد المجهولة القائل . يُنظَر : خزانة الأدب ٢٣٢/٢، ٣٦٩/٥، وهمع الهوامع ٢٥٩/١، ومعجم القواعد العربية ٦٤/٢٦، وأوضح المسالك ١١٨/١، وشرح ابن عقيل ١٤٤/١، وشرح الأشموني ٨٧/١، والجنى الداني في حروف المعاني /٢٤ .

[4] يُنظَر : التحرير والتنوير ٦/١٦، والحجة في القراءات السبع /٢٢٨ .

الحروف المبنيَّة على السكون ، مثل : (مِنْ و عَنْ) إذا أضيفت إلي ياء المتكلِّم ، وكذا الأسماء مثل : (قَدْ ، و قَطْ ، و لَدُنْ) وجبت النون حفظاً للسكون ؛ لكي لا يلتبس بالحروف والأسماء ذوات الحرفين المتحركة أواخرها بحركة بناءٍ أو إعراب مثل : (يَدٍ، و هَنٍ). وقد يترك ولكنَّه قليل لوروده في الشعر والنثر ، وقالوا بأنَّه لغة نادرة وأقلَّ شيوعاً، كما في البيت السابق[1] .

وقال ابن هشام عن هذا البيت[2] : وفي النفس من هذا البيت شيء ؛ لأنَّا لم نعرف له قائلاً ولا نظيراً لاجتماع الحذف في الحرفين .

ولذلك نسبه ابن الناظم إلى بعض النحويين ، ولم ينسبه إلى العرب . وفي التحفة: لم يجئ الحذف إلاَّ في بيتٍ لا يعرف قائله[3] .

٥. قوله ﷻ : ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾[4] فقد ذكر ابن عاشور في ((تَأْمُرُونِّي)) قراءات ، وهي :

القراءة الأولى : قراءة نون واحدة خفيفة ((تَأْمُرُونِيَ)) ونسبها إلى نافع ، على حذف واحدة من النونين اللتين هما نون الرفع ، ونون الوقاية ، على الخلاف في المحذوفة، وفتحَ نافع ياء المتكلم للتخفيف والتفادي من المدّ .

القراءة الثانية : قراءة تشديد النون مكسورة ((تَأْمُرُونِّيْ)) ونسبها إلى الجمهور، حيث أدغمت النونان مع تسكين الياء للتخفيف .

القراءة الثالثة : قراءة تشديد النون مكسورة وفتح الياء ((تَأْمُرُونِّيَ)) ونسبها إلى ابن كثير .

القراءة الرابعة: قراءة إظهار النونين وتسكين الياء ((تَأْمُرُونَنِيْ)) ونسبها إلى ابن عامر[1].

---

[1] يُنظَر : الكتاب ٣٧٠/٢ -٣٧١، وخزانة الأدب ٣٦٩/٥- ٣٧٠ ، وإعراب النحَّاس ٢٨٧/٢، وشرح المفصَّل ١٢٤/٣، وشرح الأشموني ٨٦/١ - ٨٧ .

[2] أيّها السّائِلُ عَنْهُم وعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلاَ قَيْسُ مِنِي

[3] يُنظَر : الكتاب ٣٧١/٢ ، وخزانة الأدب ٣٦٩/٥ - ٣٧٠ .

[4] سورة الزمر /٦٤ .

٦. قوله ﷻ : ﴿ وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ ٱلْقُرُونُ مِن قَبْلِى وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ ٱللَّهَ وَيْلَكَ ءَامِنْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٧﴾ ﴾[٢] فقد ذكر ابن عاشور في ((أَتَعِدَانِنِىٓ)) قراءات ، وهي :

القراءة الأولى : قراءة بفكِّ النونين ((أَتَعِدَانِنِىٓ)) ، ونسبها إلى الجمهور .

القراءة الثانية : قراءة بإدغام النونين (أَتَعِدَانِّيْ) ، ونسبها إلى هشام عن ابن عامر[٣].

ب. حذف النون الواقعة فاء للفعل

من القراءات القرآنيَّة التي ذكرها ابن عاشور وكان وجه الاختلاف فيها من قبيل الظواهر النَّحويَّة حذف النون الواقعة فاء للفعل جاء ذلك في :

١. قولـــه ﷻ : ﴿ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُنجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾ ﴾[٤] ، فقد ذكر ابن عاشور في ((نُنَجِّي)) قراءات ، وهي :

القراءة الأولى : قراءة حذف النون وتشديد الجيم ((نُجِّي ٱلْمُؤْمِنِينَ)) بضمِّ النون وتشديد الجيم وسكون الياء ، ونسبها إلى ابن عامر ، وأبي بكر عن عاصم ، وقرأ بها أيضاً ابن عبَّاس ، وحمَّاد[٥] ، على اعتبار إدغام النون في الجيم كما تدغم في اللام والراء . والمعروف أنَّ

---

[١] قرأ نافع ، وابن عامر بتخفيف النون ، ((تأمروني)) ، وابن عامر بنونين ، والباقون مشدَّدة النون . يُنظَر : السبعة في القراءات /٥٦٣ ، ومعجم القراءات /٢٧ . التحرير والتنوير ٢٤ / ٥٧ .

٢ سورة الأحقاف / ١٧ .

[٣] يُنظَر : التحرير والتنوير ٢٦ / ٣٩ .

٤ سورة الأنبياء / ٨٨ .

[٥] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٧ / ١٣٤ ، وجامع البيان ٦٥/١٧ ، والكشَّاف ٣٣٦/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ٣٣٤/١١ ، ومشكل إعراب القرآن ٨٧/٢ ، والبحر المحيط ٣٣٥/٦ ، وروح المعاني ٨٦/١٧ ، وزاد المسير ٣٨٤/٥ ، و

النون لا تدغم في الجيم لبعد ما بينهما ، ولا نظير له في كلام العرب ، وإنَّما خفيت النون لأنَّها ساكنة تخرج من الخياشيم ، فحذفت من المصحف ، وهي في اللفظ ثابتة، ومن قال بإدغامها فهو واهمٌ[1] .

وقد ضعَّف النُّحاة هذه القراءة ، وعسر تخريج وجهها على معظم المصنفين[2] .

وقد ذكر ابن عاشور هذا التضعيف ، وهذا العسر ؛ حيث نقل إنكار أبي حاتم والزجّاج على هذه القراءة حيث عدَّاها لَحناً[3] . فقد قال الزجاج : إنَّها لحن لا وجه له ؛ لأنَّ ما لم يسمَّ فاعله لا يكون بغير فاعل ، ثمَّ ذكر أنَّ بعضهم قال : المعنى (نجى النجاء المؤمنين)، ونقل إجماع النحويين كلهم على خطأ هذا ؛ لأنَّه لا يجوز : (ضَرَبَ زَيْداً) يريد: (ضَرَبَ الضَّرَبَ زَيْداً) ، لأنَّك إذا قلت : (ضربَ زَيْدٌ) ، فقد علم أنَّ الذي ضربه ضرب فلا فائدة في إضماره وإقامته مقام الفاعل ، وإنَّما قال الزجاج ؛ ذلك لأنَّ الفرَّاء وأبا عبيد تحيَّلا في تخريج وجه هذه القراءة على هذا ، فقد قال الفرَّاء : القرَّاء يقرءونها بنونين وكتابتها بنون واحدة وذلك لأنَّ النون الثانية ساكنة ، ولا تظهر الساكنة على اللِّسان ، فلمَّا خفيت حذفت ، وقد قرأها عاصم بنون واحدة ، ونصب المؤمنين كأنَّه احتمل اللَّحن لا يعرف لها جهة إلاَّ تلك ؛ لأنَّ ما لم يسمَّ فاعله إذا خلا باسم رفعه إلاَّ أنْ يكون أضمر المصدر في: ((نُجِّي)) فنوى به الرفع ، ونصب (المؤمنين) فيكون كقوله : (ضَرَبَ الضَّرَبَ زَيْداً) ، ثمَّ يكنّى عن الضَّرب ، فتقول : (ضرب زيدا) وكذلك : (

مفاتيح الغيب ٢١٧/٢٢ ، والتبيان في تفسير القرآن ٢٧٤/٧ ، ومعاني القرآن للفرَّاء ٢١٠/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٤/٣، والخصائص ٣٩٨/١، والمحتسب ١٢١/٢، وحجَّة القراءات /٤٦٩ ، والحجَّة في القراءات السبع /٢٥٠ ، والنشر ٣٢٤/٢ ، والكشف عن وجوه القراءات ١١٣/٢ ، والتيسير /١٥٥، والسبعة في القراءات /٤٣٠ ، وحاشية الشهاب ٢٧٠/٦ ، وإعراب القراءات السبع وعللها ٦٥/٢ ، والتذكرة في القراءات الثمان /٤٤١ ، ومعجم القراءات ، للخطيب ٤٨/٦ .

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٧ / ١٣٤ ، والسبعة في القراءات /٤٣٠ ، والحجة للقرَّاء السبعة ٢٥٩/٥ ، وإعراب القرآن، لابن سيده ٦ / ٣٤٣ ، والحجَّة في القراءات السبع / ٢٥٠ ، والنشر في القراءات العشر ٣٦٤/٢، وحجَّة القراءات / ٣٣٧ ، ٤٦٩ .

[2] يُنظَر : إبراز المعاني من حرز الأماني ٢ / ٢٩٣ .

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٧ / ١٣٤ .

نجى النجاء المؤمنين) ، وذكر عن أبي عبيد أنَّه قال : الذي عندنا فيه أنَّه ليس بلحنٍ ، وأنَّ له مخرجين في العربيَّة ؛ أحدهما : أن يريد (نُنَجِّي) مشدَّدة لقوله : (ونجيناه من الغم) ثُمَّ تدغم الثانية في الجيم ، والمخرج الآخر أنْ يريد (نجى) فعل ، فيكون معناه (نجى النجاء المؤمنين) ، فيكون نصب المؤمنين على هذا ثمَّ ترسل الياء فلا ينصبها ، وقد أبطل الزجاج الوجه الثاني على ما سبق ، والأول: فاسد؛ لأنَّه قدَّر الكلمة مشدَّدة الجيم ، ثمَّ جوَّز أنْ تُدغم النون الثانية في الجيم ، ولا يُتصوَّر الإدغام في حرف مشدَّد ، ولم يكن له حاجة إلى تقدير الكلمة مشدَّدة الجيم ، بل لو ادَّعى أنَّ الأصل ما قرأ به الجماعة بتخفيف الجيم ثمَّ زعم الإدغام لكان أقرب على أنَّه أيضاً ممتنع، وقال النحاس: هذا القول لا يجوز عند أحد من النحويين لبعد النون من الجيم ، فلا تدغم فيها فلا يجوز في : ((من جاء بالحسنة)) من قوله ﷻ : ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٦٠﴾﴾[1] أنْ يُقرأ : (مجاء بالحسنة) . وجاء عن الزمخشري : أنَّ النون لا تدغم في الجيم ، وأنَّ من تمحَّل لصحته ، فجعله (فعل)، وقال: (نَجَّى النَّجَاء المؤْمِنِيْنَ) فأرسل الياء (سكَّنها) ، وأسنده إلى مصدره ، فمتعسِّف بارد التعسُّف ، وقال مكِّي : فيه بعد من وجهين ؛ أحدهما : أنَّ الأصل أنْ يقوم المفعول مقام الفاعل دون المصدر ، والثاني : أنَّه كان يجب فتح الياء من (نجى) ؛ لأنَّه فعل ماض، قال: وقيل إنَّ هذه القراءة على طريق إخفاء النون في الجيم ، قلت وهذا تأويل أبي علي في الحجَّة، قال مكِّي: وهذا أيضاً بعيد ؛ لأنَّ الرواية بتشديد الجيم والإخفاء لا يكون معه تشديد، قال: وقيل أدغم النون في الجيم وهذا أيضاً لا نظير له ، لا يدغم النون في الجيم في شيء من كلام العرب لبعد ما بينهما ، وإنَّما تعلَّق من قرأ هذه القراءة بأنَّ هذه اللفظة في المصاحف بنون واحدة ، فهذه القراءة إذا قُرِئَت بشدِّ الجيم وضم النون وإسكان الياء غير ممكنة في العربيَّة، وجاء عن أبي علي : فأمَّا قول من قال إنَّه يسند الفعل إلى المصدر ، ويضمر لأنَّ الفعل دلَّ عليه ، فذلك ممَّا لا يجوز إلاَّ في ضرورة الشعر ، والبيت الذي أنشده ابن قتيبة ، لجرير :

---

١ سورة الأنعام / ١٦٠ ، والنمل /٨٩ ، والقصص /٨٤ .

وَلَــوْ وَلَــدَتْ قُفَيْــرَةُ جُــرْوَ[1] كَلْــبٍ لَسُــبَّ بِــذَلِكَ الجَــرْوِ الْكِلاَبــا[2]

لا يكون حجَّة في هذه القراءة ، وإنَّما وجْهُهَا ما ذكرنا؛ لأنَّ الراوي حسب الإخفاء إدغاما، قال الشيخ : واحتجَّوا لإسكان الياء بقراءة الحسن ، في ((وَذَرُواْ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ)) من قوله ﷻ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ ﴾[3] ، ويقول النابغة الذبياني :

رَدّتْ عَلَيْــــهِ أَقَاصِــــيْهِ ، وَلَبَّــــدَهُ ضَــرْبُ الْوَلِيْــدَةِ بِالمِسْــحَاةِ فِيْ الثَّــأَدِ[4]

قال وقد قرأ: أبو جعفر : ((لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ))[5] أي: لِيُجْزَى الجزاءُ قوماً، قلت : وكلّ هذا استدلال بقراءات ضعيفة شاذَّة وبضرورات شعر، وكلُّ ذلك ممَّا يشهد بضعف هذه القراءة ، وعجبت ممَّن يذكرها ويترك غيرها ممَّا هو شائع لغة نقلاً وموافق خطاً، نحو: ((وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً ۖ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ)) من قوله ﷻ : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً ۖ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾[6] ذكر ابن مجاهد رواية عن أبي عمرو بياء مضمومة ورواية عن ابن عامر بتاء مفتوحة مع كسر الجيم ، وأقرب توجيه لهذه

---

[1] مثلث الجيم.

[2] هذا البيت لجرير بن عطية من بحر الوافر، من قصيدة له يهجو بها الفرزدق التي أولها:

اقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي ان اصبت لقد أصابا

قفيرة (كجهينة): أمّ الفرزدق. يُنظَر: الخصائص ١/ ٣٩٧، وخزانة الأدب ١٦٣/١، والحجة في القراءات السبع /٢٥٠، وهمع الهوامع ١٦٢/١، والدّرر اللّوامع ١٤٤/١، وأمالي الشجري ٢١٥/٢، والجامع لأحكام القرآن ٣٣٥/١١، ١٦٢/١٦، الدُّرُّ المصون ٦٤٦/٩، وروح المعاني ٨٦/١٧، وتفسير النيسابوري ٣٧٣/٥، وحياة الحيوان (باب الجيم) ١٨٧/١، وتلحين النحويين / ٤٤ .

٣ سورة البقرة /٢٧٨.

٤ يُنظَر : ديوانه / ١٥.

٥ سورة الجاثية / من الآية ١٤ .

٦ سورة الأنبياء / ٣٥ .

القراءة – والله أعلم – : ما نقله أبوجعفر النحَّاس، حيث قال : لم أسمع في هذا بأحسنَ من شيء سمعته من أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش قال : الأصل (نُنْجِي) فحذف إحدى النونين لاجتماعهما كما تحذف إحدى التاءين لاجتماعهما نحو : ((ولا تفرقوا)) من قوله ﷻ : ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾ ﴾[1] ، والأصل (تَتَفرَّقوا) ، قال : والدليل على صحَّة ما قال أنَّ عاصماً يقرأ (نجى) بإسكان الياء ، ولو كان على ما تأوله من ذكرنا لكان مفتوحاً ، وقال أبو الفتح ابن جنِّي في كتاب الخصائص[2] في باب امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس: أجاز أبو الحسن : (ضرب الضرب الشديد زيداً) ، و (قتل يوم أخاك) ، قال: هو جائر في القياس وإن لم يرد به الاستعمال ، ثمَّ أنشد ابن جني : (لسب بذلك الجرو الكلابا) ، قال : هذا من أقبح الضرورة ومثله لا يعتد به أصلا بل لا يثبت إلاَّ محتقراً شاذاً ، قال: وأمَّا قراءة من قرأ ((وكذلك نجى المؤمنين)) من قوله ﷻ : ﴿ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُنجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٨٨﴾ ﴾[3] فليس على إقامة المصدر مقام الفاعل ؛ لأنَّه عندنا على حذف إحدى نوني (ننجي) كما حذف ما بعد حرف المضارعة في قوله ((تَذَكَّرُوْنَ)) أي : (تَتَذَكَّرُوْنَ) ويشهد لذلك أيضا سكون لام نجى ولو كان ماضيا لانفتحت اللام إلا في الضرورة ، وقال في كتاب المحتسب: روى عن ابن كثير وأهل مكة: ((ونزل الملائكة تنزيلا)) من قوله ﷻ : ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴿٢٥﴾ ﴾[4] ، قال : وكذلك روى خارجة عن أبي عمرو. قال أبو الفتح : ينبغي أن يكون محمولاً على أنَّه أراد

---

١ سورة آل عمران / ١٠٣ .

٢ الخصائص ١/ ٣٩٧ .

٣ سورة الأنبياء / ٨٨ .

٤ سورة الفرقان / ٢٥ .

((وننزل الملائكة)) إلاَّ أنَّه حذف النون الثانية التي هي فاء فعل لالتقاء النونين استخفافاً وشبهها بما حذف من أحد المثلين الزائدين في نحو قولك : (أنتم تفكرون وتظهرون) ، و (أنت تريد تتفكرون وتتطَّهرون) ، قال : ونحوه قراءة من قرأ وكذلك ((نُجِّي المؤمنين)) ألا تراه يريد (نُنْجِي) فحذف النون الثانية وإن كانت أصلاً لما ذكرنا، ونقل هذه القراءة وتعليلها المذكور الزمخشري في تفسيره وذكره المهدوي في قراءة ((نُنْجِي المؤمنين)) وهو وجه سديد غريب لا تعسَّف فيه ويشهد له أيضاً حذف إحدى النونين من ((أتحاجوني وتبشروني وتأمروني وتأمروني أعبد))[1] .

ونقل توجيه أبي عبيد والفرَّاء وثعلب لهذه القراءة ، بأنَّ ((نُجِّيْ) سُكِّنَت ياؤه ولم تحرَّك على لغة من يقول : (بَقِي ورضِي) فيسكَّن الياء كما في قراءة الحسن : ((وذروا ما بقِيْ من الربا)) من قوله ﷻ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ ﴾[2] بتسكين ياء (بقي)[3] .

وذكر عن أبي عبيد والقُتبي –كما تقدَّم – أنَّ النون الثانية أدغمت في الجيم، وهذا بعيد؛ لأنَّ القراءة بتشديد الجيم ، والإدغام لا يكون معه تشديد[4] .

---

[1] يُنظَر : إبراز المعاني من حرز الأماني ٢ / ٢٩٤ – ٢٩٦ ، واللّباب في علوم الكتاب ٢٢٥/١١، وتفسير النسفي ٩٠/٣، وإتحاف فضلاء البشر ١ / ٣١٨ ، ٣٣٧/١، ٣٩٤/١ ، والبدور الزاهرة /٢٣٥ .

[2] سورة البقرة / ٢٧٨ .

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٧ / ١٣٤ ، ومعاني القرآن ، للفرَّاء ٢١٠/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٠٣/٣ ، وجامع البيان ٨٢/١٧ ، والمشكل /٤٨١ – ٤٨٢ ، و الكشف عن وُجوه القراءات ١١٣/٢ ، والكشَّاف ٥٨٢/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ٩٢٥/١ ، والبحر المحيط ٣٣٥/٦ ، والسبعة في القراءات /٤٣٠ ، والحجة للقرَّاء السبعة ٢٥٩/٥، وإبراز المعاني من حرز الأماني ٢ / ٢٩٣ ، والقراءات القرآنيَّة في المعجمات اللغويَّة /٤٣٩ .

[4] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٧ / ١٣٤ ، ومعاني القرآن ، للفرَّاء ٢١٠/٢ ، و معاني القرآن وإعرابه ٤٠٣/٣ ، وجامع البيان ٨٢/١٧ ، والمشكل /٤٨١ – ٤٨٢ ، والكشف عن وُجوه القراءات ١١٣/٢، والكشَّاف ٥٨٢/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ٩٢٥/١ ، والبحر المحيط ٣٣٥/٦ ، والسبعة في القراءات /٤٣٠ ، والحجة للقرَّاء السبعة ٢٥٩/٥، والقراءات القرآنيَّة في المعجمات اللغويَّة /٤٣٩ .

ونقل أيضاً توجيه ابن جنِّي متابعاً للأخفش الصغير بأنَّ أصل هذه القراءة : (نُنَجّي) بضمِّ النون الأولى وفتح الثانية وتشديد الجيم، فحذفت النون الثانية لتوالي المثلين فصار (نُجِّيْ)، كما حذف ما بعد حرف المضارعة في (تذكَّرون) من (تتذكَّرون)، وكما حذفت في قوله: ((ونزِّل الملائكة تنزيلاً)) أي: ننزَّل، وأيَّد هذا التخريج ابن سيده، وضعَّفه العكبري[1].

وذكر ابن عاشور مثل ذلك عن بعض النُّحاة في تأويل هذه القراءة بأنَّ ((نُجِّي)) فعل مضي مبني للنائب وأنَّ نائب الفاعل ضمير يعود إلى النجاء المأخوذ من الفعل ، أوالمأخوذ من اسم الإشارة في قوله (وكذلك) . وانتصب (المؤمنين) على المفعول به على رأي من يجوِّز إنابة المصدر مع وجود المفعول به . كما في قراءة أبي جعفر : ((لِيَجْزِيَ قَوْمًا)) بفتح الزاي ((بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)) من قوله ﷻ : ﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾﴾[2] بتقدير ليجزَى الجزاءُ قوماً . وذكر أنَّ الزمخشري في (الكشاف) : وصف هذا التوجيه بأنَّه بارد التعسف[3] .

وذكر أنَّ كلمة ((فَنُجِّيَ)) كتبت في المصاحف بنون واحدة كما كتبت بنون واحدة في قوله في : ((فننجي من نشاء)) من قوله ﷻ : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَآءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ ۖ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿١١٠﴾﴾[4] ، ونقل توجيه أبي علي لهذا الرسم بأنَّ النون الثانية لمَّا كانت ساكنة وكان وقوع الجيم بعدها يقتضي إخفاءها ؛ لأنَّ النون الساكنة تخفى مع الأحرف الشجريَّة – وهي الجيم والشين والضاد – فلما أُخفيت حذفت في النطق فشابَه إخفاؤُها حالةَ الإدغام فحذَفَها كاتبُ المصحف في الخطّ لخفاء

---

[1] يُنظَر : التبيان في إعراب القرآن /٩٢٥ ، والمحتسب ١١١/٢ ، ١٢١ ، والخصائص ٣٩٨/١ ، وتأويل مشكل القرآن /٥٤ – ٥٥، والقراءات القرآنيَّة في المعجمات اللغويَّة /٤٣٩ .

[2] سورة الجاثية / ١٤ .

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٧ / ١٣٤ .

[4] سورة يوسف / ١١٠ .

النطق بها في اللفظ ، أي كما حذفوا نون (إن) مع (لا) في نحو: (إلاَّ فعلوه) من حيث إنَّها تدغم في اللام[1] .

وقد تحدَّث مكِّي بن أبي طالب بشيء من التفصيل عن هذه المسألة فأحببت أن أنقله هنا للفائدة ؛ حيث قال : إنَّ قراءة ابن عامر وأبي بكر عن عاصم بنون واحدة وجيم مشدَّدة وياء ساكنة ، كان يجب أن يُفتح فيها الياء ؛ لأنَّه فعل ماضٍ لم يسمَّ فاعله ، ويجب أن تُرفع (المؤمنين) على هذا ؛ لأنَّه مفعول لم يسمَّ فاعله ، وفعل ماضٍ لم يُسمَّ فاعله ولكن أتى على إضمار المصدر ، حيث أقاموه مقام الفاعل ، وذكر أنَّ هذا بعيد ؛ لأنَّ المفعول أولى بأن يقوم مقام الفاعل ، وإنَّما يقوم المصدر مقام الفاعل عند عدم المفعول به أو عند اشتغال المفعول به بحرف الجرِّ ؛ نحو : قِيْمَ وَ سِيْرَ بِزَيْدٍ ، فأمَّا الياء فأسكنها في موضع الفتح كما يسكنها في موضع الرفع ، ووصف هذا أيضاً بالبعد أيضاً ، وإنَّما يجوز ذلك في الشعر . وذكر عن بعض العلماء أنَّ (نُجِّي) ليس هو في هذه القراءة فعل سُمِّي فاعله ، وإنَّما أدغمت النون الثانية في الجيم ، وقال أيضاً عن هذا بأنَّه بعيد ؛ لأنَّ النون لا تدغم في الجيم إدغاما صحيحاً يكون منه التشديد ، إنَّما تخفى عند الجيم ، وأنَّ الإخفاء لا يكون معه تشديد . وذكر عن أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش أنَّه قال في هذه القراءة : إنَّ (نُجِّي) فعل سمي فاعله ، وأنَّ أصله (نُنْجِّي) بنونين وبالتشديد على (نفعل) لكن حذفت النون الثانية لاجتماع النونين كما حذفت إحدى التائين في (تَفَرَّقُوْنَ) و (تَظَاهَرُوْنَ) وشبهه ، وقد استدلَّ مَنْ قال بهذين القولين الآخرين على قوله بإسكان الياء في (نُنَجِّيْ) فدلَّ سكونها على أنَّه فعل مستقبل ، ووصف هذا أيضا بأنَّه قول ضعيف ؛ لأنَّ المثلين في مثل هذه الأشياء لا يحذف الثاني استخفافا إلاَّ إذا اتفقت حركة المثلين ، نحو : (تَتَفَرَّقُوْنَ) و (تَتَعَاوَنُوْنَ) ، فان اختلفت حركة المثلين لم يجز حذف الثاني ، نحو : (تَتغَافَر الذُّنُوْبُ) و (تتناتج الدَّوابّ) والنونان في (نُنْجِي) قد اختلفت حركتهما فلا يجوز الحذف البتَّة في إحداهما، وأيضاً فانَّ النون الثانية أصليَّة ، والأصلي

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٧ / ١٣٣ – ١٣٤ .

لا يجوز حذفه البتَّة ، والتاء المحذوفة في (تَفَرَّقُوْا) و(تَعَاوَنُوْا) زائدة ، فحذفها حسن إذا اتَّفقت الحركتان[1].

القراءة الثانية : قراءة إثبات النونين في النطق ((نُنْجِي)) ، ونسبها إلى جمهور القرَّاء، بنونين الأولى مضمومة ، والثانية ساكنة ، وجيم مكسورة ، مضارع (أَنْجَى) ، فيكون حذف إحدى النونين في الخط مجرَّد تنبيه على اعتبارٍ من اعتبارات الأداء[2].

وهذه القراءة من (الإنجاء) وقبله ((وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ)) بالتشديد، فهوجمع بين اللغتين، كما جمع بينهما في كثير من القرآن نحو قوله ﷻ : ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴿١٧﴾ ﴾[3]، قوله ﷻ : ﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ ۖ فَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا ٱلْقِتَالُ ۙ رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِىِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ۖ فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ﴿٢٠﴾ ﴾[4] .

وهناك قراءات أخرى لم يذكرها ابن عاشور–كعادته في التعامل مع القراءات الشاذَّة– ومنها:

---

[1] يُنظَر : مشكل إعراب القرآن ٢ / ٤٨١ – ٤٨٣ ، وإعراب القرآن ، لابن سيده ٦ / ٣٤٣ .

[2] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٧ / ١٣٣ ، وجامع البيان ٦٥/١٧ ، وحجَّة القراءات /٤٧٠ ، والحجَّة في القراءات السبع /٢٥٠ ، والجامع لأحكام القرآن ٣٣٤/١١ ، و مفاتيح الغيب ٢١٧/٢٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٠٣/٣، ومعاني القرآن، للفرَّاء ٢١٠/٢ ، وتأويل مشكل القرآن /٥٤ ، وإعراب القرآن ، لابن سيده ٦ / ٣٤٣ ، والمكرَّر /٨٤ ، وشرح الشاطبيَّة /٢٥١ ، وإعراب القراءات السبع وعللها ٦٧/٢ ، والمحرَّر الوجيز ١٩٨/١٠ ، والتذكرة في القراءات الثمان /٤٤١ ، والبحر المحيط ٣٣٥/٦ ، والسبعة في القراءات /٤٣٠ .

٣ سورة الطارق/١٧.

٤ سورة محمد / ٢٠ .

١. قراءة الجحدري ((نُنَجِّي)) بإثبات النونين ؛ الأولى مضمومة ، والثانية مفتوحة، وجيم مشدَّدة ، وهو مضارع (نَجَّى) المضعَّف[١] .

٢. وقراءة محمد بن السميفع وأبي العالية ((نَجَّى)) بنون واحدة والفعل مبني للفاعل، بمعنى : نجَّى الله المؤمنين[٢] .

٢. قوله ﷻ : ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيۡنَا نُنجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿١٠٣﴾ ﴾[٣]، فقد ذكر ابن عاشور في ((نُنَجِّي)) قراءات ، وهي :

القراءة الأولى : قراءة فتح النون الثانية وتشديد الجيم ((نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ)) ، ونسبها إلى الجمهور ، وهم أبو عمرو ، وابن عامر ، ونافع ، وابن كثير ، وحمزة ، وأبوبكر عن عاصم ، وأبوجعفر[٤] ، على وزن ((نُنَجِّي رُسُلَنَا)) . ونرى هنا ابن عاشور لم يتطرَّق للقراءات الواردة في ((نُنَجِّي رُسُلَنَا)) ، ولكنَّه اكتفى بذكر القراءات الواردة في ((نُنجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ)) .

القراءة الثانية : قراءة سكون النون الثانية وتخفيف الجيم ((نُنْجِ المؤمنين)) من الإنجاء، ونسبها إلى الكسائي ، وحفص عن عاصم ، وهي قراءة أيضاً ليعقوب، والمفضَّل، وسهل،

---

[١] يُنظَر : جامع البيان ٦٥/١٧، و مفاتيح الغيب ٢١٧/٢٢، والبحر المحيط ٣٣٥/٦، ومختصر في شواذ القرآن /٩٢، وشرح التصريح ٤٠١/٢، والمحرَّر الوجيز ١٩٨/١٠، وإعراب القرآن، لابن سيده ٦/ ٣٤٣، وتأويل مشكل القرآن / ٥٤ – ٥٥، والدُّرُّ المصون ١٠٥/٥، وروح المعاني ٨٦/١٧ ، ومعجم القراءات، للخطيب ٤٧/٦.

[٢] يُنظَر : الجامع لأحكام القرآن ٣٣٥/١١ ، وفتح القدير ٤٩٧/٣، ومعجم القراءات ، للخطيب ٤٧/٦ .

٣ سورة يونس / ١٠٣ .

[٤] يُنظَر : التحرير والتنوير ١١ / ٢٩٩ ، والحجة في القراءات السبع /١٨٥ ، وحجَّة القراءات /٣٣٧ ، والتذكرة في القراءات الثمان /٣٦٨ ، والكشف عن وجوه القراءات ٥٢٣/١ ، والجامع لأحكام القرآن ٣٨٧/٨ ، ومفاتيح الغيب ١٧٧/١٧ ، وزاد المسير ٩٤/٤ ، والنشر ٢٨٧/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر/٢٥٤ ، وشرح الشاطبية /٢٢٠ ، والعنوان /١٠٦ ، والتيسير /١٢٣ ، والبحر المحيط ١٩٤/٥ ، وروح المعاني ١٩٦/١١، والتبصرة في القراءات السبع /٥٣٧ ، والمبسوط /٢٣٦ ، والميسَّر /٢٢٠ ، وغرائب القرآن ١١٦/١١ ، والسبعة في القراءات /٣٣٠ ، و الدر المصون ٧١/٤ ، ومعجم القراءات ، للخطيب ٦٣٣/٣ .

الْمُطَوِّعِيّ، وأبي بكر من طريق الكسائي[1]. مخفَّفاً مِنْ (أنْجَى) يقال: (أنْجَى و نَجَّى)، كـ(أَبْدَلَ و بَدَّل)، وجمهورُ القرَّاء لم ينقلوا الخلافَ إلاَّ في هذا دون قوله : ((فاليوم نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ)) من قوله ﷻ : ﴿ فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً ۚ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ عَنْ ءَايَٰتِنَا لَغَٰفِلُونَ ﴿٩٢﴾ ﴾[2]، ودونَ قوله : ((ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا)) في هذه الآية نفسها. وقد نقل أبو علي الأهوازي الخلافَ فيهما أيضاً ، والمخالفة بينه وبين نظيره الذي قبله تَفَنُّن ، والمعنى واحد[3] .

وقد كتبت في المصحف ((نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ)) بدون ياء بعد الجيم على صورة النطق بها لالتقاء الساكنيْن[4] .

٣. قوله ﷻ : ﴿ ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴿٧٢﴾ ﴾[5] ، فقد ذكر ابن عاشور في ((نُنَجِّي)) قراءات ، وهي :

القراءة الأولى : قراءة فَتح النون الثانية وتشديد الجيم ((ثمَّ نُنَجِّي)) ، ونسبها إلى الجمهور .

القراءة الثانية : قراءة سكون النون الثانية وتخفيف الجيم ((ثمَّ نُنْجِي)) ، ونسبها إلى الكسائي[1] .

---

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ١١/ ٢٩٩، والحجَّة في القراءات السبع /١٨٥، وحجَّة القراءات /٣٣٧، والتذكرة في القراءات الثمان /٣٦٨، والكشف عن وجوه القراءات ٥٢٣/١، والجامع لأحكام القرآن ٣٨٧/٨، ومفاتيح الغيب ١٧٧/١٧، وزاد المسير ٩٤/٤، والنشر ٢٨٧/٢، وإتحاف فضلاء البشر/٢٥٤، وشرح الشاطبية /٢٢٠، والعنوان /١٠٦، والتيسير /١٢٣، والبحر المحيط ١٩٤/٥، والتبصرة في القراءات السبع /٥٣٧، والمبسوط /٢٣٦، والميسَّر /٢٢٠، وغرائب القرآن ١١٦/١١، والسبعة في القراءات /٣٣٠، والدُّرُّ المصون ٧١/٤ ، وروح المعاني ١٩٦/١١، ومعجم القراءات ، للخطيب ٦٣٣/٣ .

٢ سورة يونس / ٩٢ .

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ٢٩٩/١١، و الدُّر المصون ٢٧٣/٦.

[4] يُنظَر : التحرير والتنوير ١١ / ٢٩٩ .

٥ سورة مريم / ٧٢ .

٤. قولـه ﷻ : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ ۖ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿١١٠﴾ ﴾[٢] ، فقـد ذكـر ابـن عاشـور في ((فَنُجِّيَ)) قراءات ، وهي :

القراءة الأولى : بنونين وتخفيف الجيم وسكون الياء مضارع أنجى، ونسبها إلى الجمهور . و ((مَنْ نَشَاءُ)) مفعول (ننجي) .

القراءة الثانية : بحذف النون ((فَنُجِّيَ)) ونسبها إلى ابن عامر وعاصم ، بنون واحدة مضمومة وتشديد الجيم مكسورة وفتح التحتية على أنَّه ماضي (نَجَّى) المضاعف بني للنائب ، وعليه فـ ((مَنْ نَشَاءُ)) هو نائب الفاعل ، والجمع بين الماضي في (نجّي) والمضارع في ((نَشَاءُ)) احتباك تقديره فنُجي من شئنا ممَّن نجا في القرون السالفة وننجي من نشاء في المستقبل من المكذبين[٣] .

---

[١] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٦ / ١٥٣ .

٢ سورة يوسف / ١١٠ .

[٣] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٣ / ٧٠ .

ثانياً : ظاهرة الحمل على المعنى

جرى أكثر كلام العرب على موافقة لفظه لمعناه ، وقد يأتي محمولاً على المعنى دون اللفظ ومثله أن يأتي ، محمولاً على اللفظ دون المعنى وقد يجتمع في الكلام على كليهما، وظاهرة الحمل على المعنى وردت في القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً على النحو الآتي: تأنيث المذكَّر ، وتذكير المؤنَّث ، وتصوُّر معنى الواحد في الجماعة ، وتصوُّر معنى الجماعة في الواحد ، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول ، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً، وغيره[1].

ومن أمثلة الحمل على المعنى قوله ﷻ : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾ فَمَنْ بَدَّلَهُۥ بَعْدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثْمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٨١﴾ ﴾[2] فيظهر لنا هنا أنَّ الهاء في (بدله) و(سمعه) عائدة على الوصيّة مع أنّ الضمير مذكَّر فحُمل على المعنى لا اللفظ ، فالوصية بمعنى الإيصاء ، والإيصاء مذكَّر فكأنَّما المراد (فمن بدله من بعد ما سمع الإيصاء) ، وقال ابن عاشور في ذلك : إنَّ الضمائر البارزة في (بدَّله وسمعه وإثمه ويُبدِّلونَه) عائدة إلى القول أوالكلام الذي يقوله الموصي ودلَّ عليه لفظ ((الوصيَّةُ للوالدينِ والأقربينَ)) من قوله ﷻ: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾ ﴾[3] ، وقد أكَّد ذلك بما دلَّ عليه قوله ((سَمِعَهُ)) فإنَّما تسمع الأقوال ، وقيل هي عائدة إلى الإيصاء المفهوم من قوله : ((الوصيَّةُ)) أي كما يعود الضمير على المصدر المأخوذ من الفعل ؛ نحو : ((ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ)) من قوله ﷻ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا

---

[1] يُنظَر : الخصائص ٢ / ٤١٢ .

٢ سورة البقرة / ١٨٠ – ١٨١ .

٣ سورة البقرة / ١٨٠ .

ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾ ﴾[1] ، ولك أن تجعل الضمير عائداً إلى ((المعروف)) من قوله ﷻ : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾ ﴾[2] ، والمعنى فمن بدَّل الوصية الواقعة بالمعروف ؛ لأن الإثم في تبديل المعروف ، بدليل قوله ﷻ : ﴿ فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٨٢﴾ ﴾[3].

وقوله ﷻ : ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى هَٰذَآ أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ ﴾[4] فالإشارة بـ(هذا) إلى الشمس وهي مؤنثة – على أشهر الأقوال – فحمل على المعنى أي : هذا الضياء ، قال ابن عاشور في قوله : (هَٰذَا رَبِّى) : إنَّه جاء به باسم الإشارة المذكّر مع أنّ الشمس تجري مجرى المؤنّث ؛ لأنّه عدَّها ربّاً ، فروعي في الإشارة معنى الخبر ، فكأنَّه قال : هذا الجرْم الذي تدعونه الشمس تبيّن أنَّه هو ربِّي[5] . وقال الزمخشري : إنَّ وجه التذكير في قوله : (هَذَا رَبِّى) والإشارة للشمس؟ لأنَّه جعل المبتدأ مثل الخبر ؛ لكونهما عبارة عن شيء واحد ، كقولهم : (ما جاءت حاجتك) ، و(من كانت أمك) ، و كما في قوله ﷻ : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾[6] ،

---

١ سورة المائدة / ٨ .

٢ سورة البقرة / ١٨٠ .

٣ سورة البقرة / ١٨٢ .

٤ سورة الأنعام / ٧٨ .

٥ يُنظَر : التحرير والتنوير ٧ / ٣٢٢ .

٦ سورة الأنعام / ٢٣ .

وكان اختيار هذه الطريقة واجباً لصيانة الربِّ عن شبهة التأنيث . واحتجَّ بقولهم في صفة الله (علام) ولم يقولوا (علامة) وإن كان العلامة أبلغ ، احترازاً من علامة التأنيث[1] .

وحكي الأصمعي عن أبي عمرو أنَّه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول : (فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها !) فقلت له : أتقول : جاءته كتابي ! فقال : نعم أليس بصحيفة ! قلت : فما اللغوب قال : الأحمق . وهذا في النثر كما ترى وقد علَّله . فنراه أعاد الضمير (ها) على الكتاب مُوجّها به إلى معنى الصحيفة وهي مؤنث[2] .

والحمل على المعنى في القرآن الكريم لم يجيء ابتداء إلاَّ في مواضع قليلة جداً ، والأصل في القرآن أن يأتي الحمل على المعنى بعد الحمل على اللفظ ، فإذا اجتمع الحملان بدئ بالحمل على اللفظ ، ثمَّ بالحمل على المعنى ، وهذا هو الشائع المستفيض في القرآن . قال ابن جنِّي: العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ ، فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه ، لأنَّه انتكاث وتراجع ، فجرى ذلك مجرى إدغام الملحق وتوكيد ما حذف[3]. وقال الرضي : تقديم مراعاة المعنى على اللفظ يجوز على ضعف[4]. وقال مكي وعلم الدين العراقي : ليس في القرآن آية حمل فيها على اللفظ بعد الحمل على المعنى إلاَّ في قوله ﷻ: ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ ۚ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ۚ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿١٣٩﴾ ﴾[5] ، وقال أبوحيان : التاء في (خالصة) للمبالغة ، أو هي مصدر ، فلم يبدأ بمراعاة المعنى. ولو قدِّر متعلّق الظرف (استقر) كان حملاً على المعنى بعد الحمل على اللفظ[6].

---

[1] يُنظَر : الكشَّاف ٢ / ٤٠ .

[2] يُنظَر : الخصائص ٢ / ٤١٨ .

[3] يُنظَر : الخصائص ٢/ ٤٢٠-٤٢١ .

[4] يُنظَر : شرح الكافية، للرَّضي ٣ / ٥٨ .

[5] سورة الأنعام / ١٣٩ .

[6] يُنظَر : البحر ٤ / ٢٣٢.

ولكثرة الحمل على اللَّفظ أولاً في القرآن رُوعي الحمل على المعنى بعد ذكر آيات كثيرة في بعض المواضع ، وجاء الحمل على اللفظ ، ثمَّ الحمل على المعنى في جملة واحدة هي جملة الصلة في : ((وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ)) من قوله ﷻ : ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾ ﴾[1] ، فقد قال ابن عاشور : وإنَّما جاء بـ (هُودًا)[2] جمعاً مع أنَّه خبر عن ضميره (كان) وهو مفرد ؛ لأنَّ (من) مفرداً لفظاً ومراد به الجماعة ، فجرى ضميره على مراعاة لفظه ، وجرى خبراً وضميراً على مراعاة المعنى[3]. وكذا في قراءة الحسن من قوله ﷻ : ﴿ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٦٣﴾ ﴾[4]، بعد قوله ﷻ : ﴿ فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ ﴿١٦١﴾ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ بِفَٰتِنِينَ ﴿١٦٢﴾ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٦٣﴾ ﴾[5] .

وجاء الحمل على اللفظ والمعنى في كلمة واحدة هي (ظُهُورِهِۦ) من قوله ﷻ : ﴿ لِتَسْتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُواْ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُواْ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ﴿١٣﴾ ﴾[6] ، قال ابن عاشور : فضمير (ظُهُورِهِۦ) عائد إلى (ما) الموصولة الصادق بالفلك والأنعام كما هو قضيَّة البيان ، حيث إنَّ السفائن العظيمة تكون لها ظهور، وهي أعاليها المجعولة كالسطوح لِتقي الراكبين المطر وشدَّة الحر والقرّ . ولذلك فجمع

---

١ سورة البقرة /١١١ . يُنظَر : البحر ١/ ٣٥٠ .

٢ والهود جمع هائد أي متبع اليهودية ، وجمع فاعل على فُعل غير كثير وهو سماعي منه قولهم : عوذ جمع عائذ، وهي الحديثة النتاج من الظباء والخيل والإبل ، ومنه أيضاً عائط وعوط للمرأة التي بقيت سنين لم تلد ، وحائل وحول، وبازل وبزل . التحرير والتنوير ١ / ٦٧٣ .

٣ يُنظَر : التحرير والتنوير ١ / ٦٧٣ .

٤ سورة الصافات / ١٦٣ .

٥ سورة الصافات / ١٦١ – ١٦٣ .

٦ سورة الزخرف / ١٣ .

الظهور من جمع المشترك والتعدية بحرف على بنيت على أنَّ للسفينة ظهراً ، قال ﷻ : ﴿ فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ فَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى نَجَّىٰنَا مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٨﴾ ﴾[1] .

وجاء في القرآن الحمل على اللفظ ، ثمَّ الحمل على المعنى ، ثمَّ الحمل على اللفظ . في آيات . وقال أبو حيَّان : لم يجيء في القرآن منه سوى آيتين . وهذا الحصر ليس بصحيح . وجاء في القرآن أيضًا الحمل على اللفظ ثمَّ الحمل على المعنى ، ثمَّ الحمل على اللفظ ، ثمَّ الحمل على المعنى .

والذي جاء بكثرة في القرآن الحمل على اللفظ . قال ابن جنِّي : الحمل على اللفظ أقوى[2]، وقال الرضي : ((فمراعاة اللفظ فيما يعبَّر به عنهما من الضمير والإشارة ونحوهما أكثر وأغلب ، وإنَّما كان كذلك ؛ لأنَّ اللفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى، إذ هو وصلة إلى المعنى))[3] .

مراعاة المعنى ابتداء :

جاءت مراعاة المعنى ابتداء في مواضع محدَّدة في القرآن ، وهي على النحو الآتي :

١. قولـــه ﷻ : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾[4] . فالضمير في (يستمعون) عائد على معنى (مَنْ) والعود على المعنى دون العود على على اللفظ في الكثرة، وقد نقل ابن عاشور : عن الشيخ ابن عرفة سؤالاً عن وجه التفرقة بين قوله: (من يستمعون)، وقوله : (من يَنظر) إذ جيء بضمير الجمع في الأوَّل وبضمير المفرد في الثاني. وأنَّه أجاب عنه بأنَّ الإسماع يكون من الجهات كلِّها، وأمَّا النظر فإنَّما يكون من الجهة المقابلة. وعلَّق عليه بأنَّه جواب غير واضح ؛ لأنَّ تعدّد الجهات الصالحة لأحد الفعلين لا يؤثِّر

---

١ سورة المؤمنون / ٢٨ . يُنظَر : التحرير والتنوير ٢٥ / ١٧٤ .

[2] يُنظَر : الخصائص ٣ / ٣١٤ .

[3] يُنظَر : شرح الكافية، للرَّضي ٣ / ٥٦ .

٤ سورة يونس / ٤٢ .

إذا كان المستمعون والناظرون متَّحدين ، ولأنَّ الجمع والإفراد هنا سواء ، لأنَّ مفاد (مَن) الموصولة فيهما هو من يصدر منهم الفعل وهم عدد وليس الناظر شخصاً واحداً[1].

٢. قوله ﷻ : ﴿ وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعۡمَلُونَ عَمَلٗا دُونَ ذَٰلِكَۖ وَكُنَّا لَهُمۡ حَٰفِظِينَ ﴿٨٢﴾ ﴾[2] ، قال أبو حيَّان : والظاهر أنَّ (مَنْ) موصولة، وذكر عن أبي البقاء : هي نكرة موصوفة ، وجمع الضمير في (يَغُوصُونَ) حملاً على معنى (مَنْ)، وحسن ذلك تقدَّم جمع قبله ، كما قال :

وإنَّ مِن النِّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ تَهِيْجُ الرياضُ قبلَها وتَصُوْحُ[3]

وقال: لما تقدَّم لفظ (النسوان) حمل على معنى (مَنْ) فأنَّث ولم يقل: من هو روضة[4].

وقال أبو حيَّان : إذا كانت موصوفة ، فليس في محفوظي من كلام العرب مراعاة المعنى فيها[5].

٣. قوله ﷻ : ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأۡتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖ يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٗا ﴿٣٠﴾ ﴾[6] ، فقد ذكر ابن عاشور في (يَأْتِ) قراءتين : القراءة الأولى (مَنْ يَأتِ) بتحتية في أوَّله، نسبها إلى الجمهور، وعدَّ مجيء هذه القراءة بالياء مراعاة لمدلول (مَنْ) الشرطية ؛ لأنَّ مدلولها شيء فأصله عدم التأنيث. والقراءة الثانية: (مَنْ تَأْتِ) بفوقيَّة في أوَّله ، ونسبها إلى يعقوب ، وعدَّ مجيء هذه القراءة بالتاء مراعاة لِمَا صْدَق (مَنْ) أي : إحدى النساء[7] .

---

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٧٩/١١، والخصائص ٤٢١/٢، والبحر ٦١/٥، والتبيان في إعراب القرآن ١٥/٢، والجامع لأحكام القرآن ٣١٨٥/٤ .

٢ سورة الأنبياء / ٨٢ .

٣ البيت من بحر الطويل لم أعرف قائله . يُنظَر : البحر المحيط ٣٣٣/٦ ، وشرح التصريح ١٤٠/١، وحاشية الصبَّان شرح الأشموني ١٥٣/١ ، واللباب في علوم الكتاب ٥٦٣/١٣ .

[4] يُنظَر : البحر ٦ / ٣٣٣ .

[5] يُنظَر : البحر ١ / ٣٥٩ .

٦ سورة الأحزاب / ٣٠ .

[7] يُنظَر : التحرير والتنوير ٢١ / ٣١٨ .

وذكر ابن عاشور أيضاً في الآية التي تليها : ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾﴾[1] في قراءة ((يَقْنُتْ)) قراءتين :

القراءة الأولى : قراءة ((يَقْنُتْ)) بتحتيَّة في أوَّله ، ونسبها إلى الجمهور، وقرأها بالياء مراعاة لمدلول (مَنْ) الشرطية كما تقدَّم في الآية السابقة ((مَن يَأْتِ مِنكُنَّ))[2].

القراءة الثانية: قراءة ((تَقْنُتْ)) بفوقيَّة في أوَّله، ونسبها إلى يعقوب، وقرأها بالتاء مراعاة لما صْدَق (مَنْ)، أي إحدى النساء، كما تقدَّم في الآية السابقة ((مَن يَأْتِ مِنكُنَّ))[3]. وضمير (أجرها) عائد إلى (مَنْ) باعتبار أنَّها صادقة على واحدة من نساء النبي ﷺ[4].

وقال ابن جنِّي: ومن ذلك قراءة عمرو بن فائد الأسواري، ورويت عن يعقوب: ((يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن تَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ))[5] بالتاء[6]. وهذا حمل على المعنى، كأن (مَنْ) هنا امرأة في المعنى ، فكأنَّه قال : أية امرأة أتت منكنَّ بفاحشة ، أو تأتِ بفاحشة، وهو كثير في الكلام ، معناه للبيان كقوله ﷻ : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾[7] .

وذكر أيضاً في قراءة ((وَتَعْمَلْ)) قراءتين :

---

١ سورة الأحزاب / ٣١ .

٢ سورة الأحزاب / من الآية ٣٠ .

٣ سورة الأحزاب / من الآية ٣٠ .

٤ يُنظَر : التحرير والتنوير ٢١ / ٣١٨ ، ٢٢ / ٥ – ٦ .

٥ سورة الأحزاب /من آية ٣٠ .

٦ يُنظَر : المحتسب ٢ / ١٧٩-١٨٠ .

٧ سورة يونس / ٤٢ .

القراءة الأولى : قراءة ((وَتَعْمَلْ)) بالتاء الفوقية ، ونسبها إلى الجمهور، على اعتبار معنى (مَنْ) الموصولة المراد بها إحدى النساء ، وحسَّنه أنَّه معطوف على فعل ((يَقْنُتْ)) بعد أن تعلّق به الضمير المجرور وهو ضمير نسوة .

والقراءة الثانية : قراءة ((وَيَعْمَلْ)) بالتحتيَّة ، ونسبها إلى حمزة والكسائي وخلَف، وقُرِأت بالياء مراعاة لمدلول (مَنْ) في أصل الوضع[1] .

وقول الفرزدق :

تَعَشَّ فإنْ عَاهَدْتَنِيْ لاَ تَخُوْنُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِيبُ يَصْطَحِبَانِ[2]

أي مثل اللَّذين يصطحبان ، أو مثل اثنين يصطحبان ، وأن يكون على الصلة أولى من أن يكون على الصفة، فكأنَّ الموضع في هذا الحمل على المعنى إنَّما بابه الصلة، ثمَّ شبِّهت بها الصفة، ثمَّ شبِّهت الحال بالصفة، ثمَّ شبِّه الخبر بالحال ، كذا ينبغي أن يرتَّب هذا الباب من تنزيل، ولا ينبغي أن يؤخذ بابًا سرْدًا وطرْحًا واحدًا ؛ وذلك أنَّ الصلة أذهب في باب التخصيص من الصفة لإبهام الموصول ، فلمَّا قويت الحاجة إلى البيان في الصلة جاء ضميرها من الصلة على معناها، لأنَّه أشدّ إفصاحًا بالغرض ، وأذهب في البيان المعتمد[3].

٤. قوله ﷻ : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴿١٠﴾ ﴾[4] ، قال أبوحيَّان : الظاهر أنَّ فاعل (زَكَّى) و(دَسَّ) ضمير يعود على (مَنْ) ، ونسبه إلى الحسن وغيره . وأنَّه يجوز أن يكون ضمير الله تعالى ، وعاد الضمير إلى (مَنْ) مؤنثًا باعتبار المعنى (معنى نفس) من مراعاة التأنيث ، واستدلَّ على ذلك بأنَّ رسول الله ﷺ ، كان إذا قرأ هذه الآية قال: ((اللهم آتِ نفسي تقواها، وزكها أنت خير من زكاها، أنت وليها ومولاها))[5].

---

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ٢٢ / ٦ .

[2] روي (واثقتني) مكان (عاهدتني)، ورويت (ياذئب) بالهمز. يُنظَر: الديوان /٨٧٠، والكتاب ٤٠٤/١، وأمالي الشجري ٣١١/٢، والخصائص ٤٢٢/٢، و الدرر اللوامع ٦٥/١، والمحتسب ١٤٥/٢، ١٧٩، والدُّرُّ المصون ١١٩/٣.

[3] يُنظَر : المحتسب ٢ / ١٨٠ ، والبحر المحيط ٧ / ٢٢٧ – ٢٢٨ .

٤ سورة الشمس / ٩ – ١٠ .

[5] يُنظَر : البحر ٨/ ٤٨١ ، والكشَّاف ٤/ ٢١٦ ، و الجامع لأحكام القرآن ٨ / ٧١٦٧.

٥. قولـــه ﷻ : ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢﴾ ﴾[1] ، قُرِئَ : ((فَلَا مُرْسِلَ لَهَا)) بالعود على معنى (ما) كقوله : ((فَلَا مُمْسِكَ لَهَا)) . قال ابن عاشور: إنَّ تذكير الضمير في قوله : ((فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ)) جاء مراعاة للفظ ((ما))؛ لأنَّها لا بيان لها، وأنَّ تأنيثه في قوله : ((فَلَا مُمْسِكَ لَهَا)) جاء لِمراعاة بيان ((ما)) في قوله: ((من رحمة)) ؛ لقربه ، وضمير ((لها))، وضمير ((له)) عائدان إلى ((ما)) من قوله : ((مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ)) ، وأنَّه قد رُوعِيَ في تأنيث أحد الضميرين معنى ((ما)) فإنَّه اسم صادق على ((رحمة)) وقد بُيّن بها، ورُوعِيَ في تذكير الضمير الآخر لفظ ((ما)) لأنَّه لفظ لا علامة تأنيث فيه . وهما اعتباران كثيران في مثله في فصيح الكلام ، فالمتكلِّم بالخيار بين أيّ الاعتبارين شاء . وأنَّ الجمع بينهما في هذه الآية تفنُّن . وأوثر بالتأنيث ضمير ((ما)) ؛ لأنَّها مبيّنة بلفظ مؤنث وهو ((من رحمة))[2] .

٦. قولـه ﷻ : ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴿٣٤﴾ ﴾[3] ، قرأ زيد بن علي : (تُتْلى) بالتاء[4] .

٧. قولـــه ﷻ : ﴿ مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيُخْزِىَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٥﴾ ﴾[5] . حيث راعى معنى ((مَا)) في ((تَرَكْتُمُوهَا ، أُصُولِهَا))[6] .

---

١ سورة فاطر / ٢ .

٢ يُنظَر : التحرير والتنوير ١١ / ٤٣٦ ، والبحر المحيط ٢٩٩/٧.

٣ سورة الأحزاب / ٣٤.

٤ يُنظَر : البحر المحيط ٧ / ٢٣٢.

٥ سورة الحشر / ٥ .

٦ يُنظَر : البحر المحيط ٨ / ٢٤٤ .

٨. ومن مراعاة المعنى ابتداء قوله ﷻ : ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿١٧٨﴾ ﴾[1] ، وقولـه ﷻ : ﴿ وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِهِۦ ۖ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ۖ مَّأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا ﴿٩٧﴾ ﴾[2] ؛ لأنَّ ((مَنْ)) مفعول به في الآيتين . قال ابن عاشور: وجُمع الوصف في الثاني مراعاة لمعنى (مَنْ) الشرطية ، وإنَّما رُوعي معنى (مَنْ) الثانية دون الأولى ؛ لرعاية الفاصلة ، ولتبين أن ليس المراد بـ (مَنْ) الأولى مفرداً[3] .

---

١ سورة الأعراف / ١٧٨ .

٢ سورة الإسراء / ٩٧ .

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ٩ / ١٨١ .

الحمل على المعنى جاء في القرآن الكريم، على عدَّة أوجه ؛ منها :

التضمين ، وتذكير المؤنَّث وتأنيث المذكَّر، وحمل الواحد على الجماعة، واتصال الفعل بحرف ليس ممَّا يتعدَّى به. وسوف نعرض لظاهرة الحمل على المعنى في القراءات القرآنيَّة التي ذكرها ابن عاشور في تفسيره، على النحو الآتي :

الأوَّل : التضمين

ومن الحمل على المعنى في القراءات القرآنيَّة التي ذكرها ابن عاشور في تفسيره التضمين ، وقد جاء ذلك :

١. في ((يَذْهَبُ)) من قوله ﷻ : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ ۖ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٣﴾ ﴾[1] ، وقد ذكر ابن عاشور قراءة ((يَذْهَبُ)) قراءتين :

القراءة الأولى : قراءة فتح التحتية وفتح الهاء ((يَذْهَبُ)) ، ونسبها إلى الجمهور[2]، وذكر أنَّ الباء للتعدية ، أي يُذهب الأبصار .

القراءة الثانية : قراءة ضم التحتية وكسر الهاء ((يُذْهِبُ)) من (أَذْهَبَ) ، ونسبها إلى أبي جعفر وحده ، وهي قراءة أيضاً للجحدري ، وشيبة ، ومجاهد[3] ، وعدَّ الباء هنا مزيدة لتأكيد

---

١ سورة النور / ٤٣ .

[2] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٨ / ٢٦٣ ، وجامع البيان ١١٩/١٨ ، وإتحاف فضلاء البشر /٣٢٥ ، ومعاني القرآن، للفرَّاء ٢٥٧/٢ ، والمحتسب ١١٤/٢ ، والكشَّاف ٣٩١/٢ ، ، ومشكل إعراب القرآن ١٢٤/٢ ، وإعراب القرآن، للنحَّاس ٤٤٨/٢ .

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ٢٦٣/١٨، وجامع البيان ١١٩/١٨، وإتحاف فضلاء البشر /٣٢٥، والبحر المحيط ٤٢٧/٦، ومعاني القرآن، للفرَّاء ٢٥٧/٢، والمحتسب ١١٤/٢، والكشَّاف ٣٩١/٢، والمحرَّر الوجيز ٥٣٠/١٠، ومعاني القرآن وإعرابه ٥٠/٤،ومشكل إعراب القرآن ١٢٤/٢،وإعراب القرآن،للنحَّاس ٤٤٨/٢،ومعالم التنزيل ٥٤/٦.

اللصوق ، مثل ((وامسحوا برؤوسكم)) من قوله ﷻ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ٦ ﴾[1] ، وحُمِل هنا على معنى (يلوي ، أو يستأثر) ، أي : تضمينه معنى ذلك ؛ كأنَّه قال : يكاد سنا برقه يلْوِي بالأبصار أو يستأثر بالأبصار ، ولذا صحَّت تعدية (يذهبُ) بالباء ، وذهبَ المبرّد إلى أنَّ الباء هنا متعلِّقة بالمصدر إذ كان الفعل دالاً عليه ، ومأخوذاً منه ، فعلى هذا يكون التقدير : ذهابُهُ بالأبصار أَوْ إِذْهَابُهُ[2] ، وخطَّأ الأخفشُ ، وأبو حاتم أبا جعفر في هذه القراءة ، زاعمين أنَّ الباء لا تعاقب الهمزة ، وكذا الطبري : يرى أنَّ القراءة التي لا يختار غيرها هي قراءة الفتح (يَذْهَبُ) ، محتجًّا بإجماع الحجة من القرّاء عليها ، وأنَّ العرب إذا أدخلت الباء في مفعول (ذَهَبْتُ) ، لم يقولوا إلاَّ : (ذَهَبْتُ بِهِ) ، دون (أَذْهَبْتُ بِهِ) ، وإذا أدخلوا الألف في (أَذْهَبْتُ) لم يكادوا أن يدخلوا الباء في مفعوله ، فيقولون : (أَذْهَبْتُهُ ، و ذَهَبْتُ بِهِ)[3]، وردَّ على هذا الزعم أبو حيَّان قائلاً : إنَّ هذا الرد ليس بصائبٍ ؛ لأنَّه لم يكن أبو جعفر ليقرأ إلاّ بما رُوي ، وأنَّه قد أخذ القراءة عن سادات التابعين الآخذين عن جلَّة الصحابة أُبيّ وغيره، وأنَّه لم ينفرد بها أبو جعفر ، بل قرأه شيبة كذلك ، وخُرِّج ذلك على زيادة الباء ، أي يذهب الأبصار . وعلى أن الباء بمعنى (مِنْ) ، وأنَّ المفعول محذوف تقديره : (يُذْهِبُ النُّوْرَ مِنَ الأَبْصَارِ) ، كما قال :

---

[1] يُنظَر : سورة المائدة / ٦ .

[2] يُنظَر : إعراب القرآن للنحَّاس ٣ / ١٤٣ .

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٨ / ٢٦٣ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٢٧ ، والمحتسب ٢ / ١١٥ ، وجامع البيان ١٩ / ٢٠٣ .

فَلَثَمْتُ فاهَا آخِذاً بقُرونِها شُرْبَ النَّزِيفِ بَبْرْدِ ماءِ الحَشْرَجِ[1]

وقال ابن عطيَّة في قراءة أبي جعفر ((يُذْهِبُ)) : إنَّها من (أَذْهَبَ) ، كأنَّ التقدير: ((يُذْهِبُ النُّفُوْسَ بِالأَبْصَارِ)) ، نحو قوله : ((يُنْبِتُ بِالدُّهْنِ)) من قوله ﷻ: ﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْـَٔاكِلِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾[2] ، ويحتمل أن يكون مثل قوله : ((ومن يرد فيه بإلحاد بظلم)) من قوله ﷻ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٥﴾ ﴾[3] ، فالباء زائدة دالَّة على فعل يناسبها[4]. والرأي الراجح في هذه القراءة القول بالتضمين ، لما سبق .

وقال ابن عاشور : في قوله : ((يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ)) من قوله ﷻ: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِى سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ ۖ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ

---

١ البيت من بحر الكامل، قاله عمر بن ربيعة، وقيل لجميل بن معمَّر. وقد جاءت الباء هنا بمعنى (من). يُنظَر: ديوان عمر بن أبي ربيعة /٤٨٨، والجامع لأحكام القرآن ٤٧/١١، ٧٨/١٥، والكامل ٣٨٢/١، ولسان العرب (حشرج) ، والكشف والبيان ١٤٤/٨، والمحرَّر الوجيز ٥٦٨/٣، ٥٤٢/٤، ٢١٩/٥، والبحر المحيط ٤٢٧/٦، والكشف والبيان ١٨٩١/١، وتفسير السمعاني ٣٤٧/٥، والنشر في القراءات العشر ٣٧٢/٢، وإعراب القرآن وبيانه ٢٢٣/٢، ٤١٨، والحماسة البصرية ١٥٣/١، والحيوان ١٨٣/٦، والكامل في اللغة والأدب ١ / ٧٧ ، والاشتقاق / ٣٩١ ، والصِّحاح ١/ ١٣٠ ، ١٣٢/٢، والعباب الزاخر ١٩/٢، وروح المعاني ١٨ / ١٩٢ ، ومغني اللبيب ١٠٥/١ ، والمقاصد النحويَّة ٢٧٩/٣، وشرح شواهد المغني ٤٢٠/١ ، وهمع الهوامع ٢١/٢ ، و الدرر اللوامع ١٤/٢ ، وأضواء البيان ١٧٥/٦، والتحرير والتنوير ١٩/١٦، وفتح القدير ٣٦٣/٣، ٤٥١/٤.

٢ سورة المؤمنون / ٢٠ .

٣ سورة الحج / ٢٥ .

٤ يُنظَر : التحرير والتنوير ١٨ / ٢٦٣ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٢٧ ، والمحتسب ٢ / ١١٥ ، و المحرَّر الوجيز ٢٣٣/٤، وإرشاد العقل السليم ٦ / ١٨٥ ، والقراءات في المعاجم اللغويَّة /٤٤٩ .

﴿ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٣﴾ ﴾[1] ، إنَّه كقوله : ((﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ﴾)) من قوله ﷻ : ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾ ﴾[2] ، غير أنَّ هذه الآية زيد فيها لفظ (سنا)؛ لأنَّ هذه الآية واردة في مقام الاعتبار بتكوين السحاب ، وإنزال الغيث ، فكان المقام مقتضياً للتنويه بهذا البرق ، وشدَّة ضيائه حتى يكون الاعتبار بأمرين : بتكوين البرق في السحاب. وبقوَّة ضيائه حتى يكاد يذهب بالأبصار . وآية البقرة واردة في مقام التهديد والتشويه لحالهم حين كانوا مظهرين الإسلام ومنطوين على الكفر والجحود فكانت حالهم كحالة الغيث المشتمل على صواعق ورعد وبرق ، فإنَّ في ظاهره منفعة وفي باطنه قوارع ومصائب.

وذكر أنَّه في اختلاف المقامين وضع التعبير هنا بـ (يذهب بالأبصار)، وهنالك بقوله: (يخطف أبصارهم)؛ لأنَّ في الخطف من معنى النكاية بهم والتسلُّط عليهم ما ليس في (يذهب) إذ هو مجرَّد الاستلاب .

عدَّ التعبير هنا بـ (الأبصار) معرفاً باللام؛ لأنَّ المقصود أنَّ البرق مقارب أن يزيل طائفة من جنس الأبصار إذ اللام هنا لام الحقيقة، كما في قوله : ((أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ)) من قوله ﷻ : ﴿ قَالَ إِنِّى لَيَحْزُنُنِىٓ أَن تَذْهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَٰفِلُونَ ﴿١٣﴾ ﴾[3]، وقولهم: ادخل السوق؛ لأنَّ الحكم على حالة البرق الشديد من حيث هي. بخلاف آية البقرة ، فإنَّها في مقام التوبيخ لهم بأنَّ ما شأنه أن ينتفع الناس به قد أشرف على الضر بهم فلذلك ذكر لفظ أبصار مضافاً إلى ضميرهم مع ما في هذا التخالف من تفنين الكلام الواحد على أفانين مختلفة حتى لا يكون الكلام معاداً وإن كان المعنى متحداً، ولا تجد حق الإيجاز فائتاً

---

١ سورة النور / ٤٣ .

٢ سورة البقرة / ٢٠ .

٣ سورة يوسف / ١٣ .

فإنَّ هذين الكلامين في حدِّ التساوي في الحروف والنطق. وهكذا نرى بلاغة القرآن وإعجازه وحلاوة نظمه[1] .

٢. في ((عَرَّفَ)) من قوله ﷻ : ﴿ وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ ۖ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا ۖ قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿٣﴾ ﴾[2] ، فقد ذكر ابن عاشور في قراءة ((عَرَّفَ)) قراءتين :

القراءة الأولى : قراءة تشديد الراء ((عَرَّفَ)) ، ونسبها إلى الجمهور[3]، بمعنى: عرَّف النبيّ ﷺ حفصة بعض ذلك الحديث وأخبرها به . وذكر أنَّ مفعول ((عَرَّفَ)) الأولُ محذوف لدلالة الكلام عليه ، أي عرفَّها بعضه ، أي بعض ما أطْلعه الله عليه ، وأعرض عن تعريفها ببعضه[4].

القراءة الثانية : قراءة تخفيف الراء ((عَرَفَ)) ، ونسبها إلى الكسائي، وهي قراءة أيضاً للحسن البصريّ ، وأبي عبد الرحمن السلمي ، وقتادة ، وطلحة بن مصرف ، وعلي بن أبي طالب ، والكلبي ، والأعشى عن أبي بكر عن عاصم ، وأبي عمرو في رواية هارون[5] عنه، أي:

---

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٨ / ٢٦٣ .

[2] سورة التحريم / ٣ .

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ٣٥٣/٢٨ ، وجامع البيان ٢٣ / ٤٨٢ ، وزاد المسير ٨ / ٣٠٩ ، والبحر المحيط ٨ / ٢٨٦، وحجَّة القراءات /٧١٣ ، والكشف عن وجوه القراءات ٣٢٥/٢ ، والكشَّاف ٢٤٦/٣ ، والجامع لأحكام القرآن ١٨٧/١٨ ، ومعاني القرآن، للفرَّاء ١٦٦/٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١٩٢/٥ ، والنشر ٣٨٨/٢، وروح المعاني ٢٨ / ١٥٠، وإعراب القراءات السبع وعللها ٣٧٥/٢ ، والتذكرة في القراءات الثمان /٥٩٢، وإتحاف فضلاء البشر /٤١٩، ومشكل إعراب القرآن ٣٨٨/٢، وحجَّة القراءات /٣٤٨، شرح الشاطبيَّة /٢٩٤.

[4] يُنظَر : التحرير والتنوير ٣٥٣/٢٨ ، وجامع البيان ٢٣ / ٤٨٢ .

[5] يُنظَر : التحرير والتنوير ٣٥٣/٢٨ ، وجامع البيان ٢٣ / ٤٨٢ ، وزاد المسير ٨ / ٣٠٩ ، والبحر المحيط ٨ / ٢٨٦، وحجَّة القراءات /٧١٣ ، والكشف عن وجوه القراءات ٣٢٥/٢، والكشَّاف ٢٤٦/٣، والجامع لأحكام القرآن ١٨٧/١٨، ومعاني القرآن، للفرَّاء ١٦٦/٣، ومعاني القرآن وإعرابه ١٩٢/٥، والنشر ٣٨٨/٢، وروح المعاني ١٥٠/٢٨، وإعراب القراءات السبع وعللها ٣٧٥/٢، والتذكرة في القراءات الثمان /٥٩٢، وإتحاف فضلاء البشر /٤١٩، ومشكل إعراب القرآن ٣٨٨/٢، والحجة في القراءات السبع /٣٤٨، شرح الشاطبيَّة /٢٩٤ .

أقرَّ ببعضه، وأعرض عن بعض، وعدَّ ذلك كناية عن المجازاة، أي ضمَّن ((عَرَفَ)) معنى (جازى)، لأنه على هذه القراءة لا يحتمل معنى العلم؛ لأنَّ العلم تعلَّق به كلّه بدليل قوله تعالى: ((أظهره الله عليه)) مع أنَّ الإعراض عن الباقي يدلُّ على العلم، فتعيَّن أن يكون بمعنى المجازاة، فعَرَفَ لحفصة بعض ذلك الفعل الذي فعلته من إفشائها سرّه، وقد استكتمها إياه: أي غضب من ذلك عليها عن بعضه الذي أفشته باللُّوم، أو بالطلاق على رواية أنَّ رسول الله ﷺ طلَّق حفصة، فأمره الله أن يراجعها، وقال مقاتل بن حيان لم يطلِّقها وإنَّما هم بطلاقها، فقال له جبريل عليه السلام لا تطلقها فإنَّها صوَّامة قوامة، والصحيح أنَّه عاتبها ولم يطلِّقها، وقد يُكنَّى عن التوعُّد بفعل العلم. ونحوه كقوله تعالى: ((أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ)) من قوله ﷻ : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ وَعِظۡهُمۡ وَقُل لَّهُمۡ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَوۡلَۢا بَلِيغٗا ٦٣ ﴾[1]. وقول العرب للمسيء: لأعرفنّ لك يا فلان ما فعلت، بمعنى: لأجازينَّك عليه. وقولك: لقد عرفت ما صنعت[2].

وذكر ابن الجوزي عن الزجاج (عَرَفَ) بالتخفيف أنَّه بمعنى : قد عرف كلَّ ما أسرَّه، غير أنَّ المعنى جاري على بعضه ، كـ ((وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ)) من قوله ﷻ : ﴿ ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ مَّعۡلُومَٰتٞۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلۡحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيۡرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقۡوَىٰۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ١٩٧ ﴾[3] ، أي يعلمه ويجازي عليه ، وكذلك قوله ﷻ : ﴿ فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ٧ ﴾[4] ، أي : ير جزاءه . فقيل إنَّ النبي ﷺ طلَّق حفصة تطليقة فكان

---

[1] سور النساء / ٦٣ .

[2] يُنظَر : التحرير والتنوير ٣٥٣/٢٨ ، وجامع البيان ٢٣ / ٤٨٢ ، وزاد المسير ٨ / ٣٠٩ ، والبحر المحيط ٨ / ٢٨٦، وروح المعاني ٢٨ / ١٥٠ .

[3] سورة البقرة / ١٩٧ .

[4] سورة الزلزلة / ٧ .

ذلك جزاءها عنده فأمره الله أن يراجعها وقال مقاتل بن حيان : لم يطلقها وإنما هم بطلاقها فقال له جبريل : لا تطلقها فإنها صوامة قوامة ، وقال الحسن : ما استقصى كريم قط ثم قرأ عرف[1] .

وقد رجَّح الطبري قراءة التشديد ((عَرَّفَ)) على قراءة التخفيف (عَرَفَ) كعادته في التفاضل بين القراءات القرآنيَّة ، كونها بمعنى : عرّف النبيّ ﷺ حفصة ، يعني ما أظهره الله عليه من حديثها صاحبتها ، ولإجماع الحجَّة من القرّاء عليه . وردَّ أبو عبيد قراءة التخفيف (عَرَفَ) رداً شنيعاً ، حيث قال : لو كان كذا لكان عرف بعضه وأنكر بعضاً . وردَّ عليه النحَّاس ، حيث قال : وهذا الرد لا يلزم ، والقراءة معروفة عن جماعة منهم أبو عبد الرحمن السلمي . وهذا الذي أراه[2].

وهناك قراءة ثالثة : لم يذكرها ابن عاشور كعادته في التعامل مع القراءات الشاذَّة، وهي قراءة الإشباع بألف بعد الراء ((عراف)) ، قرأها ابن المسيب وعكرمة . وقال ابن خالويه: يقال إنَّها لغة يمانية ، ومثالها قوله : أعوذ بالله من العقراب ، الشائلات عقد الأذناب، يريد: من العقرب[3] .

---

[1] يُنظَر : زاد المسير ٨ / ٣٠٩ .

[2] يُنظَر : جامع البيان ٢٣ / ٤٨٢ ، وإعراب القرآن ، للنحَّاس ٤ / ٤٦١ .

[3] يُنظَر : البحر المحيط ٨ / ٢٨٦ .

الثاني : تذكير المؤنث، وتأنيث المذكَّر

ومن الحمل على المعنى في القراءات القرآنيَّة التي ذكرها ابن عاشور في تفسيره تذكير المؤنث، وتأنيث المذكَّر :

١. **تذكير المؤنث** : ومن الحمل على المعنى في القراءات القرآنيَّة التي ذكرها ابن عاشور في تفسيره تذكير المؤنث في ((هَٰذَا رَبِّي)) من قوله ﷻ : ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ ﴾[1] ، أي هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه، وقد سبق الحديث عنه. وكذلك في ((فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ)) من قوله ﷻ : ﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا۟ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ ﴾[2] ؛ لأنَّ الموعظة والوعظ واحد، فقد راعى في ذلك المعنى وقالوا في: ((إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ))، من قوله ﷻ : ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾[3] ، قال ابن عاشور في عدم لحاق علامة التّأنيث لوصفِ (قَرِيبٌ) مع أنّ موصوفه مؤنّث اللّفظ ، إنَّ علماء العربيَّة وجَّهوه بأوجه كثيرة، وأنَّ جلّها يحوم حول تأويل الاسم المؤنّث بما يرادفه من اسمٍ مذكّر ، أو الاعتذارِ بأنّ بعض الموصوف به غيرُ حقيقي التّأنيث كما هنا ، وأنَّ أحسنها عنده قول الفراء وأبي عبيدة: أنّ قريباً أو بعيداً إذا أطلق على قرابة

---

١ سورة الأنعام / ٧٨ .

٢ سورة البقرة / ٢٧٥ .

٣ سورة الأعراف / ٥٦ .

النّسب أو بُعد النّسب فهو مع المؤنّث بتاء ولا بُدّ، وإذا أطلق على قُرب المسافة أو بُعدها جاز فيه مطابقة موصوفه وجاز فيه التّذكير على التّأويل بالمكان، وهو الأكثر، ثمَّ ذكر : ((وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ)) مِن قوله الله ﷻ : ﴿ مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ ۖ وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ ﴿٨٣﴾ ﴾[1] ، و((وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا)) من قوله ﷻ : ﴿ يَسْـَٔلُكَ ٱلنَّاسُ عَنِ ٱلسَّاعَةِ ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴿٦٣﴾ ﴾[2] ، وأنَّه لما كان إطلاقه في هذه الآية على وجه الاستعارة من قرب المسافة جرى على الشّائع في استعماله في المعنى الحقيقي ، وهذا من لطيف الفروق العربيَّة في استعمال المشترك إزالة للإبهام بقدر الإمكان[3]. ويجوز أن يكون التذكير هنا (إنَّما هو) لأجل (فَعِيل) على قول جرير :

نَصَبْنَ[4] الهَوى ثم ارْتَمَيْنَ قُلوبَنا بأَعْيُنِ أعداءٍ وهُنَّ صَديقُ[5]

فـ (فعيلاً) إذا كان بمعنى (مفعول) يستوى فيه المذكَّر والمؤنَّث ، إلاَّ إذا لم تجر على صاحبها[6] .

---

١ سورة هود / ٨٣ .

٢ سورة الأحزاب / ٦٣ .

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ٨ / ١٧٧ ، الكشَّاف ٢ / ١٠٦ .

[4] ورُوِيَ : (دعونَ) بدلاً عن (نصبنَ) . يُنظَر : أساس البلاغة (صدق) ٥٤١/١.

٥ البيت من بحر الطويل يروى لجرير في ديوانه /٣٧٢، ولنُصَيْب في ديوانه /١٠٩، ولذي الرِّمَّة في ملحق ديوانه /١٨٩٣. يُنظَر : أضواء البيان ٢٣ / ٤٠ ، و الجامع لأحكام القرآن ١٣ / ١١٦ ، و إعراب القرآن للزجاج/١٣٧، والحماسة البصرية ١٧٧/٢، والأغاني ٢٠٨/٩، والتذكرة الحمدونية ٢/ ١٩٧، والتمام في تفسير أشعار هذيل، ابن جنِّي / ٢٧ ، ٥٦ ، وخزانة الأدب ٥ / ٤١٢ ، و الخصائص ٤١٢/٢، والصِّحاح ٣٨٣/١، وتاج العروس (صدق) ، و لسان العرب (صدق)١٠ / ١٩٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٤١/٢، ١٣٨/٤، وشرح شواهد الإيضاح ، وأساس البلاغة (صدق) ٥٤١/١.

[6] يُنظَر : شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ١٤١ .

ومن تذكير المؤنَّث : ((يَكُنْ)) من قوله ﷻ : ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٠١﴾ ﴾[1] حيث وردت فيه قراءتان الأولى : قراءة التأنيث بالتاء الفوقيَّة ((**تَكُن**)) وقرأ بها الجمهور .

والقراءة الثانية : قراءة التذكير بالياء التحتيَّة ((يَكُنْ))، وقرأ بها النخعي، فالفعل مسند إلى ((**صَٰحِبَةٌ**)) أيضاً كالقراءة المشهورة ، وإنَّما جاز التذكير هنا للفصل كقول جَريرٌ:

لقد وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ على بابِ اسْتِها صُلُبٌ وشامُ[2]

وقال ابن عطية: إنَّ تذكيرَ كان وأخواتها مع تأنيث اسمِها أسهلُ من ذلك في سائر الأفعال. قال أبو حيَّان: إنَّه لا يعرفُ هذا عن النحويين ، وأنَّهم لم يُفَرِّقوا بين كان وغيرها. وأيد رأي أبي حيَّان السمين الحلبي، وقبله الفارسي وإن كان يقول بحرفية بعضها كـ (ليس) فإنَّه لا يُجيز حَذْفَ التاء منها ، لو قلت : ((ليس هند قائمة)) لم يجز[3] .

وأمَّا قول لجِرانِ العَوْد :

أَلاَ لاَ يَغُرَّنَّ أمرَأً نَوْفَلِيَّةٌ عَلَى الرأْسِ بَعْدِي أو تَرائِب وُضَّحُ[4]

فليست النوفليَّة هنا امرأة وإنَّما هي مِشْطَة تعرف بالنوفلية فتذكير الفعل معها أحسن. وتذكير المؤنَّث واسع جداً لأنَّه ردُّ فرع إلى أصل . لكن تأنيث المذكَّر أذهب في التناكر والإغراب[1] .

---

١ سورة الأنعام / ١٠١ .

[2] يُنظَر : ديوانه ٢٨٣/٢ ، والمقتضب ١٤٥/٢ ، والإنصاف ١٧٥/١ ، وأمالي ابن الشجري ١٥٣/٣، والإملاء ٢٥٦/١ ، و لسان العرب (صلب) ١ / ٥٢٦ ، واللباب في علوم الكتاب ٣٤٠/٨ ، و الكشَّاف ١٥١/٢، وخزانة الأدب ٣ / ٣١٤ ، و المقتضب / ٩٠ ، ٢٠٨ ، وجمهرة اللغة ١ / ٢٠٨ ، ٢٤٨/٢ ، والمفصل في صنعة الإعراب / ٣٤ ، وشرح الكافية، للرَّضي ٤ / ١٣٨ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٠٢/٤، ولسان العرب (صلب) ١ / ٥٢٦ ، (أمم) ٢٢/١٢ ، وتاج العروس (صلب) ٦٦٥/١، والدُّرُّ المصون ٨٩/٥ .

[3] يُنظَر : الخصائص ٢ / ٤١٥ – ٤١٦ ، والبحر المحيط ٤ / ١٩٧ ، واللباب في علوم الكتاب ، والمحرَّر الوجيز ٣٨٨/٢، والدُّرُّ المصون ٨٩/٥ .

[4] يُنظَر : الخصائص ٢ / ٤١٥ – ٤١٦ ، والمحتسب ٢ / ١١٢ ، والمخصَّص ١ / ٣٢٤ .

٢.تأنيث المذكَّر : فمن تأنيث المذكَّر قراءة من قرأ ((تلتقطه بعضُ السيارة))، من قوله ﷻ : ﴿ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا۟ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِى غَيَـٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَـٰعِلِينَ ﴿١٠﴾ ﴾[١] ، وكقولهم : (ما جاءت حاجتك) ، وكقولهم: ذهبت بعض أصابعه. أنَّث ذلك لما كان بعضُ السيَّارة سيَّارة في المعنى ، وبعض الأصابع إصبعاً، ولمَّا كانت (مَا) هي الحاجة في المعنى .

ويجوز للشاعر المولّدِ تأنيثُ المذكّرِ وتذكيرُ المؤنث على المعنى، وهو أفشى في العُرْفِ والاستعمال من أن يُؤتى عليه بشاهدٍ أو مثالٍ ، قال الشاعر :

أَتَهْجُرُ بَيْتاً بالحِجازِ تَلَفَّعَتْ بِهِ الخَوْفُ وَالأَعْدَاءُ مِنْ كُلِّ جَانِبِ[٣]

ذهب بالخوف إلى المخافة، فأراد المخافة فأنث لذلك، وحكى سيبويه: ذهبت بعض أصابعه، فأنَّث (بعض)؛ لأنَّه إصبع في المعنى وهذا كثير[٤]. وقال لبيد :

فَمَضَى وَقَدَّمَهَا ، وكانت عادةً مِنْهُ إذا هِيَ عَرَّدَتْ إقْدَامُهَا[٥]

ويرى الطبري أنَّ ذلك عند أهل العربيَّة شاذٌ غير فصيح في الكلام، حيث ذكر أنَّه قال: (وكانت) بتأنيث (الإقدام)، لمجاورته قوله: (عادة)، وإنْ شئت قلت: إنَّه أَنَّث الإقدام لما كان في

---

[١] المصدر السابق .

٢ سورة يوسف / ١٠ .

[٣] ويروى : أَتَهْجُرُ بَيْتاً بالحِجازِ تَلَفَّعَتْ به الخَوْفُ والأَعْداءُ أَمْ أَنتَ زائِرُهْ ؟

يُنظَر : الخصائص ٢ / ٤١٧ ، والتذكرة الحمدونية ٢ / ١٨٨ ، و المحكم والمحيط الأعظم ٥ / ٣٠٥ ، وشرح شواهد الإيضاح / ٨٥ ، ولسان العرب (خوف) ٩ / ٩٩، وتاج العروس (خوف) ٢٣ / ٢٨٨ ، وسرُّ صناعة الإعراب ١ / ١٣ ، ونضرة الاغريض في نصرة القريض / ٥٠ .

[٤] يُنظَر : الخصائص ٢ / ٤١٧ ، والحمدونية ٢ / ١٨٨ ، و المحكم والمحيط الأعظم ٥ / ٣٠٥ .

[٥] والضمير في قوله : (فمضى) إلى حمار الوحش، وفي قوله : (وقدمها) إلى أتنه التي يسوقها إلى الماء. و(عردت) : فرت ، وعدلت عن الطريق التي وجهها إليها . وشعر لبيد لا يفصل بعضه عن بعض في هذه القصيدة ، فلذلك لم أذكر ما قبله وما بعده. فراجع معلقته . يُنظَر : ديوان لبيد /١١٠، وجامع البيان ٢٩٨/١١، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٣٠ ، والكشَّاف ٣ / ٣٤٠ ، والبحر المحيط ٧ / ٣٩ ، وروح المعاني ١٢٧/١٩، والتفسير القيم لابن القيم ١ / ٤٠٥ ، ومجاز القرآن ١/ ١٨٨ .

معنى التقدّمة، وإن شئت قلت: ذهب إلى تأنيث العادة كما ذهب إلى تأنيث الحاجة في قوله: (مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ)، ويرى مثل ذلك في قراءة ((تَكُن)) من قوله ﷻ : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾[1] ، حيث قرأته جماعة من قرَّاء المدينة والبصرة وبعض الكوفيين: ((ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ)) بالتاء، بالنصب، بمعنى: لم يكن اختبارَنا لهم إلا قيلُهم ((وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ)) غير أنَّهم يقرءون ((تَكُن)) بالتاء على التأنيث. وإن كانت للقول لا للفتنة ، لمجاورته الفتنة، وهي خبر. وذلك عند أهل العربيَّة شاذٌّ غير فصيح في الكلام، ووافقه ابن القيم فقال: وهذا المسلك وإن كان قد ارتضاه غير واحد من الفضلاء فليس بجيِّد، ولا يعرف في الكلام الفصيح منه إلاَّ النَّادر، كقولهم: (ذهبت بعض أصابعه)، والذي قوَّاه ههنا شدَّة اتصال المضاف بالمضاف إليه وكونه جزؤه حقيقة، فكأنَّه قال: ذهبت إصبع وإصبعان من أصابعه، وحَمْلُ القرآن على المكثور الذي خلافه أفصح منه ليس بسهل. ويرى الزمخشري: جواز تأنيث ((تَكُن)) مع نصب الآية، في قوله ﷻ : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾[2]، وأنَّ منه بيت لبيد: (فَمَضَى وَقَدَّمَهَا وَكَانَتْ عَادة)[3].

وجاء عن أبي حيَّان في ((يَكُن)) من قوله ﷻ : ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٩٧﴾ ﴾[4]: أنَّ الجمهور قرأ: ((أَوَلَمْ يَكُن))، بالياء من تحت، و((ءَايَةً)): بالنصب، وعدَّها قراءة واضحة الإعراب، فقد توسَّط خبر ((يَكُن))، و((أَن يَعْلَمَهُۥ)): هو الاسم. وقرأ ابن عامر، والجحدري: ((تَكُن)) بالتاء من فوق، و ((آيَةٌ)): بالرفع. وقال الزمخشري: جعلت آية اسماً، وأن يعلمه خبراً، وذكر أنَّه ليست كالأولى لوقوع النكرة اسماً والمعرفة خبراً، وقد خرّج لها

---

١ سورة الأنعام / ٢٣ .

٢ سورة الأنعام / ٢٣ .

٣ سبق تخريجه. يُنظَر: جامع البيان ٣٣٢/١٩، والتفسير القيم، لابن القيم، جمع وترتيب: محمد أويس الندوى ٤٠٥/١.

٤ سورة الشعراء / ١٩٧ .

وجه آخر ليتخلَّص من ذلك فقيل: إنَّ في ((تَكُن)) ضمير القصة، ((وآيَة أَنْ يَعْلَمهُ)) جملة واقعة الخبر، ويجوز على هذا أن يكون لهم آية جملة الشأن، وأن يعلمه بدلاً من آية. انتهى. وقرأ ابن عبَّاس: تكن بالتاء من فوق، آية بالنصب، كقراءة من قرأ : (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ)، بتاء التأنيث ، (فِتْنَتُهُمْ) بالنصب، إلاَّ أن قالوا، وكقول لبيد:

فَمَضَى وَقَدَّمَهَا ، وكانت عادةً مِنْهُ إذا هِيَ عَرَّدَتْ إقْدَامُهَا[1]

ودلَّ ذلك إمَّا على تأنيث الاسم لتأنيث الخبر، وإمَّا لتأويل أن يعلمه بالمعرفة، وتأويل ((إلاَّ أَنْ قَالُواْ)) بالمقالة، وتأويل الإقدام بالإقدامة[2]. كما يؤنِّث لإضافته إلى المؤنَّث قول الأعشى:

وتشرقُ بالقَوْلِ الَّذِي قَدْ أذَعْتَه كمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّم[3]

حيث أنَّث (شرقت) ، مع أنَّ فاعله مذكّر ، وهو الصدر ، والقياس: (شرق)، ولكن لما كان الصدر (صَدْرُ القَناةِ) الذي هو مضاف لمؤنثٍ ، بعض المضاف إليه، أعطى له حكمه، وإن شئت قلت : أنَّث لأنَّه أراد القناة[4] . وعليه قول ذي الرُّمَّة :

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أعالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّواسِمِ[5]

---

[1] سبق تخريجه .

[2] يُنظَر : البحر المحيط ٧ / ٣٩ ، والكشَّاف ٣ / ٣٤٠ .

[3] البيت من قصيدة يهجو بها عمير بن عبد الله بن المنذر بن عبدان ، حين جمع بينه وبين جهنام الشاعر ليهاجيه. (لسان العرب: شرق) قال : شرق الشيء شرقًا ، فهو شرق : اشتدت حمرته بدم ، أو بحسن لون أحمر، وصدر القناة: أعلاها. والشاهد في البيت أنَّه أنَّث الفعل شرَق بالتاء ، مع أنَّ فاعله وهو (صدر) مذكَّر. ولكنَّه لما أضيف إلى القناة وهي مؤنَّثة ، فكأنَّه جعل الفعل للقناة لا لصدرها . يُنظَر : ديوانه /١٢١، والخصائص ٤١٨/٢، وجامع البيان ١٩ / ٣٣٢ ، و الكشَّاف ١ / ٤٢٤ ، ٤٢٢/٢ ، ٥٠٣/٣، و الجامع لأحكام القرآن ٩ / ١٣٣، والبحر المحيط ٨ / ٣٩٠ ، و زاد المسير ٣ / ٤٠٤ ، والصحاح ٧٠٩/٢، والمحرَّر الوجيز ١٢٧/٥، ومعاني القرآن، للنحَّاس ٦٤/٥، وأنوار التنزيل ٤٩٣/٤، وتفسير النسفي ١٠٨/٣، والكشف والبيان ١٥٨/٧، ٣١٤، وإرشاد العقل السليم ٤٢٩/١، ٤٠٨/٣، ٤٠٨/٥، والتحرير والتنوير ٣٦/٤ .

[4] يُنظَر : الخصائص ٢ / ٤١٨ ، وجامع البيان ١٩ / ٣٣٢ ، ١٤٠/٢٠ .

٥ البيت من بحر الطويل . رُوي : (رويدًا) مكان (مشين) ، و (مرضى) مكان (مر). تسفهت الريح الغصون: حركتها واستخفتها . يُنظَر : ديوانه / ٦١٦ ، والكتاب / ١/ ٢٥، ٣٣ ، ولسان العرب (سفه)، و الجامع لأحكام القرآن

فأنَّث (الْمَر) لإضافته إلى (الرياح) وهي مونَّثة ؛ إذ كان (الْمَر) من الرياح، ونظائر ذلك كثيرة جدًّا لا وجه للإطالة بذكرها ، فهذا وجه يشهد لتأنيث الإيمان؛ إذ كان من النفس وبها .

وإن شئت حملته على تأنيث المذكر لَمَّا كان يعبر عنه بالمؤنَّث، ألا ترى إلى قول الله سبحانه: ((فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا)) من قوله ﷻ : ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٦٠﴾ ﴾[1]، فتأنيث الْمِثل لأنَّه في المعنى حَسَنة[2].

الثالث : الواحد والجماعة

ومن الحمل على المعنى في القراءات القرآنيَّة التي ذكرها ابن عاشور في تفسيره: الواحد والجماعة، قوله ﷻ : ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾[3] ، فأفرد على لفظ (مَنْ) ثمَّ جمع (مَنْ) بعدُ. قال ابن عاشور : وجمع الضمير في قوله : ((وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)) اعتباراً بعموم (مَنْ) كما أفرد الضمير في قوله : ((وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ)) اعتباراً بإفراد اللفظ، وعدَّ هذا من تفنُّنِ العربيَّة لدفع سآمة التكرار[4] .

٢٠٥/١ ، المحتسب ١ / ٢٣٧ ، والبحر المحيط ٥ / ٣٠٠ ، وزاد المسير ٢١/١، و التحرير والتنوير ٧٢٥/١، والمحرَّر الوجيز ٢٩/١ ، ١٦٣ ، ٣٥٥ ، ١/٣ ، ٥٧ ، ٢٦٩/٥، وفتح القدير ٣٤٥/١.

[1] سورة الأنعام / ١٦٠ .

[2] يُنظَر : المحتسب ١ / ٢٣٧ .

[3] سورة البقرة: ١١٢ .

[4] يُنظَر : الخصائص ٢ / ٤٢١ والتحرير والتنوير ١ / ٦٧٥ .

والعرب إذا حملت على المعنى لم تكد تُراجع اللفظ ، كقولك : (شَكَرْتُ مَنْ أَحْسَنُوْا إِلَيَّ عَلَى فِعْلِهِ) ، ولو قلت : (شَكَرْتُ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيَّ عَلَى فِعْلِهِمْ) جاز ، فلهذا ضعف عندنا أن يكون (هما) من (مصطلاهما) [1] ، في قول الشمّاخ :

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاَهُمَا[2]

عائداً على الأعالي في المعنى إذ كانا أَعليين اثنين لأنَّه موضع قد تُرك فيه لفظ التثنية حملاً على المعنى؛ لأنَّه جعل كلّ جهة منهما أعلى كقولهم: شابت مفارقه وهذا بعير ذوعثانين ونحو ذلك، أو لأنَّ الأعليين شيئان من شيئين. فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه؛ لأنَّه انتكاث وتراجع فجرى ذلك مجرى إدغام الملحق وتوكيد ما حُذف، على أنَّه قد جاء منه شيء[3].

والحمل على المعنى واسع جداً في هذه اللغة ، ومنه : ((أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ)) من قوله ﷻ : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٥٨﴾ ﴾[4] ، ثمَّ قال : ((أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ)) من قوله ﷻ : ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ

---

[1] يُنظَر : الخصائص ٢ / ٤٢٠ .

[2] يُنظَر : ديوانه / ٨٦ ، والكتاب ١٠٢/١، والخصائص ٤٢٠/٢ ، وشرح المفصَّل ٨٣/٦ ، ٨٦ ، والعيني ٥٨٧/٣، ومقاييس اللغة ٣٤٨/١، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٥٩/١، وهمع الهوامع ٨٣/٣، والأصول في النحو ٤٧٥/٣–٤٧٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٤٤/١، وشرح الكافية، للرَّضي ٢٣٥/٢، ٤٣٧/٣، ٤٤٥، والتصريح ١٢٢/٢، وهمع الهوامع ٩٩/٢ ، وشرح الأشموني ١١/٣ ، وخزانة الأدب ٢٧١/٤ .

[3] يُنظَر : شرح الكافية، للرَّضي ٢ / ٢٣٥ .

٤ سورة البقرة / ٢٥٨ .

طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ وَانظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ۖ وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾ ﴾[1] ، قيل فيه : إنَّه محمول على المعنى حتى كأنَّه قال: ((أرأيت كالذي حاج إبراهيم في ربه)) ، أو ((أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ))، فجاء بالثاني على أنَّ الأول قد سبق كذلك . ومنه إنشادهم بيت امرئ القيس:

ألا زَعمتْ بَسْباسةُ اليومَ أنَّني كَبِرتُ وألاَّ يُحْسِنَ السِرَّ أَمْثَالِي[2]

بنصب (يُحسن) والظاهر أنْ يُرفع ؛ لأنَّه معطوف على أنَّ الثقيلة إلاَّ أنَّه نصب لأنَّ هذا موضع قد كان يجوز أن تكون فيه أن الخفيفة حتى كأنَّه قال: ألا زعمت بسباسة أن يكبر فلان، كـ ((وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ)) بالنصب ، من قوله ﷻ : ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ۚ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٧١﴾ ﴾[3] . ومن ذلك كقول زهير :

بَدَا لِيَ أنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ولا سَابِقٍ شَيْئاً إذَا كَانَ جَائِيَا[4]

---

١ سورة البقرة / ٢٥٩ .

٢ البيت من بحر الطويل. يُنظَر: الجامع لأحكام القرآن ١٩١/٣، ٢٤٨/٦، ٢٧٦/١١، والكشف والبيان ١٨٧/٢، وغريب الحديث ١/ ٢٣٨، لسان العرب (لها) ٢٥٩/١٥، وتاج العروس (برنس)، وفتح القدير ٢٨٧/١، ٣٢٩/٢، ٤٦/٥، وزاد المسير ٢٣٧/١، والدر المنثور ٨٦/٢، وجمهرة اللغة (ضرر) ٣٨/١، ومعاهد التنصيص /١٣١، والعباب الزاخر ٦٨/١، ولباب التأويل ٢٤٥/١، و الحماسة البصرية /٢١، والإتقان /١٥١، ومجاز القرآن ١٥/١، وأحكام القرآن /١٣٧، وجمهرة أشعار العرب /٢، وترتيب اصلاح المنطق /١٩٥.

٣ سورة المائدة / ٧١ .

٤ البيت من بحر الطويل. يُنظَر: ديوانه /٢٨٧، والكتاب ٨٣/١، وشرح المفصَّل ٥٢/٢، والدرر اللوامع ١٠٥/٢، وأضواء البيان ١٨٦/٥، والبحر المحيط ٢٩٥/٤، و تفسير الفخر الرازى ٥٥٢/٣٠، واللباب في علوم الكتاب ٢٢٨/٧، ومفاتيح الغيب ١٨/٣٠، وإعراب القرآن ، لابن سيده ٣٢/٥، والإتقان في علوم القرآن ٥٨١/١، والتبيان في إعراب القرآن ٢١٠/١.

لأنَّ هذا موضع يحسن فيه (لست بمدرك ما مضى)، ومنه : (فأصدَّقَ وأكن) من قوله ﷻ : ﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾ ﴾[1] ، وقول أبي دؤاد الأيادي:

فَأَبْلوني بَلِيَّتَكمْ لعلِّي أُصالِحُكم وأسْتدرِجْ نَوَيَّا[2]

حتى كأنَّه قال : أصالحْكم وأستدرج نويا.

وباب الحمل على المعنى بحر لا يُنْكش ولا يُفْتج ولا يؤبى ولا يُغَرض ولا يُغضغض . وقد أرينا وجهه ووكلنا الحال إلى قوة النظر وملاطفة التأول.

---

١ سورة المنافقون / ١٠ .

٢ البيت من بحر الوافر. أبلوني: أعطوني، البلية: الناقة تربط عند قبر صاحبها حتَّى تموت. نويا: مفردها نوى وهي الجهة التي ينويها المسافر مِنْ قرب أو بُعد. يُنظَر: الخصائص ١/١٧٦، وأمالي الشجري ١/٢٨٠، ومغني اللبيب /٦٢٠،٥٥٣، ولسان العرب (علل) ١١/٤٦٧، والمحرَّر الوجيز ٢/٤٨٤، والكشف والبيان ٢/١٨، ٩/٣٢٤، ومعاني القرآن، للفرَّاء ١/٨٠، ٥/١٢١، و إعراب القرآن للزجاج ١/٢١٨، وإعراب القرآن، للنحَّاس ٤/٤٣٧، و الحجَّة في القراءات السبع /٣٤٦، ٣٤٧، والجليس الصالح ١/٢٣، ٤٤٦، وسرُّ صناعة الإعراب ٢/٧٠١، والكامل للمبرد ٣/٢٠٥، وحاشية الأمير على المغني ٢/٩٧، والدُّرُّ المصون ٥/٥٢٨.

ثالثاً: ظاهرة التردُّد في إعراب الكلمة بين الصرف وعدمه

من القراءات القرآنيَّة التي ذكرها ابن عاشور ما كان وجه الاختلاف فيها من قبيل الظواهر اللغويَّة التردُّد في إعراب الكلمة بين الصرف وعدمه جاء ذلك في :

١. قراءة ((ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا)) قوله ﷻ : ﴿ وَإِذۡ قُلۡتُمۡ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصۡبِرَ عَلَىٰ طَعَامٖ وَٰحِدٖ فَٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُخۡرِجۡ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ مِنۢ بَقۡلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَاۖ قَالَ أَتَسۡتَبۡدِلُونَ ٱلَّذِي هُوَ أَدۡنَىٰ بِٱلَّذِي هُوَ خَيۡرٌۚ ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلۡتُمۡۗ وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلۡمَسۡكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ﴿٦١﴾ ﴾[1] ، فقد ذكر ابن عاشور في ((مصر)) قراءات ، وهي :

القراءة الأولى : قراءة التنوين ((مِصْراً)) ، ونسبها إلى الجمهور، (وهم: أبوجعفر، وشيبه ، ونافع ، وعاصم ، وأبوعمرو ، وحمزة ، والكسائي ، وابن كثير ، وابن عامر، وطلحة بخلافٍ عنه)[2] ، وهو خطّ المصحف . فالمعنى اهبطوا مصراً من الأمصار، ولذلك صُرِف. وفيه إعراض عن طلبهم إذ ليس حولهم يومئذ بلد قريب يستطيعون وصوله. ويرى الطبري أنَّ هذه القراءة هي الصحيحة ، وأنَّه لا يجوز غيرها ، محتجاً باجتماع خطوط مصاحف المسلمين،

---

١ سورة البقرة / ٦١ .

٢ يُنظَر : التحرير والتنوير ١ / ٥٢٤ ، والبحر المحيط ٢٣٤/١ ، والمحرِّر ٣١٨/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١٤٤/١، وزاد المسير ٨٩/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجلَّ، الأنباري، أبو بكر محمَّد بن القاسم بن بشَّار الأنباري (٣٢٨ هـ)، تحقيق: محيي الدين عبدالرحمن رمضان، مطبوعات مجمَّع اللُّغة العربيَّة، دمشق، ط١، ١١٣٩١هـ-١٩٧١م /٣٧٢، ومشكل إعراب القرآن ٥٠/١، وجامع البيان ٢٤٨/١– ٢٤٩.

واتفاق قراءة القُرَّاء على ذلك . وأنَّه لم يقرأ بترك التنوين فيه وإسقاط الألف منه، إلاَّ من لا يجوز الاعتراض به على الحجة ، فيما جاءت به من القراءة مستفيضا بينهما[1].

القراءة الثانية : قراءة ترك التنوين ((مِصْرَ)) ، و نسبها إلى ابن مسعود ، وهي قراءة أيضاً الحسن ، وطلحة ، والأعمش ، وأبان بن تغلب ، وابن عبَّاس ، وأُبَيّ بن كعب ، وابن مسعود[2]، أراد اهبطوا مصرَ أي بلدَ مصرَ بلدَ القبطِ أي ارجعوا إلى مصر التي خرجتم منها، وهو بلد فرعون وهو مروي عن أبي العالية، والأمر لمجرَّد التوبيخ إذ لا يمكنهم الرجوع إلى مصر. واعلم أنَّ مِصْرَ على هذا المعنى يجوز منعه من الصرف على تأويله بالبقعة فيكون فيه العلميَّة والتأنيث، ويجوز صرفه على تأويله بالمكان، أو لأنَّه مؤنَّث ثلاثي ساكن الوسط مثل: (هِنْد و دَعْد) ، و (نُوْحاً وَ لُوْطاً) ، وفيهما العجمة والتعريف ؛ قال جرير :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ[3]

فجمع بين الأمرين . وهذا الرأي ينسبه النحَّاس إلى الكسائي ، وعقَّب عليه بقوله: ((وهذا خطأ على قول الخليل وسيبويه والفرَّاء؛ لأنَّك لو سميت امرأة (بزيد) لم تُصرف))[4]، لأنَّ (هِنْد و دَعْد و عَنْز) أسماء مؤنثة فجاز فها الصرف وعدمه ، وترك الصف أجود للعلميَّة

---

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ١ / ٥٢٤ ، وجامع البيان ٢ / ١٣٣ ، ١٣٦ ، معاني القرآن ، للفرَّاء ١ : ٤٢ – ٤٣، ومعجم القراءات ، للخطيب ١١٣/١ .

[2] يُنظَر : التحرير والتنوير ٥٢٤/١، والكتاب ٣٢/٢، وجامع البيان ٢٤٨/١، والبحر المحيط ٢٣٤/١، والمحرِّر ٣١٩/١، ومعاني القرآن وإعرابه ١٤٤/١، وزاد المسير ٨٩/١، وإيضاح الوقف والابتداء /٣٧٢، ومشكل إعراب القرآن ٥٠/١، والكشَّاف ٢١٨/١، وإتحاف فضلاء البشر /١٣٨، والتقريب والبيان /٢٢، ومعجم القراءات، للخطيب ١١٤/١.

[3] البيت من البحر المنسرح، لجرير، ويروى لعبيدالله بن قيس الرقيات. يُنظَر: ملحق ديوان جرير /٩٠٢١، وملحق ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات، والكتاب ٢٤١/٣، ولسان العرب (دعد)، (لفع)، أدب الكاتب /٢٨٢، وأمالي ابن الحاجب /٣٩٥، والخصائص ٦١/٣، وشرح الأشموني ٥٢٧/٢، وشرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام: عبد الله بن يوسف، (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م ٧٠/١، وما ينصرف ومالا ينصرف، الزجَّاج: أبو إسحاق الزَّجَّاج (٢٣٠–٣١١ هـ) تحقيق: هدى محمود قراعة، القاهرة، ١٣٩١ – ١٩٧١ م /٥٠، والمنصف ٧٧/٢، والدُّرُّ المصون ٢٩٤/١، واللباب في علوم الكتاب ١٢٠/٢.

[4] يُنظَر : إعراب القرآن ، للنحَّاس ١٨٢/١ .

والتأنيث[1]، أمَّا (مِصْر) إذا أريد به اسم البلد المعروف ، فيُمْنَع من الصرف وجوباً؛ لأنَّه مذكَّر سُمِّي به مؤنث . وقد رُويَ عن الكسائي جواز صرف (مِصْر) وهي معرفة؛ لأنَّ العرب تصرف كلَّ مالا ينصرف في الكلام إلاَّ أفعل التفضيل، والمنع أرجح عند الجمهور[2] .

وذكَر أنَّ أشهب قال : قال لي مالك : هي عندي مِصْرَ قريتُك مسكنُ فرعون. ويكون قول موسى لهم : ((اهبطوا مصراً)) أمراً قصد منه التهديد على تذكُّرهم أيام ذلِّهم وعنائهم وتمنِّيهم الرجوع لتلك المعيشة ، كأنَّه يقول لهم ارجعوا إلى ما كنتم فيه إذ لم تقدُروا ، وعن الزمخشري : إنَّه معرّب من لسان العَجَمِ ، فإنَّ أصله (مِصْرَائِيْم) فَعُرِّب. وعلى هذا إذا قيل بأنَّه عَلَم لمكان بعينه ، فلا ينبغي أن يُصْرف البتةَ لانضمامِ العُجْمَة إليه، فهو نظيرُ (ماه وجَوْر وحِمْص) ، ولذلك أجمعَ الجمهورُ على منعِه في قولِه ((ادْخُلُواْ مِصْرَ))، وأنَّ المِصْرُ في أصل اللغةِ : الحدُّ الفاصلُ بين الشيئين ، وحُكِي عن أهلِ هَجَرَ أنهم إذا كَتَبوا بَيْعَ دارٍ قالوا : اشترى فلانٌ الدارَ بمُصُورِها ، أي : حدودِها[3]، قال عدي بن زيد:

وجاعِلُ الشمسِ مِصْراً لا خَفَاءَ بِهِ بَيْنَ النَّهَارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ قَدْ فَصَلا[4]

٢. ومن بين ما تطرَّق له ابن عاشور من القراءات القرآنيَّة ما كان وجه الاختلاف فيها من قبيل التردُّد في إعراب الكلمة بين الصرف وعدمه : ((طُوًى)) من قوله ﷻ : ﴿ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ ۖ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٢﴾ ﴾[5]، فقد ذكر ابن عاشور في ((طُوَى)) قراءتين ، وهي :

---

[1] يُنظَر : الكتاب ٣/٢٤٠ ، والمقتضب ٣/٣٥٠ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٩١ .

[2] يُنظَر: إعراب القرآن، للنحَّاس ١/١٨٢، وشمس العلوم ٥/٢٠ ، القراءات القرآنيَّة في المعجمات اللغويَّة /٤٤٣، وشرح شذور الذهب ٢ / ٨٣٢ .

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ١ / ٥٢٤ ، وتفسير الكشَّاف ١/١٧٤، واللباب في علوم الكتاب ٢/١٢٠، وإعراب القرآن، النحَّاس ١/١٨٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ١/٦٩، البحر المحيط ١/٢٣٤، والدُّرُّ المصون ١/٢٩٤.

[4] يُنظَر : ديوان عدي بن زيد /١٥٩ ، و الجامع لأحكام القرآن ١/٤٢٩ ، والصحاح (مصر) ، ولسان العرب (مصر)، والدُّرُّ المصون ١/٢٤٢ ، واللباب في علوم الكتاب ٢ / ١٢٠ .

٥ سورة طه / ١٢ .

القراءة الأولى : قراءة ضم الطاء وترك التنوين ((**طُوَى**)) ونسبها إلى الجمهور، وهم نافع، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وأبو جعفر، ويعقوب، ووافقهم اليزيدي ، على أنَّه ممنوع من الصرف من جهتين :

الجهة الأولى : للعلمية والتأنيث بتأويل البُقعة ، أو للعجمة ، كأنَّهم جعلوه اسم للأرض أو البقعة التي بها الوادي ، كما في : ((**ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ**)) من قوله ﷻ : ﴿ **فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٠﴾** ﴾[1] ، وإذا كسِر فنُوِّن (**طِوًى**) فهو مِثل مِعًى وضِلَع معروف ، ومن لم ينون جعله اسماً للبقعة .

وسُئِل المبرّد عن وادٍ يقال له : طُوًى أَنصرِفه ؟ قال : نعم ؛ لأنَّ إحدى العلتين قد انخَرَمَتْ عنه . وقال الشاعر:

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وَشَدُّوا أَزْرَهُ بِحُنَيْنَ حِينَ تَوَاكُلِ الأَبْطَالِ[2]

فلم يجر حنين ، لأنَّه جعله اسماً للبلدة لا للوادي : ولو كان جعله اسماً للوادي لأجراه، كما قرأت القرّاء ((وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ)) وكقول جرير :

أَلَسْنا أَكْرَمَ الثَّقَلَيْنِ رَحْلاً وأَعْظَمَهُمْ بِبَطْنِ حِرَاءَ نارَا[3]

فلم يجرّ حراء ، وهو جبل ؛ لأنَّه جعله اسماً للبلدة ، فكذلك (طُوًى) في قراءة من لم يجرّه جعله اسماً للأرض .

الجهة الثانية : للعدول عن طاوٍ ، مثل عُمر عن عامر ، كما لا ينصرف عُمَر[4].

---

١ سورة القصص / ٣٠ .

٢ البيت لحسَّان بن ثابت، من بحر الكامل. والشاهد فيه أنَّ (حنين) غير مصروف؛ لجعله اسماً للبلدة. يُنظَر: ديوانه ٥١٢/١ ، وجامع البيان ١٧٨/١٤ ، ومعاني القرآن، للفرَّاء ٤٢٩/١، ولسان العرب : (حنن)، والبحر المحيط ٢٤/٥ ، والجامع لأحكام القرآن ١٠٠/٨، و الكشف والبيان ٢٢/٥.

٣ البيت من بحر الوافر. ويُروى (أكبر) بدلاً من (أكرم) . يُنظَر : معاني القرآن، للفرَّاء ٤٢٩/١ ، والكتاب ٢٤/٢، ورواية صدره: (ستعلم أيُنا خيرٌ قديماً) ، والدُّرُّ المصون ٣٧/٦ .

٤ يُنظَر : التحرير والتنوير ١٦ / ١٩٨ ، ٣٠ / ٧٥ ، وجامع البيان ١٨ / ٢٨٢ ، و تهذيب اللغة ١٤ / ٣٥ .

القراءة الثانية : قراءة ضمِّ الطاء والتنوين ((طُوَىً)) ونسبها إلى ابن عامر ، وعاصم، وحمزة، والكسائي ، وخلف ، لأنَّه اسم وادٍ مذكّر اللَّفظ بمذكَّر[1] .

وقد اخْتُلِفَ في معناه على عدَّة معاني ؛ فأمَّا من أراد به المصدر من طويت ، فلا مؤنة في تنوينه ، وأمَّا من أراد أن يجعله اسماً للوادي ، فإنَّه إنَّما ينوِّنه لأنَّه اسم مذكَّر لا مؤنث، وأنَّ لام الفعل منه ياء ، فزاده ذلك خفَّة فأجراه كما قال الله : ((وَيَوْمَ حُنَيْنٍ)) إذ كان حنين اسم وادٍ ، والوادي مذكَّر .

ويرى أبو جعفر الطبري : أنَّ أولى القولين عنده بالصواب قراءة من قرأه بضمِّ الطاء والتنوين ((طُوَى)) ؛ لأنَّه إن يكن اسماً للوادي فحظُّه التنوين لما ذكر قبل من العلَّة لمن قال ذلك ، وإن كان مصدراً أو مفسراً ، فكذلك أيضاً حكمه التنوين ، وهو عندي اسم الوادي. وإذ كان ذلك كذلك ، فهو في موضع خفض ردًّا على الوادي[2].

٣. قوله ﷻ : ﴿ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴿٢٢﴾ ﴾[3] ، فقد ذكر ابن عاشور في ((سَبَإٍ)) قراءتين ، وهي :

القراءة الأولى : قراءة الصرف ((سَبَإٍ)) ونسبها إلى الجمهور ، وهو الرأي الثاني لابن محيصن . ووقف حمزة وهشام بخلفه بإبدال الهمزة ، ولهما التسهيل بالروم .

القراءة الثانية: قراءة عدم الصرف بفتحة الهمزة ((سَبَأَ)) ونسبها إلى أبي عمرو والبَزي عن ابن كثير، ووافقهما ابن محيصن بخلفه واليزيدي والْمُطَّوِّعِيّ، على تأويل البلاد أو القبيلة.

القراءة الثالثة : قراءة سكون الهمزة ((سَبَأْ)) ونسبها إلى قنبل عن ابن كثير ، على اعتبار الوقف إجراء للوصل مُجرى الوقف[4] .

---

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٦ / ١٩٨ ، ٣٠ / ٧٥ ، والكشف عن وُجوه القراءات ٩٦/٢ .

[2] يُنظَر : وجامع البيان ١٨ / ٢٨٢ ، والمشكل /٤٦٢ ، وإعراب القرآن ، للنحَّاس ٣٣٣/٢، ومفاتيح الغيب ١٨/٢٢، والتبيان في إعراب القرآن ٨٨٦/١ .

٣ سورة النمل / ٢٢ .

٤ يُنظَر : التحرير والتنوير ١٩ / ٢٥٤ ، والميسَّر في القراءات الأربع عشر / ٣٧٨ .

٤. قوله ﷻ : ﴿ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا ٤ ﴾[1] ، فقد ذكر ابن عاشور في ((سَلَاسِلَاْ)) قراءتين ، وهي :

القراءة الأولى : قراءة التنوين في الوصل والوقف عليه كما يوقف على المنون المنصوب ((سَلاسلاً)) ونسبها إلى نافع ، والكسائي ، وهشام عن ابن عامر ، وأبي بكر عن عاصم، وأبي جعفر ، وكذا شيبة ، وهو اختيار أبي عبيد ، ورواية هشام عن أهل الشام[2] ، وأنَّه إذ كان حقَّه أنْ يمنع من الصرف لأنَّه على صيغة منتهى الجمع تعيَّن أنَّ قراءته بالتنوين لمراعاة مزاوجته مع الاسمين اللذيْن بعده وهما (أغلالاً) ، و (سعيراً) ، والمزاوجة طريقة في فصيح الكلام ، وقد سبق الحديث عنها ، ومنها قول النبي ﷺ لنساءٍ ((ارجِعْنَ مَأزورات غير مأجورات)) ، فجعل (مأزورات) مهموزاً وحقَّه أن يكون بالواو ، لكنَّه هُمز لمزاوجة مأجورات ، وكذلك قوله في حديث سؤال الملكين الكافر ، فيقال له : ((لاَ دريْت ولا تلَيْت)) ، وكان الأصل أن يُقال : ولا تَلوت . ومنه قول ابن مُقْبِل أو القَلاَّخُ :

هَتَّـــــاكُ أَحْبِيَـــــةٍ وَلاَّجُ أَبْوِبَـــــةٍ يُخَـــالطُ الـــبِرُّ مِنْـــهُ الجِـــدَّ واللِّيْنَـــا[3]

فقوله (أبوبة) جمع باب وحقه أن يَقول أبواب .

وهي قراءة الأعمش ، قيل : وهذا على ما حكاه الأخفش من لغة من يصرف كل ما لا ينصرف إلاَّ أفعل من وهي لغة الشعراء ، ثمَّ كثر حتى جرى في كلامهم ، وعلَّل ذلك بأنَّ هذا الجمع لما كان يجمع فقالوا : صواحبات يوسف ونواكسي الأبصار، أشبه المفرد فجرى فيه الصرف، وقال بعض الرجَّاز :

والصـــــرف في الجمـــــع أتـــــى كثـــــيراً حـــــتى ادعـــــى قـــــوم بـــــه التخيـــــيرا[4]

---

١ سورة الإنسان / ٤ .

٢ يُنظَر : التحرير والتنوير ٢٩ / ٣٧٨ ، والكشف والبيان ١٠ / ٩٥ .

٣ ويروى : هَتَّاكُ أَحْبِيَةٍ ولاَّجُ أَبْوِبَةٍ يَخْلِطُ بالبِرِّ منه الجِدَّ واللِّينا . البيت لتميم بن مقبل، وهو في ملحق ديوانه /٤٠٦، أوللقلاخ بن جناب، ولسان العرب : (بوب) ، والصَّحاح (بوب) ، والجامع لأحكام القرآن ٢٧٩/١، وأدب الكاتب /٤٨٦، والدُّرُّ المصون ٣٧٣/١ ، واللباب في علوم الكتاب ٩٣/٢.

٤ يُنظَر : روح المعاني ١٥٦/١٧، ١٥٣/٢٩، والبحر المحيط ٣٤٢/٦، ٣٨٧/٨، وإعراب القرآن، لابن سيده ١٦٨/٨.

والصرف ثابت في مصاحف المدينة ومكَّة والكوفة والبصرة ، وفي مصحف أبي وعبد الله ، وكذا في قراءة (قوارير) . وروى هشام عن ابن عامر : (سلاسل) في الوصل، و(سلاسلا) بألف دون تنوين في الوقف . وروي أنَّ من العرب من يقول : رأيت عمراً بالألف في الوقف .

وهذه القراءة متينة يعضُّدها رسم المصحف وهي جارية على طريقة عربيَّة فصيحة ، وقرأه الباقون بدون تنوين في الوصل . وكتب (سلاسلا) في المصحف الإمام في جميع النسخ التي أرسلت إلى الأمصار بألف بعد اللام الثانية ، ولكنَّ القرَّاء اختلفوا في قراءته.

فإذا وقفوا عليه فأكثرهم قرأه في الوقف بدون ألف فيقول ((سلاسلْ)) في الوقف[1].

القراءة الثانية : قراءة ((سَلاسلاً)) ونسبها إلى أبي عمرو ورويس عن يعقوب بالألف على اعتباره منوناً في الوصل[2].

القراءة الثالثة: قراءة جواز الوجهين بالألف وبتركها في الوقف ((سَلاسلا)) البَزي عن ابن كثير وابنُ ذكوان عن ابن عامر وحفصٌ عن عاصم بمنع الصرف، واختلف عنهم في الوقف[3].

القراءة الرابعة : قراءة ترك التنوين في الوصل ، والوقف عليه بألف بعد لامه الثانية ((سَلاسلا)) ونسبها إلى أبي عمرو ورويس عن يعقوب ، فمخالفة روايتهم لرسم المصحف محمولة على أنَّ الرسم جرى على اعتبار حالة الوقف وذلك كثير ، فكتابة الألف بعد اللام لقصد التنبيه على إشباع الفتحة عند الوقف لمزاوجة الفواصل في الوقف لأنَّ الفواصل كثيراً ما تعطى أحكام القوافي والأسجاع.

وذكر أنَّ القراءات روايات مسموعة ورسم المصحف سُنَّة مَخصوصة به، وذكر عن الطيبي قوله: أنَّ بعض العلماء اعتذر عن اختلاف القرَّاء في قوله: ((سَلاسلا)) بأنَّه من الاختلاف في كيفية الأداء كالمدّ والإمالة وتخفيف الهمزة، وأنَّ الاختلاف في ذلك لا ينافي التواتر[4].

---

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ٢٩ / ٣٧٨ ، والبحر المحيط ٨ / ٣٨٧ .

[2] المصدر السَّابق .

[3] المصدر السَّابق .

[4] يُنظَر : التحرير والتنوير ٢٩ / ٣٧٩ .

ولغة الصرف كانت من اختيار قرَّاء من بيئاتٍ مختلفة ، فأبوجعفر ، ونافع من المدينة المنوَّرة، وابن كثير من مكَّة ، وعاصم في رواية أبي بكرٍ ، والكسائي ، وخلف من الكوفة. ومن لم يصرف من القرَّاء فإنَّه حمل ذلك على الأصل ؛ لأنَّها جمع تكسير على (مفاعل، ومفاعيل) والأصل في هذا الجمع المسمَّى بـ (منتهى الجموع) المنع من الصرف. قال سيبويه في باب ما كان على مثال : (مفاعل ، ومفاعيل) : ((اعلم أنَّه ليس شيءٌ يكون على هذا المثال إلاَّ لم ينصرف في معرفةٍ ولا نكرةٍ ، وذلك لأنَّه ليس شيءٌ يكون واحداً يكون على هذا البناء ، والواحد أشَّد تمكُّناً ، وهو الأصل ، فلمَّا لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشدّ تمكُّناً وهو الأوَّل تركوا صرفه ، إذ خرج من بناء الذي هو أشَّد تمكُّناً))[1].

فمن خلال كلَّ ما مرّ يمكن أن نخلص بأنَّ القياس في مثل هذا الجمع هو المنع من الصرف؛ لأنَّه يكون نهاية الجمع المخالف لبناء الواحد ، فهذا ثقلٌ ، وجمعٌ ، والجمع ثقلٌ ثانٍ، فمنع من الصرف لاجتماع الثقلين[2] .

[1] الكتاب ٢٢٧/٣ . ويُنظَر : القراءات القرآنيَّة في المعجمات اللغويَّة / ٤٤٦ – ٤٤٧ .

[2] يُنظَر : الحجة في القراءات السبع / ٣٥٨ ، والقراءات القرآنيَّة في المعجمات اللغويَّة / ٤٤٧ .

رابعاً: ظاهرة التردُّد في إعراب الكلمة بين الوَصْفُ والمصدر

من القراءات القرآنيَّة التي طرقها ابن عاشور وكان وجه الاختلاف فيها من قبيل الظواهر اللغويَّة التردُّد في إعراب الكلمة بين الوصف والمصدر ، ويمكن أن نتطرَّق إلى لذلك عن طريق التقسيمات الآتية :

الأوَّل : بين اسم الفاعل والمصدر

من القراءات القرآنيَّة التي طرقها ابن عاشور وكان وجه الاختلاف فيها من قبيل الظواهر اللغويَّة التردّد في إعراب الكلمة بين اسم الفاعل والمصدر، جاء ذلك في:

١. ((حَرَجاً)) من قوله ﷻ : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾[1] ، فقد ذكر ابن عاشور في ((حَرَجاً)) قراءات ، وهي :

القراءة الأولى : قراءة كسر الرَّاء ((حَرِجاً)) ، ونسبها إلى نافع ، وعاصم في رواية أبي بكر ، وأبي جعفر[2] ، وذكر أنَّ (الحَرِج) بكسر الراء صفة مشبّهة من قولهم : حَرِج الشّيء حَرَجاً ، من باب (فَرِحَ) ، بمعنى ضاق ضيقاً شديداً ، فهو كقولهم : دَنِف ، وقَمِن، وفَرِق ، وحَذِر[3] ، ويرى الزَّجَّاج : أنَّ الحرج : أضيق الضيق . فإذا قيل : فلان حرج الصدر، فالمعنى ذو حرج في صدره . فإذا قيل : حرج فهو فاعل . وقال النحاس : إنَّ (حَرِج) بكسر الراء اسم الفاعل ، وقال سيبويه (الحَرِج) بالكسر الاسم[4] .

---

١ سورة النساء / ٦٥ .

[2] يُنظَر : التحرير والتنوير ٥٩/٨، والسبعة في القراءات /٢٦٨، ومعالم التنزيل ١٨٦/٣، والجامع لأحكام القرآن ٨٢/٧، وإعراب النحَّاس ٥٧٩/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٣١٩/٢، وحجَّة القراءات /٢٧١، والكشف عن وُجوه القراءات ٤٥٠/١، والنشر ٢٥٣/٢، والحجَّة في القراءات السبع /١٤٩، والتبيان في إعراب القرآن ٥٣٧/١ .

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ٨ / ٥٩ .

[4] يُنظَر : التحرير والتنوير ٥٩/٨، ومعالم التنزيل ١٨٦/٣، والجامع لأحكام القرآن ٨٢/٧، وإعراب النحَّاس ٥٧٩/١.

وجاء عن ابن عادل أنَّ : (حَرَجاً و حَرِجاً) بفتح الرَّاء وكَسْرها : أنَّه المتزايد في الضِّيق ، فهُو أخَصُّ من الأوَّل ، فكلّ (حَرَج) ضيق من غير عَكْسٍ ، وعلى هَذَا فالمِفْتُوح والمكْسُور بمَعْنَى واحد ، يقال : (رَجُل حَرِجٌ وحَرَجٌ) ، قال الشَّاعر :

لا حَرِجُ الصَّدْرِ ولا عَنِيفُ[1]

قال الفراء : ((هو في كَسْرِهِ ونَصْبِه بمَنْزِلَة (الوَحَد) و (الوَحِد) ، و (الفَرَد) و(الفَرِد) و (الدَّنَف) و (الدَّنِف)))[2].

وفرَّق الزَّجَّاج والفارسيَّ بينهُمَا فقالا : أنَّ المِفْتُوح مَصْدر ، والمكْسُور اسْمُ فَاعِل، وهذا غير ما قاله ابن عاشور حيث عدَّ المكسور (حَرِج) صفة مشبَّهة ، والأولى أنَّها مصدر كما ذكر الزَّجَّاجُ والفارسيُّ.

وقال الزَّجَّاج : إنَّ الحَرَجَ أضْيَقُ الضِّيقِ ، فَمَنْ قال : رَجُلٌ (حَرَجٌ) بالفَتْح، فمعناه: ذُو حَرَجٍ في صَدْرِهِ ، ومن قال : (حَرِجٌ) بالكَسْر جعله فَاعِلاً، وكذلك دَنَف ودَنِف[3].

وقال الفارسي : إنَّ مَنْ فتح الرَّاء ،كان وصْفاً بالمصدر ، نحو : قَمَنْ وحَرَى ودنَف، ونحو ذلك من المصادرِ التي يُوصَفُ بها، ولا تكُون كَ (بَطَل) ؛ لأنَّ اسْم الفاعل في الأمْر العَام إنَّما على فَعِل، ومن قرأ (حَرِجاً) بكسْر الرَّاء، فهو مثل (دَنِف) و(فَرِق) بكَسْر العَيْن[4].

وقيل : (الحَرَجُ) بالفَتْح جمع (حَرَجَة) ؛كقَصَبَة وقَصَب ، والمكْسُور صِفَة ،ك (دَنِف) وأصل المادَّة من التَّشَابُك وشِدَّة التَّضَايُقِ ، فإنَّ الحَرَجة غَيْضَة من شَجَر السَّلَم ملتفَّة لا يَقْدِرُ أحَدٌ أن يَصِل إليها قال العجَّاج :

عَـــــايَنَ حَـــــيًّا كَـــــالحِرَاجِ نَعَمُـــــهْ يَكُـــــوْنُ أَقْصَـــــى شَـــــلِّهِ مِحْرَنْجِمُـــــهْ[1]

---

[1] البيت من الرجز ، ولم أعرف قائله ، ولا تمامه . يُنظَر : لسان العرب (حرج) ١٠٥/٣ ، تهذيب اللغة (حرج)، الدر المصون ١٧٥/٣ ، ومعاني القرآن ٣٥٤/١ .

[2] معاني القرآن، للفرَّاء ٣٥٤/١ ، يُنظَر : اللباب في علوم الكتاب ٨ / ٤١٨ .

[3] يُنظَر : معاني القرآن وإعرابه ٣١٩/٢ ، واللباب في علوم الكتاب ٨ / ٤١٨.

[4] يُنظَر : والحجة للقراء السبعة ٤٤٦/٢ ، واللباب في علوم الكتاب ٨ / ٤١٨ .

الحِراج : جَمْع حِرْج ، وحِرْج جَمْع حَرَجَة ، ومن غَريب ما يُحكَى : أن ابْن عَبَّاس قرأ هذه الآية ، فقال : هل هُنَا أحَدٌ من بَنِي بَكْرٍ؟ فقال رَجُلٌ : نعم ، قال: ما الحَرَجَة فِيكُم؟ قال: الوَادِي الكَثِير الشَّجَر المسْتَمْسِكُ ؛ الذي لا طريقَ فيه . فقال ابن عبَّاس: (فَهَكَذَا قَلْبُ الكَافِرِ) هذه رواية عُبَيْد بن عُمَيْر[٢] . وقد حَكَى أبو الصَّلْت الثَّقَفِي[٣] هَذِهِ الحكَايَة بأطْوَل مِنْ هذا، عن عُمَر بن الخطابِ ، فقا : قرأ عُمِر بن الخطَّابِ هذه الآية، فقال: ((ابْغُونِي رَجُلاً من بَنِي كِنَانَة، واجْعَلُوه راعِياً)) فأتوهُ به، فقال لَهُ عُمر: ((يا فتى ما الحَرَجَةُ فِيكُم؟))، قال: ((الحَرَجَةُ فِينَا الشَّجَرَةُ تُخْدِقُ بها الأشْجَارُ فلا تَصِلُ إليها رَاعِيةٌ ولا وَحْشيَّةٌ)) . فقال عُمَر ﷺ : ((وكذلك قلْبُ الكافر لا يَصِلُ إليه شيءٌ من الخَيْرِ)) [٤].

وبعضهُم يحْكِي هذه الحكاية عن عُمر ﷺ كالمنْتَصِر لمن قَرأ بالكَسْرِ قال : قرَأهَا بَعْضُ أصْحَاب عُمَر له بالكَسْر ، فقال : ((ابْغُوني رجلاً من كِنَانَة رَاعِياً ، وليَكُن مِنْ بني مُدْلِجَ)). فأتوه به، فقال : ((يا فَتَى ، ما الحَرَجَةُ تكُون عِنْدكُم ؟)) ، فقال : ((شَجَرَةٌ تكُون بيْن الأشْجَار لا يَصِلُ إلَيْهَا رَاعِيةٌ ولا وَحْشيَّةٌ)) . فقال : كذلِك قَلْبُ الكَافِر، ولا يَصلُ إليه شيءٌ من الخَيْرِ [٥] .

وقال أبو حيَّان: ((هذا تَنْبِيه على اشْتِقَاقِ الفِعْل من اسْم العَيْن، كاسْتَنْوقَ واستَحَجَر)) [٦].

---

[١] يُنظَر : ديوان /٤٣٤ ، ولسان العرب (حرج) ١٠٨/٣ ، والمنصف ١٤/٣ ، والدُّرُّ المصون ١٤٣/٥ ، واللباب في علوم الكتاب ٨ / ٤١٩ .

[٢] هو عبيد بن عمير الليثي المكي ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن ، روى عن عمر بن الخطَّاب ، توفّى سنة أربع وسبعين للهجرة . يُنظَر : طبقات القرَّاء ٤٩٦/١ .

[٣] هو أبو الصلت الثقفي ، وروى عنه عبدالله اليمامي ، وروى له أبو داود . يُنظَر : تهذيب الكمال، يوسف بن عبد الرَّحمن المزِّي، دار المأمون، دمشق، مؤسسة الرِّسالة ٦١٦/٣ .

[٤] يُنظَر : جامع البيان ٣٣٧/٥ ، وذكره السيوطي في (الدرِّ المنثور) ٨٤/٣ ، وزاد نسبته لعبد بن حميد، وابن المنذر، وأبي الشيخ عن أبي الصلت الثقفي ، واللباب في علوم الكتاب ٨ / ٤١٨ .

[٥] يُنظَر: جامع البيان ١٠٦/١٢، ومعاني القرآن، للفرَّاء ٣٥٣/١– ٣٥٤، ومعالم التنزيل ١٨٦/٣، وروح المعاني ٢٢/٨.

[٦] البحر المحيط ٢٢٠/٤. يُنظَر : الدُّرُّ المصون ١٤٤/٥، واللباب في علوم الكتاب ٨ / ٤١٨.

قال شهاب الدين : لَيْس هذا من بابِ اسْتَنْوَقَ واسْتَحْجَرَ في شَيْءٍ ؛ لأنَّ هذا مَعْنَى[1] مستَقِلٌّ، ومادَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ مُتَصَرِّفَة ، نحو : ((حَرِجَ يَحْرَجُ فهو حَرِجٌ وحَارِجٌ)) بخلاف تِيكَ الألفاظ، فإنَّ معناها يُضْطَرُّ فيه إلى الأخْذِ من الأسْمَاءِ الجَامِدَة ، فإنَّ مَعْنَى قولك : استَنْوَقَ الجمل، أي : (صار كالنَّاقَةِ) ، واسْتَحْجر والنَّاقَةِ ، وأنْتَ إذا قُلْتَ: حَرِج صَدْرُه لَيْس بِكَ ضَرورَة أن تَقُول : (صار كالحَرَجَةِ) بل مَعْنَاه : (تَزايد ضِيقُه)، وأما تَشْبِيهُ عُمَر بن الخطَّاب، فالإبْرَازه المعَانِي في قوالِبِ الأعْيَانِ ؛ مبالغة في البيانِ[2] .

وقال مَكِّي: ((ومعنى (حَرِجٌ) بالكَسْرِ كمعنى (ضيِّق)، كرِّر لاخْتِلاف لفْظِه للتأكيد))[3].

قال شهاب الدِّين : إنَّما يكون للتَّأكيد حيث لم يَظْهَر بَيْنَهما فَارِقٌ فَتَقُول : كُرِّر لاخْتِلاف اللَّفْظِ؛ كقوله: ((صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ)) من قوله ﷻ : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ ﴿١٥٧﴾ ﴾[4]، وكقول عدِي بن زيد:

فَفَدَّمَتِ الأَدِيْمَ لِرَاهِشَيْهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً ومَيْنَا[5]

وقول الحطيئة :

أَلاَ حَبَّذَا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدُ وهِنْدٌ أتَى مِنْ دُونِهَا النَّأيُ والبُعْدُ[6]

وأمَّا هُنَا فقد تقدَّم الفَرْقُ بالعُمُوم والخُصُوص أو غير ذَلِك.

وقال أبو البقاء: وقيل: هو جَمْع (حَرَجَة) مثل قصبة وقَصَب، والهاءُ فيه للمُبالغَة[1].

---

[1] يُنظَر : الدُّرُّ المصون ١٤٤/٥، واللباب في علوم الكتاب ٨ / ٤١٩.

[2] يُنظَر : الدُّرُّ المصون ١٤٤/٥، واللباب في علوم الكتاب ٨ / ٤١٩-٤٢٠.

[3] يُنظَر : مشكل إعراب القرآن ٣٨٨/١ ، والدُّرُّ المصون ١٤٤/٥، واللباب في علوم الكتاب ٨ / ٤٢٠.

[4] سورة البقرة / ١٥٧ .

[5] البيت من بحر الوافر. الراهشان: العرقان الظاهران في الذراعين. يُنظَر : ديوانه /١٨٣، والدرر اللوامع ١٦٧/٢، ومشكل إعراب القرآن ٣٨٨/١، وهمع الهوامع ١٢٩/٢، والدُّرُّ المصون ٣٥٨/١، ١٤٤/٥، واللباب في علوم الكتاب ٤٢٠/٨، ومغني اللبيب /٣٩٥.

[6] البيت من بحر الطويل . يُنظَر : ديوانه /١٤٠، وأمالي ابن الشجري ٣٦/٢، و شرح المفصّل ١٠/١، الدرر اللوامع ١١٥/٢، والدُّرُّ المصون ٣٥٨/١ ، ١٤٤/٥ ، واللباب في علوم الكتاب ٨ / ٤٢٠ ، ومغني اللبيب /٣٩٥.

القراءة الثانية : قراءة فتح الرَّاء ((حَرَجاً)) ، ونسبها إلى باقي القرَّاء ، وهم ابن كثير، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي ، وحفص[٢] ، وذكر أنَّها جاءت على صيغة المصدر، فهو من الوصف بالمصدر للمبالغة ، فهو كقولهم : رجل دَنَف بفتح النّون، وفَرَد بفتح الراء، وقال سيبويه (الحَرَج) بالفتح : المصدر كالطلب ، ومعناه ذا حرج[٣].

وقال النحاس : إنَّ (حَرَجَ) بالفتح مصدر وصف به ؛ كما يقال : رجل عدل ورضا، وحَرِجَ يَحْرَج فهو حَرِج وحارج[٤].

فعلى قراءةِ الفَتْح؛ فإنْ كان مَصْدراً ، جاءت فيه الأوْجُهُ الثلاثة المقدَّمَة في نَظَائِرِه، وإن جُعِلَ صِفَةً فلا تأويلَ. ونَصْبُه على القراءتَيْن : إمَّا على كونِهِ نَعْتاً لـ (ضَيِّقاً)، وإمَّا على كَوْنه مَفْعُولاً به تعدَّد، وذلك أنَّ الأفْعَال النَّواسِخَ إذا دَخَلَت على مُبْتَدأ وخبر، كان الخبرانِ على حَالِهما ، فكما يَجُوز تعدُّدُ الخبر مُطْلقاً أو بتَأويل في المبتدأ والخبر الصَّريحَيْن، كذلك في المَنْسُوخَيْن حين تَقُول: (زَيْدٌ كَاتِبٌ شَاعِرٌ فقيهٌ) ثمَّ تقُول : ظَنَنْتُ زَيْداً كَاتِباً شَاعِراً فَقِيهاً، فتقول: (زَيْداً) مَفْعُول أوَّل ، (كاتباً) مَفْعُول ثانٍ، (شَاعِراً) مفعول ثالث، (فَقِيهاً) مَفْعُول رَابع ؛ كما تَقُول : خبر ثانٍ وثالث ورابع ولا يَلْزَمُ من هذا أن يتعدَّى الفِعْل لثلاثة ولا أرْبَعَة ؛ لأنَّ ذلك بالنِّسْبَة إلى تَعَدُّد الألْفَاظِ، فلَيْسَ هذا كقولك: في: أعْلَمْتُ زيداً عمراً فاضلاً، إذا المَفْعُول الثَّالِثُ هناك لَيْس متكَرِّراً لشَيْء واحِدٍ؛ وإنَّما بَيَّنْتُ هذا؛ لأنَّ بَعْضَ النَّاسِ وهم في فَهْمِه ، وقد ظَهَر لك ممَّا تقدَّم أنَّ قوله: ((ضيِّقاً حَرَجاً)) ليس فيه تكْرَار[٥].

واختلفوا في معنى ((حَرَجاً)) على القراءتين :

---

[١] يُنظَر : الدُّرُّ المصون ١٤٥/٥، واللباب في علوم الكتاب ٨ / ٤٢٠، والإملاء ٢٦٠/١ .

[٢] يُنظَر : التحرير والتنوير ٥٩/٨، والسبعة في القراءات /٢٦٨، ومعالم التنزيل ١٨٦/٣، والجامع لأحكام القرآن ٨٢/٧، وإعراب النحَّاس ٥٧٩/١، وحجَّة القراءات /٢٧١، والكشف عن وُجوه القراءات ٤٥٠/١، والنشر ٢٥٣/٢.

[٣] يُنظَر : التحرير والتنوير ٨ / ٥٩ ، ومعالم التنزيل ٣ / ١٨٦ ، والبحر المحيط ٢٢٠/٤ ، والمحرَّر الوجيز ٣٤٣/٢ ، والدُّرُّ المصون ١٤٤/٥ – ١٤٥ ، واللباب في علوم الكتاب ٨ / ٤٢٠.

[٤] يُنظَر: التحرير والتنوير ٥٩/٨، ومعالم التنزيل ١٨٦/٣، والجامع لأحكام القرآن ٨٢/٧، وإعراب النحَّاس ٥٧٩/١.

[٥] يُنظَر : الدُّرُّ المصون ١٤٤/٥—١٤٥، واللباب في علوم الكتاب ٤٢٠/٨، والبحر المحيط ٢٢٠/٤، والمحرَّر الوجيز ٣٤٣/٢ .

فيرى بعضهم : أنَّه بمعنى : (الحَرَج) . وقالوا : الحَرَج) بفتح الحاء والراء، و(الحَرِج) بفتح الحاء وكسر الراء ، بمعنى واحد ، وهما لغتان مشهورتان، مثل: (الدَّنَف) و (الدَّنِف) ، و (الوَحَد) و (الوَحِد) ، و (الفَرَد) و (الفَرِد) .

وقال آخرون منهم : بل هو بمعنى الإثم ، من قولهم : (فلان آثِمٌ حَرِجٌ) ، وذكر عن العرب سماعًا منها : (حَرِجٌ عليك ظُلمي) ، بمعنى : ضِيقٌ وإثْم[1] .

ويرى الطبري : أنَّهما قراءتان مشهورتان ، ولغتان مستفيضتان بمعنى واحد، وبأيتهما قرأ القارئ فهو مصيبٌ ، لاتفاق معنييهما . محتجاً بأنَّ الروايات عن العرب في (الوحَد) و(الفَرَد) بفتح الحاء من (الوحد) والراء من (الفرد) ، وكسرهما ، بمعنى واحدٍ[2] .

وذكر ابن عاشور أيضاً أنَّ اتِّباع الضيِّق بالحرج : لتأكيد معنى الضيق؛ لأنّ في الحرج من معنى شدّة الضّيق ما ليس في ضيق . والمعنى يجعل صدره غير متّسع لقبول الإسلام، بقرينة مقابلته بقوله : يشرح صدره للإسلام . وزاد حالة المضلَّل عن الإسلام تبيينا بالتّمثيل، فقال: (كأنما يصعد في السماء)[3].

٢. من القراءات القرآنيَّة التي طرقها ابن عاشور ما كان وجه الاختلاف فيها من قبيل الظواهر اللغويَّة التردُّد في إعراب الكلمة بين اسم الفاعل والمصدر، جاء ذلك في: ((سَلَمًا)) من قوله ﷻ : ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلۡ يَسۡتَوِيَانِ مَثَلًاۚ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ٢٩ ﴾[4] ، فقد ذكر ابن عاشور في ((سَلَمًا)) قراءات ، وهي :

---

[1] يُنظَر : جامع البيان ١٢ / ١٠٦ ، ومعاني القرآن ، للفرَّاء ١ / ٣٥٣ – ٣٥٤ ، ومعالم التنزيل ٣ / ١٨٦ .

[2] يُنظَر : جامع البيان ١٢ / ١٠٦ ، ومعاني القرآن ، للفرَّاء ١ / ٣٥٣ – ٣٥٤ .

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ٨ / ٥٩ .

٤ سورة الزمر/ ٢٩ .

القـراءة الأولى : قـراءة فـتح السـين وفـتح الـلام بعـدها مـيم ((سَلَمًا)) ، ونسـبها إلى الجمهور[1]، (وَرَجُلاً سَلَمًا لِرَجُلٍ) بمعنى : صلحا ، قائل هذا : هو أبو عبيدة في مجاز القرآن. وهو اسم مصدر : سَلِم له ، إذا خَلَص ، على (فَعَلَ) مصدَر وُصِفَ به ؛ إمَّا على حذف المضاف ، والمعنى : ورجلاً ذا سَلَم ، أي : إنَّ من وحَّد الله مثلُه مثلُ السالم لرجل لا يشركه فيه غيره[2]، وإمَّا مبالغة في الخلوص من الشركة ، بجعل السلم نفسه هو المصدر . وجاء عن الفرَّاء أنَّ (سَلَمٌ) وَ (سَالِم) متقاربان في المعْنى ، وكأنّ (سَلَماً) مصدر لقولكَ: سَلِم لهُ سَلَماً ، وأنَّ العرب تقولُ : رَبِحَ رِبْحاً ورَبَحاً ، وسَلِمَ سِلْماً وسَلَماً وسَلاَمَةً. فسالم من صفة الرّجل ، وسَلَمَ مصدرٌ لذلك[3].

فالوصف بالمصدر جائزٌ في كلام العرب ، بل هو حقيقة من حقائق التركيب في اللسان العربي ، وأشار إلى كثرته ابن مالك بقوله :

وَنَعَتُـــــوا بِمَصْـــــدَرٍ كَثِـــــيراً فَـــــالتَزَمُوَا الإفْـــــرَادَ وَالتَّـــــذْكِيرَا[4]

وعلَّق ابن عقيل على ذلك بقوله : يكثر استعمال المصدر نعتاً نحو : مررت برجلٍ عدلٍ، وبرجلين عدلٍ ، وبرجالٍ عدلٍ ، وبامرأةٍ عدلٍ ، وبامرأتي عدلٍ، وبنساء عدلٍ، وأنَّه يلزم حينئد الإفراد والتذكير والنعت به على خلاف الأصل ؛ لأنَّه يدل على المعنى لا على صاحبه ، وأنَّه مؤوَّل ؛ إمَّا على وضع (عدلٍ) موضع (عَادِل) ، أو على حذف مضاف، والأصل مررت برجلٍ ذي عدلٍ ثمَّ حذف ذي وأقيم عدل مقامه، وإمَّا على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازا أو ادعاء[5] .

---

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ٥٩/٨، والسبعة في القراءات /٢٦٨، ومعالم التنزيل ١٨٦/٣، والجامع لأحكام القرآن ٨٢/٧، وإعراب النحَّاس ٥٧٩/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣١٩/٢ ، وحجَّة القراءات /٢٧١ ، والكشف عن وُجوه القراءات ٤٥٠/١، والنشر ٢٥٣/٢، والحجَّة في القراءات السبع /١٤٩، والتبيان في إعراب القرآن ٥٣٧/١ .

[2] يُنظَر: تهذيب تهذيب اللغة ٤٤٨/١٢،والكشَّاف٣٩٧/٣،ومفاتيح الغيب٢٧٧/٢٦،والجامع لأحكام القرآن ٢٥٣/١٥.

[3] يُنظَر : معاني القرآن، للفرَّاء ٢ / ٤١٩ ، وجامع البيان ٢١ / ٢٨٤ .

[4] ألفية ابن مالك. ويُنظَر : شرح ابن عقيل ٣ / ٢٠١ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١ / ١٩٣.

[5] يُنظَر : شرح ابن عقيل ٣ / ٢٠١ .

والعلاقة بين اسم الفاعل والمصدر علاقة الجزء بالكلّ؛ لأنَّ المصدر أصل المشتقَّات، على الأصحّ، واسم الفاعل مشتقٌ منه، فالمصدر قابل لكلِّ ما يصلح للتوليد منه، والحمل عليه[1].

ويرى الأشموني وغيره من النُّحاة : أنَّ النعت بالمصدر على خلاف الأصل لجموده؛ لأنَّه يدلُّ على المعنى لا على صاحبه ، وهو مؤوَّل ؛ إمَّا على وضعه موضع اسم الفاعل اتِّساعاً، فـ (سَلِمَ) بمعنى (سَالِم) ، مثل : (عَدِلَ) بمعنى (عَادِل) ، و (غور) بمعنى: (غَائِر) ، أو على حذف مضاف ، والأصل ورجلا ذا سلم ، فحُذِف (ذا) وأقيم (سلم) مقامه ، وإمَّا على المبالغة بجعل السلم نفسه هو المصدر ليس على حذف الأصل، بل هو أمر مطَّرد يصحُّ أن ينتهج نهجه ، وأن يُسْلكَ سبيله ، وليس بمقصورٍ على السماع، كما ذهب إلى ذلك جماعة من المتأخرين ، ومعنى المصدر يشتمل بالقوَّة على معنى كلِّ ما يشتقَّ من الأفعال والصفات: أسماء الفاعلين، والمفعولين، والصفات المشبّهة، وأمثلة المبالغة، ونحوها. فحين يُؤْتَى به وصفاً ، أو حالاً ، أو خبراً إنَّما يُفْهم منه ما يُرَاد بكل تلك الأوصاف التي يمكن أن تشتق منه، ويحتمل أن يقبلها ، أو يحتملها سياق الكلام، فإذا قِيْل زَيْدٌ عدل، فإنَّ ذلك يحتمل وصفه بأنَّه عادل ومعدل وذو عدل ، أي محكوم له بالعدالة وغير ذلك ممَّا يصح أن يوصف به[2] .

وقد قيَّد ابن مالك ذلك بقوله : (فَالتَزَمُوَا الإفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا) تنبيهاً على ذلك فقالوا: رجل عدل ورضا وزور ، وامرأة عدل ورضا وزور ، ورجلان عدل ورضا وزور، وكذا في الجمع أي : هو نفس العدل أو ذو عدل ، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق أي عادل ومرضي وزائر ، ووقوع المصدر نعتاً وإن كان كثيراً لا يطَّرد كما لا يطَّرد، وقوعه حالاً وإن كان أكثر من وقوعه نعتاً . الثاني أطلق المصدر وهو مقيد بأن لا يكون في أوله ميم زائدة كمزاد ومسير ، فإنَّه لاينعت به لا باطراد ولا بغيره[3] .

---

[1] يُنظَر : الوصف بالمصدر ، أحمد عبدالستَّار الجواري ، مجلَّة المجمَّع العراقي ١٩٨٤م ٤/١ ، ٧ . والقراءات القرآنيَّة في المعجمات اللغويَّة /٤٥١ .

[2] يُنظَر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٩٣/١– ١٩٤، والوصف بالمصدر، مجلَّة المجمَّع العراقي ١٩٨٤م ١٤/١، والقراءات القرآنيَّة في المعجمات اللغويَّة /٤٥١ .

[3] يُنظَر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١ / ١٩٣ – ١٩٤ .

القراءة الثانية : قراءة فتح السين بعدها ألف وكسر اللام ((سَالِماً)) ، ونسبها إلى ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب ، بصيغة اسم الفاعل ، وهو من (سَلِم) ، إذا خلص، وذكر أنَّ أبو عبيد اختار هذه القراءة ، ثمَّ أعترض عليه بقوله : أنَّه ولا وجه له ، وعدَّ القراءتين سواء، ونقل تأييد النحّاس وأبي حاتم لهاتين القراءتين[1] .

فالقراءتان معروفتان، قد قرأ بكلٍّ واحدة منهما علماء من القرّاء، متقاربتا المعنى، وذلك أنَّ (السَّلم) مصدر من قول القائل: (سَلِم) فلان لله سَلما بمعنى: خَلَص له خُلوصا، تقول العرب: ربح فلان في تجارته رِبْحا ورَبَحا[2]، وسَلِمَ سِلْماً وسَلَماً وسلامة، وأنَّ السالم من صفة الرجل، وسَلمَ مصدر من ذلك. وأمَّا الذي توهَّمه من رغب من قراءة ذلك (سَلَما) من أنَّ معناه صلحاً، فلا وجه للصلح في هذا الموضع؛ لأنَّ الذي تقدَّم من صفة الآخر، إنَّما تقدَّم بالخبر عن اشتراك جماعة فيه دون الخبر عن حربه بشيء من الأشياء، فالواجب أن يكون الخبر عن مخالفه بخلوصه لواحد لا شريك له، ولا موضع للخبر عن الحرب والصلح في هذا الموضع. فالقراءتان صحيحتان، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب؛ لاتِّفاق معنييهما واستفاضتهما في منطق العرب[3].

---

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ٢٣ / ٤٠١ .

[2] في (لسان العرب : ربح) : الربح (بالكسر) ، والربح (بالتحريك) ، والرباح (بفتح الراء) : النماء في التجر اهـ . قلت : وعلى هذا فهما مصدران كما قال المؤلف . وقال : قال ابن الأعرابي : الربح والربح ، مثل البدل والبدل . وقال الجوهري : مثل شبه وشبه : هو اسم ما ربحه . يُنظَر : جامع البيان ٢١ / ٢٨٤ .

[3] يُنظَر : جامع البيان ٢١ / ٢٨٤ .

الثاني : تذكير الفعل مع الفاعل وتأنيثه

١. من القراءات القرآنيَّة التي طرقها ابن عاشور ما كان وجه الاختلاف فيها من قبيل الظواهر اللغويَّة المتردِّد في تذكير الفعل وتأنيثه قراءة ((يُقْبَلُ)) من قوله ﷻ : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ٤٨ ﴾[1] ، حيث ذكر قراءتين :

القراءة الأولى : قراءة ياء المضارع المسند إلى مذكر (وَلَا يُقْبَلُ) ونسبها إلى الجمهور، وهم ابن عامر ، وحمزة ، والكسائي ، ونافع ، وأبوبكر ، وحفص ، وعاصم[2]، وجاءت بالياء لمناسبة قوله بعده : ((وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ)) ، وقال : إنَّه يجوز في كلِّ مؤنَّث اللفظ غير حقيقي التأنيث أن يعامل معاملة المذكَّر ، وحَسَّنَهُ الفصلُ بين الفعل ومرفوعه ، ولأنَّ صيغة التذكير هي الأصل في الكلام فلا تحتاج إلى سبب ، ولأنَّ الشفاعة بمعنى : التشفُّع والشفيع، ومعناها ومعنى التشفُّع سواء ، كالتذكرة والذِّكر ، تقول : (قد قُبِلَ منك الشفاعة)، أي: التشفُّع ، وتقول : (قد قُبِلَت منك الشفاعة) ، وحسَّن التذكير أيضاً وجود الفاصل (الجار والمجرور) بين الفعل والفاعل ؛ لأنَّه صار كالعوض من الفعل[3].

---

١ سورة البقرة / ٤٨ .

٢ التحرير والتنوير ٤٨٦/١، والجامع لأحكام القرآن ٣٨٠/١، والنشر ٢١٢/٢، والمحرَّر الوجيز /٢٨٢، وشرح الشاطبيَّة /٤٩، وإتحاف فضلاء البشر /١٣٥، ومجمَّع البيان ٢٢٧/١، الحجة في القراءات السبع /٧٦، والتبصرة في القراءات السبع /٤٢٠، والمبسوط /١٢٩، والكشف عن وجوه القراءات ٢٣٨/١، والبحر المحيط ١٩٠/١، والسبعة في القراءات /١٥٤، والمذكَّر والمؤنَّث /٦٢٠، والتبيان في إعراب القرآن ٢١٠/١، وزاد المسير ٧٧/١.

٣ التحرير والتنوير ٤٨٦/١، و الجامع لأحكام القرآن ٣٨٠/١، والنشر ٢١٢/٢، والمحرَّر الوجيز /٢٨٢، وشرح الشاطبيَّة /٤٩، وإتحاف فضلاء البشر /١٣٥، ومعاني القرآن وإعرابه ٩٩/١، ومجمَّع البيان ٢٢٧/١، الحجة في القراءات السبع /٧٦، ومعجم القراءات، للخطيب ٩٥/١.

القراءة الثانية : القراءة بتاء المضارع (وَلَا تُقْبَلُ) ونسبها إلى أبي عمرو ويعقوب، وهي قراءة أيضاً لابن محيصن واليزيدي، ورُوِيَت عن أبي بكر عن عاصم[1] ، وجاء بالمثنَّاة الفوقيَّة مراعاةً لتأنيث لفظ (شفاعة)، وهو القياس الأكثر. والشفاعة: السعي والوساطة في حصول نفع أو دفع ضر سواء كانت الوساطة بطلب من المنتفع بها أم كانت بمجرَّد سعي المتوسط، ويقال لطالب الشفاعة مستشفع. وهي مشتقَّة من الشفع؛ لأنَّ الطالب أو التائب يأتي وحده فإذا لم يجد قبولاً ذهب فأتى بمن يتوسَّل به فصار ذلك الثاني شافعاً للأوَّل أي مصيّره شفعاً[2].

٢. من القراءات القرآنيَّة طرقها ابن عاشور وكان وجه الاختلاف فيها من قبيل الظواهر اللغويَّة المتردِّد في تذكير الفعل وتأنيثه قراءة (تَشْهَدُ) من قوله ﷻ : ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾[3] ، حيث ذكر قراءتين :

القراءة الأولى : قراءة تاء المضارع ((تَشْهَدُ)) لم يذكر هذه القراءة صريحة، وقرأ بها ابن كثير، ونافع ، وأبو عمرو ، وعاصم ، وابن عامر ، واختار هذه القراءة أبو حاتم[4].

---

١ يُنظَر : التحرير والتنوير ٤٨٦/١، و الجامع لأحكام القرآن ٣٨٠/١، والنشر ٢١٢/٢، والمحرَّر الوجيز /٢٨٢، وشرح الشاطبيَّة /٤٩، وإتحاف فضلاء البشر /١٣٥، ومجمَّع البيان ٢٢٧/١، الحجة في القراءات السبع /٧٦، والتبصرة في القراءات السبع /٤٢٠، والمبسوط /١٢٩، والكشف عن وجوه القراءات ٢٣٨/١، والبحر المحيط ١٩٠/١، والسبعة في القراءات /١٥٤، والمذكَّر والمؤنَّث /٦٢٠، والتبيان في إعراب القرآن ٢١٠/١، وزاد المسير ٧٧/١.

٢ التحرير والتنوير ١ / ٤٨٦ ، و الجامع لأحكام القرآن ٣٨٠/١ ، والنشر ٢١٢/٢ ، والمحرَّر الوجيز /٢٨٢، وشرح الشاطبيَّة /٤٩ ، وإتحاف فضلاء البشر /١٣٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٩٩/١، ومجمَّع البيان ٢٢٧/١، الحجة في القراءات السبع /٧٦ ، ومعجم القراءات ، للخطيب ٩٥/١ .

٣ سورة النور / ٢٤ .

٤ يُنظَر : الكشَّاف ٢٨٠/٢، والجامع لأحكام القرآن ٢١٠/١٢، والحجَّة في القراءات السبع /٢٦٠، وحجَّة القراءات /٤٩٦، والبحر المحيط ٤٤٠/٦، ومعاني القرآن، للفرَّاء ٣٧٨/١، ٤١٨، ٢٤٨/٢، وإعراب القراءات السبع وعللها ١٠٣/٢-١٠٤، والتبصرة في القراءات السبع /٦٠٩، وغرائب القرآن ٧٤/١٨، ومجمَّع البيان ٢٦/١٨، وزاد المسير ٢٦/٦، والتذكرة في القراءات الثمان /٤٥٩، وإتحاف فضلاء البشر /٣٢٤، حاشية الجمل ٢١٥/٣، والعنوان /١٣٨، والمبسوط /٣١٨ ، والكشف عن وجوه القراءات ١٣٥/٢، ومجمَّع البيان ٢٦/١٨، وإرشاد المبتدي /٤٦٠، والمحرَّر الوجيز ٤٧٣/١٠، ومعجم القراءات ، للخطيب ٢٤٩/٦، وفتح القدير ٥٨٧/٤.

القراءة الثانية : قراءة ياء المضارع (**يَشْهَدُ**) ونسبها إلى حمزة والكسائي وخلف، وكذلك هي قراءة للأعمش ، ويحيى بن وثاب ، والزعفراني ، وابن مقسم ، وابن سعدان، وهو وجه في الفعل المسند إلى ضمير جمع تكسير ، و لتقديم الفعل ، والفصل بينه وبين فاعله. واختار هذه القراءة أبو عبيد ؛ لأنَّ الجار والمجرور قد حال بين الاسم والفعل، وقال الفرَّاء : إنَّ التاء في (تشهد) لتأنيث الألسنة ، والياء لتذكير اللسان؛ ولأنَّ الفعل إذا تقدَّم كان كأنَّه لواحد الجمع[1].

٣. من القراءات القرآنيَّة طرقها ابن عاشور وكان وجه الاختلاف فيها من قبيل الظواهر اللغويَّة المتردِّد في تذكير الفعل وتأنيثه قراءة (**يَكُونَ**) من قوله ﷻ : ﴿ **وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾** ﴾[2] ، حيث ذكر قراءتين :

القراءة الأولى : قراءة تاء المضارع ((أَنْ تَكُوْنَ)) ، ونسبها إلى الجمهور، وهم ابن كثير، ونافع، وابن عامر ، وأبو عمرو ، وأبو جعفر ، وشيبة ، والأعرج، وعيسى، ويعقوب، وروح، وابن ذكوان، وابن محيصن، واليزيدي، وقُرِأَت بمثنَّاة فوقيَّة؛ لأنَّ فاعله ((**ٱلْخِيَرَةُ**)) مصدر بمعنى (الاختيار) مؤنث لفظاً[3].

---

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ١٨ / ١٩٢ ، والكشَّاف ٢٨٠/٢ ، و الجامع لأحكام القرآن ٢١٠/١٢ ، والحجَّة في القراءات السبع /٢٦٠ ، وحجَّة القراءات /٤٩٦ ، والبحر المحيط ٤٤٠/٦ ، ومعاني القرآن ، للفرَّاء ٣٧٨/١، ٤١٨ ، ٢٤٨/٢ ، وإعراب القراءات السبع وعللها ١٠٣/٢ – ١٠٤ ، ومعالم التنزيل ٦ / ٢٨، وروح المعاني ١٨ / ١٣٠، والتبصرة في القراءات السبع /٦٠٩ ، وغرائب القرآن ٧٤/١٨ ، ومجمَّع البيان ٢٦/١٨ ، وزاد المسير ٢٦/٦ ، والتذكرة في القراءات الثمان /٤٥٩ ، وإتحاف فضلاء البشر /٣٢٤ ، حاشية الجمل ٢١٥/٣، والعنوان /١٣٨ ، والمبسوط /٣١٨، والكشف عن وجوه القراءات ١٣٥/٢ ، ومجمَّع البيان ٢٦/١٨، وإرشاد المبتدي /٤٦٠، والمحرَّر الوجيز ٤٧٣/١٠، ومعجم القراءات، للخطيب ٢٤٩/٦، وفتح القدير ٥٨٧/٤.

٢ سورة الأحزاب / ٣٦ .

[3] يُنظَر : التحرير والتنوير ٢٨/٢٢، و الجامع لأحكام القرآن ١٨٧/١٤، والعنوان /١٥٥، والمحرَّر الوجيز ٦٨/١٢، وإرشاد المبتدي /٥٠٣، والمبسوط /٣٥٨، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢٠٠/٢ – ٢٠١، والتذكرة في القراءات الثمان /٥٠٢، والبحر المحيط ٢٣٣/٧ – ٢٣٤، وإتحاف فضلاء البشر /٣٥٥، وإعراب القرآن ، للنحَّاس ٦٣٧/٢، والحجَّة في القراءات السبع /٢٩٠، والكشَّاف ٥٣٩/٢، وشرح الشاطبيَّة /٢٧٠، والسبعة في القراءات /٥٢٢،

القراءة الثانية: القراءة بياء المضارع ((أَن يَكُونَ)) ، ونسبها إلى عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، وهشام، وابن عامر، وهي قراءة للأعمش أيضاً، والحسن، والسلمي، وقُرِأَتْ بتحتيَّة؛ لأنَّ الفاعل المؤنَّث غيرَ الحقيقي يجوز في فعله التذكير لا سيما إذا وقع الفصل بين الفعل وفاعله، وهي اختيار أبي عبيدة[1].

ومجمَّع البيان ١٤٢/٢٢، والتيسير /١٧٩، والنشر ٣٤٨/٢، والتبيان في تفسير القرآن ٣٤١/٨، والكشف عن وجوه القراءات ١٩٨/٢، والحجة للقراء السبعة ٢٨٣/٤، و معالم التنزيل ٣٥٣/٦، وفتح القدير ٣٢٦/٤ .

[1] يُنظَر : التحرير والتنوير ٢٨/٢٢، و الجامع لأحكام القرآن ١٨٧/١٤ ، والعنوان /١٥٥ ، والمحرَّر الوجيز ٦٨/١٢، وإرشاد المبتدي /٥٠٣ ، والمبسوط /٣٥٨ ، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢٠٠/٢ – ٢٠١، والتذكرة في القراءات الثمان /٥٠٢ ، والبحر المحيط ٢٣٣/٧ – ٢٣٤ ، وإتحاف فضلاء البشر /٣٥٥، وإعراب القرآن، للنحَّاس ٦٣٧/٢ ، والحجَّة في القراءات السبع /٢٩٠ ، والكشَّاف ٥٣٩/٢ ، وشرح الشاطبيَّة /٢٧٠، والسبعة في القراءات /٥٢٢، ومجمَّع البيان ١٤٢/٢٢، والتيسير /١٧٩، والنشر ٣٤٨/٢، والتبيان في تفسير القرآن ٣٤١/٨، والكشف عن وجوه القراءات ١٩٨/٢، والحجة للقراء السبعة ٢٨٣/٤، و معالم التنزيل ٦ / ٣٥٣، وفتح القدير ٣٢٦/٤.

النتائجُ والتوصياتُ

وبعدُ فقدْ تمَّ بحمدِ اللهِ وحسنَ توفيقِهِ هذَا البحثَ الذيْ أرسلْنَا فيهِ للقلمِ العنانَ، وأفضْنَا مِنْ خلالِهِ في تتبُّعِ الْقراءاتِ القرآنيَّةِ في تفسيرِ التحريرِ التنويرِ لابنِ عاشورٍ في مجالِهَا هذَا الفسيحِ، وصحبْنَا مِنْ خلالِ ذلكَ ابنَ عاشورٍ في تفسيرِهِ ، حيثُ حصلْنَا مِنْ خلالِ هذهِ الصحبةِ لهُ على جملةٍ مِنَ الْملحوظاتِ والنتائجِ النافعةِ نجملُ أهمَهَا فيما يلي :

١. أنَّ القراءاتِ القرآنيَّةَ سواءٌ منْهَا الصحيحةُ أمْ الشاذَّةُ كانَتْ مصدراً مِنْ مصادرِ الدِّراساتِ اللُّغويَّةِ، وقدْ أثَّرتْ تأثيراً واضحاً في تلكَ الدِّراساتِ في جميعِ مستوياتِهَا الصَّوتيَّةِ والصَّرفيَّةِ والتَّركيبيَّةِ والدَّلاليَّةِ، إذْ لا يكادُ يخلوْ كتابٌ منهَا.

٢. كانتِ القراءاتُ القرآنيَّةُ بما فيها الشَّاذَّةُ دليلاً يَسْتَهْدِيْ بَهَا اللُّغويونَ في ترجيحِ بعضِ توجيهاتِهِم.

٣. أنَّ النَّحويينَ قدْ عملُوا على تخريجِ القراءاتِ القرآنيَّةِ على وفقِ قواعدِهِم النحويَّةِ.

٤. أنَّ القراءاتِ القرآنيَّةَ ساعدَتْ على المفاضلةِ بينَ توجيهاتِ المعاني.

٥. أنَّ القراءاتِ القرآنيَّةَ ساعدَتْ في كشفِ جانبٍ كبيرٍ مِنَ الإعجازِ اللُّغويِّ في النَّظمِ القرآنِيِّ.

٦. أنَّ القراءاتِ القرآنيَّةَ وحيٌ منزَّلٌ مِنَ اللهِ ﷻ، ولم تكنْ مِنِ اجتهادِ الرسولِ ﷺ.

٧. أنَّ اختلافَ القراءاتِ القرآنيَّةِ اختلافُ تنوُّعٍ، لا اختلافُ تعارضٍ وتناقضٍ .

٨. أنَّ قراءاتِ الأئمَّةِ السبعةِ ليسَتْ هيَ الأحرفِ السبعَةِ ، وإنَّمَا هيَ قراءاتُ أئمَّةٍ سبعةٍ، وهيَ جزءٌ مِنَ الأحرفِ السبعةِ .

٩. أنَّ القراءاتِ الشاذَّةِ مصدرٌ صحيحٌ لقضايَا النحوِ والصرفِ واللُّغةِ، وقدْ اعْتمدَهَا الكثيرُ مِنَ اللُّغويينَ القدماءِ كمَا وجدْنَاهُ عندَ ابنِ جنِّيٍّ في كتابِهِ المحتسبِ .

١٠. أنَّ ابنَ عاشورٍ يُعَدُّ مِنَ المدافعينَ عنِ القراءاتِ القرآنيَّةِ ضدَّ الطاعنينَ فيهَا.

١١. أنَّ ابنَ عاشورٍ ينبِّهُ على بعضِ القراءاتِ الموضوعةِ.

١٢. أنَّ ابنَ عاشورٍ أضفَى كثيراً مِنَ الْفوائدِ الْجديدةِ التي لم يُسبقْ إليهَا أثناءَ توجيهِهِ للقراءاتِ القرآنيَّةِ .

١٣. أنَّ ابنَ عاشورٍ اعْتمدَ في تفسيرِهِ على القراءاتِ القرآنيَّةِ المتواترةِ ، وابتعدَ عنِ القراءاتِ الشاذَّةِ إلاَّ ما ندرَ .

١٤. أنَّ ابنَ عاشورٍ يَنْسُبُ أغلبَ القراءاتِ إلى أصحابِهَا .

١٥. أنَّ ابنَ عاشورٍ يَرُدُّ على النُّحاةِ الطاعنينَ في بعضِ القراءاتِ القرآنيَّةِ المتواترةِ ، ويرى أنَّهَا هيَ الحاكمةُ على القواعدِ النحويَّةِ، لا العكسِ .

١٦. أنَّ ابنَ عاشورٍ يوجِّهُ القراءاتِ القرآنيَّةَ توجيهاً شاملاً منْ حيثُ المستوياتِ الصوتيَّةِ والصرفيَّةِ والنحويَّةِ والدلاليَّةِ والبلاغيَّةِ والفقهيَّةِ .

١٧. أنَّ ابنَ عاشورٍ اعتمدَ في أخْذِ القراءاتِ القرآنيَّةِ على المصادرِ الأصليَّةِ للقراءاتِ القرآنيَّةِ والمؤلفاتِ المختصَّةِ بهَا .

١٨. أنَّ توجيهَ ابنَ عاشورٍ للقراءاتِ القرآنيَّةِ في تفسيرِهِ خلاصةٌ للكتبِ السابقةِ لهُ .

١٩. أنَّ ابنَ عاشورٍ اتَّسمَ بالأمانَةِ العلميَّةِ في النقلِ والاستفادةِ ممَّنْ سبقوهُ .

التوصياتُ :

١. دعوةُ الباحثينَ إلى الاهتمامِ بهذَا التفسيرِ، فرَغمَ كثرةِ الدراساتِ حولَهُ، إلاَّ أنَّهَا لم تمسْ جانبَ القراءاتِ إلاَّ في جوانبَ يسرةٍ منهَا .

٢. دعوةُ الباحثينَ إلى الاهتمامِ بالقراءاتِ القرآنيَّةِ مِنْ كتبِ التفسيرِ المختلفةِ .

٣. دعوةُ الدارسينَ اللُّغويينَ إلى الاستفادةِ مِنَ القراءاتِ القرآنيَّةِ في تطويرِ الأبحاثِ اللُّغويَّةِ.

٤. دعوةُ الباحثينَ إلى تخصيصِ دراساتٍ مستقلَّةٍ في توجيهِ ابنِ عاشورٍ للقراءاتِ القرآنيَّةِ في مختلفِ المستوياتِ اللُّغويَّةِ .

والآنَ وقدْ بلغْنَا ممَّا أردْنَا مِنْ هذَا البحثِ غايةَ الطوقِ ، لم يبقَ لنَا إلا أنْ نودِّع القارئَ الكريمَ بعدَ أنْ صَحِبْنَاهُ وصَحَبْنَا في هذهِ الجولاتِ الطويلةِ التي نرجوْ أنْ يكونَ قدْ أفادَ منهَا ، سائلينَ اللهَ تعالى التوفيقَ والنجاحَ، وصلَّى اللهُ على نبيِّنَا محمَّدٍ وعلى آلهِ وصحبِهِ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ .

المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم .

ثانياً :

١. الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)، تحيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر (د.ت) .

٢. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، للإمام الشاطبي (٥٩٠هـ)، تأليف عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، المعروف بأبي شامة الدمشقي (٦٦٥هـ)، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر (د.ت).

٣. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، أحمد بن محمد البنا الدمياطي، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، ط١، القاهرة ١٩٨٧م .

٤. الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٥. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م .

٦. أثر القرآن والقراءات في النَّحو العربي، د. محمد سمير نجيب اللبدي، الكويت، ط١، ١٩٧٨م.

٧. أدب الكاتب، ابن قتيبة: أبو محمد ، عبد الله بن مسلم الدينوري، (٢٧٦هـ)، تحقيق: على فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م .

٨. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق، وشرح، ودراسة: د. رجب عثمان محمَّد، مراجعة: د. رمضان عبدالتوَّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٩. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، محمد بن محمد العمادي أبو السعود (٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).
١٠. الأُزْهِيَّة في علم الحروف، لعلي بن محمَّد النحوي الهروي (٤١٥هـ)، مطبوعات مجمَّع اللُّغة العربيَّة بدمشق، تحقيق عبد المعين الملوحي، ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
١١. أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (٥٣٨هـ) تحقيق: محمَّد باسل عيون السُّود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
١٢. أسرار البلاغة، الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، (٤٧٤هـ)، قرأه وعلَّق عليه: محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، جدَّة، ط١، ١٩٩١م.
١٣. أسرار العربيَّة، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.
١٤. الاشتقاق، أبو بكر مُحَمَّد بن الحسن بن دُرَيْد (٣٢١هـ)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، (د.ت).
١٥. إصلاح المنطق، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (٢٤٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١٩٤٩م.
١٦. الأصول في النحو، ابن السراج: أبو بكر، محمد بن السري، (٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م .
١٧. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي ، وتتمَّته لتلميذه عطية محمد سالم ، ط١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
١٨. إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد، (٣٧٠هـ) حققه وقدم له: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٢م .
١٩. إعراب القراءات الشواذ، العكبري: أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، (٦١٦هـ) تحقيق: محمد بن السيد أحمد عزوز ، بيروت ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٩٩٦م .

٢٠. إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس، أحمد بن محمَّد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ.
٢١. إعراب القرآن وبيانه ، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت ١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية ، حمص ، سورية ، (دار اليمامة – دمشق — بيروت)، (دار ابن كثير – دمشق — بيروت) ، ط٤ ، ١٤١٥ هـ .
٢٢. الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، الزِّرِكْلي: خير الدين بن محمود بن محمَّد ، (١٩٧٦م)، بيروت، دار العلم للملايين، ط١٤، ١٩٩٩م.
٢٣. الأغاني، أبو الفرج، علي بن الحسين الأصفهاني، (٣٥٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٧م.
٢٤. الأفعال، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي، عالم الكتب، بيروت، ط١ ، ١٩٨٣م.
٢٥. الإملاء والترقيم في الكتابة العربيَّة، عبدالعليم إبراهيم، مكتبة غريب، الفجالة، القاهرة، ط١، ١٩٧٥م.
٢٦. الأنساب، للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (٥٦٢هـ)، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، دار الجنان، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٢٧. الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد . القاهرة، (د.ت) .
٢٨. أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، ناصر الدين أبو الخير عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي البيضاوي (٦٩١ هـ)، إعداد وتقديم: محمد عبدالرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط١. (د.ت).
٢٩. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.

٣٠. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجلَّ، الأنباري، أبو بكر محمَّد بن القاسم بن بشَّار الأنباري (٣٢٨ هـ)، تحقيق: محيي الدين عبدالرحمن رمضان، مطبوعات مجمَّع اللُّغة العربيَّة، دمشق، ط١، ١١٣٩١ هـ-١٩٧١م .

٣١. إيضاح شواهد الإيضاح ، القيسي : أبو علي ، الحسن بن عبد الله (ت : في القرن السادس الهجري) ، تحقيق : محمد حمود الدعجاني ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٧م .

٣٢. الإيضاح في شرح المفصَّل، ابن الحاجب: أبو عمرو ، عثمان بن عمر (٦٤٦هـ)، تحقيق: موسى بناي العكيلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، بغداد، ط١، ١٩٨٢م .

٣٣. بحر العلوم، أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الفقيه الحنفي، تحقيق: د.محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

٣٤. البحر المحيط، محمَّد بن يُوسُف الشهير بأبي حيَّان الأندلسي (٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، تقريض: د.عبدالحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٣٥. البحر المحيط، محمَّد بن يُوسُف الشهير بأبي حيَّان الأندلسي (٧٤٥هـ)، مطابع النصر الحديثة، الرياض، (د.ت).

٣٦. البحر المديد ، أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الإدريسي الشاذلي الفاسي أبوالعباس، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠٢ م - ١٤٢٣ هـ .

٣٧. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طرَيقَي الشَّاطبيَّة والدُّرَى، القراءات الشَّاذّة وتوجيهها من لغة العرب، لعبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (١٤٠٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت).

٣٨. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيَّة، عيسى البابى الحلبي وشركائه، تصوير دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

٣٩. البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع: أبو الحسين، عبيد الله بن أحمد الإشبيلي (٦٨٨هـ)، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م .
٤٠. البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ)، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م .
٤١. البيان والتبيين، الجاحظ: أبو عثمان، عمرو بن بحر، (٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٧٥م.
٤٢. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد مُرْتَضَى الحُسيني الزَّبيْدِي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ت).
٤٣. تأويل مشكل القرآن، أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، (٢٧٦هـ) تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
٤٤. التبصرة في القراءات السبع، مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)، تحقيق: محمَّد غوث الندوي، نشر الدار السلفيَّة، الهند، ط٢، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٤٥. التَّبصرة والتَّذكرة، لأبي محمَّد عبدالله بن علي بن إسحاق الصَّيْمَرِيّ، من نحاة القرن الرابع الهجري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين،ط١،١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٤٦. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه (د.ت).
٤٧. التبيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر محمَّد بن الحسن الطوسي، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٣٠٩هـ.
٤٨. تحبير التيسير في القراءات العشر ، ابن الجزري شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف ، دار الفرقان ، الأردن ، عمان ، ط١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

٤٩. التحبير في المعجم الكبير، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبوسعد (٥٦٢هـ) ، تحقيق: منيرة ناجي سالم، منشورات رئاسة ديوان الأوقاف،بغداد، ط١، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٥٠. التَّحرير والتَّنوير ((تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد))، محمَّد الطاهر بن محمَّد بن محمَّد الطاهر بن عاشور التونسي (١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ط١، ١٩٨٤هـ.
٥١. التذكرة في القراءت الثمان، أبو الحسن طاهر بن عبدالمنعم بن غَلبُون المقرئ الحلبي (٣٩٩هـ)، دراسة وتحقيق: أيمن رُشدي سوَيد، سلسلة أصول النشر، جدَّة، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م .
٥٢. تذكرة النُّحاة، أبو حيان: محمد بن يوسف، (٧٤٥هـ)، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م .
٥٣. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك : محمد بن عبدالله ، (٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ط١، ١٩٦٨م.
٥٤. التسهيل لعلوم التَّنزيل ، أبو القاسم محمَّد بن أحمد بن جُزِّي الكلبي (٧٤١ هـ)، ضبط وتصحيح وتخريج: محمَّد سالم هاشم ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م .
٥٥. تصحيحُ التَّصحِيف وتحريرُ التَّحرِيف، صلاح الدين خليل بن أبيك الصَّفدي (٧٦٤هـ)، تحقيق: السيِّد الشرقاوي، مراجعة: رمضان عبدالتوَّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
٥٦. التعريفات، للشريف علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ .
٥٧. تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل ابن كثير القرشي الدمشقي (٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٥٨. التمهيد في علم التجويد، ابن الجزري، تحقيق: غازي قدوري حمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٥٩. تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عمَّا يقع لهم من الخطإ حال تلاوتهم لتلاوة كتاب ربهم المبين ، لأبي الحسن علي النوري الصفاقسي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
٦٠. تهذيب الأسماء ، للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م .
٦١. تهذيب التهذيب، ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (٥٢٨هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٤ هـ- ١٩٨٤م.
٦٢. تهذيب اللُّغة ، لأبي منصور محمَّد بن أحمد الأزهريّ (٣٧٠ هـ) ، الدار المصريَّة للتأليف والترجمة ، ط١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
٦٣. تهذيب كتاب الأفعال، أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية، تأليف، أبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٦٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.
٦٥. التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، دار الكتاب العربي بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
٦٦. جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي (٣١٠ هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٦٧. الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (٦٧١هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
٦٨. الجدول في إعراب القرآن، محمود بن عبد الرحيم صافي (١٣٧٦هـ)، دار الرشيد مؤسسة الإيمان، دمشق، ط٤، ١٤١٨ هـ.
٦٩. الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٧٠. جمهرة الأمثال، أبي هلال العسكري، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م .
٧١. جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، أبو زيد، محمد بن الخطاب القرشي (٢٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، نهضه مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨١م.
٧٢. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، الإربلي: علاء الدين بن علي، (توفّي في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار النفائس، بيروت،ط١، ١٩٩١م.
٧٣. الجواهر الحسان في تفسير القرآن ، للإمام عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، مؤسسة الأعلمي للطباعة، (د.ت).
٧٤. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، الخضري: محمد الدمياطي، (١٢٨٧هـ)، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٧٥. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، الخفاجي: شهاب الدين، أحمد بن محمد بن عمر(١٠٦٩هـ)، تحقيق : عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م .
٧٦. الحجَّة في القراءات السبع ، لابن خالويه ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، بيروت، ط٥، ١٩٩٩٠ م .

٧٧. حجَّة القراءات، أبي زرعة، عبد الرحمن بن محمَّد بن زنجلة (٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٩٩٧م.
٧٨. الحجَّة للقرَّاء السبعة، أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل (٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، مراجعة وتدقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقَّاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٧٩. حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع ، القاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي، دار الكتاب النفيس ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ .
٨٠. الحماسة البصريَّة، البصري: صدر الدين، علي بن أبي الفرج بن الحسن (٦٥٦هـ)، تحقيق: عادل جمال سليمان، القاهرة، ط١، ١٩٧٨م.
٨١. حياة الحيوان الكبرى، كمال الدين محمَّد بن موسى بن عيسى الدميري، دار ومكتبة الهلال، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
٨٢. الحيوان، الجاحظ: أبو عثمان، عمرو بن بحر، (٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣ ، ١٩٦٩م .
٨٣. خزانة الأدب وغاية الأرب، تقي الدين أبو بكر علي بن عبد الله الحموي الأزراري، تحقيق: عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٨٤. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، (١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وأميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٨٥. الخصائص، أبو الفتح، عثمان بن جني، تحقيق : محمد علي النجار، دار الكتب المصريَّة، المكتبة العلمية، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
٨٦. الدُّرر اللَّوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، الشنقيطي: أحمد بن الأمين، (١٣٣١هـ)، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

٨٧. الدُّرُّ المصُون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ) تحقيق: د. أحمد محمَّد الخرَّاط، دار القلم، دمشق (د.ت).
٨٨. الدُّرُّ المنثور في التفسير بالمأثور، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٨٩. دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله الفوزان، دار المسلم ،ط١، ١٩٩٨م.
٩٠. ديوان الأعشى، طبعة دار صادر ، بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
٩١. ديوان النابغة الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٩م.
٩٢. ديوان جرير ، شرح د.يوسف عبيد ، ط١ ، دار الجيل ، بيروت .
٩٣. ديوان حسَّان بن ثابت بن المنذر الأنصاري ، بيروت ، دار صادر ، ١٩٦١م .
٩٤. ديوان ذي الرمة شرح الإمام أبي نصر الباهلي ، تقديم و تحقيق : د. واضح الصمد، طبعة دار صادر ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
٩٥. ديوان ذي الرمة شرح الإمام أبي نصر الباهلي ، تقديم و تحقيق : د. واضح الصمد، طبعة دار صادر ١٤١٧هـ ١٩٩٧م .
٩٦. ديوان طفيل الغنوي بشرح الأصمعي ، ط١ دار صادر – بيروت ١٩٩٧م ، تحقيق: حسان فلاح أوغلي .
٩٧. ديوان علقمة الفحل ، علقمة بن عبده الفحل ، تحقيق : لطفي الصقَّال ، ودرية الخطيب ، حلب ، ١٩٧٠م .
٩٨. ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به: حَمْدُو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت، ط، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٩٩. رَصْف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي ، (٧٠٢هـ) تحقيق : أحمد بن محمد الخراط، مطبوعات مجمَّع اللُّغة العربيَّة، دمشق ،ط١، ١٣٩٤هـ.

١٠٠. الرِّعَاية، لتجويد القراءة، وتحقيق لفظ التِّلاوة، أبومحمَّد، مكِّي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)، تحقيق: د.أحمد حسن فرحَات، دار عمار، عمان، ط٣، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
١٠١. رغبة الآمل من كتاب الكامل، سيد بن علي المرصفي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
١٠٢. روائع البيان تفسير آيات الأحكام ، من القرآن ، محمَّد علي الصابوني ، مكتبة الغزالي، مشق ، مؤسسة مَناهِل العرفان ، ط٣ ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
١٠٣. روح البيان، إسماعيل حقِّي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي (١١٢٧ هـ)، دار إحياء التراث العربي، (د.ت).
١٠٤. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي (١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت).
١٠٥. الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام ، السهيلي: أبو القاسم، عبد الرحمن، (٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٩٩٣م.
١٠٦. زاد المسير في علم التفسير ، لعبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٤ هـ .
١٠٧. الزاهر في معاني كلمات الناس ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط١ ، ١٤١٢ هـ –١٩٩٢م .
١٠٨. زهر الآداب وثمر الألباب، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني، تحقيق: أ. د. يوسف على طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م .
١٠٩. السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي، دار المعارف، القاهرة، ط٣ ، ١٤٠٠هـ .
١١٠. سرُّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م .

١١١. السراج المنير، شمس الدين، محمد بن أحمد الشربيني، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
١١٢. السُّنن الكبرى، النسائي: أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب، (٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩١م .
١١٣. سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، أبو عبيد، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري (٤٨٧هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الحديث، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م .
١١٤. السيرة النبويَّة، عبد الملك بن هشام بن أيَّوب الحميري المعافري، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
١١٥. الشافية في علم التصريف، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٥م .
١١٦. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني، (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ط١،١٩٨٥م.
١١٧. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الأشموني: أبو الحسن، علي بن محمد بن عيسى، (٩٠٠هـ) دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د . ت) .
١١٨. شرح التسهيل، ابن مالك: محمد بن عبدالله، (٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتح السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م .
١١٩. شرح التصريح على التوضيح، الأزهري: خالد بن عبد الله، (٩٠٥هـ) ، بيروت، دار الفكر، (د.ت).
١٢٠. شرح الرضي على الكافية، تعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قازيونس، بنغازي، ط١، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

١٢١. شرح الشاطبيَّة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: مكتبة قرطبة للبحث العلمي ، وإحياء التراث، حسن بن عبَّاس بن قطب، مؤسسة قرطبة، القاهرة ، ط١، إيداع ٢٢٠٦٥/٢٠٠٤م.
١٢٢. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (٦٨٦هـ)، مع شرح شواهده، لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد يحيى عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
١٢٣. شرح الكافية الشافية، ابن مالك: محمد بن عبدالله، (٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، (د.ت) .
١٢٤. شرح اللُّمع للأصفهاني، أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي، (٥٤٣ هـ)، تحقيق : د. إبراهيم بن محمَّد أبو عبادة ، إدارة الثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود، الرياض، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
١٢٥. شرح المفصَّل، موفَّق الدين ابن علي بن يعيش، النحويّ، (٦٤٣ هـ) إدارة الطباعة المنيرة، مصر (د.ت).
١٢٦. شرح أبيات سيبويه، السيرافي: أبو محمد، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (٣٨٥هـ) تحقيق: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٩٧٤م .
١٢٧. شرح أدب الكاتب، الجواليقي: أبو منصور، موهوب بن أحمد، (٥٤٠هـ) ، تحقيق ودراسة: د. طيبة حمد بودي، مطبوعات جامعة الكويت، ط١، ١٤١٥-١٩٩٥م .
١٢٨. شرح ديوان الحماسة، المرزوقي: أبو علي ، أحمد بن محمد بن الحسن، (٤٢١هـ) نشره: أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ، ط١، ١٩٥٣م .

١٢٩. شرح شذور الذهب، للإمام عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق ،ط١، ١٩٨٤م .

١٣٠. شرح طيبة النشر في القراءات العشر ، أبو القاسم النويري، تحقيق: عبدالفتَّاح السيِّد سليمان أبو سنة، الهيئة العامَّة لشؤون المطابع الأميريَّة، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٣١. شرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ ، ابن مالك : محمد بن عبدالله، (٦٧٢هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد ،ط١، ١٩٧٧م.

١٣٢. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام: عبد الله بن يوسف، (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م .

١٣٣. شرح كتاب الأمثال (فصل المقال في شرح كتاب الأمثال)، أبو عبيد البكري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.

١٣٤. شرح نهج البلاغة، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبوحامد، عز الدين (٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٣٧٨هـ-١٩٥٩م .

١٣٥. الشعر والشعراء، ابن قتيبة: أبو محمد ، عبد الله بن مسلم الدينوري، (٢٧٦هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط٢، ١٩٩٨م .

١٣٦. الشمعة المضيَّة بنشر قراءات السبعة المرضية، أبو السعد: زين الدين منصور بن أبي النصر بن محمد الطبلاوي (١٠١٤هـ)، تحقيق: د. علي سيد أحمد جعفر، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

١٣٧. الشَّوَارِد، أو ما تفرَّد به بعضُ أئمَّةِ اللغة، الحسن بن محمَّد بن الحسن الصَّغَاني (٦٥٠هـ)، تحقيق: مصطفى حجازي، الهيئة العامَّة لشئون المطابع الأميريَّة، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٣٨. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك: محمد بن عبدالله، (٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣م .

١٣٩. الصاحبي في فقه اللُّغة العربيَّة، ومسائلها، وسُنَنِ العربِ في كلامها، أبي الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ)، علَّق عليه وَوضع حواشيه: أحمد حسن بسج، منشورات محمَّد علي بيضون، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١٤٠. صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القلقشندي، أحمد بن علي القلقشندي، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٧م .
١٤١. الصِّحاح (تاج اللغة وصِحاح العربيَّة)، إسماعيل بن حمَّاد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤،١٩٩٠م .
١٤٢. صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر)، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي(٢٥٦هـ)، دار ابن كثير، اليمامة ، بيروت ، ط٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٤٣. صحيح مسلم (الجامع الصحيح)، أبو الحسين مسلم بن الحجَّاج النيسابوري (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٣٧٤ هـ- ١٩٥٤م.
١٤٤. ضرائر الشعر، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (٦٦٩هـ)، تحقيق: إبراهيم محمَّد، دار الأندلس، ط١،١٩٨٠م.
١٤٥. طبقات المفسرين، الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
١٤٦. ظاهرة التخفيف في اللغة العربيَّة، دراسة صرفيَّة صوتيَّة، عبدالله محمَّد زين بن شهاب، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
١٤٧. العقد الفريد، لأبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه بن حبيب بن حدير بن سالم الأندلسي (٣٢٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣،١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
١٤٨. علل النحو، الوراق: أبو الحسن ، محمد بن عبد الله (٣٨١هـ)، تحقيق: محمد جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م .
١٤٩. علم القراءات نشأته، أطواره، أثره في علوم الشريعة، د. نبيل بن محمد إسماعيل، طبعة دارة الملك عبدالعزيز، ط٢، ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٢م.

١٥٠. العمدة في محاسن الشعر، وآدابه، ونقده، ابن رشيق: أبو الحسن بن رشيق، القيرواني، الأزْدِي (٤٥٦ هـ)، تحقيق: محمَّد محي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١م .
١٥١. العنوان في القراءات السبع، أبو الطاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري الأندلسي (٤٥٥هـ)، تحقيق: د. زهير زاهد، و د. خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م .
١٥٢. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بغداد، ط١، ١٩٨٠م .
١٥٣. غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٥هـ.
١٥٤. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ .
١٥٥. فتح المعطي وغنية المقرئ في شرح مقدّمة ورش المصري، محمَّد بن أحمد المتولِّي، تحقيق: زيدان أبو المكارم حسن، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٦٦هـ .
١٥٦. في صوتيات العربيَّة، محيي الدين رمضان، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط١، ١٩٧٩م.
١٥٧. القاموس المحيط، الفيروزأبادي: مجد الدين، محمد بن يعقوب، (٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت، مؤسسة الرسالة ط٦، ١٩٩٨م.
١٥٨. قرى الضيف ، ابن أبي الدنيا ، عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس ، أضواء السلف ، الرياض ، ط١ ، ١٩٩٧م .
١٥٩. قواعد التفسير ، جمعاً ودراسة ، خالد بن عثمان السبت ، دار ابن عفَّان، ط١، ١٤١٥هـ .

١٦٠. والكافي في القراءات السبع، لأبي عبد الله محمَّد بن شريح الرّعيني الأندلسيّ (٤٧٦هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبدالسميع الشافعي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م
١٦١. الكامل في اللغة ، محمَّد بن يزيد المبرّد ، أبو العباس (ت٢٨٥هـ) ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
١٦٢. الكتاب، لأبي بشر، عمرو بن عثمان بن قمبر سيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
١٦٣. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التنزيل، أبوالقاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت).
١٦٤. الكشف عن وُجوه القراءات السبع وعِلَلِها وحِجَجِها، لمكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط٢ ، ١٤٠١هـ — ١٩٨١م .
١٦٥. الكشف والبيان، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م .
١٦٦. الكُلِيَّات (معجم في المصطلحات والفروق اللُّغَوِيَّة)، أبو البقاء أيُّوب بن موسى الحُسيني الكفَوي (١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
١٦٧. اللامات ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجَّاجي ، تحقيق : مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق ، ط٢ ، ١٩٨٥م .
١٦٨. اللُّباب في علوم الكتاب، لأبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي (بعد٨٨٠هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.
١٦٩. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

١٧٠. اللمع في العربية ، ابن جني : أبو الفتح : عثمان ، (٣٩٢هـ)، تحقيق : حامد المؤمن بيروت ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط٢ ، ١٩٨٥م .
١٧١. المؤتلف والمختلف ، في أسماء الشُّعراء وكُناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم ، لأبي القاسم الحسن ابن بشر الآمدي (٣٧٠ هـ) ، تصحيح وتعليق أ.د. ف. كرنكو ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١م .
١٧٢. ليس في كلام العرب، ابن خالويه: أبو عبد الله، الحسين بن أحمد، (٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٢، ١٩٧٩م .
١٧٣. ما ينصرف ومالا ينصرف ، الزجَّاج : أبو إسحاق الزَّجَّاج (٢٣٠ – ٣١١ هـ) تحقيق : هدى محمود قراعة ، القاهرة، ط١، ١٣٩١ – ١٩٧١ م .
١٧٤. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمَّر بن المثنَّى التَّيميِّ (٢١٠هـ)، تحقيق: محمَّد فؤاد سَزْكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٨م.
١٧٥. مجالس ثعلب ، لأبي العبَّاس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١هـ) تحقيق: عبدالسلام محمَّد هارون، دار المعارف، بمصر، (د.ت).
١٧٦. مجمَّع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري (٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).
١٧٧. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرآن، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
١٧٨. المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز المؤلف، لأبي محمَّد عبد الحقِّ بن غالب بن عطيَّة الأندلسي (٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ. ١٩٩٣م.
١٧٩. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، (٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية (د.ت) .
١٨٠. محمد الطاهر بن عاشور علاَّمة الفقه وأصوله والتفسير وعلومه ، إياد خالد الطباع ، ط.دار القلم (د.ت).

١٨١. مختار الصحاح، محمَّد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي (٦٦٦هـ)، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، طبعة جديدة، ١٤١٥ – ١٩٩٥م .
١٨٢. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، ابن خالويه : أبو عبد الله ، الحسين بن أحمد ، (٣٧٠هـ) بيروت ، عالم الكتب ، (د . ت) .
١٨٣. مختصر المعاني ، سعد الدين التفتازاني ، دار الفكر ، ط١ ، ١٤١١هـ .
١٨٤. المخصَّص ، ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللُّغوي الأندلسي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .
١٨٥. المدارس النحويَّة ، د. شوقي ضيف ، دار المعارف، القاهرة، ط٧، (د.ت) .
١٨٦. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، تحقيق: مروان محمد الشعار، دار النفائس، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
١٨٧. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م .
١٨٨. المستقصى في أمثال العرب ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دارالكتب العلمية، ط٢، بيروت ، ١٩٨٧م .
١٨٩. مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
١٩٠. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت (د.ت).
١٩١. معالم التنزيل، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦ هـ)، تحقيق: محمد عبد الله النمر ، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٤، ١٤١٧ هـ– ١٩٩٧م.
١٩٢. معاني الحروف، الرماني: أبو الحسن، علي بن عيسى، (٣٨٤هـ)، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط٢، ١٩٨٦م.

١٩٣. معاني القرآن وإعرابه، للزجَّاج أبي إسحاق إبراهيم بن السَّرِي (٣١١ هـ)، شرح وتحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨م .
١٩٤. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زيَاد الفرَّاء (٢٠٧ هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .
١٩٥. المعاني الكبير في أبيات المعاني، ابن قتيبة: أبو محمد، عبد الله بن مسلم الدينوري، (٢٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م .
١٩٦. معجم الأدباء، ياقوت: أبو عبد الله، بن عبدالله الحموي (٦٢٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩١م .
١٩٧. معجم القراءات، د. عبداللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
١٩٨. معجم القراءات القرآنية، د.أحمد مختار عمر، ود.عبد العال سالم مكرم، الكويت ط٢، ١٩٨٨م .
١٩٩. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي أبو عبيد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٣ هـ.
٢٠٠. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥ هـ) ، تحقيق: عبدالسلام محمَّد هارون، دار الفكر، ط١، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
٢٠١. المعجم الوسيط، مجمع اللُّغة العربيَّة، مكتبة الشروق الدوليَّة، مصر، ط٤، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
٢٠٢. المعلقات العشر ، وأخبار شعرائها ، أحمد أمين الشنقيطي ، دار النصر للطباعة والنشر (د.ت).
٢٠٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: عبد الله بن يوسف، (٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر، ط٥، ١٩٨٥م .

٢٠٤. مفاتيح الغيب (المشتهر بالتفسير الكبير) ، و(تفسير الفخر الرازي)، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م .
٢٠٥. مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، طاش كبرى زادة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ .
٢٠٦. المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (٤٧١هـ) ، تحقيق: د. علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٢٠٧. مفردات ألفاظ القرآن، الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني أبو القاسم، دار القلم، دمشق (د.ت) .
٢٠٨. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصفهاني (٥٠٢هـ) ، تحقيق : محمَّد سيِّد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).
٢٠٩. المفصَّل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: د. علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١،١٩٩٣م /٣٥١ .
٢١٠. المقتبس من اللهجات العربيَّة والقرآنيَّة، د.محمَّد سالم محيسن، مؤسسة شباب الجامعة، للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندريَّة، ط١، ١٩٨٦م.
٢١١. المقتضب، أبوالعباس محمَّد بن يزيد المبرَّد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م .
٢١٢. المقرب ومعه مُثُل المقرب، ابن عصفور: علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، (٦٦٩هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م .
٢١٣. من أعلام الزيتونة شيخ الجامع الأعظم : محمد الطاهر بن عاشور ، د. بلقاسم الغالي، دار ابن حزم (د.ت).

٢١٤. مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقاني (١٣٦٧هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
٢١٥. منجد المقرئين ومرشد الطالبين ، لمحمد بن محمد ابن الجزري ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ .
٢١٦. والمنصف، شرح كتاب التصريف للمازني، (٢٤٩هـ)، ابن جنَّي، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
٢١٧. منهج الإمام الطاهر بن عاشور في التفسير، نبيل أحمد صقر، الدار المصرية، القاهرة، ط١، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١م.
٢١٨. المهذَّب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر، د. محمَّد محمَّد سالم محيسن، المكتبة الأزهريَّة للتراث، مصر، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
٢١٩. المهذَّب فيما وقع في القرآن من المعرَّب ، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: سمير حسين حلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٢٠. نزهة الألباء في الألقاب، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الشهير بابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن محمد بن صالح السايدي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٨٩م.
٢٢١. النشر في القراءات العشر، أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهير بابن الجزري، (٨٣٣هـ)، تصحيح :علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
٢٢٢. النطق بالقرآن العظيم، ضياء الدين الجماس، مركز نور الشام للكتاب، دمشق، ط١، ١٩٩٣م .
٢٢٣. نظم الدُّرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (٨٨٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

٢٢٤. النكت في تفسير كتاب سيبويه، الشنتمري: الأعلم، أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى (٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ط١، ١٩٨٧م .
٢٢٥. النكت والعيون، أبوالحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (٤٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
٢٢٦. النَّوادر في اللغة، أبو زيد: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، (٢١٥هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٦٧م .
٢٢٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر (د.ت).
٢٢٨. الوافي في شرح الشاطبيَّة في القراءات السبع، عبدالفتاح عبدالغني القاضي، (١٤٠٣هـ)، مكتبة السوادي، السعوديَّة، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

ثالثاً: الرسائل الجامعيَّة :

١. إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، أبو العز محمَّد بن الحسين بن بُنْدار الواسطي القلانسي (٥٢١ هـ)، تحقيق ودراسة: عمر حمدان الكبسي، للحصول على درجة الماجستير، إشراف: أ.د. السَّيِّد رزق الطويل، جامعة أم القرى، مكَّة المكرَّمة، كلية اللغة العربيَّة، قسم الدراسات العليا، فرع اللغة والنَّحو والصَّرف، ١٤٠٣هـ-١٤٠٤هـ.
٢. القراءات القرآنيَّة في تفسير فتح القدير الشوكاني (دراسة لغويَّة ونحويَّة) رسالة تقدَّم بها عبدالله أحمد حمزة النهاري إلى مجلس كليَّة التربية ، الجامعة المستنصريَّة ، إشراف أ.د.خليل إبراهيم العطيَّة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م .
٣. القراءات القرآنيَّة في المعجمات اللغويَّة حتَّى نهاية القرن السابع الهجري، رسالة تقدَّم بها: عبدالرحمن مطلك وادي الجبوري إلى كليَّة الآداب في جامعة بغداد، إشراف د. فاضل السامرَّائي (جماد آخرة ١٤١٠هـ - كانون ثانٍ ١٩٩٠م) .

٤. الموضح في وجوه القراءات وعللها، نصر بن علي بن محمَّد، أبي عبدالله، الشيرازي، الفارسي، المعروف بابن أبي مريم (٥٦٥هـ)، رسالة دكتوراة في جامعة أمِّ القرى، كلِّية اللغة العربيَّة، فرع اللُّغة، الرياض، تحقيق، ودراسة: عمر حمدان الكبيسي، بإشراف د. عبد الفتَّاح إسماعيل شلبي، ١٤٠٨هـ.
٥. الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة للحافظ أبي عمرو الداني، تحقيق ودراسة: محمد شفاعت ربَّاني، رسالة لنيل الدرجة العالمية (الماجستير) من كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م ، (شعبة التفسير وعلوم القرآن).

رابعاً :

١. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الشرعية) المجلد الثالث عشر- العدد الثاني.
٢. مجلة مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة. الأعداد (٨١ - ١٠٢) - (٨٨ / ٩).